مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة

مجلة

مجمع اللغة العربية

على الشبكة العالمية

السنة الخامسة

العدد الرابع عشر، ذو القعدة ١٤٣٨هـ = يوليو/ أغشت (تموز/ آب) ٢٠١٧م

مجلة علميّة، محكَّمة، تُعنى بنشر البحوث والدّراسات في اللّغةِ العربية، ونشرِ قرارات المجمع وآرائه وتنبيهاته ومقالاته وأخباره.

(تصدرُ مرةً كلَّ أربعة أشهر)

الراعي الفخري

مشعل سرور الزايدي

أهداف المجلة

- تهدفُ المجلة إلى نشرِ البحث العلميّ في علوم اللغة العربية كافةً، ونشرِ قرارات المجمع وتنبيهاته ومقالاتِه اللّغوية، كما تهدفُ إلى جمع ومتابعة قرارات المجامع السابقة، وتوصياتِ مؤتمراتها وندَواتها العلمية.. والمفضَّل للنشر لديها من البحوث هو:
- الدّراسات التي تخدمُ اللّغة العربية تيسيرًا، وتقريبًا، وترغيبًا، وتصفيةً.
- البحوث والمقالات المعنيّة بدراسة الألفاظ، والأساليب، واللهجات، والمصطلحات: تأصيلًا وتصحيحًا، وتعريبًا، وترجمةً، وشرحًا.
- النصوص التراثية المحققة.

منهاج النشر في المجلة:

١- أن يتَّسمَ البحث بالأصالة والجِدّة، والمنهجية السليمة، ويُراعَى فيه قواعدُ السلامة اللغوية.

٢- أن يكون منسقًا وَفْقَ ضوابط النشر المعتمدة في المجمع.

٣- أن لا يكون مستلًّا من بحث سابق، أو منشورًا في جهة أخرى، أو مقدَّمًا لها.

٤- أن يكون البحث مكتوبًا بالعربيّ التقليديّ «Traditional Arabic» (بنط ١٦ للمتن، و١٣ للحاشية).

٥- ألَّا يجاوزَ البحث على مقاس (A4) عشرة آلاف (١٠٠٠٠) كلمة، أو أربعين (٤٠) صفحة؛ ولا يجاوزَ المقال أربعة آلاف (٤٠٠٠) كلمة، أو خمس عشرة (١٥) صفحة.

٦- أن يكون البحث مشفوعًا بموجز للسيرة الذاتية للباحث، مع ملخَّص ثنائيّ اللغة (عربي وإنجليزي).

٧- تخضعُ البحوث الواردة للتحكيم العلميّ، وقبولُها مرهونٌ بعمل التعديلات المقترَحة.

٨- كلُّ رأي مقرونٍ بالدّليل أو النظر يسعُ المجلّةَ قبولُه، وما كان دون ذلك فمسؤوليته على قائله أو ناقله.

تُرسل البحوث باسم رئيس التحرير على عنوان المجمع، أو بريده الشبكي:

المملكة العربية السعودية – ص ب: ٦٥٥٩، مكة: ٢١٩٥٥.

هاتف وفاكس: ١٢٥٤٠٢٩٩٩ (+٩٦٦) – جوال: ٠٥٥٤٠٢١٩٩٩ (+٩٦٦).

E.M :m-a-arabia@hotmail.com WEB :www.m-a-arabia.com

رقم الإيداع ١٤٣٤/٧٢٢٢–تاريخ١٤٣٤/٧/١٩هـ–ردمك ١٦٥٨-٦٥٣٠.

مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية

ثمن المجلة: في المملكة العربية السعودية والبلاد العربية (٢٥) ريالًا. وفي البلدان الأخرى: (٦) دولارات.

الاشتراكات السنوية للأعداد الثلاثة: للأفراد: (١٥٠) ريالًا في الداخل، أو (٥٠) دولارًا في الخارج. للهيئات والمؤسسات والدوائر الحكومية: (٤٠٠) ريال في الداخل، أو (١٠٠) دولار في الخارج.

تُرسَل الاشتراكات بشيك بنكي باسم: **مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.**

أو على رقم حساب المجمع: SA12 8000 0443 6080 1049 10 12.

الهيئة الاستشارية

محتويات العدد

القسم الرابع: الملحقات

فاتحة العدد

باسمِ اللهِ نَبْدَأُ، ومِنْهُ نَسْتَمِدُّ العَوْنَ والتوفيقَ، ونُثَنِّي بالصلاةِ والسلامِ على أفصحِ مَن نَطَقَ بالضَّادِ، ونُثَلِّثُ بشُكرِ المَوْلَى – جلَّ جلالُه – على فضلِه، ومنِّه، وطَوْلِه؛ إذْ يَسَّرَ لَنا خِدمةَ لُغَةِ الكتابِ العزيزِ، وحرَّكَ ضمائرَنا وأنفسَنا اللَّوامةَ على الشُّعورِ بالتقصيرِ، في هذا المسِيرِ؛ فإنَّه لَا أَضَرَّ على المرءِ مِنْ أنْ يَشْعُرَ بالكمالِ، وبأنَّه في أحسنِ حالٍ، وأنَّه قد بَلَغَ ذُروةَ الإحسانِ، في حقِّ الخالقِ الدَّيَّان، وفي حُقوقِ الإنسانِ.

ونَسْأَلُ اللهَ أنْ يَعْفوَ عنَّا، وأنْ يَجْعَلَ ما وَهَبَنا مِن المعرفةِ والعِلْمِ في مَوْضِعِه اللَّازمِ، وأنْ يُوقِظَ مَن غَفَلَ عن زكاةِ ما آتاهُ اللهُ مِن عِلْمٍ.

ولولا فضلُ اللهِ ورحمتُه ما هُدِينا إلى إعدادِ أسفارِ هذه المجلَّةِ الجامعةِ، وهذه الفصليَّةِ التي تُؤْوِي بُحوثَ الباحثِين، ومقالاتِهم، وتُنادِيهم في كلِّ حِينٍ، وتحرِّكُ هِمَمَهم للبحثِ والنَّشرِ.

إنَّ لهذه الأنواعِ من المجلَّاتِ الجادَّةِ، التي تَسِيرُ على الجادَّةِ نفعًا كامِنًا لا يُدرِكُه كثيرٌ من النَّاسِ، إنها تُوحِي إليهم مِن مكانٍ بعيدٍ أنَّ الميْدانَ فسيحٌ لمن أرادَ أنْ يُشارِكَ، وأنَّ وسائلَ النشرِ مُتاحةٌ لمن أرادَ أنْ يُفِيدَ، وأنَّه لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فيما حُمِّلَ مِن أمانةٍ.

وبه يَتَنَبَّهُ الغافلُ، وتَحْتَدِمُ الخواطرُ، ويَتَيَقَّظُ الوَسْنانُ، ويَنْشَطُ الكَسلانُ.

إنَّ مجلَّتكم - مَعشرَ الباحِثين وأهلِ العِلْمِ - قائمةٌ على أصولِها، ماضيةٌ في مَسِيرَتِها، وتحقيقِ أهدافِها، لا تَتَخَلَّفُ - بعَوْنِ اللهِ - عن مَوْعِدِها.

وهيَ في الوقتِ نفسِه ذاكرةٌ، شاكرةٌ، لكلِّ باحثٍ، وقارئٍ، وكاتبٍ، وراغبٍ، ومحبٍّ، وداعمٍ؛ وسَيَجِدُ الناصحون الصادقون صَدْرًا رَحْبًا، وقَبُولًا حَسَنًا، وشُكْرًا وافرًا، وثَناءً عاطرًا، ودُعاءً صادقًا.

واللهُ وحدَه المسؤولُ أنْ يُصْلِحَ لنا العَمَلَ، وأنْ يُحَقِّقَ الأَمَلَ، وأنْ يَزِيدَنا إحسانًا وتَوْفيقًا.

رئيس المجمع وتحرير المجلة

أ.د. عبدالعزيز بن علي الحربي

القسم الأول:

القرارات والتنبيهات

القرار الثالث عشر للمجمع[1]:
اعتماد العربية في تعليم علوم الطب والرياضيات

من مَجمَع اللغة العربيةِ عَلى الشّبَكةِ العالَميّةِ بمكّةَ المُكرّمةِ إلى أصحابِ المَعالي والسعادَةِ الوُزَراءِ ورُؤساءِ الجامعاتِ وعُمَداءِ كلياتِ الطّبّ والرّياضيّاتِ والعلومِ.

إلى جميعِ المَسؤولينَ المَعنيّينَ بشأن تدريس العلوم والطبّ والرّياضيّاتِ في المؤسساتِ التّعليميّة العربيّة الخاصّةِ والحُكوميّةِ.

السَّلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبَركاتُه... وبعدُ:

يتقدَّمُ مَجمعُ اللغةِ العربيّةِ على الشّبَكَة العالَميّةِ من مكَّةَ المُكرَّمةِ بنداءٍ يَدعوكُم فيه إلى جَعلِ اللغةِ العربيّةِ اللغةَ الرّسميّةَ في التَّدريسِ؛ فإنّ العربيّةَ أثبتَت عبر التّاريخِ قُدرتَها على حَمل المَفاهيم العلميّةِ الدّقيقَةِ ونَقْلها والتّدريسِ بها، وتيسَّرَت اليومَ السُّبُلُ للقيامِ بهذه الخُطوةِ الكُبْرى، وساعدَ على ذلِكَ تَعريبُ المصطلحاتِ وإصدارُ التّوصياتِ في المؤتَمراتِ والنّدَواتِ التي أثبَتَت أنّ تَعليمَ العلوم الصّحيّة والرّياضيّةِ باللغة العربيّةِ في البلادِ العربيّةِ عَملٌ علميٌّ حَضاريٌّ راقٍ، يَضمنُ حُسنَ

---

(١) لمطالعة حيثيّات القرار، يرجى مراجعة الرابط:
http://www.m-a-arabia.com/site/21001.html

الاستيعاب ويُسْرَ التّبليغِ، ويمتازُ تَدريسُ هذه الموادِّ باللّغةِ العربية بأن أفكارَ العلمِ تُنقَلُ نَقْلًا مباشرًا سَلسًا غيرَ مَعوقٍ بوَسائطَ من شأنها أن تُلقي على الفَهمِ بظلالِها، وأنّ لغةَ الطّالبِ الأمَّ تَجعلُه أشدَّ ثقةً بما يقول وأبْيَنَ تعبيرًا عن مشكلاته وأكثرَ رغبةً في المناقشة والحوار.

فأصبحَ من اللّازمِ استردادُ حَقِّ العربيّةِ في التّعبيرِ عن العُلوم وتَدريسِها بها. واتّخاذ التّدبيرِ الأنسَبِ كتصميمِ السياساتِ التعليميّة المناسِبَة لتَنزيلِ تعريبِ التّعليمِ، وإنفاذِ تَوصياتِ المؤتَمَراتِ الدّوليّةِ المُنعَقدَةِ حَول التّدريس باللغةِ العربيّةِ، ويأملُ المَجمَعُ أن يُنظَرَ إلى هذه الغايَةِ السَّاميةِ بعَيْن العنايَةِ والاهتمامِ وأن تُبَوَّأ المكانَةَ اللّائقةَ.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم...

التنبيه التاسع عشر للمجمع

«المُرْسِل»، لا «الرَّاسِل»

الحمدُ للهِ، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ، وعلى آلِه وصحبِه ومَن والاه، وبعدُ:

فيُنَبِّهُ المجمَعُ على خطإٍ شائعٍ يَجري على ألسنةِ كثيرٍ من الناسِ في زمانِنا، وهو استعمالُ (الراسِل) مكانَ (المُرْسِل)، والصوابُ: (المُرْسِل)؛ لأنه اسمُ فاعلٍ مِن الفِعلِ "أرسَل" الثلاثيِّ المزيدِ بهمزةٍ في أوَّله -وَفْقَ مُقتضى قواعد اللغة-، وهو الجاري في الاستعمالِ العربيِّ منذُ أقدمِ العُصورِ.

وإنَّ المجمَعَ إذ يُنَبِّهُ على ذلك لَيَدعُو الجميع إلى الالتزامِ بقوانينِ العربيةِ، ومراعاتِها في النُّطقِ والكتابةِ.

واللهُ الموفِّقُ والهادي إلى سَواء السَّبيلِ، وصلَّى اللهُ على محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه وسلَّمَ.

القسم الثاني:

البحوث

(١)

أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه

د. عبدالعزيز بن عبدالرحمن الخثلان

- أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب -جامعة الملك فيصل.
- عضو في العديد من الجمعيات والأندية الأدبية والثقافية، في الجامعة وخارجها.
- له أبحاث وكتب منشورة في اللغويات.
- شارك في مؤتمرات وندوات علمية في الداخل والخارج.

الملخص

يتناول هذا البحث الأثر الذي تركه يونس بن حبيب في كتاب سيبويه؛ إذ كان يونس أحدَ عالِمَين امتلأ الكتاب بذكرهما، والإفادة منهما، والرجوع إليهما في كثير من مباحث الكتاب، وقضاياه، فتتبع هذا الأثر بالوقوف على ما أفاده سيبويه من يونس في رواية كلام العرب نثرًا وشعرًا، ومعرفة آراء من سبقه من العلماء، ومنهج الاستدلال بالسماع، والقياس، والاستصحاب، وتعليل الأحكام وتوجيهها، وموقفه من الضرورة الشعرية.

وقد تبين من خلال البحث أن سيبويه أفاد من يونس، في: العناية بآراء العلماء السابقين، والدقة في نسبتها إليهم. أهمية السماع وتقديمه على القياس. الحرص على توجيه النصوص الفصيحة من آيات الذكر الحكيم، وأقوال العرب شعرًا ونثرًا. الاعتداد بالقراءات القرآنية واحترامها والاستدلال بها. اعتماد الشعر مصدرًا في تقعيد المسائل وتوجيهها وتعليلها. الاستشهاد بشعراء عصره. الاعتناء بالقياس الذي يتوافق مع طبيعة اللغة. الأخذ بالإجماع والاستصحاب في الاستدلال النحوي. أهمية التعليل والتوجيه في الأحكام النحوية.

وسار هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي الوصفي، المتخذ من التحليل وسيلة للوصول إلى الأهداف المبتغاة.

الكلمات المفتاحية: يونس بن حبيب، النحو، سيبويه، الكتاب.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أَمَّا بعد:

فإن الله شرف اللغة العربية بأن جعل كتابه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]. ثمّ إنه هَيَّأَ لهذه اللغة علماء وضعوا لها قوانينها ونظمها، وبينوا أحكامها وسننها، وذلك من خلال استقرائهم لها، ومشافهتهم أهلها، ومخالطتهم أربابها، وقد كان طلائع هؤلاء العلماء يرصدون الظواهر اللغوية المختلفة، ويبينونها لتلاميذهم في حلقهم، ولم يعنوا بتدوينها، حتّى هَيَّأَ الله علمًا من أعلامهم قام بجمع ما أنتجته عقول شيوخه وأساتذته، وما استنبطه بفكره، فوضع أول كتاب في اللغة العربية يبين أحوالها، ونظامها، وعللها، جمع فيه قوانينها، وشواهدها، وأبنيتها، وأوزانها، كما أنه حوى آراء من سبقه من العلماء، ذلك هو أبو بشر عمرو بن عثمان، المشهور بـ(سيبويه) المتوفى سنة (١٨٠هـ)؛ فكان كتابه «الكتاب» أول كتاب في النحو العربي، وهو أشهر من أن يعرف به.

والناظر في كتاب سيبويه يرى أثر شيوخه واضحًا من خلال ذكر أسمائهم، والإفادة منهم في الرواية، والتوجيه، والتعليل، والاستنباط، ومناقشة الآراء، وبناء الأحكام، وغيرها.

وإذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) أبرز من نقل عنه وأفاد منه، فإن يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) يأتي بعده في الذكر، والنقل عنه، والإفادة منه. وقد ترك هذان العالمان أثرًا جليًّا في الكتاب. فأردت

أن أتتبع هذا الأثر، وكان الاقتصار على أثر يونس بن حبيب؛ وذلك للأسباب الآتية.

أسباب اختيار الموضوع:

١. لم يُخَصَّ يونس بن حبيب بدراسة أثره في الكتاب دراسة متأنية معمّقة، كما سيتناولها هذا البحث، فيما اطلعت عليه.

٢. كون سيبويه تلميذ يونس بن حبيب يراجعه في كثير من المسائل والآراء.

٣. بروز أثر يونس بن حبيب كان ظاهرًا في الكتاب.

٤. صحة ما نُسب إلى يونس بن حبيب؛ لأنه اطلع عليه بعد وفاة سيبويه، وأقره.

فكانت هذه الأسباب دافعًا لي في البحث عن أثر يونس في الكتاب؛ وذلك لتحقيق الأهداف الآتية.

أهداف البحث:

١. الوقوف على الأوجه التي أفادها سيبويه من شيخه يونس بن حبيب.

٢. معرفة آراء يونس بن حبيب كما عبر عنها أبرز تلاميذه.

٣. الوقوف على معالم الدرس اللغويّ في بدايات التقعيد النحويّ.

٤. معرفة أساليب العلماء في دراسة المسائل تقعيدًا، ومناقشة، وتوجيهًا.

ولتحقيق هذه الأهداف رأيت أن أتبع المنهج الاستقرائي الوصفي المتخذ من التحليل وسيلة للوصول إلى الأهداف المنشودة؛ وذلك لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث، فالاستقراء يمهد الطريق إلى الوصف الذي يُعَدُّ أول مراحل التقعيد اللغوي، ثمّ التحليل الذي يعمق الظاهرة، ويتيح الحكم عليها، فقد تتبعت المواضع التي أفاد فيها سيبويه من شيخه يونس بن حبيب في كتابه، فوصفتها بتصنيفها في مباحث هذا البحث، مع تحليل لها.

ورأيت أن أجعلها في تمهيد، وتسعة مباحث، هي:

المبحث الأول: رواية كلام العرب نثرًا.

المبحث الثاني: روايته الشعر.

المبحث الثالث: ذكره لآراء من سبقه من العلماء.

المبحث الرابع: معرفة آراء يونس.

المبحث الخامس: الاستدلال بالسماع والقياس.

المبحث السادس: الاستدلال بالاستصحاب.

المبحث السابع: التعليل.

المبحث الثامن: التوجيه.

المبحث التاسع: الضرورة الشعرية.

ثم الخاتمة وفيها نتائج البحث وتوصياته.

ولما كان هذا البحث في كتاب سيبويه، وهو الكتاب المخدوم خدمة لم يصل إليها غيره من الكتب، انتهجت ما يأتي:

- أحلت ما نقلته عن يونس، أو ما ذكرته من آرائه، وغيرها إلى كتاب سيبويه بتحقيق عبدالسلام محمد هارون، طبعة عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- عرفت بالأعلام.
- لم أخرِّجْ الأبيات؛ اكتفاء بما قام به الشيخ عبدالسلام هارون –رحمه الله–.
- لم أفسر ما يرد من كلمات غريبة؛ اكتفاء بما قام به الشيخ عبدالسلام هارون –رحمه الله–.
- لم أناقش المسائل النحوية والصرفية واللغوية؛ لأن هذا ليس من أهداف البحث، وأحلت إلى بعض المراجع، لمن يرغب في معرفة أصل المسألة والأقوال فيها.

والله أسأل التوفيق والسداد، والعون والرشاد.

والحمد لله رب العالمين.

تمهيد:

يُعد يونس بن حبيب الضبي (ت١٨٢هـ)(١) أبرز أساتذة سيبويه

(١) ينظر لترجمة يونس بن حبيب:

- أخبار النحويّين البصريين، الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، ومصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ= ١٩٦٦م. ص٢٨.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبدالرحمن بن محمد الأنصاري، أبو البركات، الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م. ص٤٧.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٢م. ٤/ ٧٤.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. ص٣٩٦.

- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى. ص٣٢٣.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان. ٢/ ٣٥٦.

- يونس بن حبيب، الدكتور حسن نصار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م.

(ت١٨٠)[١] بعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)[٢]، فقد احتل المرتبة الثانية في النقل عنه في الكتاب، حيث ذكر يونس في الكتاب مئتي (٢٠٠) مرة[٣]، وما كان هذا إلا لدوام اتصال سيبويه بشيخه يونس بن حبيب، وقد ظهر أثر هذا الاتصال في الكتاب، من خلال ذكر آراء يونس، وتعليلاته، وتوجيهاته، ومروياته، وغيرها.

كان ليونس درس علمي[٤] يَتَلَقَّى فيه التلاميذ علمه من رواية لكلام العرب نثرهم وشعرهم، وتفسيره، وشرح غريبه، وتعليل سننه، وتوجيه غامضه، كما أنه يروي عن من سبقه من علماء العربية. فدرسه مليء

---

(١) عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر. ينظر لترجمته: أخبار النحويّين البصريين، ص٣٨. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٥٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة.٢/ ٣٤٦. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. ص٢٤٢. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص٢٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.٢/ ٢٢٩.

(٢) ينظر لترجمة الخليل: أخبار النحويّين البصريين، ص٣١. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٤٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة.١/ ٣٧٦. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. ص١١٤. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص١٣٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.١/ ٥٥٧.

(٣) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، مطبعة عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. ص٩٣.

(٤) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م. ٧/ ٢٤٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ٢/ ٣٦٥.

بالفائدة والعلم، المتحصل من كلام أساتذته ومما استنبطه هو بفهمه، وإدراكه لكلام العرب الذين خالطهم ممن كان يتردد على البصرة؛ وفي ذلك يقول تلميذه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٩هـ)[١]: «اختلفت إلى يونس أربعين سنة أملأ ألواحي من حفظه»[٢]. وقال أبوزيد الأنصاري (ت٢٢٥هـ)[٣]: «جلست إلى يونس بن حبيب عشر سنين، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة»[٤].

لقد كانت هذه الحلقة محطّ أنظار طلبة العلم الراغبين في تعلم العربية، فقد كان باذلًا للعلم، حتى قال عنه أبوزيد الأنصاري (ت٢٢٥هـ): «ما رأيت أبذل لعلم من يونس»[٥].

وكان ممن يرتادها سيبويه يتلقّى منه العلم، يستقي من معينه، وينهل من روايته، ويفيد من آرائه وتوجيهاته، وذلك يتضح من قول سيبويه عن

---

(١) ينظر لترجمة أبي عبيدة: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٨٤. إنباه الرواة على أنباه النحاة.٣/ ٢٧٦. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص٢٩٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.٢/ ٢٩٤.

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة.٤/ ٧٦.

(٣) ينظر لترجمة أبي زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص١٠١. إنباه الرواة على أنباه النحاة.٢/ ٣٠. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص١٤٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.١/ ٥٨٢.

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ٧/ ٢٤٥.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٤/ ٧٤.

يونس: «حدثنا»[1]، و«حدثني»[2]، و«أخبرنا»[3]، و«أخبرني»[4]، و«أنشدنا»[5]، و«سمعناه من يونس»[6]، و«سمعت يونس يقول»[7].

وكان سيبويه كثيرًا ما يسأله ويناقشه في بعض المسائل، وذلك يتضح من قوله: «سألت يونس»[8]، و«سألته»[9]، و«فقلت ليونس»[10]، و«فأخبرت يونس بذلك»[11].

وكان لهذا الاتصال أثر في تعدد صور إفادة سيبويه من يونس على وجوه عدة، فقد أفاد منه في: معرفة آراء من سبقه من العلماء، وما رواه عن العرب نثرًا، وشعرًا، وتعليل بعض الأحكام، وتوجيهها، كما نقل

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٥٥، ٢٧١، ٣٤٦، ٤٠٥، ٤٠٩، ٢/ ٨٣، ٩٦، ١١٣، ٢١٣، ٣١١، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٤١٠، ٤١٥، ٣/ ١٠١، ١١٩، ١٤٠، ٢٤٢، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٦١، ٤٥٧، ٤/ ٩٣، ١٥٩، ١٨٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣١١، ٣/ ٣٥٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٦، ٢/ ١٦١، ٢٧٦، ٣/ ٢٦٧، ٤٥٠، ٤/ ٣٩٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٥٠.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ١٢٠، ٣٧٨، ٣/ ٣٩، ٧١، ٣١٤.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٤٣.

(٧) الكتاب ٣/ ٤١.

(٨) انظر: الكتاب ٢/ ٦٣، ٢٣٧، ٣٠٨، ٤١٤، ٣/ ١٤٢، ٣٥٢، ٣٥٥، ٤٤٢، ٤٦١.

(٩) الكتاب ٣/ ٤٠.

(١٠) الكتاب ٣/ ٢٩٧.

(١١) الكتاب ٣/ ١٦.

رأي يونس في بعض المسائل، وكما أفاد منه في أصول النحو، كالسماع، والقياس، والإجماع، والاستصحاب.

المبحث الأول: رواية كلام العرب نثرًا

يعد الاستدلال بكلام العرب الركيزة الأولى في التقعيد النحويّ، وكان أثر ذلك ظاهرًا في الطبقات الأولى من طبقات النحويين؛ وذلك لمشافهتهم العرب، وسماعهم المباشر منهم. فقد دأب العلماء على الاستدلال للأحكام النحويّة بأقوال العرب، وهم يصرحون بهذا، وكانوا يرحلون إلى الإعراب في بواديهم للسماع منهم، وتدوين اللغة، كما أن قدوم الأعراب، والقبائل العربية إلى الحواضر الإسلامية، كالبصرة والكوفة أثرى السماع. وإن كان التاريخ لم يسجل لنا أن سيبويه ذهب في طلب اللغة في البادية، فقد سجّل لنا سيبويه في كتابه سماعه من الأعراب والفصحاء[١]، كما أنه سجل لنا طرق تلقيه هذا الكلام بالنقل، ونصّ على أنه أفاد ذلك من سماعه من العلماء، ومن يوثق به، كما قال: «وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به، يَزْعُمُ أنه سَمِعَها من

(١) من ذلك قوله: «سَمِعْنَا من يُوثَق بعربيّته يقول: خَلَقَ الله الزرافة يديها أطولَ من رِجْلَيْها» الكتاب١/ ١٥٥، ومنها قوله: «سَمِعْنَا رَفْعَ بعضِه من العرب، وممن سمعه من العرب» الكتاب ١/ ٢٦٨، وقوله: «كلُّ هذا على ما سَمِعْنَا العربَ تَتكلَّم به رفعا ونصبًا» الكتاب ١/ ٣٢٧، وقوله: «سَمِعْتُ رجلين من العرب عربيين» ٢/ ٢٧، وقوله: «سَمِعْتُ من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذه أمة الله. فيسكن» كتاب ٤/ ١٩٨، وانظر أيضًا: الكتاب ١/ ٣٢٦، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٣، ٢/ ٨٤، ٤١٢، ٣/ ٩٥، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٦٨، ٢٩٢، ٣٤٣، ٣٥٢، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٨٣، ٦٠٤، ٦٤٤، ٤/ ٣٨، ١٢٧، ١٤٣، ١٧٧، ١٩٧، وغيرها.

العرب»[1]، وقال: «ومررت بحذام» قبل: «سَمعتُ ذلك ممن يوثق بعلمه»[2]. وكان هذا النقل عن العلماء لكلام العرب ولهجاتها، وطريق أدائها، مَعِينًا لسيبويه في تقعيد المسائل وتعليلها، وضبط القواعد وتوجيهها.

وكان من أبرز ما ينقل عنهم شيخه يونس بن حبيب، فقد ذكر سيبويه في كتابه، أقوال العرب من طريق شيخه يونس بن حبيب في اثنين وستين موضعًا[3]، وهو ينسب بعضها إلى قائله، وبعضها يطلقه دون نسبة.

فمما نسبه إلى قائله، ما جاء في رفع (حاجتك) على أنها اسم (جاء)

(١) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٧٩.

(٣) انظر: الكتاب:

الجزء الأول، الصفحات: ٢٧١، ٣٤٧، ٣٨٩، ٤١٦.

الجزء الثاني، الصفحات: ٢٧، ٢٩، ٤٨، ٦٥، ٨٣، ١١٢، ١١٩، ١٤٣، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٦، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥.

الجزء الثالث، الصفحات: ١١٩، ١٤٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٦٣، ٤٥٠، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٩٣، ٥١٨، ٥٦٥، ٥٨٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٢٢.

الجزء الرابع، الصفحات: ٩٣، ١٠٧، ١٤٩، ١٥٩، ١٨٣، ٣٩٧.

وخبرها محذوف، وغالب العرب تنصبها، فقد روى عن رؤبة[1] أنه يرفعها، قال[2]: «وزعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك؛ فيرفع».

وأَمَّا ما يرويه دون نسبة إلى شخص معين، بل ينسبه إلى العرب، ما ذكره في مجيء (ذو) ظرفًا إذا أضيف إلى صباح، في قولهم «ذو صباح»، حيث قال[3]: «وذو صباحٍ بمنزلة ذات مرةٍ. تقول: سير عليه ذا صباحٍ، أخبرنا بذلك يونس عن العرب».

---

(١) رؤبة: أبو محمد، رؤبة بن العجاج عبد الله بن رؤبة البصري، التميمي، السعدي، هو وأبوه راجزان مشهوران. (ت١٤٥هـ).

انظر: الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ. ص ٣٩٩. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م. ص١٥٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م. ٢/ ٣٠٣.

(٢) الكتاب ١/ ٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٢٦.

ومنه ما ذكره في إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، حيث قال[1]: «وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالحٍ».

ومنه ما ذكره في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، حيث قال[2]: «حدثنا يونس أن العرب تقول في كلامها: هل قريبًا منك أحد، كقولهم: هل قربك أحد».

ومنه ما ذكره في لغات المنادى المضاف إلى ياءِ المتكلمِ، فقد ذكر سيبويه هذه اللغات الجائزة فيه، ثم أخبر أنه أفادها من الخليل ويونس[3]: «وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل – رحمه الله– ويونس عن العرب».

---

(١) الكتاب١/ ٢٦٢.

(٢) الكتاب ١/ ٤٠٩.

(٣) الكتاب ٢١٤.

وانظر أيضًا: الكتاب:

الجزء الأول، الصفحات: ٢٧١، ٣٤٧، ٣٨٩، ٤١٦. والجزء الثاني، الصفحات: ٢٧، ٢٩، ٤٨، ٦٥، ٨٣، ١١٢، ١١٩، ١٤٣، ١٨٥، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٦، ٣١٥، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٦١، ٤١٠، ٤١١، ٤١٥. والجزء الثالث، الصفحات: ١١٩، ١٤٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣٣٧، ٣٤٤، ٣٦٣، ٤٥٠، ٤٢٥، ٤٣٢، ٤٥٦، ٤٩٣، ٥١٨، ٥٦٥، ٥٨٤، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٢٢.

والجزء الرابع، الصفحات: ٩٣، ١٠٧، ١٤٩، ١٥٩، ١٨٣، ٣٩٧.

وهكذا نرى أن ما لم ينسبه إلى قائل أكثر مما نسبه، ولعل أسباب هذا هي:

- توافر الفصحاء بينهم.
- طبيعة الرواية في ذلك الوقت التي لم تعتد على النسبة.
- اشتهار هذه الأقوال مما يضعف الحاجة إلى نسبتها لقائل.
- أن هذه الأقوال ليست لشخص بعينه، بل هي لغة عامة العرب، أو طائفة منهم، فلا يمكن أن تنسب لشخص بعينه.
- الثقة في الراوي.

المبحث الثاني: روايته الشعر

لـمَّا كان الشعر سجل كلام العرب، ومادة اللغة كانت العناية به ونقله من أبرز ما حرص عليه العلماء، ومن هنا كانت رواية الشعر ظاهرة بارزة في عصر التقعيد النحويّ، وكان لهذه الرواية رجالها من العلماء والرواة.

وكان ليونس بن حبيب حلقة علمية يتوافد إليها الشعراء، والرواة، والأعراب، فيسمع منهم، ويحفظ عنهم، فتَحَصَّل له قدرٌ كبيرٌ من شعر العرب، وهذه المعرفة بشعر العرب جعلته مرجعًا في تفسيره، وبيان معناه، فقد كان الخلفاء والوزراء والعلماء يهرعون إليه عند اختلافهم فيه.

فمن ذلك ما ذكره أبو عبيدة بقوله: «قدم جعفر بن سليمان العباسي من عند المهدي الخليفة، فبعث إلى يونس بن حبيب فقال له: أنا وأمير المؤمنين اختلفنا في هذا البيت:

والشّيبُ يَنهضُ في السّوادِ كأنّهُ ليلٌ يصيحُ بِجانِبيه نهارُ

فما الليل والنهار فقال يونس: الليل الليل الذي تعرف، والنهار النهار الذي تعرف، فقال: زعم المهدي أن الليل فرخ الكروان والنهار فرخ الحبارى، فقال أبو عبيدة: القول في البيت ما قاله يونس، والذي قاله

المهدي معروف في الغريب، ولكن ليس هذا موضعه»[1].

وهذا العلم بأشعار العرب، ومعانيها، أفاد منها في استنباط القواعد، وتعليل الأحكام، وترجيح الآراء؛ مما يسّر لطلابه الإفادة منه في هذا الجانب، وممَّا يدلّ على أن يونس كان ينشد الشعر في حلقته، أن سيبويه ربما سأل شيخه الخليل بن أحمد عن بيت سمعه من يونس طالبًا توجيهَه، قال سيبويه: «وسألناه عن بيت أنشدناه يونس:

قَـد عَجِبَـتْ منِّـي ومِـن يُعَيْلِيَـا　　　لَـمَّا رأتْنـي خَلَقًـا مُقْلَوْلِيَـا»[2]

فأفاد منه سيبويه في رواية الشعر، وإن كان نقله للشعر من طريق يونس أقل من رواية النثر عنه؛ حيث بلغت الأبيات التي رواها عنه سيبويه ستة عشر بيتًا[3]. ولعل قلة ورود الشواهد الشعرية عن يونس في الكتاب يعود إلى الأسباب الآتية:

١. أن يونس لم يكن ممن تخصص في رواية الشعر، كالأصمعي، وحماد، وغيرهما.

---

(١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م. ٢/ ٨٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٣١٤-٣١٥.

(٣) انظر: الكتاب: الجزء الأول الصفحات: ١٥٥-١٥٦، ٢٥٩، ٢٧٨-٢٧٩، ٣١٩، ٣٦٤، ٤١٦. والجزء الثاني الصفحات: ٦٥، ٧٢، ١٥٣. والجزء الثالث الصفحات: ٣٧، ٣٩، ٧١، ١٣٥، ٢٦٠، ٣١٤-٣١٥، ٥٣٣.

٢. توافر الشعراء الذين يُحتج بكلامهم.

٣. وجود الأعراب الذين يروون أشعار قبائلهم.

٤. عدم نصّ سيبويه على مصدره في الشعر؛ لقلة العناية بذلك الأمر في ذلك العصر.

٥. اعتناء سيبويه بنقل الأحكام والتعليلات والتوجيهات لشيوخه أكثر من الإسناد إليهم في الرواية؛ لظهور الرواية في ذلك العصر، وقلّة العلماء المستنبطين للأحكام وتقعيد المسائل.

وهذه الأسباب جعلت إفادة سيبويه من يونس في هذا الجانب قليلة، ومع ذلك فقد روى عنه الشعر، سواء ما رواه يونس من الشاعر نفسه، أو من الأعراب الذين يروون الشعر.

فمما رواه عن شعراء عصره الذين التقى بهم ونقل عنهم:

روايته عن الفرزدق(١)، وذلك في أثناء حديثه عن مسألة قطع النعت بالنصب أو الرفع على المدح أو الذم حيث قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد:

(١) الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع. من شعراء الدولة الأموية. قيل فيه: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، من شعراء الطبقة الأولى الإسلاميين. توفي سنة (١١٠هـ).
انظر: الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ. ٣١٥، الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
=

كـم عَمّـةٍ لـكَ يـا جَريـرُ وخالـةٍ فَدْعاءَ قد حلَبَتْ عليَّ عِشارِي
شَـغَّارةً تَقِـذُ الفَصـيلَ برِجْلها فَطّـارةٌ لقَـوادِمِ الأبكـارِ»[1]

روايته عن اللعين المنقري، منازل بن ربيعة، في ما ذكره في إلغاء أفعال القلوب، حيث قال سيبويه: «وقال اللعين[2] يهجو العجاج[3]:

=

٢١/ ٢٧٨، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م. ٦/ ٨٦، سير أعلام النبلاء. ٤/ ٥٩٠.

(١) الكتاب ٢/ ٧٢.

(٢) اللعين المنقريّ: منازل بن ربيعة من بني منقر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية، ويكنى أبا أكيدر. وعمّته ظمياء التي ذكرها الفرزدق فاستعدت عليه بنو منقر، فهرب من زياد إلى المدينة. وكان هجّاء للأضياف.
انظر: الشعر والشعراء: ٤٩٠، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م. ٣/ ٢٠٧.

(٣) أبو الشعثاء، عبدالله بن رؤبة بن لبيد من بني مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي، ويعرف بالعجاج الراجز المشهور. وكان يقال له عبدالله الطويل، ولقب بالعجاج لقوله: حتَّى يَعَجَّ عِنْدَها مَنْ عَجْعَجَا.
وهو أول من رفع الرجز، وجعل له أوائل، وشبهه بالقصيد. مات في أيام الوليد بن عبدالملك.
انظر: الشعر والشعراء ٥٧٥. الإصابة في تمييز الصحابة ٥/ ٨٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ١/ ١٧٠.

أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ توعِدُنِي وفي الأَراجيزِ -خِلْتُ- اللُّؤْمُ وَالخَوَرُ

أنشدناه يونس مرفوعًا عنهم»[١].

روايته عن جرير[٢] في مسألة جواز العطف على الضمير المنصوب، حيث قال[٣]: «أنشدنا يونس لجرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَالمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

أنشدناه منصوبًا، وزعم أن العرب كذا تنشده».

أما ما رواه من طريق الأعراب:

فمن ذلك، ما ذكره في حديثه عن البدل في باب هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول، حيث قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت، وهو لعبدة بن الطبيب[٤]:

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٠.

(٢) أبو حزرة، جرير بن عطية بن الخطفى بن بدر الكلبي، اليربوعي، من تميم. من أشهر الشعراء الإسلاميين، اشتهر بمنافرته للفرزدق والأخطل. (ت١١٠هـ).

انظر: الشعر والشعراء ٤٥٦، الأغاني ٨/ ٥، وفيات الأعيان ١/ ٣٢١، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٩٠.

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٤) يزيد بن عمرو بن وعلة بن أنس بن عبدالله بن عبد تيم بن جشم بن عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم، شاعر مجيد ليس بالمكثر، وهو مخضرم أدرك الإسلام فأسلم، وكان في جيش النعمان بن المقرن الذين حاربوا معه الفرس بالمدائن.

=

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّــه بُنيــانُ قــومٍ تَهَــدَّمَا»[1]

ومنه ما ذكره في إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف، حيث قال سيبويه: «ويجوز أن تجعل إن كان خير على: إن وقع خير، كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون به خير. وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهُدْبَة بن خَشْرَم[2]:

فإِن تَكُ في أَموالِنا لا نَضِق بِها ذِراعًــا وإِن صَــبرٌ فَنَصــبِرُ

إفادة سيبويه من رواية يونس في الاستدلال للقواعد:

إن هذه الروايات الشعرية استطاع بها سيبويه أن يستدل على جملة من القواعد النحوية والصرفية، وهي من استدلالات يونس بن حبيب التي تابعه سيبويه فيها، ومن ذلك:

=

انظر: الشعر والشعراء. ٢/ ٧١٧. الأغاني. ١٠/ ٣٠.

(١) الكتاب ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) هُدْبَة بن خَشْرَم بن كُرْز بن أبي حَيَّة بن الكاهن وهو سلمة، ابن قضاعة، شاعر فصيح متقدم من بادية الحجاز، وكان شاعرًا راوية، وكان يروي للحطيئة والحطيئة يروي لكعب بن زهير. وكان جميل راوية هدبة وكثير راوية جميل. وكان لهدبة ثلاثة أخوة كلهم شاعر وأمه كانت شاعرة أيضًا.

انظر: الشعر والشعراء. ٢/ ٦٨٠. الأغاني. ١٠/ ٢٥٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ٩/ ٣٣٤.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

١- رفع أسماء المكان القياسية، نحو: هو منّي مَزْجَرُ الكَلبِ، وأنتَ منّي مَقعَدُ القابلةِ، وهو منك مَناطُ الثُّرَيَّا، على الخبرية؛ لأنها بمعنى المبتدأ، كما يقولون: هُوَ مِنِّي قَرِيبٌ، فيرفعون (قَرِيب)[١]. واستدل يونس برواية أناس من العرب الرفع في هذا البيت:

أَنَصْبٌ للمنيّةِ تعتريهم رجالي أَم هُمُ دَرَجُ السُّيولِ[٢]

٢- نصب (أَيَّما) على أنها مفعول مطلق، وليست حالًا[٣]، وذلك في بيت رؤبةَ:

(١) انظر: علل النحو، الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م، ص٣٦٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبدالله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت٧٦١هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م. ١٨٦. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث. ٢/ ٢٢١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ= ١٩٢٢م. ٣/ ١٥٤.

(٢) الكتاب ١/ ٤١٦.

(٣) انظر: شرح أبيات سيبويه، السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. ١/ ١٩١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، =

قَوْلُـكَ أَقْـوَالًا مَـعَ الـتَّحْلافِ فِيـهِ ازْدِهَـافٌ أَيَّمـا ازْدِهَـافِ[1]

٣- جواز قطع النعت لإرادة المدح أو الذمّ إلى الرفع بتقدير مبتدأ محذوف، أو النصب بتقدير فعل محذوف ناصب له، وهذا لا خلاف فيه بين العلماء[2]، واستدل يونس برواية بعض العرب لمجموعة من الأبيات الشعرية، على وجه مخالف للمشهور، منها:

قول الخرنق[3]:

لَا يَبْعَـدنْ قَـومي الَّـذين هُـمُ سَـمُّ العُـداةِ وآفَـةُ الجُـزْرِ

=

١٣٩٩هـ=١٩٧٩م. ٤/ ١٣٧٠. شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م. ١/ ٣٢٢. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ. ٩/ ١٤٢.

(١) الكتاب ١/ ٣٦٤.

(٢) انظر: شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م. ٣/ ٣١٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ=١٩٢٢م. ٣/ ١٥٤.

(٣) خرنق بنت هفان القيسية، من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل.
انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ٥/ ٥٥. الأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م. ٢/ ٣٠٣.

النّـــازِلينَ بكـــلّ مُعْتَـــرَكٍ والطَّيِّـــون مَعَاقِـــدَ الأُزْرِ

بنصب (الطَّيِّبين)[1].

وقول ابن خياط العُكليّ[2]:

وكلُّ قوم أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهُم إلَّا نُمَيْـرًا أَطاعـتْ أَمْـرَ غاوِيهـا

الظّـاعنينَ ولمَّـا يُظْعنـوا أَحَـدًا والقـائلونَ لِمَـنْ دارٌ نُخَلِّيهـا

برفع (الظّاعنُونَ)، ونصب (القائِلينَ)[3].

وقول الفرزدق:

كـم عَمّـةٍ لـكَ يـا جَريـرُ وخالـةٍ فَدْعاءَ قد حلَبتْ عليَّ عِشارِي

شَـغَّارةً تَقِـذُ الفَصِيلَ بِرِجْلها فَطّـارةٌ لقَـوادِمِ الأبكـارِ

بنصب (شَغّارةً)[4].

وقول رؤبة:

.... أنَـا ابـنُ سَـعْد أكْـرَمُ السَّـعْدِينا[5]

---

(١) الكتاب ٢/ ٦٥، ٧٢.

(٢) مالك بن خياط بن مالك بن أقيش العكلي جاهلي. هو الذي عقد حلف الرباب وكان يهجو بني نمير. معجم الشعراء، أبو عبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تصحيح وتعليق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م. ص٣٥٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٦٥، ٧٢.

(٤) الكتاب ٢/ ٧٢.

(٥) الكتاب ٢/ ١٥٣.

٤- مجيء الفعل المضارع، مرفوعًا بعد فاء الاستئناف، بقول الشاعر:

أَلَـمْ تَسْـأَلِ الرَّبْـعَ القَـواءَ فيَنْطِـقُ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَـمْلَقُ[١]

ومنصوبًا بعد الفاء في ضرورة الشعر إذا لم تسبق بنفي أو طلب، بقول الأعشى[٢]:

ثُمَّـتَ لا تَجْزونَنـي عِنْـدَ ذَاكـمُ وَلَكِنْ سَيَجْزينِي الإلَـهُ فيُعقِبَـا[٣]

(١) الكتاب ٣/ ٣٧.

(٢) الأعشى: أبو بصير، ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، صناجة العرب، أحد أصحاب المعلقات. توفي سنة (٧هـ). انظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ص٥٢، الشعر والشعراء ص٢٥٠، المؤتلف والمختلف ص١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٩.

٥- رفع الفعل المضارع الواقع في جواب الشرط، على نية التقديم والتأخير[١]، بقول الهذلي[٢]:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ[٣]

(١) انظر: المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت. ٢/ ٧٢. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت. ٣/ ٤٦٢. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى. ٣/ ١٦١٨، التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٤٠٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك٤/ ٥١.

(٢) أبو ذؤيب الهذلي: خويلد بن خالد بن مُحَرِّث بن مضر، أحد المخضرمين، ممن أدرك الجاهلية والإسلام، أسلم فحسن إسلامه. توفي في زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

انظر: الشعر والشعراء ٢/ ٦٣٩، شرح أشعار الهذليين، السكري، الحسن بن الحُسَيْن بن عبيد الله، أبو سعيد (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة. ١/ ٣، الأغاني ٦/ ٢٧٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٧٠-٧١.

٦- نصب (حَقًّا) على الظرفية[١]، ببيت الأسود بن يعفر[٢]:

أَحَقًّا بني أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ   تهدُّدُكم إِيَّايَ وَسْطَ المجَالِسِ[٣]

٧- جواز تذكير حروف الهجاء، وتأنيثها[٤]، بقول الراجز:

....   كَافًا وَمِيمَيْنِ وَسِينًا طَاسِما[٥]

أفاد منه في تعدد الرواية للبيت الواحد، كما في بيت عبدة بن الطبيب:

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، علي بن مؤمن، الحَضْرَمي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د.صاحب أبو جناح ١/ ٤٦٠. شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عبداللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. ١/ ٣٤٧. التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري، خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. ١/ ٥١٨.

(٢) الأسود بن يعفر، شاعر جاهليّ، من بني حارثة بن سلمى بن جندل بن نهشل بن دارم، ويكنّى أبا الجرّاح، وكان أعمى.
انظر: الشعر والشعراء. ١/ ٢٤٨. الأغاني. ١٣/ ١٧. المؤتلف والمختلف. ص١٨.

(٣) الكتاب ٣/ ١٣٥.

(٤) انظر: المذكر والمؤنث، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م. ص١٠٠. والمذكر والمؤنث، أبو حاتم، سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: د.حاتم الضامن، دار الفكر، سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. ص٢٠٩. والمذكر والمؤنث، ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، أبو الحسين الكاتب (ت٣٦١هـ)، تحقيق: د.أحمد عبدالمجيد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. ص٥٥. والمذكر والمؤنث، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: رمضان عبدالتواب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م. ص٦٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٦٠-٢٦١.

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ   ولكنّــه بُنيــانُ قــومٍ تَهَــدَّمَا

حيث رواه يونس عن العرب أنها تنصب (هُلْكَ)(١).

ومنه بيت هُدْبَة بن خَشْرَم:

فإِنْ تَكُ في أموالِنا لا نَضِق بها   ذراعًا، وإن صَبْرٌ فَنَصْبِرُ للصَبْر

حيث رواه يونس عن العرب أنها ترفع (صَبْر)(٢).

وبيت جرير:

إيّــاكَ أنــتَ وعبــدَ المسيــ   ـحِ أَنْ تَقْرَبَــا قِبلــةَ المســجدِ

حيث رواه يونس عن العرب أنها تنصب (وعبدالمسيح)(٣).

وبيت هني بن أَحمرَ الكِناني(٤):

عَجَـبٌ لِتلْـكَ قَضِـيّةً وإقـامتي   فيكمْ على تلك القضِيّة أَعْجَبُ

حيث زعم يونسُ أنّ رؤبة بن العّجاجِ كان يُنْشِدُه بالرفع(٥).

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٨.

(٤) هنيء بن أحمر من بني الحارث بن مرة بن عبد مناة بن كنانة، شاعر جاهلي.
انظر: المؤتلف والمختلف. ص٤٥ . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. ٢/ ٣٨.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٩.

المبحث الثالث: ذكره لآراء من سبقه من العلماء

لقد كانت آراء العلماء في بدايات التقعيد النحويّ مجهولة، إلا من إشارات قليلة، وردت في كتب تاريخ النحو، ومن أبرزها صحيفة علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- (ت٤٠هـ) التي قدمها إلى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)، فقد ذكر القفطي (ت٦٤٦هـ)، في كتابه إنباه الرواة على أنباه النحاة قوله: «ورأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءًا فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدّمة عليّ بن أبى طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدّؤليّ»[1].

وجاء في هذه الصحيفة ما حكاه أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، في كتابه «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، فيما رواه عن أبي الأسود قوله: «دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء -يعني الأعاجم-، فأردت أن أضع لهم شيئًا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه؛ ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم، وفعل، وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أُنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى. وقال لي: انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك. واعلم، يا أبا الأسود، أن الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسمٌ لا ظاهر ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل الناس، يا أبا

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة.١/ ٤٠.

الأسود، فيما ليس بظاهرٍ ولا مضمر. وأراد بذلك الاسم المبهم. قال أبو الأسود: فكان ما وقع إليّ: (إِنَّ) وأخواتها ما خلا (لَكِنَّ). فلما عرضتها على عليّ -رضي الله عنه-، قال لي: وأين لَكِنَّ؟ فقال: ما حسبتها منها؛ فقال: هي منها فألحقها، ثم قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت! فلذلك سمي النحو نحوًا»[(١)].

ثمّ إن تسجيل آراء العلماء في الأحكام النحويّة من علماء الطبقة الأولى، وهم تلاميذ أبي الأسود الدؤلي، كما سماهم بذلك الشيخ محمد الطنطاوي، في كتابه نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة[(٢)]، لم يصل إلينا؛ حتى جاءت الطبقتان الثانية والثالثة، اللتان أظهرتا النحو العربي الظهور الحقيقي، وتمثل الطبقة الثانية في عبدالله بن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، وعيسى بن عمر[(٣)] (ت١٤٩هـ)، وأبي عمرو بن العلاء

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ١/ ١٨-١٩.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م. ص٢١ وما بعدها.

(٣) أبو عمر، عيسى بن عمر، الثقفي، البصري. الإمام العلامة، أخذ عن الحسن البصري، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي، وعلي بن نصر الجهضمي، وهارون الأعور، والخليل بن أحمد، وغيرهم. وولاؤه لبني مخزوم، نزل في ثقيف، فاشتهر بهم. وكان صاحب فصاحة وتقعر وتشدق في خطابه، حكي عَنهُ أَنه سقط عَن حمَار، فَاجْتمع إِلَيْهِ النَّاس، فَقَالَ: مَا لي أَرَاكُم تكأكأتم عليَّ كتأكئكم على ذِي جنَّة، افرنقعوا عني. وكان صديقًا لأبي =

(ت١٤٥هـ)، وتتمثل الطبقة الثالثة في الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، وعبدالحميد بن عبدالمجيد الأخفش الأكبر[1] (ت١٧٧)،

=

عمرو بن العلاء. وصنف في النحو كتابي: (الإكمال) و(الجامع)، وكان صاحب افتخار بنفسه. توفي سنة تسع وأربعين ومئة.

انظر: تاريخ العلماء النحويّين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م. ص ١٣٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٢م.٢/ ٣٧٤.

سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م. ١٣/ ٢٣٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان. ٢/ ٢٣٧.

(١) أبو الخطاب، عبدالحميد بن عبدالمجيد، البصري، مولى قيس بن ثعلبة. أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، وهو من أئمة اللغة والنحو، وكان دينا ورعا ثقة، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله؛ وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. وله ألفاظ لغويّة انفرد بنقلها عن العرب. لقي الأعراب وأخذ عنهم، وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته. وأخذ عنه عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والكسائي، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وغيرهم. توفي سنة سبع وسبعين ومئة.

=

ويونس بن حبيب الضبي (ت١٨٢هـ). جاءت هاتان الطبقتان التي على أيديها اتضح الدرس النحويّ؛ لكنها لم تؤلف في ذلك شيئًا إلا ما روي من كتابيْ عيسى بن عمر الجامع والإكمال، اللذان لم يصل منهما شيء إلا اسماهما في بيتين للخليل بن أحمد حيث قال:

ذَهَبَ النَّحْوُ جمِيعًا كُلُّهُ غير ما أحْدث عيسى بنُ عُمرْ
ذاكَ إكْمالٌ وهذا جامِعٌ وهما للِنَّاسِ شمْسٌ وقمرْ[1]

ولا يعرف عنهما شيء؛ لذا فإن آراء هاتين الطبقتين لم تصل إلا من خلال مؤلفات تلاميذهم، وعلى رأسهم سيبويه، ورغم أن سيبويه عاصر بعضهم، كالخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب اللذين ملأ كتابه بذكرهما، إلا أنه لم يأخذ عن غيرهما كما أخذ منهما[2]؛ لذا كان السبيل

=

انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة.٢/ ١٥٧. سير أعلام النبلاء. ١٣/ ٣٦٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص١٧٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. ٢/ ٧٤.

(١) تاريخ العلماء النحويّين من البصريين والكوفيين وغيرهم. ص١٣٤.

(٢) ذكر علي النجدي ناصف أن سيبويه ذكر الخليل في خمس مئة واثنين وعشرين (٥٢٢) موضعًا، ويونس بن حبيب في مئتي (٢٠٠) موضع، وأبا الخطاب الأخفش الأكبر في سبعة وأربعين (٤٧) موضعًا، وعيسى بن عمر في اثنين وعشرين (٢٢) موضعًا، وأبا زيد النحويّ اللغوي في تسعة (٩) مواضع، وهارون بن موسى البصري في خمسة (٥) مواضع.

انظر: سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، مطبعة عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م. ص ٩٣، وما بعدها.

إلى آراء بعض العلماء ممن لم يلتق بهم سيبويه من خلال شيخه يونس بن حبيب، وهذا من أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه، فقد أفاد منه بعض آراء عبدالله بن أبي إسحاق، وأبي عمر بن العلاء، وذلك على النحو الآتي:

أ- عبدالله بن أبي إسحاق[1]:

لقد كان من أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه معرفة آراء عبدالله بن أبي إسحاق وذلك في موضع واحد، وهو منعه صرف الاسم المذكر إذا سمي به مؤنث، وذلك إذا سميت امرأة: بـ(زيد) أو (عمرو)، قال سيبويه: «فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر»[2].

---

(١) عبدالله بن زيد بن أبي إسحاق، ينظر لترجمته: أخبار النحويّين البصريين، ص٢٠. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٢٦. إنباه الرواة على أنباه النحاة. ٢/ ١٠٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.٢/ ٤٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٤٢.

ب- أبو عمرو بن العلاء[1]:

كما كان من أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه معرفة آراء أبي عمرو بن العلاء، وقد بلغ عدد المواضع التي أفاد منها في معرفة آراء أبي عمرو بن العلاء ثمانية عشر موضعًا، وقد تنوعت بين مسائل إعرابية، وصرفية، ونحوية، ولغوية، ومنها[2]:

عدم صحة مجيء المفعول لأجله من غير المصدر، وذلك من خلال إيجابه الرفع في نحو: أما العبيدُ فذو عبيدٍ؛ لأنه ليس مصدرًا فيقدر له فعل من لفظه ينصبه، فوجب أن يرفع على الابتداء، ولا ينصب على أنه مفعول لأجله، قال سيبويه: «هذا باب ما يختار فيه الرفعُ ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات، وزعم يونسُ أنه قول أبي عَمرو، وذلك قولكَ: أَمّا العَبِيدُ فذو عَبيدٍ، وأمّا العبدُ فذو عبدٍ، وأَمّا عبدانِ فذو عبدينِ...»[3].

ومثله خروج بعض الظروف من النصب على الظرفية إلى جواز الجرّ بـ(من)، كما تجرّ الأسماء، وذلك عند حديثه عن (خلف) ومعاملته

(١) ينظر لترجمة أبي عمرو بن العلاء: أخبار النحويّين البصريين، ص٢٣. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص٣٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة.٤/ ١٣١. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين. ص١٢١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. ص١٣٩. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.٢/ ٢٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٥، ٢/ ١١٣، ١٦١، ١٨٥، ٣١١، ٣٩٦، ٣/ ١٠١، ٢٤٢، ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٢٤، ٣٤٧، ٣٦١، ٤٥٧، ٥٨٤.

(٣) الكتاب ١/ ٣٨٧.

معاملة الأسماء، فنقل رأي أبي عمرو من رواية يونس له، قال: «وزعم يونسُ أنّ أبا عمرو كان يقول: دَارِي مِنْ خَلْفِ دَارِكَ فَرْسَخَانِ، فشبَّهه بقولك: دَارُك مِنِّي فَرْسَخَانِ؛ لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ وجَعَل (مِنْ) فيها بمنزلتها في الاسم، وهذا مذهبٌ قويٌّ»(١).

كما نقل رأيه في أن (ابْنَ عِرْسٍ) و(أُمَّ حُبَيْنٍ) و(سَامَّ أَبْرَصَ) و(ابْنَ مَطَرٍ) معارف بدليل عدم جواز إضافتها إلى ما فيه الألف واللام، قال سيبويه: «وابنُ عرسٍ يراد به معنًى واحدٌ، كما أريد بأبي الحارث، وبزيدٍ معني واحد واستُغنيَ به. ومثلُ هذا في بابِه مثلُ رجلٍ كانت كنيتُه هي الاسم، وهي الكنية. ومثل الأسد وأبي الحارث كرجلٍ كانت له كنيةٌ واسمٌ. ويدلك على أن ابن عِرْسٍ، وأُمَّ حُبَيْنٍ، وسَامَّ أَبْرَصَ، وابْنَ مَطَرٍ معرفة أنك لا تُدخل في الذي أُضِفنَ إليه الألف واللام، فصار بمنزلة زيد وعمرو، ألا ترى أنك لا تقول: أبو الجخادب، وهو قول أبي عمرو حدثنا به يونس عن أبي عمرو»(٢).

(١) الكتاب ١/ ٤١٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٩٦.

المبحث الرابع: معرفة آراء يونس

يعد كتاب سيبويه أوثق مصدر لمعرفة آراء يونس؛ وذلك لأَنَّ يونس أحد عالمين كانا المرجع إليهما في ذلك الوقت، الأمر الذي جعل سيبويه يلازمه، ويسجل آراءه.

كما أن يونس اطلع على كتاب سيبويه وأَقَرَّ بما نسب إليه فيه. فقد روى ذلك الزبيدي: «لما مات سيبويه قيل ليونس بن حبيب: إن سيبويه قد ألف كتابًا في ألف ورقة من علم الخليل. **قال يونس**: ومتى سمع سيبويه هذا كله من الخليل؟ جيئوني بكتابه، فلما نظر فيه رأى كل ما حكى فقال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل في جميع ما حكاه كما **صدق فيما حكاه عني**»(1). فصار الكتاب أوثق مصدر لمعرفة آراء يونس.

وآراء يونس حاضرة كثيرًا في الكتاب؛ حيث حرص سيبويه على معرفة رأيه في كثير من المسائل، بل كان يقارن بينه وبين الخليل بن أحمد في مواضع متعددة؛ لذا بلغت آراء يونس في الكتاب مئةً وسبعًا وأربعين مسألة. وقد جمعتها في بحث بعنوان «آراء يونس بن حبيب النحويّة والصرفية في الكتاب» طبع في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة القاهرة، في عددها الثالث والثلاثين، ٢٠١٤/ ٢٠١٥م، وخشية

---

(١) طبقات النحويّين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.ص٥٢.

الإطالة فإني أكتفي بعنوانات المسائل كي تعطي تصورًا عن مدى أثر يونس بن حبيب في مسائل الكتاب وقضاياه، وأنه كان يشارك في غالب أبواب الكتاب تقعيدًا، وتعليلًا، وتوجيهًا، وإعرابًا، وغيرها، وهي:

١ – معاملة الأسماء المبنية معاملة الأسماء المعربة إذا سمي بها[١].

٢ – إسكان ميم ضمير الجمع المتصل إذا وصل بها ضمير[٢].

٣ – اتصال نون الوقاية بأسماء الأفعال إذا دخلت عليها ياء المتكلم[٣].

٤ – إضافة الاسم إلى اللقب عند اجتماعهما إذا كانا مفردين[٤].

٥ – سبب حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) إذا وقع بين علمين[٥].

٦ – ترك تنوين العلم الموصوف بـ(ابن) إذا لم تقع بين علمين[٦].

٧ – إعراب (أيّ) الموصولة[١].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠–٢٨١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٣) ٢/ ٣٦٠–٣٦١.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٤.

(٥) الكتاب ٤/ ٥٠٦.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٠٧–٥٠٨.

٨ - حكم عود الضمير على (مَنْ)[٢].

٩ - مجيء (ما)، و(من) نكرتين[٣].

١٠ - هل أداة التعرف اللام أم (أل)[٤].

١١ - الابتداء بالنكرة إذا دلت على التعجب[٥].

١٢- رفع الظرف على الخبرية[٦].

١٣ - رفع (مَزْجَرُ الكَلْبِ) على الخبرية[٧].

١٤ - إعراب (عائذ بالله)[٨].

١٥ - تعدد الخبر[٩].

١٦ - جاء بمعنى صار[١٠].

=

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٩-٤٠٠.

(٢) الكتاب ٢/ ٤١٥-٤١٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٤-٣١٥.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٥) الكتاب ١/ ٣١٩.

(٦) الكتاب ١/ ٤١٧.

(٧) الكتاب ١/ ٤١٥-٤١٦.

(٨) الكتاب ١/ ٣٤٧.

(٩) الكتاب ٢/ ٨٣.

(١٠) الكتاب ١/ ٥٠-٥١.

١٧ – نصب (هُلْك) من قول الشاعر:

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّــه بُنيــانُ قــومٍ تَهَــدَّمَا[١]

١٨ – حكم تنوين اسم (لا) النافية للجنس في الضرورة[٢].

١٩ – تعليق أفعال القلوب عن العمل بعد الاستفهام[٣].

٢٠ – لام الابتداء لا تعلق غير أفعال القلوب[٤].

٢١ – استعمال القول بمعنى الظن[٥].

٢٢ – تثنية الفعل وجمعه (لغة أكلوني البراغيث)[٦].

٢٣ – عامل النصب في (زيدًا) في قول العرب: «من أنت زيدًا؟»[٧].

٢٤ – مجيء المفعول لأجله من غير المصدر[٨].

٢٥ – هل كلمة (بدل) تأتي ظرفًا بمعنى مكان[٩].

---

(١) الكتاب ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٣) الكتاب ١/ ٢٣٨.

(٤) الكتاب ٣/ ١٤٩.

(٥) الكتاب ٣/ ١٤٢-١٤٣.

(٦) الكتاب ٢/ ٤١.

(٧) الكتاب ١/ ٢٩٢.

(٨) الكتاب ١/ ٣٨٩.

(٩) الكتاب ٢/ ١٤٣.

٢٦- نصب (حَقًّا) على الظرفية في نحو: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ[١].

٢٧ – بناء يوم يوم، وصباح مساء، وبين بين، وبيت بيت ونحوها إذا وقعا ظرفًا أو حالًا[٢].

٢٨ – حكم المستثنى التام المنفي[٣].

٢٩ – حكم المستثنى المنفي المقدم على المستثنى منه[٤].

٣٠ – حكم المعطوف على المستثنى[٥].

٣١ – حكم المعطوف على غير في الاستثناء[٦].

٣٢ – نصب (وَحْدَهُ) في نحو: رَأَيْتُهُ وَحْدَهُ[٧].

٣٣ – نصب (طُرًّا، وقَاطِبَةً)[٨].

(١) الكتاب ٣/ ١٣٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٠٢-٣٠٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١١، ٣١٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٣٨.

(٦) الكتاب ٢/ ٣٤٤.

(٧) الكتاب ١/ ٣٧٧-٣٧٨.

(٨) الكتاب ١/ ٣٧٧.

٣٤ – نصب (خَمْسَتَهُم، وقَضَّهُم، والجَمَاءَ الغَفِيرَ)(١).

٣٥ – مجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ(٢).

٣٦ – إعراب (قادرين) من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤](٣).

٣٧ – نصب (أَطْهَر) من قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨](٤).

٣٨ – حذف عامل الحال(٥).

٣٩ – ناصب (أيّ) في قول رؤبة: «فِيهِ ازْدِهافٌ أَيَّما ازْدِهافِ»(٦).

٤٠ – حذف حرف الجر وإبقاء عمله بعد المقرون بـ(إن)، أو فاء الجزاء بعد ما يتضمن مثل المحذوف(٧).

٤١ – زيادة (من) الجارة(٨).

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٢، ١١٩.

(٣) الكتاب ١/ ٣٤٦.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٦-٣٩٧.

(٥) الكتاب ١/ ٢٧١.

(٦) الكتاب ١/ ٣٦٤.

(٧) الكتاب ١/ ٢٦٢-٢٦٣.

(٨) الكتاب ٢/ ٢٧٦.

٤٢ – (لبيك) بين الإفراد والتثنية[١].

٤٣ – هل تتعرف (مثل، وغير) إذا أضيفتا إلى معرفة[٢]؟

٤٤ – هل تفيد الإضافة إلى اسم الفاعل واسم المفعول التعريف[٣]؟

٤٥ – الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٤].

٤٦ – إضافة الجمل الاسمية إلى ظروف الزمان[٥].

٤٧ – جواز بناء (مثل) وإعرابها إذا وقعت بعدها (ما) الزائدة[٦].

٤٨ – إعراب النعت السببي[٧].

٤٩ – وجوب الإتباع في النعت إذا كان المنعوت اسمًا واحدًا[٨].

٥٠ – قطع النعت بالنصب أو الرفع على المدح أو الذم[٩].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥١.

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٣-٤٢٨، ٢/ ١٥٩.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢٨-٤٢٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

(٥) الكتاب ٣/ ١١٩.

(٦) الكتاب ٣/ ١٤٠.

(٧) الكتاب ٢/ ١٨-٢١.

(٨) الكتاب ١/ ٤٣٣.

(٩) الكتاب ٢/ ٦٣.

٥١ - قطع النعت بالنصب على الترحم[١].

٥٢ - قطع النعت بالرفع على الترحم[٢].

٥٣ - النعت بالمصدر[٣].

٥٤ - النعت بالجامد[٤].

٥٥ - الوصف بـ(سواء)[٥].

٥٦ - عطف النعوت بعضها على بعض[٦].

٥٧ - توجيه قراءة نصب (ربّ) من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٧].

٥٨ - هل تأتي (كيف) حرف عطف؟[٨].

٥٩ - إعراب المنادى المنصوب إذا كرر مضافًا، نحو: يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو[٩].

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٧٧.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٠.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٨-٢٩.

(٥) الكتاب ٢/ ٢٧.

(٦) الكتاب ٢/ ٦٦-٦٧.

(٧) الكتاب ٢/ ٦٢-٦٣.

(٨) الكتاب ١/ ٤٣٥، وانظر: ١/ ٤٤١.

(٩) الكتاب ٢/ ٢٠٥.

٦٠ - تعريف لفظ (فاسق) في النداء[١].

٦١ - (أجمعون) إذا أكد بها المنادى المفرد العلم، فإنه يجوز فيها الرفع والنصب على التبعية، ولا يجوز فيها القطع[٢].

٦٢ - حكم البدل في النداء حكم المنادى المستقل[٣].

٦٣ - حكم عطف البيان في النداء[٤].

٦٤ - سبب حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن، وابنة، وبنت)[٥].

٦٥ - أحكام المنادى المضاف إلى ياء المتكلم[٦].

٦٦ - أحكام المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم[٧].

٦٧ - نصب (شاعرًا) في قول الشاعر: يا شاعرًا لا شاعرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ[٨].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٩٨-١٩٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٨٤.

(٣) الكتاب ٢/ ١٨٤-١٨٥.

(٤) الكتاب ٢/ ١٨٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٥٠٣، وانظر أيضًا: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٦) الكتاب ٢٠٩-٢١٤.

(٧) الكتاب ٢١٣-٢١٤.

(٨) الكتاب ٢/ ٢٣٦-٢٣٧.

٦٨ – حذف التاء المبدلة من (الياء) للترخيم في نداء الأم[١].

٦٩ – إلحاق الألف في الندبة جوازًا[٢].

٧٠ – جواز إلحاق ألف الندبة صفة المندوب[٣].

٧١ – عدم جواز ندبة النكرة[٤].

٧٢ – دخول نون التوكيد على الفعل بعد أدوات العرض[٥].

٧٣ – دخول نون التوكيد على الفعل بعد (ما) الزائدة[٦].

٧٤ – دخول نون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين ونون النسوة[٧].

٧٥ – منع صرف الاسم المركب إذا جعل اسمًا واحدًا[٨].

٧٦ – صرف العلم المؤنث الثلاثي إذا كان ساكن الوسط[٩].

(١) الكتاب ٢/ ٢١٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢١.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٢٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٥١٤.

(٦) الكتاب ٣/ ٥١٨.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٢٧.

(٨) الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٩) الكتاب ٢/ ٢٤٧.

٧٧ - يمنع صرف الاسم إذا كان على وزن يغلب في الفعل[١].

٧٨ - صرف الاسم المنقول من الفعل إذا لم يكن على الأوزان الخاصة بالفعل أو الغالبة فيه، أو في أوله زيادة خاصة بالفعل[٢].

٧٩ - صرف الممنوع من الصرف إذا تغير بناؤه بالتصغير[٣].

٨٠ - صرف الاسم المذكر الثلاثي المنقول سواء أكان أعجميًّا، أو عربيًّا، أو مؤنثًا[٤].

٨١ - الاسم الثلاثي الساكن الوسط المنقول من مذكر إلى مؤنث[٥].

٨٢ - الظروف الدالة على الجهات الأربع بين التعريف والتنكير[٦].

٨٣ - منع (غدوة) و(بكرة) من الصرف إذا تعرفت[٧].

٨٤ - منع صرف كل ما كان آخره ياء زائدة، أو أصلية، أو منقلبة من واو، إذا كان معرفة[٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٠٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٢١٧.

(٤) الكتاب ٣/ ٢٢١.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٤٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٢٩٠-٢٩١.

(٧) الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٨) الكتاب ٣/ ٣١٢.

٨٥ - حكم الفعل الواقع بعد (إذن) المعطوفة على جملة شرطية[١].

٨٦ - إلغاء (إذن) مع تحقق شروطها[٢].

٨٧ - إعراب الفعل المضارع بعد الفاء[٣].

٨٨ - رفع (تنزلون) في قول الشاعر:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا   أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[٤]

٨٩ - تخريج رفع الفعل الواقع جوابًا للشرط[٥].

٩٠ - أسماء الشرط لا يؤثر على صدارتها دخول حرف الجر عليها[٦].

٩١ - عدم المجازاة بـ(أَنْ) المفتوحة[٧].

٩٢ - لمن يكون الجواب عند اجتماع الاستفهام والشرط[٨].

٩٣ - إعراب الضمير المتصل بـ(لولا)، في نحو: لولاك، ولولاي[٩].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦-٤٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٥١.

(٥) الكتاب ٣/ ٧٠-٧١.

(٦) الكتاب ٣/ ٧٩-٨٠.

(٧) الكتاب ٣/ ١٠١.

(٨) الكتاب ٣/ ٨٣.

(٩) الكتاب ٢/ ٣٧٣-٣٧٤.

٩٤ – تمييز (كم) الاستفهامية جمع أم مفرد[١].

٩٥ – نصب تمييز (كأين)[٢].

٩٦ – حكم الإشباع في الحكاية بـ(من) في الوصل[٣].

٩٧ – حكم الحكاية في العلم[٤].

٩٨ – حكاية غير العلم[٥].

٩٩ – تثنية (مَنْ؟) الاستفهامية، وجمعها في الوصل في باب الحكاية[٦].

١٠٠ – النفس بين التذكير والتأنيث[٧].

١٠١ – جواز تأنيث وتذكير أسماء القبائل[٨].

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٩.

(٢) الكتاب ٢/ ١٧٠-١٧١.

(٣) ٢/ ٤١٠-٤١١.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٣-٤١٤.

(٥) الكتاب ٢/ ٤١٣-٤١٤.

(٦) الكتاب ٢/ ٤١٠-٤١١.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٦٥.

(٨) الكتاب ٣/ ٢٤٩.

١٠٢ - جواز تأنيث وتذكير حروف الهجاء[١].

١٠٣ - الظرف (أمام) بين التذكير والتأنيث[٢].

١٠٤ - تثنية المقصور الثلاثي مجهول الأصل[٣].

١٠٥ - إضافة الجمع إلى ضمير المثنى[٤].

١٠٦ - جمع أسماء المذكر المختومة بتاء التأنيث[٥].

١٠٧ - جمع أسماء الرجال والنساء جمع سلامة وجمع تكسير[٦].

١٠٨ - جمع الاسم المضاف يكون بجمع المضاف دون المضاف إليه[٧].

١٠٩ - جمع (مَعي) على (مَعَايَا)[٨].

١١٠ - اسم الجنس[٩].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٨-٣٨٩.

(٤) الكتاب ٢/ ٤٨، ٣/ ٦٢٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٩٤.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٩٥.

(٧) الكتاب ٣/ ٤٠٩.

(٨) الكتاب ٤/ ٤٠٥.

(٩) الكتاب ٣/ ٥٨٤.

١١١ - جمع (فَعُول) على (فِعْل) بإسكان العين[١].

١١٢ - سبب جمع (حرة) جمع مذكر سالم[٢].

١١٣ - تصغير الخماسي[٣].

١١٤ - حذف الألف في التصغير إذا كانت خامسة[٤].

١١٥ - تصغير الثلاثي المختوم بألف التأنيث الممدودة، والمختوم بالألف والنون الزائدتين[٥].

١١٦ - تصغير المختوم بالألف والنون الزائدتين مما له جمع تكسير[٦].

١١٧ - تصغير الثلاثي المختوم بالألف الممدودة لغير التأنيث[٧].

١١٨ - تصغير الرباعي المختوم بألف التأنيث الممدودة، والمختوم بالألف والنون الزائدتين[٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ٦٠٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٩٩، ٦٠٠.

(٣) الكتاب ٣/ ٤١٨.

(٤) الكتاب ٣/ ٤١٩.

(٥) الكتاب ٣/ ٤١٩، ٤٢٣.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٢١، ٤٢٣.

(٧) الكتاب ٣/ ٤٢٠، ٤٢٣.

(٨) الكتاب ٣/ ٤٢٣-٤٢٤.

١١٩ - جواز زيادة ياء في تصغير الثلاثي المزيد بحرفين عوضًا عن المحذوف[١].

١٢٠ - دخول التضعيف في العين واللام معًا[٢].

١٢١ - تصغير نحو قبائل، ورسائل[٣].

١٢٢ - تصغير الرباعي الذي فيه واو متحركة[٤].

١٢٣ - تصغير (ثلاثون)[٥].

١٢٤ - التصغير يرد الحروف المبدلة إلى أصلها[٦].

١٢٥- التصغير لا يغير المبدل إذا كان البدل في موضع العين وكانت بدلًا من الواوات أو الياءات[٧].

١٢٦- تصغير (أَحْوَى)[٨].

١٢٧ - تصغير فُعائل من المعتل بالياء أو الواو وغيرهما[٩].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٢٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٢.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٣٩.

(٤) الكتاب ٣/ ٤٤١-٤٤٢.

(٥) الكتاب ٣/ ٤٤٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٤٥٧-٤٦١.

(٧) الكتاب ٣/ ٤٦٢-٤٦٤.

(٨) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(٩) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

١٢٨ – المحذوف من مطايا عند تصغيرها[١].

١٢٩ – تصغير ما سمي من الرجال بمؤنث على ثلاثة أحرف[٢].

١٣٠ – تصغير سراويل[٣].

١٣١ – مجيء روحاويّ في النسب على القياس[٤].

١٣٢ – النسب إلى فَعِيلَة[٥].

١٣٣ – النسب إلى ما كان على أربعة أحرف وما قبل الآخر مكسور[٦].

١٣٤ – النسب إلى الثلاثي المكسور العين[٧].

١٣٥ – النسب إلى (فُعَيلة) إذا كانت لامها ياء[٨].

١٣٦ – النسب إلى ما كان آخرها ياء أو واو وما قبلهما ساكن، وفيه هاء التأنيث[٩].

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٨٤.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٣٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٦) الكتاب ٣/ ٣٤١-٣٤٢.

(٧) الكتاب ٣/ ٣٤٣.

(٨) الكتاب ٣/ ٣٤٤.

(٩) الكتاب ٣/ ٣٤٧-٣٤٨.

١٣٧- النسب إلى ما آخره ألف الإلحاق رابعة[١].

١٣٨ - النسب إلى الخماسي إذا كان آخره ألف أصلية[٢].

١٣٩ - النسب إلى أخت[٣].

١٤٠ - النسب إلى اثنتين[٤].

١٤١ - النسب إلى محذوف الفاء ولامه حرف صحيح[٥].

١٤٢ - حكم الفعل المتصل بواو الجماعة، أو ياء المخاطبة المؤكد بنون التوكيد الخفيفة عند الوقف عليه[٦].

١٤٣ - التعويض عن نون التوكيد الخفيفة عند الوقف إذا كان ما قبلها مضمومًا أو مكسورًا في الفعل المعتل[٧].

١٤٤ - أصل كلمة (أخ)[٨].

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٥٢.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٦٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٣٦٩.

(٦) الكتاب ٣/ ٥٢١-٥٢٢.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٢٢.

(٨) الكتاب ٣/ ٥٩٧.

١٤٥ - لا يحكم بزيادة النون والتاء في أول الكلمة إلا بدليل[١].

١٤٦ - همزة (اَيْمُنُ) همزة وصل أم قطع[٢].

١٤٧ - إدغام الهمزتين[٣].

وكانت نتائج الدراسة هي:

١- آراء يونس بن حبيب شملت أغلب أبواب النحو.

٢- كثيرًا ما يقارن سيبويه بين آراء يونس والخليل.

٣- لقد اشتهر عن يونس أنه يعنى بالقياس أكثر من السماع، والذي ظهر لي أنه اعتنى بالسماع أكثر من عنايته بالقياس؛ وذلك أن المسائل التي اعتمد فيها على السماع بلغت ثمانيًا وأربعين مسألة، بينما المسائل التي اعتمد فيها على القياس بلغت إحدى وعشرين مسألة.

٤- قد يحكم يونس بن حبيب على بعض الأساليب العربية بالضعف أو القلّة، كما في مسألة النسب إلى فَعِيلَة، قال سيبويه: «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سليمة سليميٌّ، وفي عميرة -كلبٍ- عميريٌّ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث»[٤].

(١) الكتاب ٣/ ١٩٦-١٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٠٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٤٣.

(٤) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

٥- ثناء سيبويه على رأي يونس بن حبيب بالقوة، أو الحسن، أو أنه القياس[١].

٦- سيبويه قد يضعف رأي يونس بن حبيب ويصفه بالقبح، أو الرداءة، أو أن غيره أكثر منه أو أقوى[٢].

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٤١٧، ٣/ ١٥، ٢٤٢، ٣٨٨-٣٨٩، ٤٧٢.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣٨٩، ٢/ ١١٢، ١١٩، ١٨٤-١٨٥، ٣٧٧، ٣/ ٨٣.

المبحث الخامس: الاستدلال بالسماع والقياس

السماع والقياس، هما أساسا التقعيد النحويّ، وعليهما بَنَى العلماء القواعد النحويّة والتصريفية. والسماع مقدم عند العلماء على القياس؛ لأَنَّه الأصل، ولأَنَّه لا يصح القياس على المسموع.

وهم مختلفون في مقدار المسموع الذي يقاس عليه، فمنهم من يُوَسِّع دائرته، ويَعْتَدّ بكل ما ورد عن العرب مهما كان مقداره، ومنهم من لا يَعْتَدّ في القياس بِمَا قَلّ وندر في كلام العرب، بل يقيس على ما كثر واطَّرد.

وأما القليل أو النادر أو الشاذّ، فلا يجعل قياسًا، بل يقبله سماعًا ولا يقيس عليه؛ لذا جاء الخلاف في بعض المسائل بسبب أن المسموع هل بلغ حدّ الكثرة فيقاس عليه؟ أم لم يبلغ حدّ الكثرة، فيروى دون أن يقاس عليه؟

ويونس يُعَدّ مِمَّن يعنى بالسماع، ويقدِّمه على القياس، ويظهر ذلك جليًّا في كثرة روايته عن العرب، واستدلاله بأقوالهم، وحرصه على مشافهتهم، والتأكد من روايتهم.

ولذلك فإِنَّ المسائل التي اعتمد فيها على السماع بلغت ثمانيًا وأربعين مسألة، بينما المسائل التي اعتمد فيها على القياس بلغت اثنتين وعشرين مسألة.

وللسماع عنده سمات:

١- أن يكون المتكلم تكلم بذلك على سليقته، من غير أن يتأثر بمن حوله، تأثرًا بالاحتكاك بهم، أو رغبة في نوالهم، فيغير كلامه لأجلهم؛ لذا نجده أنه نصّ على أن المتحدث قال ذلك من غير أن يُمْلى عليه أو يُلَقَّن، قال سيبويه: «هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، وذلك: إِنَّ، ولَعَلَّ، ولَيْتَ، وأخواتها، ورُويد، ورُويدَك، وعَلَيْكَ، وهَلُمَّ، وما أشبه ذلك. فعلامات الإضمار حالهن هاهنا كحالهن في الفعل... وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول: عَلَيْكَنِي، من غير تلقين»[١].

٢- أن يكون الراوي ممن يوثق به، وإن كان من العرب، وهذا ما ينص عليه سيبويه بعد نقله عن يونس: «وذلك قولك: هَذَا عَبْدُاللهِ مُنْطَلِقٌ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العرب»[٢].

٣- أن المعتمد في المسموع هو صحة نسبته إلى العرب وإن تعددت الروايات؛ لأن العربي يتكلم وفق سليقته، وإن خالفت لهجته لهجة قبيلة أخرى، فيتكلم بكلام القبيلة الأخرى وفق سليقته ولهجته، لذلك نجده ينص على أن هذا البيت تنشده العرب على هذه الطريقة، كما في بيت عبدة بن الطبيب، قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن العرب تنشد هذا البيت، وهو لعبدة بن الطبيب:

(١) الكتاب ٢/ ٣٦٠-٣٦١.

(٢) الكتاب ٢/ ٨٣.

فما كانَ قيسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ واحِدٍ ولكنّــه بُنيــانُ قــومٍ تَهَــدَّمَا»[1]

وبيت هُدْبَة بن خَشْرَم، قال سيبويه: «ويجوز أن تجعل إن كان خير على: إن وقع خير، كأنه قال: إن كان خير فالذي يجزون به خير. وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهُدْبَة بن خَشْرَم:

فإِن تَـكُ في أَموالِنـا لا نَضِـق بِهـا ذِراعًا وإِن صَبرٌ فَنَصبِرُ لِلصَّبرِ»[2]

٤- بيان مكانة هذا المسموع من جملة كلام العرب، فالمسموع عنده قسمان: أحدهما: ما تقوله العرب قاطبة، والآخر: ما يقوله بعض العرب؛ لذا نجده أنه ينص على أن هذا المسموع من قول العرب، أو من قول بعضهم.

فمن الأول: مجيء كلمة (بدل) بمعنى مكان، ونصبها على الظرفية المكانية، قال سيبويه: «وزعم يونُس أن العرب تقول: إِنَّ بَدَلَكَ زَيدًا، أي: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْدًا. والدليل على هذا قول العرب: هَذا لَكَ بَدَلَ هَذَا، أي: هَذَا لَكَ مَكَانَ هَذَا»[3].

ومن الآخر مجيء المفعول لأجله من غير المصدر، قال سيبويه: «وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء»[4]. ومنه مجيء صاحب

(١) الكتاب ١/ ١٥٥-١٥٦.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) الكتاب ٢/ ١٤٣.

(٤) الكتاب ١/ ٣٨٩.

الحال نكرة من غير مسوغ، قال سيبويه: «وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ؛ والجرّ الوجهُ»[1].

٥- بيان تعدد الروايات في الأشعار، إن وجدت، كأن ينص على أنه هذا مما ينشد بهذا الوجه، كما في إنشاد رؤبة بن العجاجِ بيت هني بن أَحمرَ الكِناني:

«عَجَبٌ لِتلْكَ قَضِيّةً وإقامتي   فيكمْ على تلك القضِيّة أَعْجَبُ»[2]

٦- أن يكثر المسموع ليصلح القياس عليه، فإن لم يكن كثيرًا لم يعتد به؛ لأجل ذلك منع معاملة (من) الاستفهامية معاملة الأسماء في باب الحكاية؛ لأنه لم يكثر عن العرب، فلا يقبله كل العرب، قال سيبويه: «وزعم يونس أنه سمع أعرابيًّا يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير، وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كل أحد، فإنما يجوز: مَنُونَ يَا فَتَى على ذا»[3].

بل نجده ينصّ على أن هذا المسموع قليل، وهو مصطلح يدل على عدم القياس، كما في حديثه عن النسب إلى (فَعِيلَة) دون تغيير، بأنه قليل، وهو ما عبر عنه سيبويه بالشذوذ، قال سيبويه: «وقد تركوا التغيير

(١) الكتاب ٢/ ١١٢.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٩.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١١.

في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في سَلِيمة: سَلِيميٌّ، وفي عَمِيرة كلبٍ: عَمِيريٌّ، وقال يونس: هذا قليلٌ خبيث»[1].

وبهذا يبين لنا أن منهج يونس في الاستدلال يعتمد أولًا على المسموع عن العرب[2]، وأنه هذا المسموع ينقسم إلى مطرد، وغير مطرد، وأن ما يقاس عليه هو المطرد دون القليل، وهو بذلك يتفق مع علماء عصره في تركيز الاحتجاج بالمسموع، وتقديمه على غيره؛ وذلك لتوافر السماع عندهم، ووجود الفصحاء بينهم، فيسهل عليهم التأكد من ذلك، والتثبت من صحته؛ لأن الأعراب الذين يحتجّ بكلامهم ورواياتهم متوافرون وحاضرون يسمع منهم وينقل عنهم.

ومع اعتنائه بالسماع، فإن القياس له مكانته عنده إذا فُقِدَ السماع؛ لذا فقد صرح سيبويه أن يونس كان يقيس، ومن ذلك ما ذكره في قياس يونس الحكاية بـ(من) على الحكاية بـ(أيّ)، حيث قال سيبويه: «وأما

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٩.

(٢) للاستزادة من اعتماد يونس على السماع في تقرير الأحكام النحويّة انظر: الكتاب:

الجزء الأول: ٥٠، ٢٧١، ٣١٩، ٣٤٧، ٣٦٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٨.

الجزء الثاني: ٢٧، ٦٣، ١٨٥، ١٩٩، ٢١٣، ٢٤٧، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣١٩، ٣٣٧، ٤١٥،

الجـزء الثالـث: ١١٩، ١٤٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٧، ٣٠٤، ٣١٥، ٣٣٧، ٤٣٢، ٣٤٤، ٤٩٣، ٥١٨، ٥٦٥، ٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٢٢.

يونس فإنه كان يقيس (مَنَة) على (أَيَّة) فيقول: مَنَةٌ، ومَنَةً، ومَنَةٍ، إذا قال: يا فتى»[1].

وفي موضع آخر ينصّ سيبويه على أن قول يونس هو القياس، كما في تصغير (أَحْوَى) حيث قال سيبويه: «وأما يونس فقوله: هذا أُحَيُّ، كما ترى، وهو القياس والصواب»[2].

قياسات يونس في الكتاب كثيرة، ولها طرق متعددة منها:

١. التصريح بالقياس:

كما في حكاية العلَم إذا كان متبوعًا بمعطوف، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، ورَأَيْتُ زَيْدًا وأَخَا عَمْرٍو. تقول فيه: مَنْ زَيْدًا وعَمْرًا، وَمَنْ زَيْدًا وأَخَا عَمْرٍو، فإنه أجاز فيه الحكاية قياسًا. قال سيبويه: «وقال يونس إذا قال رجل: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، أَوْ زَيْدًا وَأَخَاه، أو زَيْدًا أَخَا عَمْرٍو، فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما ترد: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ إلى الأصل»[3].

وكما في قياسه دخول تاء التأنيث على عُيَينة تصغير (عين) اسم لرجل، قياسًا على (أُذَينة)[4].

---

(١) الكتاب٢/ ٤١٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٧٢.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٣-٤١٤.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤.

ومثله ما ذكره في علة منع صرف المركب المزجي؛ لأنهم استثقلوه؛ لأنه لم يأت على بناء الأسماء[1].

٢. **ذكر المقيس والمقيس عليه:**

قد يذكر المقيس عليه عقب ذكر الحكم، كما في إجازته إسكان ميم ضمير الجمع المتصل إذا وصل بها ضمير؛ قياسًا على مجيء الاسم الظاهر بعدها، قال سيبويه: «وزعم يونس أنه يقول: أعطيتُكُمْهُ أعطيتُكُمْهَا، كما يقول في المظهر»[2].

ومنه قياسه (لبيك) على (عليك) بقلب ألفها ياءً، حيث إنه يرى أن (لبيك) مفردة، قال سيبويه: «وزعم يونس أن لبيك اسم واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك»[3].

٣. **تنصيص سيبويه على أن هذا الرأي يجري وفقًا للقياس:**

في مواضع من الكتاب نجد أن سيبويه ينص على أن هذا الرأي مبني على القياس، كما في منع (غدوة) و(بكرة) من الصرف، بعد أن ذكر أنه رأي أبي عمرو بن العلاء ويونس، ذكر أنه يأتي على القياس، فهو إشارة منه أنهما بنيا هذا القول على وفق القياس، قال سيبويه: «وزعم يونس عن أبي عمرو، وهو قوله أيضًا، وهو القياس، أنك إذا قلت: لقيته العام الأوّل، أو يومًا من الأيام، ثم قلت: غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥١.

تنون، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول، ولم تذكر إلَّا المعرفة، ولم تقل يومًا من الأيّام، كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء. فإذا جعلتها اسمًا لهذا المعنى لم تنون، وكذلك تقول العرب»[١].

أو ينص سيبويه على أن يونس يلحق شيئًا على شيء آخر، والإلحاق يعني به القياس، كما في جواز أن تلحق ألف الندبة الصفة؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد، قياسًا على المضاف والمضاف إليه، نحو: وَاعَبْدَ زَيْدَاه، وَاغُلامَ عَمْراه. قال سيبويه[٢]: «وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وازيدُ الظريفاه، واجُمجمتيّ الشّاميّتيناه».

أو أنه يقيسه على نظيره، كما قال في كل ما كان آخره ياء زائدة، أو أصلية، أو منقلبة من واو، في صرفه ومنعه من الصرف على نظيره من الصحيح، إذا كان معرفة، قال سيبويه: «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم ينصرف، يقول: هذا جواري قد جاء، ومررت بجواري قبل»[٣].

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٣) الكتاب ٣/ ٣١٢.

ومنه قياسه (مَنَة) على (أَيَّة) في الوصل عند الحكاية بها، قال سيبويه: «وأما يونس فإنه كان يقيس (مَنَة) على (أَيَّة) فيقول: مَنَةٌ، ومَنَةً، ومَنَةٍ، إذا قال: يا فتى»[1].

٤. **تنصيص سيبويه على المقيس عليه:**

كما في قياسه حذف الهمزة من (قبائل) و(رسائل) مسمى به عند تصغيره، على ياء قراسيةٍ، وياء عفاريةٍ، قال سيبويه: «وأما يونس فيقول: قُبَيِّل، يحذف الهمزة إذ كانت زائدة كما حذفوا ياء قراسيةٍ وياء عفاريةٍ»[2].

ومثل في قياسه تصغير (ثلاثون) على: ثُلَيْثُون، تشبيهًا لها بـ(جَلُولاء).

ومثله قياسه حذف ألف (ثلاثون) عند تصغيره على واو (جلولاء) لأنها ساكنة مثلها، ولأن في آخرها زيادة لا تفارقها[3].

٥. **أن يذكر سيبويه الحكم مستدلًا بالقياس، أو مبينًا وجه القياس فيه، ثُمَّ يَنُصّ على أَنَّ هذا قول يونس.**

كما في قياسه واو (فَعْوَلاء) بإبقائها عند التصغير على واو (أُسَيْوِد)؛ لأنها للإلحاق فهي بمنزلة الحرف الأصلي[4].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٣٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤١-٤٤٢.

ومثله ما جاء في حديثه عن معاملة الأسماء المبنية إذا سمي بها. فقد ذكر سيبويه أنها تعامل معاملة نظيرها من المعرب وذلك قياسًا لها على الحروف المبنية ثم ذكر أن هذا قول يونس[١].

ومنه قياس تمييز (كم) الاستفهامية على تمييز ألفاظ العقود، في منع مجيئه جمعًا، قال سيبويه[٢]: «ولم يُجز يونس والخليل: كم غِلمانًا لك؛ لأنك لا تقول: عشرونَ ثيابًا لك».

ومثله قياسه حذف الألف الخامسة في التصغير قياسًا على حذفها في جمع التكسير[٣].

ومثله قياسه تصغير المختوم بألف التأنيث الممدودة، وكذلك ما كان على وزن فعلان (بألف ونون زائدتين) سواء كان مؤنثه (فعلى) أم لا، ولم يجمع على صيغة منتهى الجموع، على تصغير الثلاثي المختوم بألف التأنيث المقصورة، نحو: حُمَيرَاء، وصُفَيراء، وطُرَيفاء، وغُضَيبان، وسُكَيران، وعُثَيمَان، وسُلَيمَان، وعُمَيرَان، وقُطَيفَان[٤].

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨٠-٢٨١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٥٩.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٩.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤١٩، ٤٢٣.

ومثله قياسه تعويض ياء في تصغير الثلاثي المزيد بحرفين عوضًا عن المحذوف على زيادتها في جمع التكسير[1].

ومثله ما ذكره في علة قياس تصغير (فَعْلان) مما ليس مؤنثه على (فعلى)، بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء، حيث قاسه على تصغير (فَعْلان) الذي مؤنثه (فعلى)؛ بأنه يشابهه في أن آخره نون بعد ألف زائدتان، ولم يكسر على صيغة منتهى الجمع[2].

ومثله قياس تصغير الثلاثي المختوم بالألف الممدودة لغير التأنيث على المختوم بألف التأنيث الممدودة بكسر ما بعد ياء التصغير، وقلب الألف ياءً؛ لأن همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف[3].

ومثله قياس تصغير الرباعي المختوم بألف التأنيث الممدودة، والمختوم بالألف والنون الزائدتين، بعدم حذف الألف، على تاء التأنيث في الثلاثي؛ لأن آخر الاسم قوي بتحركه، كما قوي آخر الاسم الثلاثي بتحركه مع تاء التأنيث[4].

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢١، ٤٢٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢٠، ٤٢٣.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٤٢٣-٤٢٤.

أنواع القياس عند يونس(١).

١. **حمل فرع على أصل**، ومن ذلك:

- قياسه جواز إسكان ميم ضمير الجمع المتصل إذا وصل بها ضمير؛ قياسًا على الاسم الظاهر، والاسم الظاهر أصل والضمير فرع له(٢).

- قياسه حكاية العلم إذا كان متبوعًا بمعطوف، نحو: رَأَيْتُ زَيْدًا وعَمْرًا، ورَأَيْتُ زَيْدًا وأَخَا عَمْرٍو. تقول فيه: مَنْ زَيْدًا وعَمْرًا، وَمَنْ زَيْدًا وأَخَا عَمْرٍو، فإنه أجاز فيه الحكاية قياسًا. قال سيبويه: «وقال يونس إذا قال رجل: رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، أَوْ زَيْدًا وَأَخَاه، أو زَيْدًا أَخَا عَمْرٍو، فالرفع يرده إلى القياس والأصل إذا جاوز الواحد، كما ترد: مَا زَيْدٌ إِلَّا مُنْطَلِقٌ إلى الأصل»(٣).

---

(١) قال السيوطي: «القياس في العربية على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل. حمل أصل على فرع. حمل نظير على نظير. حمل ضد على ضد. وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي والثاني: قياس الأولى والرابع: قياس الأدون».
الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م. ص١٩٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٧.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٣-٤١٤.

- قياسه ألف الإلحاق على الألف الأصلية، كما في واو (فَعْوَلاء) بإبقائها عند التصغير على واو (أُسَيْوِد)؛ لأنها للإلحاق فهي بمنزلة الحرف الأصلي[1].

٢. حمل نظير على نظير، ومن ذلك:

- قياسه كل ما كان آخره ياء زائدة، أو أصلية، أو منقلبة من واو، في صرفه ومنعه من الصرف على نظيره من الصحيح، إذا كان معرفة[2].

- قياسه (لبيك) على نظيره في اللفظ وهو (عليك) بقلب ألفها ياءً[3].

- قياسه (مَنَة) على نظيره (أَيَّة) في الوصل عند الحكاية بها[4].

- قياسه حذف ألف (ثلاثون) عند تصغيره على نظيرها في اللفظ، واو (جلولاء)[5].

- قياسه دخول تاء التأنيث على عُيَينة تصغير (عين) اسم لرجل، على نظيرتها في اللفظ (أُذَينة)[6].

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤١-٤٤٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣١٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٥١.

(٤) الكتاب ٢/ ٤١٠.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ٤٤٢.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٤٨٤.

المبحث السادس: الاستدلال بالاستصحاب

الاستصحاب من أدلة النحو المختلف فيها؛ وذلك لقلَّة المواضع التي يمكن أن يستدل به، وقد عرف ابن الأنباري بأنه «إبقاء حال اللفظ على ما تستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل»(١).

ولقد أدرك يونس هذا الدليل، فاعتمد عليه في بعض أحكامه، وهو ما نجده في كتاب سيبويه، حيث استدل يونس بالاستصحاب في مواضع ذكرها سيبويه:

١- أن الأصل في أفعال القلوب أَلَّا تكسر بعدها (إِنَّ) بل يجب الفتح؛ لتأويلها بالمصدر الواقع موقع مفعولي أفعال القلوب، وهذا هو الأصل ولا يصح الخروج عنه ما لم يأت ما يعلق هذه الأفعال عن العمل، قال سيبويه: «وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام مع كل فعل ألا ترى أنك لا تقول: وَعَدْتُكَ إِنَّكَ لَخَارِجٌ، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه كما يبتدأ بعدهن (أَيّهم)، فإن لم تذكر اللام قلت: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّه مُنْطَلِقٌ، لا تبتدئه وتحمله على الفعل؛ لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء، وإنما ابتدأت (إِن) حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذ حسن أن تحمله على الفعل لم تَخَطّ الفعل إلى غيره»(٢). فهو يستدل بأَنَّ الأصل أَلَّا تُعَلِّق، إذا لم يأت معلق؛ «لأَنَّه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء». فهذا صريح في استصحاب الأصل. وهو

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٦.

(٢) الكتاب ٣/ ١٤٩.

ذكر في مطلع حديثه أنه رأي يونس والخليل، وسبق أن يونس أقرّ بنسبة ما في هذا الكتاب له.

٢- الأصل تنوين (هِنْد)، عند من صرفها، إذا وصفت بـ(بنت) نحو: هَذِهِ هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ؛ لأن التنوين هو الأصل، ولا يوجد ناقل عن الأصل، قال سيبويه: «قال يونس: من صرف هندًا، قال: هَذِهِ هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ، فنون هندًا؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن، ولم تدركه علة، وهكذا سمعنا من العرب»(١).

٣- الأصل في كل اسم مختوم بتاء التأنيث أن يجمع بالألف والتاء سواء كان لمذكر أو مؤنث؛ لذا فقد استصحب يونس هذا الأصل في جمع (طلحة) ونحوه مما فيه تاء التأنيث، وإن كان لمذكر؛ لأن هذا الأصل فيما فيه تاء التأنيث، قال سيبويه: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء كما كنت جامعه قبل أن يكون اسمًا لرجل أو امرأة على الأصل ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجلٌ ربعةٌ، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعاتٌ، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات، ولم يقولوا: طلحة الطلحين، فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك كما أنه إذا صار وصفا للمذكر لم تذهب الهاء»(٢).

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٠٣، وانظر: الكتاب ٢/ ٢٠٤-٢٠٥.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٩٤.

المبحث السابع: التعليل

يعد التعليل أحد سمات النحو العربي، فلا تكاد تجد حكمًا من أحكام النحو العربي إلا وتجده معللًا، وقد بدأ التعليل مع بدايات التقعيد النحوي، وذلك أن العلماء حين بدؤوا يستقرؤون الكلام العربي، ويضعون القواعد الضابطة له، كان تعليل هذه الأحكام حاضرًا في أذهانهم، ومرتبطًا بالأحكام التي قرروها، حتى إنهم اعتقدوا أن العرب لا يتكلمون إلا وفق قواعد معللة، فالعرب عندهم يسيرون في كلامهم على أصول واضحة، ولا يخرجون عنها إلا إلى أصول أخرى مناسبة لها؛ لذا قال سيبويه: «وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»(١). وهل هذه العلل مما نطقت به العرب؟ أم هي من استنباط العلماء؟ لعل بتتبع كلام العلماء في هذا الأمر نجدهم ينصون على أنهم استنبطوها من فهم لكلام العرب، وسننهم فيه، وقد أفصح عن هذا شيخ العربية الخليل بن أحمد حين «سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، ولم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو البراهين

(١) الكتاب ١/ ٣٢.

الواضحة والحجج اللائحة. فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإذا سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»[١].

والتعليل قديم في الدرس النحوي فقد بدأ منذ بواكير التقعيد النحوي الأولى، ولعل أول من عرف به عبدالله بن أبي إسحاق (ت١١٧هـ)، فهو «أول من بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل»[٢].

وعلى هذا السنن سار يونس بن حبيب في إخراج العلل، وبناء الأحكام عليها، فالعلة عنده مؤثرة في الحكم، فها هو يقرر أن العلّة في تنوين (هِنْد) فيمن صرفها، في نحو: هَذِهِ هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ؛ لأن ما بعدها ليس بساكن، كما في (ابنة)، في نحو: هَذِهِ هِنْدُ ابْنَةُ زَيْدٍ؛ «لأن هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم تدركه علّة»[٣].

---

(١) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م. ص٦٥-٦٦.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٤.

(٣) الكتاب ٤/ ٥٠٦.

وقد كان سيبويه يسأل يونس عن العلل، فقد سأله عن عدم صرف (معديكرب): «وأمّا معد يكرب ففيه لغات: منهم من يقول: معديكربٍ فيضيف، ومنهم من يقول: معديكربَ، فيضيف ولا يصرف، يجعل (كرب) اسمًا مؤنثًا، ومنهم من يقول: معديكرب فيجعله اسمًا واحدًا، فقلت ليونس: هلّا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا وهو عربيّ؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سُمِّيَ به واحدٌ إلّا لم يصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنَّه ليس أصل بناء الأسماء. يدلّك على هذا قلّته في كلامهم في الشيء الذي يلزم كلَّ من كان من أمَّته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناء أصلًا ولا متمكنًا كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ»[(١)].

وجاءت العلل عن يونس في مجملها سهلة متوافقة مع طبيعة اللغة، وبساطة ذلك العصر، وتنوعت في مضمونها[(٢)]، فمنها:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٧.

(٢) نقل السيوطي عن الحسين بن موسى الدينوري: «أن اعتلالات النحويين على قسمين: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، والعلة الأولى أكثر استعمالا وأشد تداولًا، والمشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا هي علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة =

علّة استغناء، كما في تعليله حذف ناصب في قول العرب: مَنْ أَنْتَ زيدًا؟، قال سيبويه: «ومن ذلك قول العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا، فزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل، واستغنوا عن إظهاره»[1].

علّة حمل على المعنى، كما في تعليله جواز القطع بالرفع في المعطوف على المستثنى؛ لأن المعنى لا ينتقض، قال سيبويه: «هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار وذلك قولك: ما لي إلا زيدًا صديقٌ وعمرًا وعمرٌو، ومَن لي إلا أباك صديقٌ وزيدًا وزيدٌ. أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي؛ لأن هذا المعنى لا ينقضُ ما تريد في النصب. وهذا قول يونس والخليل- رحمه الله»[2].

ومثله جواز العطف على المستثنى المضاف إلى (غير) في نحو: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو، بأن المعنى والأصل: (إِلَّا زَيْدٌ)، فحمل عليه، قال سيبويه: «باب ما أُجري على موضع غير لا على ما بعد غير. زعم الخليل - رحمه الله- ويونس جميعًا أنه يجوز: مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرٌو.

=

تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى» الاقتراح في أصول النحو وجدله. ص٢٢٧.

(١) الكتاب ١/ ٢٩٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٨.

فالوجه الجرّ. وذلك أن (غَيْرُ زَيْدٍ) في موضع (إِلَّا زَيْدٌ) وفي معناه، فحملوه على الموضع»[1].

ومما حمله على المعنى، تعليله نصب كلمة (بدلك) على معنى (مكانك) في قولهم: «إِنَّ بَدَلَكَ زَيدًا»، ونصبها على الظرفية المكانية، قال سيبويه: «وزعم يونُس أن العرب تقول: إِنَّ بَدَلَكَ زَيدًا، أي: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْدًا. والدليل على هذا قول العرب: هَذا لَكَ بَدَلَ هَذَا، أي: هَذَا لَكَ مَكَانَ هَذَا»[2].

علّة عدم استغناء، كما في تعليله جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في غير الضرورة، قال سيبويه: «والجرّ في: كَمْ بِها رَجُلٍ مُصَابٍ، وترك النون في: لا يَديْ بها لَكَ، قول يونس، واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت: كَمْ بِهَا رجلٍ»[3].

علّة تشبيه، كما في تعليله حرَّة على حرُّون، تشبيهًا بأرض وأرضون؛ لأنها مؤنثة مثلها[4].

علّة استثقال، كما في تعليله عدم صرف (معديكرب)؛ لأنه اسم كون من جزأين، فاستثقل صرفه، قال سيبويه: «ومنهم من يقول: معديكرب فيجعله اسمًا واحدًا فقلت ليونس: هلّا صرفوه إذ جعلوه اسمًا واحدًا

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٤.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨٠-٢٨١.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٥٩٩.

وهو عربيّ؟ فقال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيجعل اسمًا سميَّ به واحدٌ إلّا لم يصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنَّه ليس أصل بناء الأسماء»[1].

علّة تخفيف، كما في تعليله حذف الألف من الخماسي عند تصغيره، قال سيبويه: «واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفت، وذلك قولك في قرقري: قريقرٌ، وفي حبركي: حبيركٌ، وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف مباركٍ وجوالقٍ؛ لأنها ميتة مثلها؛ ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت فلما اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل»[2].

علّة زيادة، كما في تعليله حذف الهمزة من (قبائل) و(رسائل) مسمى به عند تصغيره، بأنها زائدة[3].

(١) الكتاب ٣/ ٢٩٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٤١٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٣٩.

المبحث الثامن: التوجيه

تخرج بعض النصوص عن معناها الظاهر إلى معانٍ أخرى، ويؤدي هذا الخروج إلى غرابة في التركيب، أو فهم خاطئ في الإعراب؛ لذا حرص العلماء على توجيه ما جاء من هذه النصوص، وبيان جهة الصواب فيها، وكان يونس يعنى بهذا الأمر، وقد ذكر سيبويه توجيهات يونس للنصوص العربية، بما يظهر علم يونس بلغة العرب نظامها ومعانيها وكيفية أدائها، كما يبرز قدرة يونس على جعل النصوص اللغوية تدعم القواعد النحوية التي قعدها العلماء وفقًا لاستقرائهم لغة العرب وفهمهم لها.

وقد شملت توجيهات يونس لآيتين من القرآن الكريم، وتسعة أبيات شعرية، وثمانية أقوال نثرية، وهي على النحو الآتي:

أولًا: توجيهاته في الآيات القرآنية

وجَّه قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، الذي ظاهره إلحاق الفعل علامة الجمع؛ حيث إن ظاهر هذه الآية أن الفعل (أسرّ) أسند إلى الواو، وإلى (النجوى)، فوجه إلى أن الفاعل هو الضمير الواو، و(النجوى) بدل؛ ليتوافق مع اللغة الأكثر في كلام العرب، وهي عدم تثنية الفعل أو جمعه. قال سيبويه: «وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، فإنما يجيء على البدل، وكأنه

قال: انطلقوا فقيل له: من؟ فقال: بنو فلان. فقوله جل وعز: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ على هذا فيما زعم يونس»[1].

١. وجه نصب (قَادِرِينَ) من قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٤] على حذف العامل، والمعنى: بلى نجمعها قادرين، قال سيبويه: «وأما قوله جل وعز: ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾، فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين. حدثنا بذلك يونس»[2].

ثانيًا: توجيهاته في الأبيات الشعرية

١) وجه نصب (شاعرًا) في قول الصّلَتان العبديّ[3]:

يَا شَاعِرًا لا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ   جَريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

على أنه مفعول به لفعل محذوف وليس منادى، قال سيبويه: «وسألت الخليل -رحمه الله- ويونس عن نصب قول الصّلَتان العبديّ:

يَا شَاعِرًا لا شَاعِرَ اليَوْمَ مِثْلَهُ   جَريرٌ ولكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

(١) الكتاب ٢/ ٤١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٤٦.

(٣) الصلتان العبدي، قثم بن خبيئة، أحد بني محارب ابن عمرو بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبدالقيس. شاعر مشهور.

انظر: الشعر والشعراء. ١/ ٤٩١. والمؤتلف والمختلف. ص١٨٦. وخزانة الأدب. ٢/ ١٨١.

فزعما أنه غير منادى، وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يَا قَائِلَ الشِّعْرِ شَاعِرًا، وفيه معنى حسبك به شاعرًا، كأنه حيث نادى قال: حسبك به، ولكنه أضمر»[1].

٢) وجه رفع (تنزلون) في قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

على الابتداء، في حين أن الخليل وجهه على أنه على التوهم، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول الأعشى:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال: الكلام هاهنا على قولك: يكون كذا أو يكون كذا؛ لما كان موضعها لو قال فيه: أتركبون، لم ينقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابق شيئًا. وأما يونس فقال: أرفعه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون... وقول يونس أسهل»[2].

٣) وجه نصب (أَيَّما) في قول رؤبة:

قَوْلُكَ أَقْوَالًا مَعَ التَّحْلافِ فِيهِ ازْدِهَافٌ أَيَّمَا ازْدِهَافِ

على أنه مفعول مطلق[3].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٣٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٥١.

(٣) الكتاب ١/ ٣٦٤.

٤) وجه الرفع والنصب في مجموعة من الكلمات في أبيات متفرقة على قطع النعت بالنصب أو الرفع على المدح أو الذم[١]، والأبيات هي:

قول الخرنق:

لَا يبعَدنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلينَ بكلّ مُعْتَرَكٍ ... والطّيّبون مَعَاقِدَ الأُزْرِ

وقول ابن خياط العُكليّ:

وكلُّ قوم أَطاعوا أَمْرَ مُرْشِدِهِم ... إلّا نُمَيْرًا أَطاعتْ أَمْرَ غاوِيهَا
الظّاعنينَ ولمّا يُظْعنوا أَحَدًا ... والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

وقول عروة الصعاليك العبسي[٢]:

سَقَوْني الخَمْرَ ثمَّ تَكنَّفوني ... عُداةَ الله من كَذِبٍ وزُورِ

وقول النابغة[٣]:

لَعمْري وما عُمْرِي عليَّ بهَيِّنٍ ... لقد نَطقَتْ بُطْلًا عليَّ الأقارِعُ

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٦٣، ٧٠-٧٣.

(٢) عروة بن الورد بن زيد بن عبدالله، من بني عبس. شاعر من شعراء الجاهلية وفارس من فرسانها وصعلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد، وكان يلقب عروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم.
انظر: الشعر والشعراء. ٢/ ٦٦٥. الأغاني. ٣/ ٧٢.

(٣) أبو أمامة، زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان، من أصحاب المعلقات.
انظر: الشعر والشعراء. ١/ ١٥٦، طبقات فحول الشعراء ٥١، الأغاني ١١/ ٥.

أقـارِعُ عَـوْفٍ لا أُحـاوِلُ غيرَهـا وُجـوهَ قُـرودٍ تَبتغـي مَـنْ تُجـادِعُ

وقول الفرزدق:

كـم عَمّـةٍ لـكَ يـا جَريـرُ وخالـةٍ فَدْعاءَ قد حلَبتْ عليَّ عِشارِي

شَـغَّارةً تَقِـذُ الفَصـيلَ بِرِجْلِها فَطّـارةٌ لقَـوادِمِ الأبكـارِ

٥) وجه صرف (مَيّ) لأنه مؤنث ثلاثي ساكن الوسط، وليس مرخمًا؛ لأنه اسم لمحبوبة، قال سيبويه: «وأمَّا قول ذي الرمة[١]:

ديـارَ مَيَّـةَ إذْ مَـيٌّ تُسـاعِفُنا ولا يَرى مِثْلَها عُجْـمٌ ولا عَـربُ

فزعم يونس أنه كان يسميها مرة: ميَّة، ومرة: ميًّا، ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره»[٢].

ثالثًا: توجيهاته في الأقوال النثرية

١. وجه نصب (زَيْدًا) من قول العرب: مَنْ أَنْتَ؟ زَيْدًا، على أنه مفعول به لفعل محذوف لكثرة استعماله في الكلام، قال سيبويه: «ومن ذلك قول العرب: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا، فزعم يونس أنه على قوله: مَنْ أَنْتَ تَذْكُرُ زَيْدًا، ولكنه كثر في كلامهم واستعمل، واستغنوا عن إظهاره»[٣].

---

(١) أبو الحارث، غيلان بن عقبة بن بهيش بن مسعود، من بني صعب بن ملكان بن عديّ بن عبد مناة. أحد فحول الشعراء.

انظر: الشعر والشعراء١/ ٥١٥. الأغاني. ١٨/ ٥. وفيات الأعيان. ٤/ ١١.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٢.

٢. وجه إلغاء (إذن) بحملها على (هل)، و(بل)، قال سيبويه: «وزعم عيسى بن عمر أن ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تَبْعِدَنَّ ذا ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة (هل)، و(بل)»[١].

٣. وجه نصب (وحده)، في نحو: رَأَيْتُهُ وَحْدَهُ، على الظرفية؛ كأن أصله: مررتُ برجل على حِيالِه، فحذفت (علَى)، كما حذف حرف الجر من الظرف (عندَه) ومعناه مقدر، قال سيبويه: «وزعم يونس أنّ وَحدَه بمنزلة عِنْدَه..... وجعل يونسُ نَصْبَ وَحْدَه كأَنّك قلت: مررتُ برجل على حِيالِه، فطرحتَ (علَى)، فمن ثَمّ قال: هو مثلُ عندَه»[٢].

٤. وكذلك فعل بما جاء عن العرب من نصب: خَمْسَتَهُم، والجَمَّاءَ الغَفيرَ، وقَضَّهُم، وطُرًّا، وقَاطِبَةً، حيث جعلها منصوبة على الظرفية[٣].

٥. وجه نصب كلمة (بدلك) على معنى (مكانك) في قولهم: «إِنَّ بَدَلَكَ زَيدًا»، ونصبها على الظرفية المكانية، قال سيبويه: «وزعم يونُس أن العرب تقول: إِنَّ بَدَلَكَ زَيدًا، أي: إِنَّ مَكَانَكَ زَيْدًا. والدليل على هذا قول العرب: هَذا لَكَ بَدَلَ هَذَا، أي: هَذَا لَكَ مَكَانَ هَذَا»[٤].

(١) الكتاب ٣/ ١٦.

(٢) الكتاب ١/ ٣٧٧-٣٧٨.

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٣.

٦. وجه روايته نصب (العَبِيدَ) من قول العرب: «أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ» على المفعول لأجله؛ وذلك بتأول بالمصدر، قال سيبويه: «وزعم يونس أن قومًا من العرب يقولون: أَمَّا العَبِيدَ فَذُو عَبِيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء»[(١)].

٧. وجه نصب «راشدًا مهديًّا»، و«مبرورًا مأجورًا»، و«مصاحَبًا مُعانًا»، على إضمار فعل، وتقديره: اذْهَبْ راشدًا مهديًّا، ورجعتَ مبرورًا، واذهبْ مصاحَبًا[(٢)].

٨. وجه الجر في قول العرب: إِنْ لا صَالِحٍ فَطَالِحٍ، على حذف الجار، والتقدير: إنْ لا أَكُنْ مَرَرْتُ بِصَالِحٍ فَبِطَالِحٍ[(٣)].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٨٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٧١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٦٢-٢٦٣.

المبحث التاسع: الضرورة الشعرية

أجاز العلماء للشاعر أن يخرج عن الأصل إذا اضطر إلى ذلك، وإن اختلفوا في تعريف الضرورة بين من يجعلها «كل ما وقع في الشعر»، ومنهم من يجعلها «ما لم يكن للشاعر عنه مندوحة»(١). وسيبويه أول من ذكر الضرورة، وجعل لها بابًا في كتابه، قال: «هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام.....»(٢). وخرج كثيرًا من الأبيات الشعرية على الضرورة.

(١) لتعريف الضرورة وأقوال العلماء فيها، انظر:

- ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبدالله التميمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د.محمد زغلول سلام ود.محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويّين دراسة على ألفية ابن مالك، الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المئة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦.

وأما يونس فلم أجد له في الكتاب ما حمله على الضرورة سوى بيتين، كلاهما في نصب اسم (لا) النافية للجنس على أنه ضرورة، قال سيبويه: «وسألت الخليل - رحمه الله - عن قوله:

أَلا رَجُلًا جَزَاه اللهُ خيرًا ... يَدلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبيتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلّا خيرًا من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلًا جزاه الله خيرًا. وأما يونس فزعم أنه نوّن مضطرًّا، وزعم أن قوله:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً ... .

على الاضطرار»[1].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٠٨-٣٠٩.

الخاتمة

وبعد أن طَوَّفنا في كتاب سيبويه بحثًا عن أثر يونس بن حبيب في الكتاب، تَحُطّ بنا الرحال لنسجل جملة من النتائج تم رصدها من خلال تتبع أثر إفادة سيبويه من يونس، وكانت على النحو الآتي:

١. العناية بآراء العلماء السابقين، والدقة في نسبتها إليهم.

٢. العناية بالسماع وتقديمه على القياس.

٣. الحرص على توجيه النصوص الفصيحة من آيات الذكر الحكيم، وأقوال العرب شعرًا ونثرًا.

٤. تمييز القراءات القرآنية، واحترامها، والاستدلال بها.

٥. اعتماد الشعر مصدرًا في تقعيد المسائل، وتوجيهها، وتعليلها.

٦. الاستشهاد بشعراء عصره.

٧. الاعتناء بالقياس الذي يتوافق مع طبيعة اللغة.

٨. الاستدلال بالإجماع والاستصحاب.

٩. أهمية التعليل والتوجيه في الأحكام النحوية.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين، وأصحابه الغرّ الميامين، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين.

ثبت المصادر والمراجع

- أخبار النحويّين البصريين، الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبدالمنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣هـ= ١٩٦٦م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- الأعلام، خير الدين بن محمود، الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢ م.
- الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.محمود فجال، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: مصطفى

السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين، أبوالحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ =١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ١٤٠٧هـ، الطبعة: الأولى.
- تاريخ العلماء النحويّين من البصريين والكوفيين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت٤٤٢هـ)، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة

والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري، خالد بن عبدالله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.
- سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف، مطبعة عالم الكتب بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه، السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م

- شرح أشعار الهذليين، السكري، الحسن بن الحُسَيْن بن عبيدالله، أَبُو سعيد (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: د.عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥هـ=١٩٧٥م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.
- الشعر والشعراء، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ضرائر الشعر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبوعبدالله التميمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: د.محمد زغلول سلام، ود.محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم، دار الأندلس، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.
- الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويّين دراسة على ألفية ابن مالك، الدكتور إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المئة، ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.
- طبقات النحويّين واللغويين، أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

- علل النحو، الوراق، محمد بن عبدالله بن العباس، أبو الحسن (ت٣٨١هـ)، تحقيق: د.محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للسيرافي، تحقيق: د.عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.
- المذكر والمؤنث، ابن التستري، سعيد بن إبراهيم، أبو الحسين الكاتب (ت٣٦١هـ)، تحقيق: د.أحمد عبدالمجيد هريري، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المذكر والمؤنث، أبو حاتم، سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: د.حاتم الضامن، دار الفكر، سورية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المذكر والمؤنث، أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: د.رمضان عبدالتواب، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م.
- المذكر والمؤنث، أحمد بن فارس بن زكرياء (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: رمضان عبدالتواب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٩م.

- معجم الشعراء، أبوعبيدالله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تصحيح وتعليق الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- المقتضب، المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ=١٩٩١م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبدالرحمن بن محمد الأنصاري، أبو البركات، الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م. ص٤٧.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت٩١١هـ)، تحقيق: د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ=١٩٢٢م.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلكان البرمكي الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- يونس بن حبيب، الدكتور حسن نصار، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م.

(٢)

كتاب «الألفاظ المشتركة» لإمام الفاضلية وليس لابن دُرَيْدٍ

د. محمد علي عطا

- السنة التحضيرية، جامعة الملك سعود، بالرياض.
- عضو المجلس العالمي للغة العربية في بيروت، وعضو جمعية أعضاء هيئة التدريس المصريين بالرياض.
- له مشاركات في مؤتمرات علمية، وبحوث منشورة.

ملخص البحث

نسب هذا الكتاب «الألفاظ المشتركة بين العرب العرباء ومعانيها» إلى ابن دُرَيْدٍ (ت٣٢١هـ) على طرة مخطوطته، وتبعها رمضان ششن والسنوسي في مقدمة تحقيق كتاب «تعليق من أمالي ابن دريد»، ولكن النظرة الأولى للكتاب من الداخل تكذب هذه النسبة، وتؤكد أنه ليس لابن دريد بناء على أدلة يقينية، وكان مهما البحث عن المؤلف الحقيقي، وقد توصل إليه الباحث وأكد بعدة أدلة يقينية أن المؤلف هو إمام الفاضلية جلال الدين أبو محمد عبد الله بن سلمان بن حازم المتوفى بعد عام (٨٠٣هـ).

Abstract:

proportions of this book ‹«Al-alfath al moshtarakh» to Ibn Duraid (d. 321 AH) on his manuscript ‹and was followed by Ramadan Shannon and Sanusi at the forefront of achieving the book «talik men amali ibn Duraid,» but at first glance the book inside this ratio lie ‹and confirms that it is not for Ibn Duraid based on uncertain evidence ‹and it was an important search for the true author ‹he has reached a researcher and confirmed by several uncertain evidence that the author is the imam of Fadiliyah Jalal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Salman bin Hazim deceased after a year (803 AH).

المقدمة

مشكلة اختلاف النسبة مشكلة كبيرة في تراثنا العربي والإسلامي، تمتد زمنيا؛ لتغطي كل العصور الإسلامية، وتستطيل علميًّا لتشمل كل فروع اللغة العربية وآدابها وثقافتها وعلومها والشريعة الإسلامية والمؤلفات العلمية، والكتاب الذي بين أيدينا؛ «الألفاظ المشتركة بين العرب العرباء ومعانيها» يعاني هذه المشكلة؛ حيث نُسب لابن دُرَيْدٍ (ت٣٢١هـ)، ولكن هناك مؤشرات كثيرة تكذب هذه النسبة.

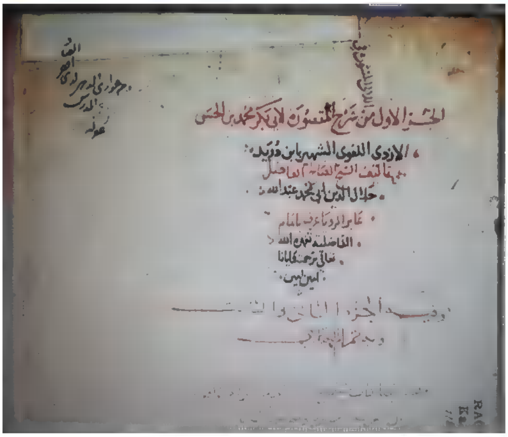
ويحاول هذا البحث تحقيق نسبته ومعرفة مؤلفه الحقيقي؛ مستخدما منهجًا، قد كوَّنه الباحث في أطروحته للدكتوراه، وقد توصل البحث إلى نتائج مهمة، تثبت نسبة الكتاب أوَّلًا، وتثبت صحة منهجه المقترح ثانيًا.

١-التعريف بالكتاب:

هو كتاب «الألفاظ المشتركة الواقعة بينَ العَرَبِ العُرَبَاءِ ومَعَانِيهَا»، وهو الكتاب الثاني في مجموع خطي، محفوظ بتركيا في مكتبة راغب باشا برقم (١١٦٢-٢)[1]، والكتاب الأول في هذا المجموع هو «اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة»، وقد جاء على طُرَّة المخطوطة: «الجزء الأول من اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة لأبي بكر محمد بن الحسن الأزدي اللغوي الشهير بابن دريد، تأليف الشيخ الصالح الفاضل

(١) نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا، رمضان ششن، ١/ ٨٨، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥م.

جلال الدين أبي محمد عبد الله عابر الرؤيا عُرِف بإمام الفاضلية تغمده الله تعالى برحمته وإيانا آمين آمين، وفيه الجزء الثاني والثالث وبه تم



الكتاب»، وتحت ذلك كتب «وفيه أيضا كتاب يشتمل على الألفاظ المشتركة الواقعة بين العرب العرباء ومعانيها لابن دريد رضي الله عنه»، وقد كتبت هذه المخطوطة سنة ٩٩٥هـ كما ذكر رمضان ششن[1].

وتقع مخطوطة الكتاب في اثنتي عشرة لوحة، تبدأ حسب الترقيم عليها من اللوحة (٣٤٢-٣٥٣)، وتحتوي كل لوحة على واحد وثلاثين سطرا، يحتوي كل سطر على ست عشرة كلمة في المتوسط، وخطها نسخي واضح غير مشكول، وكتبت الفصول بخط ولون بارزين، وجاءت الفصول متراكبة؛ لا يبدأ الفصل منها في سطر جديد، بل يتبع بعضها بعضا في السطور، والذي يميزها هو لونها وخطها.

وبالنسخة خطأ في الترتيب كشف عنه نظام التَّعْقِيبة، ولم ينتبه له من يرقِّمها، وعلى حواشيها توجد تصحيحات لبعض الكلمات التي كتبت

---

(١) نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا، رمضان ششن، ١/ ٨٨.

خطأ في المتن، كما في اللوحة ٣٤٣ بترقيم الأصل، والوجه الأيمن من اللوحة ٣٤٤، والوجه الأول من اللوحة ٣٤٥، والوجه الثاني من اللوحة ٣٤٩، والوجه الثاني من اللوحة ٣٥٣. وعلى النسخة وقف قراءة في عدة أماكن هي الوجه الأول من ٣٤٩، وثلاثة في الوجه الثاني. وفي آخرها في ورقة منفصلة ختم بيضاوي كتب في أعلاه: «حسبي الله وحده»، وفي أسفله: «وكفى عبده»، وبينهما «من الكتب التي وقفها الفقير إلى آلاء ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور بالراغب».

أما منهج الكتاب الذي اتضح لي بعد ترتيب ورقات المخطوطة، فقد بدأ بمقدمة قصيرة جدًّا لا تتعدى سطرين من حيث الحجم، ولا تتعدى من حيث المعنى حمد الله تعالى، والصلاة على رسوله.

وبعد المقدمة جزَّأ المؤلِّف الكتاب إلى بابين: الباب الأول يشتمل على طرف من اللفظ المشترك الواقع في كلام العرب، ثم ساق الفصول التي يحوي كل فصل منها تفصيل معاني كلمة واحدة، ويضم الكتاب أربعة وتسعين فصلا- حسب الاستطلاع المبدئي- في المشترك اللفظي، كل فصل يتناول كلمة من الكلمات ويفصل في المعاني التي تستخدم فيها، وقد تناول الكلمات الآتية: السَّلام، الحَمِيم، التَّهْوِيد، النَّامُوس، الخَفْضُ، العَصْفُ، الزُّور، الضَّارِب، الجَوَارِح، الهَجْمُ، الشَّبْر، الزَّهْو، السَّحْل، الهَدُّ، البَهَرُ، الكَرُّ، النَّجْدُ، العَمُّ، الخَال، الجَبَّار، الهَشْم، الرَّدُّ، الأَصْمَع، الرَّهَب، المَسْحُور، العَرِمَة، الشَّعَر، الهَرْج، المُجْرَهِد، الأَمَم، النَّزُّ، الدّعُوب، الأَحَصّ، العلق، البِغَا، الصَّيَاصِي، الصَّلَف، الغَار،

العَذَبَة، الغَيْدَاق، العَوْف، الأَيْهَم، الإِغْرَام، النَّاخِس، الخُلَّة، العِرْض، الفَهْد، النَّاطِقَة، البَتّ، النَّغْض، الضَّرِير، الزَّيْف، الكَوْثر، الاهْتِقَاع، الغَرِيض، الخَضِر، الفرغة، الشَّمَاليل، السِّيد، الضَّمْر، الفَتْح، الشَّاطِن، العَبْعَب، المَسِيح، نَعَر، الحفْش، الدَّبْدَبة، أَسْمَال، المَيْلاء، الصَّافِن، اللِّمَّة، التَّمَطُّر، الشَّاهِد، النُّزُول، الصَّاد، الحَوْصل، المَفْزَع، الأَيْر، الوَاقِرَة، أَكْفَات، شُجُعَة، الخَشّ، العِنَاج، السَّرَر، الأَرْز، يَثْرِب، العُرُوج، الغُفَّة، القَيْرَوَان، الهِلَال، المَثَل، المُوق، المُهْل، الإِلُّ.

وجاء الباب الثاني بعنوان «باب في الأضداد»، وذكر تحته أربعة عشر فصلا فقط، شمل كل فصل كلمة، وهي: النَّاهِل، السُّدْفَة، بِعْتُ، شَعَث، أَفَدْت، الصَّرِيمُ، ظَنَّ، الرَّهْوَة، أَفْرَعَ، الخَلُوف، أَطْلَبْتُ، الإِهْمَادُ، الخَنَاذِيذ، تَهَيَّبْتُ.

ومن الملاحظ أن هذه الفصول لم ينتظمها ترتيب معين، فقد جاءت حسبما اتفق، ولم يشمل الكتاب خاتمة غير: «والله تعالى أعلم»، وكتب الناسخ على يسار هذا: «وهذا آخره والله أعلم».

٢-نسبة الكتاب لابن دُرَيْد:

ونُسِبَ هذا الكتاب لابن دُرَيْد (ت٣٢١هـ) على طُرَّة المخطوطة كما ذكرت، وتبعها رمضان ششن في كتابه نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا، وذكر أنه موجود في مكتبة راغب باشا برقم (١١٦٢-٢).

وقد تبعه السنوسي في مقدمة تحقيق كتاب «تعليق من أمالي ابن دريد»(١).

٣-منهجي في تحقيق النسبة:

بعد استقصاء لكل ما كتب في تحقيق نسبة أثر من الآثار استخلصت-بفضل الله- منهجا متكاملا لتحقيق النسبة، يقوم على أنواع سبعة من الأدلة، هي: أدلة تاريخية، وأدلة أسلوبية، وأدلة مقارنة، وأدلة استنباطية، وأدلة المحال عقلا على المؤلف، وأدلة سلبية، وأدلة إحصائية، وكل منها له نواقض إذا وجدت أسقطت حُجِّيَّتَه، كما أن درجة حُجِّيَّة هذه الأدلة تتفاوت في الاستخدام في إثبات النسبة أو نفيها، فمنها ما هو مطلق الحُجِّيَّة، أي قوته في الإثبات تتساوى مع قوته في النفي، مثل بعض الأدلة التاريخية، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّتِه في النفي أقوى من الإثبات، مثل بعض الأدلة التاريخية، والأدلة الأسلوبية، والأدلة المقارنة، والأدلة الاستنباطية، ومنها ما لا يستخدم إلا في النفي مثل أدلة المحال عقلا على المؤلف، ومنها ما تكون درجة حُجِّيَّتِه صفرا؛ أي يكون ضعيفا في الإثبات وضعيفا في النفي إلا أنه يؤدي دورا إرشاديا، مثل الأدلة السلبية(٢).

---

(١) تعليق من أمالي ابن دريد، السيد مصطفى السنوسي، ص٣٣، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت، ط١، ١٩٨٤م.

(٢) انظر: «تحقيق نسبة النص التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلفه» للباحث، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م.

٤ -تحقيق نسبته لابن دُرَيْد:

وقد وفَّقني الله تعالى لأحصل على صورة لهذا الجزء من النسخة، وبالاطلاع عليها وجدت أنها لا يمكن أن تنسب لابن دُرَيْدٍ لعدة أدلة، هي:

أدلة تاريخية:

أ- الدليل التاريخي الأول أن مؤلِّف هذا الكتاب نقل عن: السِّيرَافي (ت٣٦٨هـ) في موضع واحد[١]، ونقل عن الأزهري (ت٣٧٠هـ) في أربعة مواضع[٢]، ونقل عن ابن خَالَوَيْه (ت٣٧٠هـ) في تسعة مواضع[٣]، وهؤلاء هم تلاميذ ابن دُرَيْدٍ (ت٣٢١هـ) ومن في طبقة تلاميذه فكيف ينقل عنهم؟

إلى جانب أنه نقل عن المَاوَرْدِيّ (ت٤٥٠هـ) في موضع واحد في الوجه الثاني للوحة٣٤٢، وأبعد من ذلك أنه نقل عن ابن عَرَفة؛

(١) في الوجه الأول في اللوحة٣٥٢.

(٢) في الوجه الأول للوحة ٣٤٤، ومرتين في الوجه الثاني للوحة ٣٤٥، وفي الوجه الثاني للوحة ٣٥٢.

(٣) مرتين الوجه الثاني للوحة ٣٤٢، والوجه الأول للوحة ٣٤٤، والوجه الثاني للوحة ٣٤٤، والثاني للوحة ٣٤٥، والوجه الأول للوحة ٣٥٠، ومرتين في الوجه الأول للوحة ٣٥١.

محمد بن محمد الوَرْغَمّي، أبي عبد الله المالكي التونسي الفقيه (٧١٦-٨٠٣هـ)[1] في موضع واحد في الوجه الثاني للوحة ٣٥٢.

وهذه النقول في متن النسخة الخطية وليست مضافة في حواشٍ أو ملحقة أو ما شابه ذلك، ومنسجمة مع الخط العام للكتاب، فلا يمكن أن تكون مقحمة؛ لذلك فإن هذا الكتاب لمؤلِّف توفي في القرن التاسع الهجري، بعد عام ٨٠٣هـ.

ومن الحالات المشابهة التي نفيت فيها النسبة بناء على دليل تاريخي مثل الذي أوردته دفع نسبة كتاب «الحكم والأمثال» عن أبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢هـ) لأدلة منها وجود أعلام تأخرت وفاتهم عنه في الكتاب، مثل: صفي الدين الحِلِّي (٧٥٠هـ)،

(١) ترجمته في: إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني، ٢/ ١٩٢، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، ١/ ٢٢٩، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب، للعكبري، ٧/ ٣٨، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ، وطبقات المفسرين، للأدنروي، ٢/ ٢٣٦، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٧هـ.

وابن عساكر (٥٧١هـ)، وابن مَكَانس (٧٩٤هـ)، وابن سينا (٤٢٨هـ)[١].

ودفع عبد السلام هارون نسبة كتاب «تنبيه الملوك والمكائد» عن الجاحظ (ت٢٥٥هـ) لوجود باب من أبواب الكتاب بعنوان نكت من مكايد كافور الإخشيدي ومكيدة تُوزُون بالمتقي بالله، وكافور كان حيًّا بين ٢٩٢-٣٥٧هـ، والمتقي بالله كان حيًّا بين ٢٩٧-٣٥٧هـ وهذا كله بعد وفاة الجاحظ بعشرين عاما[٢].

ومن ذلك أيضا ما لاحظه الأستاذ إبراهيم الأبياري عند تحقيقه لكتاب «إعراب القرآن» على مخطوطة وحيدة نسبته إلى الزَّجَّاج (ت٣١١هـ) إذ وجد في الكتاب نقولا عن أعلام توفوا بعد هذا التاريخ مثل أبي بكر بن دُرَيْد (ت٣٢١هـ)، وثعلب (ت ٣٤٥هـ)، والجرجاني أبي الحسن علي بن عبد العزيز (ت٣٦٦هـ)، وأبي سعيد السِّيرَافي، الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)، وأبي علي الفارسي، الحسن بن أحمد

---

(١) بحث «كتاب الحكم والأمثال بين الوهم في النسبة وكمال الإخلال»، لعبد الرازق حويزي، ص١١١، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، الإمارات، السنة السادسة عشرة، العدد الحادي والستون، ص١٠٨ـ ١٣٢، ربيع الثاني، ١٤٢٩هـ/ مارس، ٢٠٠٨م.

(٢) تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، ص٤٣. مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

(ت٣٧٧هـ)، والرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ)، وابن جِنِّي أبي الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، ما يدفع بقوة نسبة الكتاب عن الزجَّاج (ت٣١١هـ)[١].

ب- هناك دليل تاريخي ثانٍ: وهو يعتمد على تاريخ التأليف في الفن، وتفصيل ذلك في قول الدكتور أحمد محمد الخرَّاط[٢]: «لكل عصر أسلوب في مناقشة علم من العلوم فهل يعقل مثلا أن يكون لعيسى بن عمر- وهو الذي عاش في مرحلة نشأة النحو - دراسات تفصيلية مبوبة منظمة مثل ما كان لابن هشام في المغني؟ حيث استقر هذا العلم ونضج؟ لذا كان على المحقق أن يتعرف على أسلوب الكتاب ويسأل نفسه هل هذا الكتاب بمضمونه يوافق عصر مؤلفه؟».

وعَهْدُنا بالكتب التي تناولت المشترك اللفظي في الفترة الزمنية من (١٥٠-٦٥٠هـ) أنها أخذت أشكالا أربعة:

---

(١) انظر: كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ص ١٠٩٦.

(٢) محاضرات في تحقيق النصوص، أحمد الخراط، ص ٦٦، ٦٧. المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

الشكل الأول: أن تكون على شكل حوار أو مُعَايَاة أو لُغْز أو فُتْيَا[1]، كما فعل كلٌّ من ابن دُرَيْد (ت٣٢١هـ) في كتاب «الملاحن»، والمُفَجَّع البَصْرِيّ (ت٣٢٧هـ) في كتاب «المنقذ من الأيمان»[2]، وأبو العلاء المعَرِّي (ت٤٤٩هـ) في بعض نصوص «الصَّاهل والشَّاحج»[3]، وابن فارس (ت٤٩٥هـ) في كتاب «فُتْيَا فقيه العرب»[4]، والحريري (ت٥١٦هـ) في مقامته الثانية والثلاثين؛ الطيبية، والكلاعي محمد بن عبد الغفور (ت٥٥٠هـ) في فصل من كتابه «إحكام صنعة الكلام»، وسمَّاه المورَّى[5]، وعارض «الصاهل والشاحج» للمَعَرِّي في رسالة

---

(١) انظر: بحث «القيمة الأخلاقية لكتاب الملاحن لابن دريد»، للباحث، موقع حماسة، على الرابط:
thttp: //www.hamassa.com/2016./07./19./%D8.%A7.%D9.%84.%D9.%82.%D9.

(٢) انظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) تحقيق بنت الشاطئ، ص (٢٢٢)، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

(٤) وقد حقَّقه الدكتور حسين علي محفوظ، ونشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٣، يوليو ١٩٥٨م، ص٤٤٣، وما بعدها، والجزء الثاني نشره فيها في العدد ٤ ديسمبر ١٩٥٨م، ص٦٣٣.

(٥) إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس، لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي الإشبيلي الأندلسي، تحقيق: دكتور محمد رضوان الداية، ص١٨٥-١٩٢، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

سماها «السَّاجعة والغَريب»[1].

وكان منهج ابن دريد (ت٣٢١هـ) أنه تخيل شخصا في قضية ويريد أن يخرج منها فيقسم بأيمان مستخدما ألفاظا لها معان مشتركة وهو يقصد المعنى البعيد غير الشائع بينما يفهم السامع المعنى الشائع، وسار المفجَّع البصري (ت٣٢٧هـ) في كتابه على منهج ابن دريد نفسه في الحلف على شيء يجهله المستمع ويقصده الحالف ونص البغدادي في خزانة الأدب على هذا الشبه.

وأما أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، فقد أدار الأمر في «الصاهل والشاحج» (ص ٢٢٢-٢٢٤) على حكاية تاريخية عن سمات أهل البيت وأفعالهم، مثل: «وكان علي عليه السلام يرحم الأرملة، ويبر اليتيم، ويضرب بحد سيفه أم الصَّبيين، ويقطع يد الفيل على السَّرَق.. إلخ».

(١) هذه الرسالة مفقودة حتى الآن، وذكر الكلاعي ص ١٨٨، أن أبا بكر بن العربي الوزير الفقيه(ت٥٤٣هـ) مدح رسالته هذه برسالة سماها «لمحة البارق في تقريظ لواحظ السابق»، وذهب باحث إلى أنها معارضة لرسالة الكلاعي، وذكر أن ممن عارضها أيضا من أهل الأندلس الوزير أبا أيوب بن أبي أمية كما في الإحكام ص١٣٨ . انظر: الدرس البلاغي عند أبي القاسم الكلاعي في كتابه إحكام صنعة الكلام، رسالة ماجستير للطالب لطفي عبد الكريم، ص ٢٨-٢٩، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٥م.

وأما كتاب ابن فارس (ت٤٩٥هـ) فقد تخيل لغويًّا يسأل فقيهًا سماه «فقيه العرب» بألغاز لغوية فيجيب بلا تردد ملاحظا المعنى البعيد المراد لا المعنى القريب، ثم يشرح ابن فارس المعنى البعيد الذي فهمه الفقيه، مثال ذلك: «قيل لفقيه العرب: هل يجب على الرجل إذا أسهد الوضوء؟ فقال: نعم. والإسهاد أن يمذي الرجل».

وأما الحريري (ت٥١٦هـ) فقد قلَّد ابن فارس (ت٤٩٥هـ) في مسألة المستفتي والفقيه الأريب.

وأما الكلاعي (ت٥٥٠هـ) فقد بدأ فصله بتعريف معنى المُورَّى وذكر أمثلة له من السنة النبوية، ومن الآثار، والذي ذكره تورية في الجملة كلها وفي المعنى، فهي مرادفة للكناية، وليست تورية في اللفظة، ثم ذكر من اهتم بهذا الفن وذكر ابن دريد وابن فارس والمعري، ثم ذكر قطعة مما أنشأه في هذا الفن معارضةً «للصاهل والشاحج» لأبي العلاء المعري، في رسالة سماها «الساجعة والغريب»، وهي حوار بين حمامة وغراب، وجاءت التورية فيها في اللفظة كما عند ابن دريد وابن فارس والمَعَرِّي، وبدلا من أن تكون سؤالا وجوابا من فقيه أدارها على وصف حال فقيه واختياراته الفقهية- كما يتضح من القطعة التي ذكرها-، ثم بعد سوق قطعته ذكر نوعا آخر من المورَّى، وهو ما يجري مجرى اللُّغْز في النثر، ثم ذكر ما كان منه من لُغْزٍ في الشعر.

الشكل الثاني: وكان يدور حول المشترك اللفظي في القرآن والسنة، مثل: «الوجوه والنظائر» لمقاتل بن سليمان البَلْخي (ت١٥٠هـ)،

و«الوجوه والنظائر» لهارون بن موسى الأزدي (ت١٧٠هـ)، و«كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد» للمبرد (ت٢٨٥هـ)، وكتاب «الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيها وتنوعت معانيها» للثعالبي (ت٤٢٩هـ).

الشكل الثالث: وهو ما يعنى بالمشترك اللفظي بعامة دون تخصيص بقرآن أو سنة، ومنه: كتاب «الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، و«المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه» لعلي بن الحسن الهنائي الأزدي؛ كُرَاع النَّمل (ت٣١٠هـ)، و«المشترك وضعا والمختلف صقعا»، لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، ومنظومة «ذات الحُلَل ومَهَاة الكِلَل»، للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) وألحقها بآخر كتابه سفر السعادة وسفير الإفادة، بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، وتقديم الدكتور شاكر الفحام، (ص٨٧٨-١٠٧٩)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، وجاءت في مئتين وثلاثة وأربعين بيتا. وغير ذلك كثير مما لم يطبع.

الشكل الرابع: ما جاء تحت عنوان الأضداد، مثل: «الأضداد» لمحمد بن المستنير قُطْرب (ت٢٠٦هـ)، و«الأضداد» للأصمعي (ت٢١٦هـ)، و«الأضداد» للتَّوَّزي (ت٢٣٣هـ)، و«الأضداد» لابن السِّكِّيت (ت٢٤٤هـ)، و«الأضداد» لمحمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٧هـ)، و«الأضداد في كلام العرب» لأبي الطَّيِّب اللغوي

(ت٣٥٩هـ)، و«الأضداد» لأبي حاتم السِّجِستاني (ت٥٢٠هـ)، و«الأضداد في اللغة» لناصح الدين الأنصاري (٥٦٩هـ)، و«الأضداد» للصَّغَاني (ت٦٥٠هـ).

كان هذا منهج تناول المشترك اللفظي في هذه الفترة، وقد جمع الكتاب الذي بين أيدينا بين طريقتين من هذه الطرق وهو التأليف الخالص في المشترك اللفظي، والأضداد، وهو ما لم يُعْهد في الفترة التي عاش فيها ابن دريد (ت٣٢١هـ).

ومن الحالات التي دُفِعَت فيها النسبة بدليل تاريخي مشابه لما سبق دَفْع الأستاذ الدكتور عبد الرازق حويزي نسبة «كتاب الحكم والأمثال» عن أبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ) لأسباب منها أن الكتاب يحتوي على أشعار الألغاز والأحاجي «ومعروف أن هذا النوع من الشعر ازدهر وانتشر في العصور المتأخرة»[(١)].

وقد استخدم هذه الطريقة أيضا عبد الرحمن الهليل في تحقيق نسبة كتاب «التبيان في شرح الديوان»، الذي نسب تارة لأبي البقاء العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، وتارة أخرى لابن عَدْلان (ت٦٦٦هـ)، حيث ذهب إلى نسبته إلى زكي الدين السعدي (ت٦٣٩هـ)، وكان من أدلته أن الفترة التي أُلِّف فيها الكتاب كانت الدراسات النحوية تتبنى غالبا مذهب

(١) بحث «كتاب الحكم والأمثال بين الوهم في النسبة وكمال الإخلال»، ص ١١٢.

البصريين النحوي كما أكدت كتب التأريخ لعلم النحو، وقد صرح المؤلف نفسه في «التبيان» بشيوع هذه السمة في عصره[١].

ج –ودليل تاريخي ثالث وهو أن اسمه أيضا «الألفاظ المشتركة»، غير متداول في هذه الفترة الزمنية، كما يتضح من أسماء الكتب التي ذكرتها في الدليل التاريخي السابق.

وقد استخدم نمط التسمية الشائعة في تحقيق النسبة في عدة تجارب سابقة، مثال ذلك قول مصطفى جواد في معرض تحقيق نسبة كتاب «جمهرة أشعار العرب»[٢]: «وأنا أرى أن «الجمهرة في اللغة» لابن دريد المتوفى سنة ٣٢١هـ اقتدى في تسميتها كتاب «جمهرة النسبة أو الأنساب» لأبي محمد هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، وأن «جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري المتوفى سنة ٢٩٥هـ على أحد الأقوال صب في قالب «جمهرة اللغة» لابن دريد، وأن «جمهرة أشعار العرب» سُميتْ إما «جمهرة اللغة» للدُرَيْدِيّ وإما

---

(١) انظر: بحث «التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان»، لعبد الرحمن الهليل، ص١٢٠، ٢١٢، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٣، العدد٢، ربيع الأول ـ جمادى الآخرة، ١٤٢٢هـ/ يوليو– سبتمبر، ٢٠٠٢م. وهذا الدليل وحده لا يقوم لأن المؤلفَيْن الآخرَيْن المظنونَيْن وفاتهما في الفترة نفسها، مما لا ينفي نسبته عن أيهم.

(٢) بحث «مؤلف جمهرة أشعار العرب»، مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ٧، ص١٩٤، ١٣٧١هـ/ ١٩٦٠م.

«جمهرة الأمثال» للعسكري، وهذه النظرة مما يساعد على تعيين عصر المؤلف».

كما أشار مصطفى جواد أيضًا في معرض حديثه عن نسبة كتاب «التبيان في شرح الديوان» إلى أن ابن عدلان (ت٦٦٦هـ) تأثر في تسميته هذه بشيخه العُكْبَرِيّ (ت٦١٦هـ)، الذي له كتاب «التبيان في إعراب القرآن»[(١)].

وقد استخدمه أيضًا محمد بن علي الصامل في الترجيح بين عنوانين من عناوين كتب الجاحظ وهو «كتاب صناعة الكلام» الذي عنون أيضًا باسم «كتاب صياغة الكلام» ورجح العنوان الأول لدليلين ثانيهما أن كلمة «صناعة» أكثر دورانًا في هذا النوع من المصنفات في تلك الفترة الزمنية، مثل: كتاب «صناعة الشعر» لأبي هِفَّان المِهْزَمي (ت٢٥٧هـ)، وكتاب «صناعة الشعر» لأبي زيد البَلْخي (ت٣٢٢هـ)، و«صناعة الكتابة» له كذلك، وكتاب «الخراج وصناعة الكتابة» لقُدَامة بن جعفر (ت٣٣٧هـ)، و«صنعة الشعر والبلاغة» لأبي سعيد السِّيرَافي

(١) انظر: «في التراث العربي»، لمصطفى جواد، ٢/ ٢٣٩ـ٢٥٤، قدم له وفهرسه محمد جميل شلش، وعبد الحميد العلوجي، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد، سلسلة كتب التراث، ١٩٧٩م.

(ت٣٦٨هـ).. وغير ذلك من الكتب التي تتضمن عناوينها كلمة «صناعة»[١].

دليل من أدلة المحال عقلا على المؤلِّف: فالمؤلِّف نقل عن ابن دُرَيْدٍ نفسه في خمسة مواضع، مرة عن طريق ابن خَالَوَيه عن ابن دُرَيْد وأشار أنه في الجمهرة كما في الوجه الثاني للوحة ٣٤٢، ومرة عن ابن دُرَيْد مباشرة ولم يشر للمصدر كما في الموضع السابق نفسه بعده بسطر، ومرة عن ابن خَالَوَيْه أنشدنا ابن دُرَيْد كما في الوجه الأول من اللوحة ٣٤٤، ومرة عن ابن دريد مباشرة كما في الوجه الأول للوحة ٣٥٠، مرتين متتاليتين بينهما خمسة أسطر، فلا يعقل أن ينقل ابن دُرَيْد عن نفسه عن طريق تلميذه ابن خَالَوَيْه.

ومن النماذج التي استخدم فيها مثل هذا الدليل دفع نسبة كتاب «إعراب القرآن» عن الزَّجَّاج (ت ٣١١هـ) بأدلة منها أن الكتاب يحوي نقولا عن الزَّجَّاج نفسه مؤلِّف الكتاب تستوي مع النقول المعزوة لغيره، ولا يصح هذا عقلا من المؤلف[٢].

٥-استنطاق الكتاب: بعد نفي نسبة الكتاب عن ابن دريد بأدلة تاريخية يقينية، ودليل من المحال عقلا، أصبح مجهول النسبة لا يعرف

---

(١) انظر: بحث «اختلاف عنوان الكتاب في المؤلفات البلاغية»، محمد بن علي الصامل، مجلة عالم الكتاب، مج٢٦، ع٣-٤، ص٢٨٠، (ذو القعدة - ذو الحجة، ١٤٢٥هـ/ المحرم-صفر، ١٤٢٦هـ)، (يناير-فبراير/ مارس-أبريل، ٢٠٠٥م).

(٢) انظر: كتاب إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ص ١٠٩٦.

مؤلِّفه، وليس أمامنا سوى أن نحاول استنطاقه علَّه يبوح بما يساعد على نسبته لمؤلِّفه، وبعد فحصه لاحظت فيه عدة ملاحظات قد تنم عن مؤلِّفه المجهول، وهي:

ملاحظة تاريخية: آخر من ورد ذكرهم في الكتاب وفاةً هو ابن عَرَفة التونسي (ت٨٠٣هـ) مما يعني أن المؤلف مات بعد هذا التاريخ.

ملاحظتان علميتان:

أ-المصادر العلمية: من مصادر المؤلِّف: السِّيرَافي (ت٣٦٨هـ)، الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وابن خَالَوَيه (ت٣٧٠هـ)، والماوَرْدِي (ت٤٥٠هـ)، وابن عَرَفة التونسي الفقيه (٧١٦-٨٠٣هـ).

ب-الثقافة الفقهية: في أثناء حديثه في الفصل الأول الذي يتحدث فيه عن كلمة السلام، ظهرت ثقافة المؤلف الفقهية؛ حيث أطال في الحديث عن فقه التشهد والتسليم منه، وفصَّل في الحكم الفقهي للمصلي إماما أو مأموما أو منفردا من التسليمة الأولى ونيتها.

ملاحظة أسلوبية: غالبا يذكر الكلمة ثم يذكر عدد معانيها، فمثلا يقول: السلام في لغة العرب سبعة أشياء، الحميم في كلام العرب سبعة أشياء، الناموس في كلام العرب خمسة أشياء، الحفص في كلام العرب خمسة أشياء، الصياصي في كلام العرب خمسة أشياء...وهكذا.

وهو في هذا متأثِّر بأسلوب ابن خَالَوَيه (ت٣٧٠هـ) في تناول المشترك اللفظي في كتابه «ليس في كلام العرب»، وفي «شرح

المقصورة»[1]، وكذلك بالماوَرْدي (ت٤٥٠هـ) في «تفسيره»؛ حيث يبدأ بقوله: ولها خمسة معانٍ، أو ولها أربعة معانٍ وهكذا.

٦-**الكتاب لمن:** معنا عدة علامات مطردة في كتابنا مجهول النسبة هذا، ولكي نعرف صاحبها لا بد من:

-مطابقتها بالمؤلفات التي وردت معها في مجموع خطي واحد إن كانت مخطوطته جاءت في مجموع خطي.

-مطابقتها بمؤلفات كل من ذكرت كتب التراجم أن له مؤلَّفا في فن المشترك اللفظي، خاصة ممن كانوا بعد عام (٨٠٣هـ). فمطابقة كتب الفن ذاته قد حلَّت كثيرا من هذه القضايا الشائكة؛ فتحقيق الدكتور جليل العطية لكتاب «الحنين إلى الأوطان» لمحمد بن سهل ابن المرزبان، هو الذي فَكَّ لغز كتاب «الحنين إلى الأوطان» الذي نُسب طويلًا للجاحظ (ت٢٥٥هـ)، وعُرِف أنه لموسى بن عيسى الكِسْرَوِيّ، وهما كتابان في الفن ذاته[2].

وتحقيق الدكتور جليل العطية لكتاب «آداب الملوك» لأبي الحسن علي بن رَزِين الكاتب، هو الذي كشف حقيقة كتاب «أخلاق الملوك»

(١) انظر: ابن دريد وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، محمود جاسم محمد، ص١٨٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

(٢) انظر: مقدمة تحقيق الحنين إلى الأوطان، لمحمد بن سهل، تحقيق: جليل العطية، ص١٥، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

الذي نُشر باسم «التاج في أخلاق الملوك»، ونُسب للجاحظ[1]، وهما كتابان في الفن ذاته.

- فإن لم نجد فنبحث - إن تيسر لنا - في تراث من كان حيًّا في أثناء أو بعد عام ٨٠٣هـ ممن لهم ميول لغوية.

- وإن صعب الأمر- وهو صعب — حفظنا الأمر في أذهاننا وحدَّثنا به الناس فربما نجد مخرجا له صدفة، وليس وراء ذلك حلٌّ لهذه المعضلة للأسف، والصدفة خدمت تراثنا كثيرا.

وبما أن مخطوطة كتابنا جاءت في مجموع فأول إجراء هو مطابقة كتابنا بالكتاب الوارد معه في المجموع الخطي، والكتاب الذي ورد معه هو كتاب «اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة» لإمام الفاضلية جلال الدين أبي محمد عبد الله بن سلمان بن حازم[2]، ومن نعم الله أنه حُقِّق

(١) انظر: مقدمة تحقيق أخلاق الملوك (المنسوب للجاحظ سابقا)، لمحمد بن الحارث الثعلبي، ص٥.

(٢) لا توجد ترجمة وافية له، ولم يصل إلينا ما يعرِّف به تعريفا شافيا، وكل ما نعرفه عنه أنه: جلال الدين أبو محمد وقيل أبو إسحاق عبد الله بن سليمان بن حازم المزني الشافعي، عابر الرؤيا المعروف بإمام الفاضلية، من شيوخه أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، ومن تلاميذه أبو عبد الله المغربي الأصل المصري المنشأ(ت٧٤٩هـ)، توفي بعد عام ٨٠٣هـ، كان من البارعين في تعبير الرؤيا، وله كتابان فيها، هما: «عمدة التحرير في علم التعبير»، وملخصه «الإشارة في علم العبارة»، إلى جانب «اللآلئ المنثورة»، و«الألفاظ المشتركة»، انظر: مقدمة تحقيق اللآلئ، تحقيق: سعيد آل يزيد، (ص٤-٨).

تحقيقا علميًّا رصينا في رسالتين علميتين، الأولى منهما حققت من البيت الأول إلى البيت الخامس والستين، حققها رسالة دكتوراه سعيد بن علي بن عبد الله آل يزيد، بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، عام١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ، والثانية منهما حققت من البيت مئة وستة وستين إلى آخره، حققها رسالة دكتوراه علي بن الحسن بن هاشم السرحاني بجامعة أم القرى بمكة، كلية اللغة العربية أيضا، عام ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ.

وبمطابقة ما استشففناه من كتابنا باللآلئ المنثورة الجزء الذي بتحقيق السرحاني يتضح أن:

-مؤلِّفه توفي في القرن الثامن الهجري، تماما كمؤلِّفنا؛ لأن آخر الأعلام الذين ذكرهم هو ابن عرفة (ت٨٠٣هـ).

- مؤلِّفه يكثر النقل عن السِّيرافي (ت٣٦٨هـ) كما في ص٤٤٢، ٤٧٩، والأزهري (ت٣٧٠هـ) كما في ص٤٣٩، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٦١، وابن خَالَويه (ت٣٧٠هـ) كما في ص٤٠٨، و٥٣٠، و٥٩٠، والمَاوَرْدِي (٤٥٠هـ) في تفسيره كما في ص٤١٣، و٤٤٨، ٤٨٧، ٥٣٣، ٥٧٣، وابن عَرَفة التونسي (ت٨٠٣) كما في ص٤١٢، ٥٢٦، وغير ذلك من المواضع، تماما كمؤلِّفنا.

-تعرَّض مؤلِّفه للمشترك اللفظي في أثناء الشرح، وطريقة تناوله تتشابه مع طريقة تناول كتابنا؛ حيث يقول في شرح البيت ١٦٦ ص٤٠٨، «الزُّبَى: جمع زُبْيَةٍ، قال ابن خَالَوَيْه رحمه الله: الزُّبْية في كلام العرب ثلاثة أشياء: يقال: تَزَبَّى الرَّجُل إذا اتَّخَذ زُبْيةً وزَبَّيْتُ الخُبْزَة والشِّوَاءَ في

الزُّبْيَة، وهي حُفْرةٌ يُشْتَوَى فيها ويُخْبَزُ...والزُّبْيَةُ: حُفْرَةٌ عَمِيقَةٌ تُحْفَرُ للأسدِ في مكانٍ عالٍ، فإذا بَلَغَ السَّيْلُ ذلك المكانَ كانَ الهلاكُ...إلخ.

وكذلك في حديثه عن الشهيق والزفير ص٤١٣ نقل عن الماوردي أربعة أقوال، وفي طغا ص٤١٥ نقل ثلاثة أقوال، وزاد رابعًا، وفي العراء ص٤١٦، والشَّرَى ٤٢٣، واللَّيّ ص٤٢٨ نقل عن ابن خالويه أربعة معانٍ لها، والنقبة ص٤٢٩، والشَّذَا ص٤٢٨ ذكر لها خمسةَ معانٍ، والمُطَيَّر ص٤٣٠، والفَرَط ٤٣٧ نقل عن ابن خالويه فيها أربعة أقوال، والطَّخَاء ص٤٤٢-٤٤٣، والعَرَض٤٤٤، والقَرْن ص٤٦٦-٤٦٧...إلخ.

كما أنه تأثر بأسلوب ابن خَالَوَيه (ت٣٧٠هـ) في تناول المشترك اللفظي في كتابه «ليس في كلام العرب»، وكذلك بالمَاوَرْدي (ت٤٥٠هـ) في «تفسيره»؛ حيث يبدأ بقوله: ولها خمسة معان، أو ولها أربعة معان وهكذا.

ولكني لاحظت كسرا طفيفا لهذه القاعدة؛ حيث إن كلمة (ظَنَّ) قد عولجت في الكتابين، ولكن المعالجة مختلفة، من حيث الشواهد والنقول[1].

---

(١) انظر: اللآلئ المنثورة، تحقيق: السرحاني، ص٨٩٤، والألفاظ المشتركة لوحة ٣٥١، و٣٥٢.

-ثقافته الفقهية طاغية جدًّا في كتابه فقد تحدَّث في مباحث فقهية كثيرة جدا، مثل: حديثه عن الخُنْثَى المُشْكِلِ وأحكامه الفقهية كما في ص ٢٨٢، وعن النجاسة ص٤٢٢، والتفريط في الصلاة ٤٤٠. وفاتحة الكتاب ووجوبها في الصلاة وهل البسملة منها أم لا ص٤٤٧، وغير ذلك من المواضع الكثيرة. وهذا الملحظ لاحظناه في كتابنا المشترك اللفظي كما ذكرت سابقا.

-يتضح من مصادره أنه شافعي المذهب؛ إذ من مصادره الوسيط للغزالي (ت٥٠٥هـ)، والمجموع شرح مهذب الشيرازي للإمام النووي (ت٦٧٦هـ)، وصرح بمذهبه بقوله وقال أصحابنا، ويأتي قوله تبعا للمذهب الشافعي ومصادره، كما صرح بالنقل عن الشافعي كثيرا كما في ص٤٢٦، وص٥٥٧.

وكل هذه الأمور تتفق بفضل الله مع ما استشففناه من كتاب الألفاظ المشتركة.

٧-**عدم كفاية الأدلة**: رغم ما سبق فإننا لا نستطيع أن نجزم بنسبته لإمام الفاضلية؛ لأن - كما ذكرت سابقا- الأدلة الأسلوبية والمقارنة أجدى في نفي النسبة من تأكيد النسبة، فربما يوجد مؤلِّفٌ آخر يشترك في هذه السمات معه، كما حدث مع أحمد زكي باشا في تحقيق نسبة كتاب «التاج في أخلاق الملوك»، فقد كتب في تأكيد نسبته للجاحظ ما يقرب من مئة صفحة معتمدا على أدلة أسلوبية ومقارنة فقال في ما قال: «إن الجاحظ قد امتاز بأسلوب مخصوص من الكتابة والتعبير: أسلوب فيه

حلاوة، وعليه طلاوة، وله رشاقة؛ أسلوب تتجلى فيه الألفاظ العذبة، والمخارج السهلة، والديباجة الكريمة، والطبع المتمكن، والمعاني التي إذا طرقت الصدور عمرتها، وإذا صارت إلى القلوب أصلحتها من الفساد القديم، وإذا جرت على الألسنة فتحت لها أبواب البلاغة، وها هو «التاج» إذا أَجَلْنَا النظر في تضاعيفه وثناياه وأعطافه، وجدناه حاليا بعيون الكلم الروائع والفقر الحسان، والنتف الجياد، مما ينادي بأن صانعه الماهر، وصائغه الحاذق، هو هو الجاحظ.....». وتأتي المفارقة من ثبوت نسبة هذا الكتاب للثَّعْلَبي بدليل تاريخي يقيني أورده جليل العطية(١).

كما أن هناك ملاحظة تجعلنا في شك حيث اشتهر إمام الفاضلية بتعبير الرؤى، وله فيها كتابان كبيران، ورغم ذلك لم أجد أي أثر لهذا العلم في الكتابين، رغم أنه شحن اللآلئ المنثورة بأنواع مختلفة من العلوم؛ فأنت تجد فيه النحو والصرف والعروض والتجويد واللغة والفقه...إلخ.

٨- **الجزم بالنسبة:** هناك دليل تاريخي خالٍ من النواقض – وهو أقوى الأدلة كما ذكرت- يؤكد صحة الأدلة السابقة، ولا يدع مجالا للشك، حيث قال إمام الفاضلية في مقدمته لكتاب «اللآلئ المنثورة»(٢):

(١) انظر: مقدمة تحقيق أخلاق الملوك (المنسوب للجاحظ سابقا)، لمحمد بن الحارث الثعلبي، ص٥.

(٢) اللآلئ المنثورة، تحقيق: سعيد آل يزيد، النص المحقق، ص٣.

«ختمت الكتاب بجزء لطيف يشتمل على جملة من الأضداد واللفظ المشترك في كلام العرب...».

وتحدث محققه في أثناء وصفه للمخطوطة عن أمر نسبة الألفاظ المشتركة فقال(١): «وذُكِرَ [يعني على مخطوطة راغب باشا] أنه يشتمل على كتاب يحوي ألفاظا مشتركة بين العرب العرباء ومعانيها لابن دريد رضي الله عنه، وليس الأمر على ما ذكر؛ فإن هذا الكتاب الذي أُشير إليه هو الخاتمة التي قدمت الكلام عنها آنفا، وهي للمؤلف أيضا، وقد ذكرها في مقدمته».

وبهذا تتأكد نسبة كتاب «الألفاظ المشتركة» لإمام الفاضلية بيقين، وتُنفَى عن ابن دريد بيقين.

---

(١) انظر: اللآلئ المنثورة، تحقيق: السرحاني، ص٩٦.

نتائج البحث

توصل هذا البحث إلى عدة نتائج هي:

- تأكيد نسبة كتاب «الألفاظ المشتركة» لإمام الفاضلية، ونفيه عن ابن دريد.

-التأكيد على أن منهج تحقيق النسبة الذي توصلت إليه في أطروحتي للدكتوراه منهج سديد بفضل الله؛ إذ أكد نتائجه دليل تاريخي قطعي.

- التوصل إلى معلومة لم يقف عليها السرحاني محقق اللآلئ وهي أن إمام الفاضلية توفي غالبا بعد عام (٨٠٣هـ)؛ لأنه كان ينقل عن ابن عَرَفة الفقيه الذي توفي في هذه السنة كما ذكرت سابقا، وقد حاول السرحاني التماس زمن وفاة إمام الفاضلية[1] عن طريق شيخه أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، وتلميذه عبد الله المغربي (ت٧٤٩هـ)، ولكن السرحاني لم يذكر ابن عَرَفة مطلقا في مقدمة التحقيق ولا في فهارس الأعلام في نهاية التحقيق، رغم أنه مذكور في المواضع التي أشرت إليها من قبل.

-معرفة أن هذا الكتاب أراد له مؤلفه أن يكون خاتمة لشرحه، وهو أمر لم أجد مثله في تراثنا؛ أن يُختَم كتابٌ بكتاب.

(١) انظر: اللآلئ المنثورة، ص٧.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

١. إحكام صنعة الكلام في فنون النثر ومذاهبه في المشرق والأندلس، لأبي القاسم محمد بن عبد الغفور الكلاعي الإشبيلي الأندلسي، تحقيق: دكتور محمد رضوان الداية، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٥م.

٢. أخلاق الملوك (المنسوب للجاحظ سابقا)، لمحمد بن الحارث الثعلبي، تحقيق: جليل العطية، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٣. إنباء الغمر بأنباء العمر في التاريخ، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.

٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان.

٥. تحقيق نسبة النص التراثي النثري مختلف النسبة إلى مؤلفه، محمد علي عطا، رسالة دكتوراه بجامعة عين شمس، ٢٠١١م.

٦. تحقيق النصوص ونشرها، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٧، ١٩٩٨م.

٧. تعليق من أمالي ابن دريد، السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون بالكويت، ط١، ١٩٨٤م.

٨. الحنين إلى الأوطان، لمحمد بن سهل، تحقيق: جليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٩. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠. الدرس البلاغي عند أبي القاسم الكلاعي في كتابه إحكام صنعة الكلام، رسالة ماجستير للطالب لطفي عبد الكريم، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٥م.

١١. ابن دريد وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

١٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للعكبري، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، ١٤٠٦هـ.

١٣. الصاهل والشاحج، للمعري، تحقيق: بنت الشاطئ، دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤م.

١٤. طبقات المفسرين، للأدنروي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٩٧هـ.

١٥. في التراث العربي، لمصطفى جواد، قدم له وفهرسه محمد جميل شلش، وعبد الحميد العلوجي، العراق، وزارة الثقافة والإعلام، ودار الرشيد، سلسلة كتب التراث، ١٩٧٩م.

١٦. اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة، لإمام الفاضلية، من البيت الأول إلى البيت الخامس والستين، تحقيق: سعيد بن علي بن عبد الله آل يزيد، دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٢٢/ ١٤٢٣هـ.

١٧. اللآلئ المنثورة في شرح المقصورة، لإمام الفاضلية، من البيت ١٦٦ إلى آخره، تحقيق: علي بن الحسن بن هاشم السرحاني، دكتوراه، جامعة أم القرى بمكة، كلية اللغة العربية، ١٤٢٣/ ١٤٢٤هـ.

١٨. محاضرات في تحقيق النصوص، أحمد الخراط، المنارة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٩. نوادر المخطوطات في مكتبات تركيا، رمضان ششن، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٥م.

ثانيا: الدوريات:

٢٠. بحث «اختلاف عنوان الكتاب في المؤلفات البلاغية»، محمد بن علي الصامل، مجلة عالم الكتاب، مج٢٦، ع٣ـ٤، ص٢٨٠، (ذو القعدة ـ ذو الحجة، ١٤٢٥هـ/ المحرم ـ صفر، ١٤٢٦هـ)، (يناير ـ فبراير/ مارس ـ أبريل، ٢٠٠٥م).

٢١. بحث «التبيان لا للعكبري ولا لابن عدلان»، لعبد الرحمن الهليل، ص١٢٠، ٢١٢، مجلة الدراسات اللغوية، المجلد ٣، العدد٢، ربيع الأول ـ جمادى الآخرة، ١٤٢٢هـ/ يوليو ـ سبتمبر، ٢٠٠٢م.

٢٢. بحث «صنعة الشعر للسِّيرافي هو كتاب في العَروض لأبي الحسن العروضي»، محمود محمد الطناحي، مجلة معهد المخطوطات، مجلد ٤٠، ج٢، ص ١٥٩، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٢٣. بحث «فتيا فقيه العرب» لابن فارس، الدكتور حسين علي محفوظ، نشره في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ٣٣، يوليو ١٩٥٨م، ص٤٤٣، وما بعدها، والجزء الثاني نشره فيها في العدد ٤ ديسمبر ١٩٥٨م، ص٦٣٣.

٢٤. بحث «القيمة الأخلاقية لكتاب الملاحن لابن دريد»، دكتور محمد علي عطا، نشر بمجلة العربي الكويتيةـ عدد أغسطس، ٢٠١٦ م، وعلى موقع حماسة، على الرابط:

(thttp: //www.hamassa.com/2016/07/19/%D8%A7%D9%84%)

٢٥. بحث «كتاب الحكم والأمثال بين الوهم في النسبة وكمال الإخلال»، لعبد الرازق حويزي، ص١١١، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد، الإمارات، السنة السادسة عشرة، العدد الحادي والستون، ص١٠٨ـ ١٣٢، ربيع الثاني، ١٤٢٩هـ/ مارس، ٢٠٠٨م.

٢٦. بحث «مؤلف جمهرة أشعار العرب»، مصطفى جواد، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ٧، ص١٩٤، ١٣٧١هـ/ ١٩٦٠م.

ثالثا: المخطوطات:

٢٧. مخطوطة «الألفاظ المشتركة الواقعة بينَ العَرَبِ العُرَبَاءِ ومَعَانِيهَا»، الكتاب الثاني في مجموع خطي، محفوظ بتركيا في مكتبة راغب باشا برقم (١١٦٢-٢).

(٣)

تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي

د. حماد بن محمد الثمالي

- أستاذ مشارك بقسم اللغة والنحو والصرف، في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.
- حصل على الدكتوراه بتقدير «ممتاز» من كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى.
- عضو في مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وفي العديد من اللجان والمجالس العلمية والجامعية.

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن موضوع: (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي) موضوع تتسم بعض أفكاره بغموض ظاهر منذ القدم؛ ولذا لم أرَ من تناوله من المحدثين، ولهذا الغموض الذي أشرت إليه أقدم المبرد فيما زعم الفارقي على تصدير كتابه المقتضب بعدد من المسائل المشكلة، ومنها مسألة **الوصف غير الجاري** (ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله) ومع ما بذله الفارقي في المسألة إلا أن الغموض لا يزال حليفها، وهو ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يصف صنيع الفارقي في مقدمة المقتضب بأنه: (رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر) ومن قبله أشار السمين الحلبي (إلى أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه).

وقد اجتهدت أن أوضح الفكر النحوي الذي بنى عليه النحاة مناقشتهم لهذه المسألة، من خلال الحديث عن مصطلح (الوصف) وما يتناوله تعدد ألفاظه، ومدلولاته الاصطلاحية، ثم بينت الفرق بين الوصف الجاري، وغير الجاري من خلال خصائص كل منهما؛ فالجاري لا بد أن يسبق باسم واحد لا غير، بخلاف غير الجاري، فإن من ضروراته، أن يسبق باسمين، فتسمية الجاري بذلك مبنية على أنه لما

كان مسبوقا باسم واحد، فإنه يتحتم أن يكون هو ما قبله في المعنى نحو: زيد قائم، فـ(زيد) هو (قائم) و(قائم) هو زيد في المعنى، فالخبر هنا جار على صاحبه في المعنى، وهو (زيد)، بخلاف الوصف غير الجاري نحو: زيد عمرو ضاربه هو، فلما كان الوصف مسبوقا باسمين، احتمل أن يكون معناه للاسم الثاني وعندئذ يكون جاريا على من هو له، واحتمل أن يكون معناه للاسم الأول فيكون جاريا على غير من هو له، مع مراعاة أن إعرابه في الحالين واحد، وهو الإفادة إعرابيا عن الاسم الثاني بالإخبار عنه، أو بنعته أو بغير ذلك، لكن لما أصبحت الإفادة عن الاسم الثاني، والأصل أن تكون للاسم الأول، وهي ما تقتضيه طبيعة تقدمه سمي بـ(الجاري على غير من هو له). ثم أبنت أن زوال الإلباس من الوصف غير الجاري يعود إلى أنه يلزم أن يتلوه ضمير يعود إلى الاسم الأول ليمنع اللبس، من خلال وظيفتيه الرئيستين، وهما أن يكون رابطا لجملة المبتدأ الثاني وخبره: (عمرو ضاربه هو) بالمبتدأ الأول: (زيد) هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن يكون فاعلا للوصف، سواء أكان خبرا، أم نعتا، أم حالا، أم صلة، ففي كل هذه المواقع لا بد له من فاعل.

المقدمة

موضوع (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي) ذو صبغة خاصة من حيث إن في بعض مسائله مشكلات بالغة الصعوبة، فمنذ القدم كانت مسألة: (الوصف الجاري على غير من هو له) إحدى مسائل البحث المشكلة؛ ولذا تعمد أبو العباس المبرد أن يصدر بها كتابه المقتضب، فزعم الفارقي[1] أن المبرد ما صنع ذلك في أول المقتضب إلا(ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله)[2]. ومع أن على كل باحث أن يحتاط لما يعالجه بأقوال من سبقه من القدماء والمحدثين، ليفيد مما كتبه الجميع، إلا أني لم أجد أحدا من المحدثين قد كتب فيما أنا بصدد الكتابة عنه وهو: (تحمل الوصف للضمير في الفكر النحوي)، ويبدو أن ما في الموضوع من صعوبات كانت وراء انصراف الباحثين المحدثين عن الكتابة فيه، فلم يكن أمامي إلا ما تحدث به علماؤنا القدماء، وكان أول من كتب فيه ونص على الوصف الجاري وغير الجاري –حسب ما اطلعت عليه–أبو العباس المبرد، ثم تلميذه أبو بكر

(١) هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي النحوي، كان بارعا في العربية، وأديبا فاضلا، مات مقتولا في القاهرة سنة: ٣٩١هـ. مقدمة كتاب تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ١٠، وبغية الطلب في تاريخ حلب: ٩/ ٤٣٠١، والوافي بالوفيات: ١٥/ ٢٢٣، وبغية الوعاة: ١/ ٥٨٤.

(٢) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤١.

ابن السراج، ثم أتى أبو القاسم الفارقي، فألف كتابه: (تفسير المسائل المشكلة في أول كتاب المقتضب) وكان مما شرحه فيه مسألة (جريان الوصف على غير من هو له)، وهي إحدى دعامات بحثي الرئيسة، ومع ما كتبه هؤلاء الجلة وغيرهم، إلا أن الموضوع لا يزال غامضا عسر المسالك، وهو ما دفع الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة إلى وصف عمل الفارقي عن المسألة بأنه (رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر)[1]، ثم أتى السمين الحلبي فيما بعد فذكر أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه[2]، وقد اجتهدت في بيان الموضوع وحل ما فيه من صعوبات، فكان عملي فيه وصفا لمراد النحاة الذي يعْسُر فهمه، ومناقشته وترجيح ما اختلفوا فيه، فاتضح أن جل حديث البصريين فيه كان مبنيا على القياس، في حين أن الكوفيين اعتمدوا القياس فيما كان ملبسا، فتوافقوا مع البصريين على ذلك، وخالفوهم فيما ليس ملبسا، لأدلة سماعية كثيرة رواها علماؤهم، ثم شايعهم فيما بعد أبو عبد الله ابن مالك فرجح عنده مذهبهم، وقد نظمت البحث فيما يلي:

- التمهيد: وتحدثت فيه عن مصطلح الوصف، وما يرادفه من مصطلحات أخرى.

(١) مقدمة المقتضب: ١/ ٩١.

(٢) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

- المبحث الأول: التحمل في الفكر النحوي. تحدثت فيه عن مصطلح التحمل، وعن الفرق بينه وبين مصطلحي الاستتار، والإضمار، وموضع كلٍّ من الاستخدام النحوي.
- المبحث الثاني: ما يتحمل الضمير من الأوصاف، ذكرت فيه أن الأوصاف لا تتحمل الضمير إلا إن كانت أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات للأسماء الموصولة.
- المبحث الثالث: الوصف الجاري وضميره، وفيه:
- المطلب الأول: معنى الوصف الجاري، ذكرت فيه أن الوصف الجاري لا يسبق إلا باسم واحد، وأنه هو الموصوف في المعنى؛ خبرا كان أو غيره.
- المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري، وفيه.

المسألة الأولى: الضمير المتحمِّل له الوصف فاعل. ذكرت في هذه المسألة أن جمهور النحاة يرى أن وظيفة الضمير مع الوصف الجاري وظيفة واحدة وهي أنه فاعل لا غير، وقد رجحتُ مذهبهم.

- المسألة الثانية: الضمير المتحمِّل له الوصف فاعلٌ ورابطٌ. ذكرت فيها أن بعض النحاة يرى أن للضمير مع الوصف وظيفتين؛ فاعلا ورابطا في آن واحد، وقد بينت أنه ليس برابط، فاتحاد الوصف وما قبله معنًى هو الرابط.
- المبحث الرابع: الوصف غير الجاري وضميره، وفيه:

- المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على غير من هو له.

ذكرت أن الوصف غير الجاري لا بد أن يسبق باسمين؛ ولهذا يحتمل أن يكون هو أحد الاسمين في المعنى.

- المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له. ذكرت فيه أنه لا بد من اجتلاب فاعل للوصف غير الجاري، وهو الضمير المنفصل التالي له، وبينت أن الضمير معه لم يكن مستترا ثم برز، وإنما حاله كحال الفاعل حين يكون اسما ظاهر لا غنى لعامله عنه.

والله المسؤول أن ينفع بما نقول.

التمهيد: في مصطلح الوصف أو الصفة عند النحاة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فالوصف أو الصفة من المصطلحات المترادفة، وهما يتناولان أكثر من معنى اصطلاحيٍّ.

والحقيقة أن تعدد معنى المصطلح الواحد، أو تعدد لفظه خلاف الأصل، فالأصل في المصطلح أن يكون بلفظ واحد، وبدلالة واحدة لا تتناول أكثر من معنى اصطلاحي؛ لأن الغرض من المصطلح حصره لتصبح دلالته واضحة فيُستغنى بها عن العبارات الشارحة لمعناه، فإذا تعددت دلالات المصطلح، أو ألفاظه صاحب ذلك اضطراب في وضوح الدلالة التي ينبغي أن تُوصل المعنى بأقل كلفة.

ومع ذلك فقد حصل التعدد في دلالة مصطلح الوصف لفظا ومعنى؛ فتوصف بعض الكلمات إعرابيا بأنها صفة، أو بأنها وصف، أو نعت، كما توصف بعض الكلمات المشتقة بأنها وصف، أو صفة وهي: (اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل)[(1)]، وتارة تكون الصفة مصطلحا لحروف الجر والظروف معا،

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، و: ٣/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤ والتصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٤٧٢.

عند الخليل وأكثر الكوفيين[1] على تفصيل في ذلك، وهذا التعدد ملحظ لا تخلو منه بعض المصطلحات النحوية الأخرى[2].

ولما كان الوصف الاشتقاقي هو مدار الحديث عن تحمله للضمير، رأيت أن أذكر على عجل ما حول ذلك من معان اصطلاحية أخرى.

فأقول: إن (الوصف، أو الصفة) عند أهل العربية لها أكثر من دلالة اصطلاحية[3]:

الدلالة الأولى لمصطلح الوصف: يستعمل النحاة مصطلح(الوصف والصفة) مرادفين للنعت، فيقال فيه: (وصف وصفة)، فبهذا يصبح للوصف من الناحية النحوية ثلاثة ألفاظ اصطلاحية: (الوصف، والنعت، والصفة) وهي كلها بمعنى نحوي واحد يفيد التبعية

---

(١) العين: ٢/ ٤٣، ٣/ ٢٦٢، ٨/ ١٥٧، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣، ومختصر النحو لابن سعدان: ٥٤-٥٥، ومجالس ثعلب: ٦٤، وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٥٦، انظر: بحثي: الخليل رائد المصطلحات الكوفية: مجلة كلية دار العلوم العدد: ٨٦ عام: ٢٠١٥ الصفحة: ٥٩١.

(٢) المقاصد الشافية: ٤/ ٦٢٧، ومن ذلك مصطلح (المفرد)، ومصطلح(المشتق)، ومصطلح (الجامد)، فالمفرد يطلق تارة على الواحد شقيق المثنى والجمع، ويطلق في باب المنادى وباب (لا) النافية للجنس على الاسم الذي ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، ويطلق أيضا على الخبر، والنعت، والحال إذا لم تكن جملا ولا شبه جمل، ومثل ذلك المشتق فإن له أكثر من إطلاق.

(٣) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨٣.

المعروفة[١]، وهذه المترادفات الثلاثة دارجة عند النحاة المتأخرين[٢]، وهو مذهب سيبويه، ومذهب أستاذه الخليل من قبله على تفصيل، فقد استخدم سيبويه مصطلح النعت في مواضع عدة ومنها مثلا (باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ)[٣]، و(باب مجرى نعت المعرفة عليها)[٤]، واستخدم الصفة التي هي النعت في مواضع عدة أيضا[٥]، كما استخدم الوصف الذي يرادف النعت في مواضع أخرى كثيرة[٦].

ومن المفيد أن أنبه إلى أن استعمال سيبويه الصفة والنعت لشيء واحد من موروثاته عن الخليل، فالخليل يزاوج كثيرا في الاستعمال بين المصطلحين المترادفين كالنعت والصفة، وهي من أبرز صفات منهجه في المصطلحات، فتارة يستعمل النعت[٧] وتارة يستعمل الصفة[٨]، ولكن له تفصيل في معنى الصفة وفي معنى النعت، واستعماله لهما مبني - فيما أرى- على المعنى اللغوي لكل مصطلح، فلذا قال في العين: «النعت وصفُكَ الشيءَ بما فيه. ويُقالُ: النَّعْتُ وصف الشيءِ بما فيه إلى الحسن

---

(١) انظر: شرح الرضي: ٢/ ٢٨٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٧.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٢١.

(٤) الكتاب: ٢/ ٥، وانظر: ١/ ١٥٣، ٣٩٩، ٤٢١.

(٥) الكتاب: ١/ ٢١، ٤٨، ٨٨، ٢٢٠.

(٦) الكتاب: ١/ ١٦، ١٢٩، ٣٦٣، ٢/ ٥٠، ٥١، ٥٧.

(٧) العين: ١/ ٢٤٠، ٢/ ٧٢، ٧٣، ٣/ ١٥٤.

(٨) العين: ١/ ٦٤، ٣/ ٢٤٠.

مذهبُه، إلا أن يتكلّفَ مُتَكلِّفٌ، فيقول: هذا نعت سوء»[1]، وذكر في كتاب الجمل له[2] أن الصفة لله سبحانه، فقال: «﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾[3] بِالرَّفْع على أَنه صفة لِذِي الْعَرْش وَهُوَ مَحل النَّعْت، وَالصّفة لله تَعَالَى، والنعت للمخلوق»[4]، وقال في العين: «والحليم في صفة الله تعالى معناه الصَّبور»[5].

وبناء على أن الخليل كان يزاوج بين المصطلحين المترادفين، فقد تابعه الكوفيون في شطر منها، وتابعه البصريون في الشطر الآخر فتحيزت من هنا مصطلحات كل طائفة كـ(الصفة والنعت) فالأول للبصريين والثاني للكوفيين وكذلك (الظرف والصفة)[6]، فهما لشيء واحد عنده،

---

(١) العين: ٢/ ٧٣، وانظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٧٤٥.

(٢) لقد أثبت في بحوثي الثلاثة: (كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره)، وبحث (النصب على الصرف عند الخليل والفراء) وبحث (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) أن كتاب الجمل، وكتاب العين كلاهما للخليل بن أحمد.

(٣) الذاريات: ٥٨.

(٤) الجمل: ١٩٦.

(٥) العين: ٣/ ٢٤٧، وانظر: شرح ألفية ابن معطي: ١/ ٧٤٥.

(٦) العين: ٢/ ٤٣، ٧/ ٣٢٥، ٨/ ١٥٧، والجُمل: ٣٠٣، ٣٠٧، ٤٢٩، وانظر: الجمل للخليل بن أحمد: ٦٣.

لكن الظرف أصبح مما يستعمله البصريون، والصفة أصبحت مما يستعمله الكوفيون، وغيرهما كثير[1].

وأما (الوصف) بهذا اللفظ فلم أر الخليل يستعمله مكان النعت والصفة؛ أي إنه لم يستعمله مصطلحا نحويا، وإنما هو عنده فيما ظهر لي مصطلح اشتقاقي فقط[2]، ويبدو أنه ترك استعماله مصطلحا نحويا؛ لأنه مستهلك عنده في المصطلح الاشتقاقي؛ اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فيبدو أنه جعل (الصفة) مصطلحا نحويا خاصا بالنحو، وجعل (الوصف) مصطلحا اشتقاقيا خاصا بذلك النوع من المشتقات، مع أن كلا من (الوصف) و(الصفة) مصدر، ومعناهما واحد؛ قال الجوهري: «وصفت الشيء وصفا وصفة، والهاء عوض من الواو»[3]، لكن المصطلح بطبيعته يقتنص معنى واحدا من معاني الكلمة اللغوية فقط، فلذا ينبغي ألَّا تتعدد ألفاظه؛ ليبقى واضح المعالم ساطع الدلالة.

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن النحاة لاحقا يذكرون أن النعت من مصطلحات أهل الكوفة، وأن الوصف والصفة من مصطلحات أهل

---

(١) انظر: بحثي: كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره: مجلة الدراسات اللغوية: ١٤٠.

(٢) انظر: العين: ٢/ ٦٥، ٣/ ٢٨١.

(٣) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (وصف): ٤/ ١٤٣٨.

البصرة[1]، والحقيقة المجهولة أن الخليل هو أول من نعرف أنه يستخدم مصطلح النعت ومصطلح الصفة، واستخدام الكوفيين لمصطلح النعت، تال لاستعمال الخليل وتقليد له، في هذا المصطلح وفي غيره من المصطلحات، ومن يقول: إن مصطلح النعت من أثر الكوفيين في سيبويه لا برهان له به، فالخليل أكبر أساتذة سيبويه، وأثره فيه لا ينكر، فقد استخدم هذا المصطلح قبل سيبويه، وقبل الكوفيين، فالمتعين أن يكون قد سرى هذا المصطلح لسيبويه من أستاذه الخليل، كما سرى للكوفيين من طريق رئيسهم الكسائي أحد أنجب تلاميذ الخليل، لكن قضية أن الكوفيين متأثرون بالخليل قضية مجهولة منذ القدم، وقد أبنتها في بحث جرد لذلك[2].

الدلالة الثانية لمصطلح الصفة: وهي ما تستعمل فيها الصفة مصطلحا اشتقاقيا ليدل على نوع محدد من المشتقات، فالمشتقات عند أهل العربية عديدة، كالأفعال، وأسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، والصفات المشبهة، وأسماء التفضيل، وأسماء الزمان، وأسماء المكان وغيرها، ومع نظمهم هذه الأنواع جميعا تحت اسم المشتقات، إلا أن هناك فئة خاصة من تلك المشتقات يطلقون عليها مصطلح (الصفات)، ومصطلح (الأوصاف) تارة أخرى، وهذه المجموعة التي تسمى

---

(١) همع الهوامع: ٣/ ١٧١.

(٢) البحث المذكور بعنوان: (الخليل رائد المصطلحات الكوفية) نشر بمجلة دار العلوم بالقاهرة/ العدد: ٨٧ لعام: ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

بـ(الصفات)، أو بـ(الأوصاف) هي: أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، وصيغ المبالغة - وهي مبالغة في أسماء الفاعلين- وأسماء التفضيل لا غير[1]، **ويضاف إليها بعض الأسماء الجوامد حين تقع موقع المشتق**، فإذا وقعت تلك الجوامد في موقع الأوصاف المشتقة تأولها النحاة بأحد الأوصاف المشتقة، نحو: زيد أسد، فـ(أسد) اسم جامد لكنه هنا يؤول بـ(شجاع)، وشجاع صفة مشبهة، ومن تلك الجوامد التي تؤول بالمشتقات أسماء الإشارة، وذو بمعنى صاحب، والأسماء المنسوبة؛ كالقرشي والمكي وغيرها، قال في الألفية[2]:

وَانْعَتْ بمشتَقٍّ كصعْبٍ وذَرِبْ وشـبهِه كَـذا وذِي وَالمنْتَسِـبْ

الدلالة الثالثة لمصطلح الصفة: ذكرت سابقا أن الصفة مصطلح من مصطلحات الخليل التي نسيت مع ما نسي من نحوه، رغم أن كثيرا منها تضمنه كتاباه العين، وكتاب الجمل له، وإن مما نُسيت نسبته للخليل مصطلح (الصفة)، فالخليل يستعمله مصطلحا لحروف الجر وللظروف أيضا.

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ١٢٢باب الأسماء التي أعملت عمل الفعل، وانظر: تحمل (أفعل من) للضمير: ١٣٠-١٣١، والإيضاح في علل النحو: ٥٦، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي: ١/ ٤٨١ وما بعدها، و٤/ ٦٢٣-٦٢٤.

(٢) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤، المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٢٤.

فـ(الصفة) عنده وعند متابعيه من الكوفيين تعني حروف الجر والظروف، قال في العين: (بعدُ: خلاف شيء، وضدّ قبل، فإذا أفردوا قالوا: هو من بعدُ ومن قبلُ رفع؛ لأنهما غايتان مقصود إليهما، فإذا لم يكن (قبل) و(بعد) غاية فهما نصب؛ لأنهما صفة.

وما خلف بعقبه فهو من بعده. تقول: أقمتُ خلافَ زيدٍ، أي: بعد زيد. قال الخليل: هو بغير تنوين على الغاية مثل قولك: ما رأيته قطّ، فإذا أضفته نصبت إذا وقع موقع الصفة، كقولك: هو بعدَ زيد قادم، فإذا ألقيت عليه (مِنْ) صار في حدّ الأسماء، كقولك: مِنْ بَعْدِ زيد، فصار (مِنْ) صفة، وخفض (بعد) لأن مِنْ حرف من حروف الخفض، وإنما صار (بعد) منقادًا لِـ(مِنْ)، وتحوّل من وصفيته إلى الاسمية)[1]؛ فأنت ترى أن الخليل استعمل في نصه هذا (الصفة) للظروف ولحروف الجر معا، ولكن مصطلح الخليل هذا لا يستعمله إلَّا نحاة الكوفة أو من يخلط المذهبين كابن كيسان وغيره، ثم اضمحل بحلول المصطلح البصري محله.

و (الصفات) أو (الأوصاف) التي يراد بها المشتقات، هي (ما تتحمل الضمير في الفكر النحوي) وهي مدار البحث.

(١) العين: ٢/ ٤٣، وانظر: الخليل رائد المصطلحات الكوفية: ٥٩١ وما بعدها، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٢٢-٣٢٣، ومختصر النحو لابن سعدان: ٥٤-٥٥ وإيضاح الوقف والابتداء: ٦٦٥.

المبحث الأول: التحمل في الفكر النحوي

التحمل أحد ثلاثة مصطلحات نحوية يستخدمها النحاة للدلالة على استتار الضمير في عامله، وهذه الثلاثة المصطلحات هي: التحمل والاستتار، والإضمار.

ولا شك أن الأصل في المصطلح أن يكون بلفظ واحد يُكْتَفَى به عن العبارات الشارحة لمعناه، ومع ذلك فهناك معان اصطلاحية اعتقب عليها أكثر من لفظ اصطلاحي وقد سبقت الإشارة لذلك، و(التحمل)، و(الاستتار) و(الإضمار) مصطلحات تدل في معناها العام على شيء واحد، ومع ذلك فيظهر أن (التحمل) مصطلح خاص يريد به النحاة استتار الضمير في الأوصاف خاصة ليفرقوا به بين الاستتار في الأوصاف، والاستتار في الأفعال.

فالاستتار من خصائص الأفعال[1]، والأسماء بخلاف الأفعال، فمقتضى القياس ألَّا يكون بها استتار[2]؛ لأن أكثر الأسماء لا يتصور فيها استتار الضمير؛ لجمودها فخلت من دلالة الأفعال[3]، ومع ذلك فقد استتر الضمير في الأوصاف المشتقة وما ألحق بها مما فيه معنى المشتق،

(١) الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٨.

(٣) الإنصاف: ١/ ٥٦، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٢، وانظر: الكتاب: ٢/ ٢٩، وشرح السيرافي: ٢/ ٣٥٨، وسر صناعة الإعراب: ١/ ٢٥٧.

لتشابهات كثيرة بينها وبين الأفعال ومنها احتياج كل إلى فاعل تسند إليه[1]، فهي ترفع الظاهر كالأفعال تماما، نحو: زيد قائم أخوه، بل إن الأسماء الجامدة حين تؤول بالمشتق ترفع الظاهر أيضا كما رفعته الأفعال والأوصاف، ومما أنشدوه على رفع الجامد المؤول بالمشتق قول الأعشى، أو غيره[2]:

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُمَاتِه   سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً   مُسُوحًا أعاليها وسَاجًا كُسُورُها

فـ(مسوحا) رفع (أعاليها)، و(ساجا) رفع (كسورها) فاعلين لهما، لتأول (مسوحا) بـ(سُود)، و(ساجا) بـ(كثيف)[3]، وكل من (سُود) و(كثيف) مشتق، فإذا رفعت هذه الجوامد المؤولة بالمشتق الظاهر وهي بعيدة الشبه بالأفعال كانت الأوصاف وهي مشتقة أشد تحملا للضمير منها[4]، ولهذا قال سيبويه: (وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في سواء اسما مضمَرًا مرفوعا، كما تقول مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٣٧٣، ونسبه في الخزانة: ٤/ ٢٢لمُضرِّس بن ربعي الأسدي، وهو في شرح التسهيل: ١/ ٣٧١، وفي التذييل والتكميل: ٤/ ١٣، وفي هوامشه مزيد من نسبته لغير من سبقا.

(٣) شرح السيرافي: ٢/ ٣٥٤.

(٤) التذييل والتكميل: ٤/ ١٣.

بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر)[1]، ومعنى كلام سيبويه أن (سواء) بمعنى مستوٍ، وأن (عرب) بمعنى متعربين، أو منعوتين، وهذا يعني أن (سواء، وعرب) لتأولهما بالمشتق تحملا الضمير، بدليل توكيده في (سواء) بـ(هو)؛ لأنه لا يعطف على الضمير المستتر المرفوع إلا بعد توكيد بضميره البارز المرفوع، وكذلك أكد الضمير المتحمل له لفظ (عرب)توكيدا معنويا بـ(أجمعون) فرفع[2]؛ ولذلك نقل في خزانة الأدب ما قاله أبو الفتح ابن جني عن البيت الثاني وأمثاله من هذه المسألة، فقال: «قال أبو الفتح: وهذا يدلك من مذهبها[3] على أَنها إِذا نقلت شيئا من موضعه إِلَى موضع آخر مكنته فِي الثاني. أَلا ترى أَن هذه الأَشياء كلها أَسماء في أُصولها ولما نقلتها إلى أَن وصفت بها مكنتها وثبتت أقدامها فيه، حتى رفعت بهَا الظاهر وحتى أنثتها تَأْنِيث الصفة وأجرتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفاتها.

وعكس ذلك ما أُخرِج من الصفة إلى الاسم فمكن فيه نحو صاحب ووالد. أَلا تراهم حموا كلامهم أَن يقولوا فيه: مررت بإنسان صاحب حتى صار صاحب بمنزلَة جار وغلام». انتهى باختصار[4].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣١.

(٢) انظر: شرح السيرافي: ٢/ ٣٦٢، وما قبل هذا: ٢/ ٣٥٤، والتعليقة لأبي على الفارسي: ١/ ٢٣٨.

(٣) يعني العرب.

(٤) خزانة الأدب: ٥/ ١٨-١٩.

فمـن هنـا كـان الاسـتتار أصـلا في الأفعـال فرعـا في الأسـماء ؛ لأن الأفعال كلها؛ الماضي والمضارع والأمر يستتر فيها الضمير ويظهر، وأما الأسـماء فليس الاسـتتار فيها بأصل؛ إذ لا يسـتتر الضـمير إلا في المشـتق ومـا حمـل عليـه، واسـتتاره فيهمـا بالحمـل علـى الأفعـال لا بالأصالة[1].

ويبدو أن النحاة حين رأوا أن الأوصاف المشتقة تحتاج إلى فاعل كالأفعال، وأن الفاعل يظهر مع كل تارة، ويختفي تارة أخرى، لذا أرادوا أن يفرقوا بين الاختفاء في كل، فعبروا عنه مع الأوصاف بـ(التحمل)؛ وعـبروا عنـه مـع الأفعـال بــ(الاستتار) أو بــ(الإضمار) فأصبح لكـل مصطلحه الخاص به.

وهذا من دقيق التعبيرات التي يفرقون بها بين ما يحمل فروقا دقيقة، ومع ذلك نجدهم قد يستعملون المصطلح الواحد لأكثر من معنى، وهو ما يقتضي التفريق والتمييز.

نعـم قـد يـرد في القليـل مـن كلامهـم اسـتعمال (الإضـمار) و(الاستتار)مع الأوصاف، وغالبا ما يرد للشرح لا على أنه المتعارف عليـه في توصـيف هـذه المسـألة، وإنمـا المشـهور والمتعـارف عليـه هو(التحمل) ونحوه مع الأوصاف وما يجرونه مجراها.

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦.

فـ(التحمل) سـمةٌ لاسـتتار الضـمائر في الأوصـاف، و(الإضـمار) و(الاستتار) سمة لاستتار الضمائر في الأفعال، فالمستتب مع الأفعال (الإضمار) أو(الاستتار)، والمطرد مع الأوصاف (التحمل).

فعلى هذا فـ(التحمل) بحسب محدودية دلالته عبارة اصطلاحية، تشير إلى معنى محدد اقتُنص من أحد معاني الكلمة اللغوية التي أُخِذ منها، لا يتجاوزه إلى ما عداه من معانيها الأخرى.

المبحث الثاني: ما يتحمل الضمير من الأوصاف

ذكرت سابقا أن قولهم: (ما يتحمل الضمير) أو (ما يحمل الضمير) قول اصطلاحي يطلقه النحاة على الضمائر التي تستتر في الأوصاف المشتقة وما أول بها، لكن إطلاقهم مصطلح (التحمل) على تلك الأسماء مؤطر بإطارين رئيسين:

الأول: أن تقع هذه الأوصاف أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا[(١)]، أو صلات للأسماء الموصولات[(٢)]، نحو: زيد قائم، أو مكرم، أو كريم، أو أكرم من عمروٍ، ونحوها، فهذه الأوصاف، فيما مُثِّل به وما أول بها، متحملة عند النحاة جميعا لضمير مرفوع يعود على زيد، ولهذا تُسمى بالجارية على من هي له ؛ لأنها هي ما قبلها في المعني، وأما إن لم تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات، فلا تتحمل الضمير، فنحو: جاء المضروب، ليس فيه ضمير؛ لأنه أصبح بالإسناد إليه اسما محضا لا يتحمل الضمير.

---

(١) الخبر، والحال، والصفة كثيرا ما يقاس بعضها على بعض. انظر: المقاصد الشافية: ٤/ ٦٤٥، وانظر: التسهيل: ٤٨.

(٢) انظر: المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول لابن السراج: ١/ ١٨٧، قلت: الأصل في صلة الموصول أن تكون بالفعل، ولا يصح أن تكون بالوصف إلا إن طالت على حد ما نقله الخليل عن العرب من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا» الكتاب: ١/ ١١٣، وهي قليلة على حد قول سيبويه. الكتاب: ١/ ١٧٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٢.

فإن ظهر الضمير مع الأوصاف الجارية على من هي له، نحو: زيد قائم هو، فليس بفاعل وإنما هو توكيد للمستتر وجوبا على حد قول أكثر النحاة كابن السراج، وابن مالك وغيره[1]، وهو خلاف قول سيبويه حيث يجيز أن يكون توكيدا، وأن يكون هو الفاعل بالوصف، قال أبو حيان: «وقد أجاز سيبويه في نحو: (مررت برجل مكرمك هو) أن يجعل (هو) تأكيدًا للضمير المستكن في «مكرمك»، وأن يكون فاعلًا بالصفة»[2]، وسيأتي توجيه قول سيبويه.

الثاني من شروط تحمل الأوصاف للضمير: ألّا ترفع ظاهرا؛ لأنها كالأفعال تحتاج فاعلا، فإذا لم ترفع اسما ظاهرا، ولا ضميرا بارزا، كان بها ضمير مستتر مرفوع واجب الاستتار؛ لأنها محتاجة إلى ما تسند إليه[3]، فإن رفعت الظاهر نحو: زيد قائم أبوه لم تتحمل الضمير لظهور ما أسندت إليه، وكذلك لا تتحمل الضمير إذا جرت تلك الأوصاف على غير من هي له؛ لأن الضمير في هذا الحال واجب البروز عند البصريين أمن اللبس أو لم يؤمن، ولا يجب البروز عند الكوفيين إلا إن كان هناك لبس على تفصيل سيأتي نحو: زيد عمرٌو ضاربه هو، وهند زيد

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨.

(٢) المساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وانظر: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣.

(٣) حاشية الصبان: ١/ ١٩٨.

ضاربته هي، فلما برز(هو) و(هي) وهما ما أَسْنَدْتَ إليهما الوصف لم يتحمل الوصف الضمير؛ لأن ما ظهر هو ما كان سيتحمله الوصف، أما الكوفيون فيوجبون بروزه عند خوف اللبس فقط[1]، كالمثال الأول، وعندئذٍ ليس ثمة تحمل عندهم؛ لأن ما برز هو المسند إليه الوصف كما هو عند البصريين[2]، أما المثال الثاني فلا يلزم عندهم إبراز الضمير فمقتضى كلام أبي بكر ابن السراج أنه غير متحمل[3]، وفي المسألة غموض سيأتي بيانه لاحقا، فالاستتار المعبر عنه بالتحمل، إنما يكون حين لا ترفع الأوصاف ظاهرا، وحين لا تجرى على غير صاحبها، وهو ما يعبر عنه النحاة من لدن المبرد[4] بالجاري على غير من هو له.

أنواع الأسماء التي تتحمل الضمير:

النوع الأول: الأوصاف المشتقة.

النوع الثاني: الأسماء الجامدة المؤولة بالمشتقة.

النوع الثالث الأسماء الجامدة التي لا تؤول بالمشتق.

فالنوع الأول وهو الأوصاف المشتقة: والمعني بهذا النوع أسماء الفاعلين، وأسماء المفعولين، وأمثلة المبالغة، والصفات المشبهات

---

(١) الإنصاف: ٥٧، شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

(٢) التذييل والتكميل: ٤/ ١٨-١٩.

(٣) الأصول لأبي بكر ابن السراج: ١/ ٧٠-٧١.

(٤) المقتضب: ١/ ٩٤، ٢/ ١١٠، ٣/ ١١٤، ٢٦٢، ٤/ ١٢٥.

بأسماء الفاعلين، وأفعل التفضيل[1]، وقد أجمع النحاة على أن هذه المشتقات تتحمل الضمير حين تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، أو صلات للموصولات، [2] بشرط أن تكون جارية على من هي له، وغير رافعة لاسم ظاهر لفظًا نحو: زيد قائم أبوه، أو محلًا نحو: زيد مغضوب عليه[3]، فإن رفعت ظاهرا لفظا أو محلًّا، لم تتحمل ضميرًا؛ لأن الغرض من تحملها للضمير إسنادها إليه، وقد أسندت، فلم تعد محتاجة.

وما ذهب النحاة إلى القول بتحملها للضمير إلا لأن ثمة قياسا واضحا ينطلقون منه في هذا الحكم، وذلك أن تحملها للضمير؛ أي استتاره فيها مقيس على ظهوره واستتاره في الأفعال، لما بين الأفعال والأوصاف من شبه، وأهمها في هذا الجانب اشتمال كل منها على الحدث، فالأفعال كلها بحكم ما فيها من الحدث محتاجة إلى فاعل ظاهر أو مقدر يُسند إليه الحدث، وكذلك الأوصاف بحكم ما فيها من الحدث تحتاج كالأفعال إلى فاعل، ويدل على ذلك أنه لما ظهر الفاعل مع الفعل في قولنا: زيد قام أبوه، ظهر مع الوصف في قولنا: زيد قائم أبوه، فلما استتر مع الفعل في قولنا: زيد قام، دل على تحمل الوصف له

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، ٣/ ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤، والمقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٢٧ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١١.

في قولنا: زيد قائم، فلما ساوى الوصف الفعل في ظهور الضمير هنا تحديدا، فينبغي أن يساويه في استتاره[1]، ومما يزيد من تأكد تحمل المشتق للضمير قياسا، أن الجامد المؤول بالمشتق قد رفعت به العرب الظاهر، نحو: زيد أسد أبوه، ومنه قول الشاعر[2]:

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتا حصينةً مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسُورُها

ومنه قول الآخر[3]:

تخبِّرنا بأنك أَحْوَذِيّ وَأَنت البَلْسِكاء بنَا لُصوقا

فـ(مسوحا) رفع (أعاليها)، و(ساجا) رفع (كسورها) فاعلين لهما، و(البَلْسِكاء) نصبت (لصوقا) على الحال، فلما رفعت ونصبت هذه الجوامد المؤولة بالمشتق، وهي أحط من المشتق الصريح لم يُرْتَب أن المشتق أحق بذلك منها[4]؛ ولذلك قال الشاطبي في شأن الجامد المؤول

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥.

(٢) سبق تخريجهما.

(٣) البيت صنعه أبو العميثل، قال أبو سعيد: سمعت أعرابيًا يقول بحضرة أبي العَمَيْثَلِ يسمى هذا النبت الذي يلزق بالثياب، فلا يكاد يتخلص بتهامة البَلْسكاء فكتبه أبو العميثل وجعله بيتًا من شعر ليحفظه، والبيت في شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦، وفي التذييل والتكميل: ٤/ ١٤.

(٤) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦-٣٠٧.

بالمشتق: «العرب عاملته معاملة الفعل، فرفعت به الظاهر حين قالت: مررت برجل أسد أبوه، كما قالت: ضارب أبوه، ولولا ذلك لم ندع أنها تتحمل ضميرا البتة»[1].

ومن أجل هذا القياس المستتب عندهم أوجب أبو الحسن ابن عصفور، أن نؤكد الضمير المستتر في الوصف، فنقول: إن زيدًا قائمٌ هو وعمرٌو، ولا نحذف الضمير (هو)؛ لأن العطف بعد الوصف المُتَحَمّل للضمير سيكون على الضمير المرفوع المُتَحَمّل له الوصف، ومقتضى العطف على الضمير المرفوع المتصل أن يؤكد بالضمير المرفوع المنفصل قبل العطف، إلا إن طال العطف أو كان في ضرورة[2]، فتحصل منه أن الضمير الظاهر في: إن زيدًا قائمٌ هو وعمرٌو ما هو إلا توكيد للضمير المستتر المُتَحَمِّل له الوصف. وقول أبي الحسن ابن عصفور هذا راجع إلى قول سيبويه: «وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في سواء اسمًا مضمَرًا مرفوعا، كما تقول مررتُ بقوم عربٍ أجمعون، فارتفع أجمعون على مضمر في عربٍ بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر»[3]؛ فقول سيبويه سند واضح لما سبقه، فـ(سواء) و(عرب) ليسا من المشتقات الصريحة، وإنما هما مؤولان بالمشتق، فإذا تحملا الضمير وهما ليسا من المشتقات في

(١) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٥٥.

(٣) الكتاب: ٢/ ٣١.

الأصل، فعندئذ يكون تحمل المشتق للضمير من باب أولى، وقد سبقت إليه الإشارة.

هذا هو الفكر الذي ينطلق منه النحاة في مسألة تحمل الوصف للضمير، ولا شك أنهم لا يرومون من وراء حديثهم عنه إيضاحا لمعنى دلالي، وإنما قصدهم التأكيد على ما تقتضيه الصناعة من قياس الوصف على الفعل فقط، ليبقى للقاعدة القياسية اطرادها على سنن واحد[1]؛ فالقياس ركن رئيس في القضايا النحوية، ولطالما رأينا أن من تعليلاتهم طرد الباب على وتيرة واحدة، ومع أن القياس ركن أصيل في النحو، إلا أن ثمة مسائل قد يتناولها قياسان أو أكثر، وعندئذ تحتاج إلى ما يرجح أحدهما على الآخر، فمسألة تحمل الوصف للضمير أرى أنها مما يدخله ذلك، فسيظهر لاحقا قياس مُعَارِضٌ لآخر في الرابط بين المشتقات وما هي له.

النوع الثاني: وهو الأسماء الجامدة المشبهة للمشتقات، وينبغي قبل بيان هذا النوع أن أنبه إلى أنه لا يلزم لكل جامد من هذه الجوامد أن يصح وقوعه خبرا، أو حالا، أو نعتا، بل قد يصح في موضع ولا يصح في الموضع الآخر، فأسد، مثلا يؤول بـ(شجاع)، وشجاع مشتق، فيصح وقوعه خبرا، وحالا، تقول: زيد أسد، وجاء زيد أسدا، وأما وقوعه نعتا فسيبويه يقبحه ويضعفه حيث قال: «وتقول/ مررت برجلٍ أَسَدٍ شِدّةً

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وانظر الأصول: ١/ ٧٠.

وجُرْأةً إنّما تريد مثل الأسد، وهذا ضعيفٌ قبيح؛ لأنَّه اسمٌ لم يُجعل صفةً وإنَّما قاله النحويُّون شُبِّه بقولهم: مررت بزيد أَسدًا شدةً»[1].

والجوامد المشبهة للمشتق على ضربين:

أحدهما: ما يجري مجرى المشتق أبدا.

والآخر: ما يجري في حال دون حال.

فأما ما يجري مجرى المشتق أبدا، فقد أجمله أبو عبد الله ابن مالك، وتبعه كثير من المتأخرين فقال: «والجاري مجرى المشتق يعم الأوصاف التي وضعت موافقة للمشتقات في تضمن معاني الأفعال دون حروفها، فجرت مجرى المتضمنة معانيها وحروفها في استدامة النعت بها، فلَوْذَعِي يجرى مجري فطن وذكي، وجُرْشُع[2] يجري مجرى غليظ وسمين، وصَمَحْمَح يجري مجرى شديد، وأمثلة هذا النوع كثيرة»[3]، وذكر أيضا مما يجري هذا المجرى: (ذو بمعنى صاحب وفروعها ذوا، وذوو، وذواتا، وذوات، وأولو، وأولات، وأسماء النسب) فذو بمعنى صاحب نحو: مررت برجل ذي مال؛ أي صاحب مال، وأسماء النسب نحو: مررت برجل قرشي أي منتسب إلى قريش.

(١) الكتاب: ١/ ٤٣٤، شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٤٩، وشرح الرضي: ٢/ ٢٨٩.

(٢) الجُرشُع: العظيم من الإبل.

(٣) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

وأما ما يجري في حال دون حال، فذكر - رحمه الله - أنها أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل كالذي، [1] فالإشارة نحو: مررت بزيد هذا؛ أي المشار إليه، وذو الموصولة نحو: مررت بزيد ذو قام؛ أي القائم.[2]، وبالرجل الذي عرفته، فهذه الجوامد لما تأوَّلوها بالمشتق أصبحت في حكم المشتقات التي لا خلاف في تحملها للضمير قياسا على الفعل، وقد سبق بيانه.

وأما المصدر فالكثير في أقوال النحاة أنه يؤول بالمشتق، وبعضهم يرى أنه من الجامد الذي لا يتحمل الضمير[3]، فجعلوا وقوعه موقع الأوصاف من باب المبالغة كأن الحدث الذي يحمله المصدر تجسم في صاحبه المخبر به عنه أو المنعوت به... فأصبح كأنه هو الحدث[4]؛ ولذلك لم يكن وقوعه عند الجمهور موقع الصفات مقيسا[5]، فلا يصح قياسا أن يقع كل مصدر خبرا، أو حالا، أو نعتا، مع أن المسموع كثير،

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤، وانظر: توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية ابن مالك: ٣/ ١٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٤٨.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ١٥٩، وانظر: شرح التسهيل: ٣/ ٣١٥.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥٠-٤٥١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/ ٦١.

(٤) شرح الرضي: ٢/ ٢٩٥.

(٥) المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٤٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ٣١٥، ٤/ ٣٢٨، وانظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٥١. وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٥٠.

ومنه عدل، وصوم، وفطر، وفهم، وسعي وغيرها، فمن الخبر بالمصدر قول زهير[(١)]:

متى يَشْتَجِرْ قومٌ يقلْ سَرَواتُهُمْ هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وهُمُ عدلُ

ومن الحال المصدر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ﴾[(٢)]، ومن النعت بالمصدر قوله: هذا حكمُ رجلٍ عدلٍ، فـ(رضا وعدل، وسعيًا) تؤول بـ(راض، وعادل، وساع)، أو بـ(ذي رضًا، وذي عدل، وذي سعي)؛ أي صاحب رضًا، أو صاحب عدل، أو صاحب سعي[(٣)]. وابن الحاجب لا يرى تأويل غير المشتق بالمشتق، ولكن النحاة توهموا- على حد قوله- ذلك حين رأوا أن الكثير هو المشتق[(٤)]، إلا أن الحال مصدرًا أكثرُ من النعت مصدرا[(٥)].

وذكر أبو عبد الله ابن مالك أيضا أن مما يؤول بالمشتق كل اسم أصبح لمسماه معنى مختص ينزله منزلة الصفة كرجل حين يكون بمعنى الكامل، وكأسد حين يكون بمعنى شجاع[(٦)]، فهذه الجوامد كلها تتحمل

---

(١) البيت في العين: ٢/ ٣٨، والزاهر: ١/ ١٤٩، والخصائص: ٢/ ٢٠٢.

(٢) البقرة: ٢٦٠.

(٣) نتائج الفكر: ٢٠٧، المقاصد الشافية للشاطبي: ٤/ ٦٤٢، ٦٤٣، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٠١.

(٤) الإيضاح شرح المفصل: ١/ ٤٤٣، وانظر: شرح الرضي: ٢/ ٣٢، ٢/ ٢٨٩.

(٥) شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٨.

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

الضمير عند النحاة جميعا لتأولها بالمشتق عدا المصدر فقد سبق الخلاف فيه. وبناء على ما سبق، فالمشتق، والجامد المؤول بالمشتق يتحمل كل منهما الضمير عند النحاة جميعا.

النوع الثالث: الأسماء الجامدة جمودا محضا.

الأسماء الجامدة جمودا محضا، هي الأسماء التي لا يمكن تأويلها بالمشتق؛ لخلوها من شبه الفعل، أو لخلوها من معنى مختص ينزله منزلة الصفة كما يقول ابن مالك[1] نحو: زيد، ورجل، فزيد من قولنا: أنت زيد، جامد؛ لعدم إشعاره بمعنى الفعل، ورجل حين يخلو من معنى الكمال يكون جامدا، قال أبو إسحاق الشاطبي: «الجامد ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي. فإذا قلت: رجلٌ أو فرسٌ أو زيدٌ أو زينبُ، فهذه الأسماء لا تشعر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة، فلم يدل رجل على معنى قولك: رجلته رجْلًا إذا ضربت رجله، أو رَجَلَ البهمةُ أمَّه إذا رضعها، أو نحو ذلك، وكذلك فَرَسٌ لم يدل على معنى فَرَس الأسد فريسته، أي: كسرها ولا نحو ذلك»[2]، وقال أبو الفتح ابن جني: «وليس الرجل ونحوه مما بينه وبين الفعل نسبة»[3].

(١) شرح التسهيل: ٣/ ٣١٤.

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٦٤٢.

(٣) سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٣٧.

فهذه الأسماء الجامدة جمودا محضا يذكر النحاة أن في تحملها للضمير مذهبين: أحدهما: أنها تتحمله كالمشتقة، وهذ القول يُنْسَبُ للكوفيين، وللرماني[1]، وبعضهم ينسبه للكسائي[2] أيضا، والذي يظهر لي أن نسبته للكوفيين دعوى لا دليل عليها، كما ذكره ابن مالك وابن عقيل[3]، وذكر الشاطبي أيضا أن أدلة الكوفيين تشعر بأن مرادهم بالجامد كل جامد مؤول بالمشتق، فأخوك بمعنى قريبك، وغلامك بمعنى خادمك[4]، فعلى هذا فنسبة هذا المذهب للكوفيين لا تصح، وإن نسبه ابن مالك للكسائي، ثم عاد فنفاه عنه حيث قال: «وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرا لتأوله بمشتق، لم يُرْتَب في أن المشتق أحق بذلك، وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، كقولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان

---

(١) أسرار العربية: ٨٢.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٨، المساعد: ١/ ٢٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٤، وارتشاف الضرب: ٢/ ١١١٠، والمقاصد الشافية للشاطبي: ١/ ٦٤٥.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٢٢٧.

(٤) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٣-٦٤٤.

المحذور، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه في ذلك بين، واجتنابه متعين»[1]، فابن مالك كما ترى يستبعد أن يقول الكسائي هذا القول، وما قاله أبو عبدالله ابن مالك والشاطبي صواب، فالمعهود منهما الدقة والنظر الثاقب، فقد رأيت في توصيف هذه المسألة عند بعض النحاة ما يدل على اضطراب في الوصف، ففي أوائل كلامهم عنها ما يخالف ما في أواخره؛ إذ ينسب في أول كلامهم أن الكوفيين يحملون الاسم الجامد المحض الضمير، وهو ما استبعده أبو عبدالله عن الكسائي ثم نجد في آخر كلامهم ما يفيد أن الكوفيين يعنون بالجامد الجامد المشبه للمشتق كأسد إذا أريد به الشجاعة، لا الحيوان المعروف، وهو كلام أبي البركات الأنباري في الإنصاف فستجد فيه الاضطراب الذي قلته، حيث قال في أول كلامه: «ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا محضًا يتضمّن ضميرًا يرجع إلى المبتدأ، نحو: زيد أخوك وعمرٌو غلامك»[2]، ثم قال فيما بعد عنهم: «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يتضمن ضميرًا وإن كان اسمًا غير صفة؛ لأنه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أن قولك (زيد أخوك) في معنى زيد قريبك، و(عمرو غلامك) في معنى عمرو خادمك، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير، فلما كان خبر المبتدأ هنا في معنى ما

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٥-٥٦.

يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ»[1]، ففيما قاله عنهم أولا: إنهم يحملون الاسم الجامد المحض الضمير، ثم أعقبه فيما نقله عنهم بأنهم يقولون: إن هذا الجامد مؤول بالمشتق، فيظهر لي أن توصيف الأنباري لمذهب الكوفيين لم يكن دقيقا، فلما أدرك أبو إسحاق الشاطبي ذلك قال: «... لكن أدلتهم تشعر بأن مرادهم كل جامد مؤول بمشتق، فأخوك بمعنى قريبك، وغلامك بمعنى خادمك»، ومن المعلوم أن الأنباري كغيره لم يرجح عنده من مذهب الكوفيين إلا القليل، وهو مظنة سبب الاضطراب في وصف مذهب الكوفيين السابق، ولعل ما سرى للنحاة من اضطراب في هذه المسألة كان من طريقه، فرحم الله أبا عبد الله ابن مالك، فقد كان كلامه دقيقا، وكان نظره موافقا للحقيقة حين استبعد ما نسب للكسائي، فعلى هذا، وعلى النص الثاني لأبي البركات الأنباري، وعلى ما أشار إليه الشاطبي، فإن ما نسب للكوفيين لا يثبت لهم، وهو فيما يبدو ليس بمذهب لأحد أصلا[2].

وأما المذهب الثاني، وهو أن الاسم الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير، فهو مذهب البصريين، وهو في الحقيقة ليس مذهبا ثانيا لعدم ثبوت المذهب الأول، الذي جعله النحاة مذهبا للكوفيين، وقد بان أنه

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥٦.

(٢) انظر: نتائج الفكر: ٣٢٢ حيث لم يتحدث عن مذهبين للنحاة، وإنما اكتفى بأن الجامد لا يتحمل الضمير.

ليس لهم بمذهب، فلا يصح في المسألة إلا ما هو منسوب للبصريين[1] فهو مذهب النحاة جميعا، فالبصريون على حد قول النحاة يرون أن الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير؛ وإنما كان كذلك لأنه ليس بينه وبين الفعل أي صلة، لا صلة اشتقاقية ولا صلة معنوية، وهو ما سبق بيانه، فنحو: هذا زيد، أو أنت زيد، ليس في(زيد) ضمير يعود على المبتدأ؛ ولذا قال أبو عبد الله ابن مالك[2]:

والمفــردُ الجامــدُ فــارغٌ وإنْ يُشْـتَقَّ فهـو ذو ضـميرٍ مسـتكِنّْ

أي خال من الضمير.

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن كثيرا من الأسماء الجامدة كأسماء الأعلام، والأجناس مثلا، قد يقع الواحد منها مرة جامدا لا يفيد اشتقاقا، ومرة يؤول بالمشتق، حسب السياق، فـ(حاتم) مثلا يقبل الأمرين، فإذا أخبر مخبر عن أحد بأن اسمه حاتم، فقال: هذا حاتم، لم يكن في حاتم هنا معنى اشتقاقي، وإنما ساقه للتعريف بأن المشار إليه يُسمى بحاتم، وإذا أثنى عليه بأنه كريم، فقال: هذا حاتم، تشبيها له بحاتم طيئ، كان متحملا للضمير بحكم تأويله بـ(كريم) التي هي صفة مشبهة[3]؛ ولذا قال الفراء: «والعرب قد تقول: إذا سرك أن تنظر إلى السخاء فانظر إلى هرم أو إلى حاتم، وأنشدني بعضهم:

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٨، وحاشية الصبان.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/ ١٧٧.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

يقولون: جاهدْ يا جميلُ بغزوة وإنّ جهادًا طيئٌ وقتالُها

يجزئ ذكر الاسم من فعله، إذا كان معروفا بسخاء أو شجاعة وأشباه ذلك»[١]، ومعنى (فعله) هنا؛ مصدره، فـ(جهاد) مصدر، و(طيئ) اسم القبيلة العربية المشهورة التي ينتسب حاتم إليها[٢].

---

(١) معاني القرآن للفراء: ١/ ٦٢، وانظر: تفسير الطبري: ٢/ ٢٦٦، فقد نقل قول الفراء للمعنى نفسه.

(٢) انظر: مجالس ثعلب: ٦١.

المبحث الثالث: الوصف الجاري وضميره

إن عبارة جريان الوصف على من هو له، وعلى غير من هو له، من العبارات المستعملة في كتب النحاة منذ القدم، وأول من استعملها على حد علمي أبو العباس المبرد[١] ثم تبعه تلميذه أبو بكر ابن السراج[٢]، فأصبحت عبارة متداولة، طبعت بطابع اصطلاحي، فبقيت متداولة إلى يومنا هذا.

والوصف الذي خصص له البحث ينقسم قسمين: قسم يسمى الوصف الجاري على من هو له نحو: زيد منطلق، وقسم يسمى الجاري على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي، وحديثي هنا سيكون عن معنى الوصف الجاري من جهة، وعن الضمير معه من جهة ثانية، فللوصف الجاري على من هو له خصائص دقيقة يفترق بها عن الوصف الجاري على غير من هو له.

المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على من هو له:

الوصف الجاري على من هو له مصطلح مشهور عند النحاة، ويسميه ابن مالك: (صاحب معناه)[٣]، وهو لا يسمى جاريا على من هو له إلا حين يكون هو ما قبله في المعنى نحو: هند قائمة، فـ(قائمة) هو (هند) في المعنى، وما قبله لا بد أن يكون اسما واحدا لا غير، وعندما

---

(١) المقتضب: ١/ ٩٤، ٢/ ١١٠، ٣/ ١١٤، ٢٦٢، ٤/ ١٢٥، وانظر: الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) الأصول لابن السراج: ١/ ٧٠، ٢/ ٢٩٦.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨.

يكون للإفادة عما قبله، فلا يكون إلا خبرا عنه، أو نعتا له، أو حالا منه، أو صلة موصول له؛ فلما كان مرتبطا بما قبله هذا الارتباط المباشر؛ أي الملاصق سمي بـ(الجاري على من هو له) تفريقا بينه وبين الوصف (الجاري على غير من هو له) فإنه يسبق باسمين وفي بعض صوره إلباس؛ إذ يصح أن يكون الوصف للإفادة عن كلٍّ من الاسمين، نحو زيد عمر ضاربه، على ما سيأتي.

ومع هذا فإننا نفهم من كلام النحاة اشتراطات للوصف الجاري أكثر إيضاحا، وهي:

١) أن يكون اسم فاعل، أو صيغة مبالغة، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو اسم تفضيل لا غير(١)، نحو: زيد ضارب خالدا، وزيد ضروب، وزيد مضروب، وزيد كريم، وزيد أحسن من عمرو، وما عدا ذلك من المشتقات الأخرى كأسماء الآلات، وأسماء الزمان، وأسماء المكان وغيرها، فلا تسمى أوصافا، وإن كانت كلها مشتقات مثل الأوصاف، لكن لعدم صلاحها لتكون نعوتا اصطلاحية أو معنوية لم تسم أوصافا، فالخبر والحال والصلة هي نعوت معنوية، فلهذا السبب سُمِّيت الأوصاف المشتقة بهذا الاسم.

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٣/ ١١٥٧، شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٤، و: ٣/ ٣١٣ وشرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧-٨٨، وانظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٥٤ والتصريح بمضمون التوضيح: ٣/ ٤٧٢.

٢) أن يكون الوصف خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة لموصول[١]، نحو: زيد قائم.

٣) أن يكون الوصف هو الموصوف في المعنى[٢]؛ أي أن الخبر هو المبتدأ في المعنى، والنعت هو المنعوت في المعنى، والحال هو صاحب الحال في المعنى، وصلة الموصول، هي الموصول في المعنى نحو: زيد قائم، فـ(زيد) هو (قائم) و(قائم) هو (زيد)في المعنى، وكذا البواقي.

٤) ألّا يرفع الوصف اسما ظاهرا، أو ضميرا بارزا، أو ما يحل محل ذلك، فعند ذلك يكون جاريا على من هو له، ومن لوازمه في هذا الحال أن يتحمل ضميرا مرفوعا قياسا على الفعل، نحو: خالد منطلق، فـ(منطلق) متحمل لضمير (خالد)، فإن رفع الوصف ظاهرا، أو ضميرا بارزا، أو ما يحل محل ذلك نحو: زيد قائم أبوه، وزيد قائم أنت إليه[٣]، وزيد مرغوب فيه، لم يتحمل الضمير؛ لأن فاعله قد ظهر، فامتنع أن يكون ثمة ضمير؛ لأنه كالفعل لا يرفع فاعلين[٤]، وهو عند ما يرفع

---

(١) انظر: المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول لابن السراج: ١/ ١٨٧، قلت: الأصل في صلة الموصول أن تكون بالفعل، ولا يصح أن تكون بالوصف إلا إن طالت على حد ما نقله الخليل عن العرب من قولهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا» الكتاب: ١/ ١١٣، وهي قليلة على حد قول سيبويه. الكتاب: ١/ ١٧٢، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ١٥٢.

(٢) المقتضب: ٣/ ٩٣، والأصول: ١/ ٧٠، شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٨٧.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: ١/ ٢٠٠.

الاسم الظاهر، أو الضمير البارز لا يسمى جاريا على من هو له، وسيأتي بيانه.

٥) أن يكون الوصف بجانب صاحبه لم يحل بينهما حائل: نحو: زيد منطلق، فـ(منطلق) بجانب زيد، وهذا شرط لم أره لغير ابن السراج[(١)]، وهو صحيح من حيث إن ابن السراج يريد بذلك التفريق بين الوصفين؛ الوصف الجاري والوصف غير الجاري، فلما رأى أن غير الجاري مفصول بينه وبين ما ينبغي أن يكون للإفادة عنه، ذكر شرطا في الجاري عدم الفصل بين الوصف ومن هو له، نحو: هند ضاربة زيدا، بخلاف: هند زيد ضاربته هي[(٢)]، فالوصف(ضاربة) منفصل من (هند) فلم يجر عليها من حيث الإعراب؛ أي لم يكن خبرا عن (هند) وسيأتي بيانه في مبحث الوصف الجاري على غير من هو له.

فإذا اجتمعت هذه الشروط كلها في الوصف كان رافعا لضمير مستتر، وعندئذٍ يُسَمى جاريا على من هو له، أي أنه للإفادة عما قبله، وما قبله اسم واحد فقط، سواء أكان مبتدأ، أم منعوتا، أم صاحب حال، أم اسما موصولا.

---

(١) الأصول: ١/ ٧٠.

(٢) ولا ينبغي أن يعترض بالجار والمجرور ونحوه للتوسع المشهور فيهما.

و مما تنبغي الإشارة إليه أن هناك صورة من صور الوصف قد يظن أنها ذات علاقة بما نحن فيه، وهي في الحقيقة لا علاقة لها بالوصف الجاري، ولا بالوصف غير الجاري، وذلك حين يكون الوصف رافعا للاسم الظاهر، أو للضمير البارز، أو ما يحل محله نحو: زيد قائم أبوه، ومررت برجل كريم أبوه...، فـ(القائم) هنا ليس بـ(زيد)، و(كريم) أيضا ليس هو (رجل) ومثلهما الحال والصلة(١)، فهذه الصورة ونحوها يتحدث عنها النحاة في مواضع عمل الأوصاف؛ اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، أما ما يخص الجريان وعدمه والضمير الذي يصحب الوصف، وهو مدار نقاش الموضوع وسبب تسميته أيضا، فليس للوصف الرافع للظاهر أو للضمير علاقة به، وما أشرت إلى هذه المسألة، إلا لأنها مخالفة في معناها للوصف الجاري، وموافقة للوصف غير الجاري، فقد يظن أنها منه، وهو ما يوجب إخراجها من حيزيهما(٢).

المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري:

سبق أن ذكرت أن الوصف قسمان:

قسم: يسمى الجاري على من هو له نحو: زيد منطلق.

---

(١) الأصول لابن السراج: ١/ ٧٠، وشرح ابن يعيش: ١/ ٨٧.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

وقسم يسمى الجاري على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي.

فالوصف غير الجاري على من هو له يجب أن يبرز معه الضمير على تفصيل سيأتي بخلاف الجاري؛ إذ لا بد أن يتحمل الضمير، ولا يصح بروزه إلا للتوكيد على تفصيل. ومن المعلوم أن الضمير الذي يتحمله الوصف الجاري يعود على الاسم السابق له، كما هو الأصل في عود الضمير مطلقا مع الأوصاف ومع غيرها، سواء أكان العائد بارزا أم مستترا، وسأتحدث هنا عن الغرض الذي يرومه النحاة مِنْ تَحَمُّل الأوصاف للضمير.

إن النحاة يوجهون الضمير المتحمل له الوصف بتوجيهين مختلفين التوجيه الأول: أن يكون فاعلا للوصف لا غير، والتوجيه الثاني: أن يكون فيه مع فاعليته رابط للوصف بما قبله، سواء أكان ما قبله مبتدأ أم غيره، وسأتحدث عن كل توجيه على حدته.

المسألة الأولى: الضمير المُتَحَمّل له الوصف فاعل لا غير

إن من ضرورات الوصف الجاري على من هو له نحو: زيد قائم أن يتحمل ضميرا يكون فاعلا له، قياسا على الإضمار مع الفعل، فالوصف في نحو: زيد قائم مقيس على الفعل نحو: زيد قام، وزيد يقوم؛ إذ في كل من (قام) و(يقوم) فاعل مستتر، ومتى استتر الضمير في الفعل تحمله الوصف الجاري المماثل له في التركيب، وقد دلل النحاة على أن الوصف الجاري يتحمل الضمير برفعه للاسم الظاهر، أو للضمير البارز نحو: زيد قائم أبوه، فإنه إذا رفع فاعلا ظاهرا، فإنه يحتاج فاعلا مستترا

إذا لم يظهر فاعله، وزادوا تأكيد ذلك بأن ذكروا أن الاسم الجامد، وهو بعيد الشبه من الفعل يرفع الظاهر فاعلا له نحو: زيد أسد أبوه، فـ(أبو) فاعل لـ(أسد)، فإذا رفع الجامد فاعلا وهو بعيد الشبه من الفعل، فإن الوصف وهو أقرب شبها بالفعل أولى برفع الفاعل من الجامد[١].

ومع وجوب أن يتحمل الوصف الجاري ضميرا، إلا أنه لا يجوز إبرازه عند جمهور النحاة إلا حين يقصد به توكيد الضمير المُتَحَمّل له الوصف، شأنه في ذلك شأن الفعل، أما أن يكون وهو بارز فاعلا فلا، نحو: زيد قائم هو، فـ(هو) عند هؤلاء توكيد لا غير[٢]. وذكر أبو حيان أن سيبويه يجيز أن يكون الضمير البارز هنا تأكيدا، ويجيز أن يكون فاعلا، [٣]، فقال: «وقد أجاز سيبويه في نحو: (مررت برجل مكرمك هو) أن يجعل (هو) تأكيدًا للضمير المستكن في «مكرمك»، وأن يكون فاعلًا بالصفة»[٤].

(١) سبقت الإشارة إلى ذلك، وانظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٦-٣٠٧، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

(٢) الأصول: ١/ ٦٤، وانظر: ٦٢، ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨.

(٣) التذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩.

(٤) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وانظر: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣.

قلت: ومع وضوح مذهب الجمهور واستتبابه قياسا على الفعل الذي إذا استتر فيه الفاعل نحو: زيد قام ثم أريد أن يؤكد الفاعل المستتر قيل: زيد قام هو، فـ(هو)لا يكون إلا توكيدا، إلا أن السيرافي - رحمه الله- حين يشرح كلام سيبويه يؤيد مذهبه الذي سيذكره أبو حيان، فيجيز أن يكون الضمير إذا برز مع الوصف الجاري فاعلا، وأن يكون تأكيدا أيضا[1]، ومع ما في قول سيبويه من مخالفة لمذهب الجمهور، إلا أن السيرافي، وأبا حيان خرجا مذهب سيبويه، فقال: أبو حيان (فعلى تقدير أن يكون الضمير فاعلا تقول: مررت برجلين مكرمك هما، وعلى تقدير أن يكون توكيدًا تقول: مكرميك هما)[2]. وهذا تفسير دقيق لكلام سيبويه، ومعنى مذهب سيبويه أن الوصف حين يكون لمثنى أو لمجموع جمع سلامة خبرا، أو نعتا، أو حالا ثم يكون الوصف بصيغة المفرد: نحو: الزيدان مكرمك، بإفراد(مكرم) فلا بد من أن يقال: (مكرمك هما)؛ لأنه بدون ظهور الضمير (هما) سيكون الوصف بدون فاعل، ولا خلاف في وجوب وجود الفاعل هنا. وإنما خالف الجمهور سيبويه حين يكون الوصف المشتق لمفرد، والوصف نفسه مفرد نحو: زيد مكرمك، فإنهم يمنعون بروز الضمير إلا حين يقصد به التوكيد للمستتر، وسيبويه يجيز أن يكون فاعلا مراعاة لحاله حين يكون

(١) الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣، وشرح السيرافي: ٢/ ٣٨٥، وانظر: التذييل والتكميل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩.

(٢) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١١١-١١١٢.

الوصف مفردا وفاعله مثنًّى، أو مجموعا، وهذه المسألة مما خالف فيها الوصف الفعل؛ ولذا قال أبو بكر ابن السراج: «إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه»(١).

قلت: لعل الجمهور ما خالفوا سيبويه إلا لأن البروز عند سيبويه يعطي معنيين مختلفين؛ التوكيد وعدمه في أسلوب واحد، ولا مبين لأحد المرادين، فكيف يفهم التأكيد من عدمه والصورة واحدة؟! واللغة مبنية على الوضوح والبيان والتفريق بين أسلوب التوكيد وغيره من مطالبها المشهورة، فضلا عن أن الضمير مع الأوصاف مقيس على الأفعال، فإذا برز مع الأفعال: نحو: زيد يقوم هو، وزيد قام هو، فلا يكون إلا توكيدا، فينبغي أن يكون بروزه مع الوصف تأكيدا كما كان في الأفعال، وصورة التثنية والجمع خرجت بدليلها كما يقال.

فعليه لا يصح أن يكون الضمير البارز مع الوصف المفرد الجاري إلا توكيدا لا غير، والله أعلم.

المسألة الثانية: الضمير المُتَحَمّل له الوصف رابط:

لقد ذكرت سابقا أن الضمير المُتَحَمّل له الوصف الجاري يعود على الاسم السابق، ولا شك أن من وظائف الضمير الربط بين أجزاء الكلام، وهو الأصل في ربط الجملة بما هي مسوقة له، خبرا كانت، أونعتا، أوحالا، أو صلة لموصول، ولمّا كانت الأوصاف كالجمل تقع أخبارا،

---

(١) الأصول: ٧٠.

ونعوتا، وأحوالا، وصلات، والنحاة مجمعون على أن معها ضمائر تعود على الأسماء التي قبلها، سواء أكان الوصف مسوقا لما هو له نحو: زيد منطلق، أم كان مسوقا لغير ما هو له نحو: زيد عمرو ضاربه هو، فهل الضمير الذي يتحمله الوصف الجاري كالضمير الذي في الجملة؟! فيكون أحد أغراضه الربط كما هو حاله مع الجملة، أم تقديرهم له لغرض آخر ليس الربط طرفا فيه؟.

الحقيقة أن للضمائر التي تتحملها الأوصاف الجارية توجيها يغاير التوجيه الذي توجه به الضمائر مع الأفعال بل مع الجمل مطلقا بما فيها الأوصاف غير الجارية.

وسأجعل حديثي هنا مقصورا على الضمائر التي تتحملها الأوصاف الجارية فقط، وسيأتي الحديث عن الضمائر مع الأوصاف غير الجارية في موضع آخر.

فأقول وبالله التوفيق: إن للنحاة في الحكم على الضمير مع الوصف الجاري غرضين، تحدثت عن الغرض الأول، وهو أنه فاعل لا غير، ولا خلاف بينهم في أن الوصف مطلقا يحتاج إلى فاعل. وأما الغرض الثاني فيرى أصحابه أن الوصف يحتاج الضمير كاحتياج الأفعال له، فيكون فاعلا ورابطا، فيرون أن الربط بين الأوصاف وما قبلها لا يتم إلا بالضمير، بناء على المشابهات التي بينها وبين الأفعال؛ كرفع كل من القبيلين للظاهر، وكبروز الضمير مع كل فيكون توكيدا نحو: زيد قام

هو، وزيد قائم هو[1] ومنها أن ما تتحمله الأوصاف نحو: زيد منطلق فهو مثل ما يضمر في الأفعال نحو: زيد انطلق، ففي كل من القبيلين ضمير يعود إلى ما قبله، فكما هو في الأفعال للربط، فينبغي أن يكون مع الأوصاف للربط أيضا.

ولوضوح هذا الغرض وانقياده في ظاهره قياسا على الأفعال التي حين تحل محل هذه الأوصاف لا تنفك عن حاجتها للربط، ينبغي أن يكون ما تتحمله الأوصاف من ضمائر روابط بينها وبين ما هي جارية عليه كما كانت روابط مع الأفعال، وهو مذهب أبي زيد السهيلي حيث قال: «والاسم المفرد لا يكون نعتًا، ونعني بالمفرد ما دل على معنى واحد، نحو: عِلْم وقُدْرَة، وإنما لم يكن نعتًا؛ لأنه لا رابط بينه وبين الاسم الأول؛ لأنه اسم جنس على حاله، فإن قلت: ذو علم، وذو قدرة كان الرابط بينه وبين الاسم المنعوت قولك: ذو، **وإن قلت: عالم وقادر كان الرابط بينه وبين المنعوت الضمير المستتر فيه العائد على ما قبله،** فكل نعت وإن كان مفردًا في لفظه فهو دال على معلومين، حامل ومحمول، فالحامل هو الاسم المضمر، والمحمول هو الصفة»[2]،

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والمساعد: ١/ ٢٢٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٥، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، وأجاز سيبويه أن يكون تأكيدا، وأن يكون فاعلا: الكتاب: ٢/ ٥٢-٥٣، وانظر: المساعد: ١/ ٢٢٨، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ١٦، ومنهج السالك: ١/ ١٦٩، .

(٢) نتائج الفكر: ٢٠٧.

وكلام أبي زيد هنا وإن كان على النعت، فإن النعت والخبر والحال في هذا على قاعدة واحدة[1]، قال ابن مالك: «والكلام على المشتق الواقع نعتا وحالا كالكلام عليه إذا وقع خبرا»[2]، وذكر الشاطبي أن ابن مالك في الألفية لم يبين حكم الضمير، أهو لضرورة الربط بين الخبر والمبتدأ؟، أم لأجل اشتقاقه؟، ألا تراه قال في قول ابن مالك:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ وإنْ   يُشْتَقَّ فهو ذو ضميرٍ مستكِنّْ

«أي: وإن يكن مشتقا فهو مُتَحَمِّلٌ لضمير مستتر فيه، ولم يبين حكم هذا الضمير أهو لضرورة الربط بين الخبر والمبتدأ؟، أم لأجل اشتقاقه؟ إذ من ضرورة الصفات المشتقة جريانها مجرى فعلها الموافق لها في المادة، والربط حاصل بغير ذلك؛ لأن الثاني هو الأول فلم يحتج إلى رابط، كما لم يحتج إليه في الخبر الجامد»[3]، وخالف مذهب أبي زيد هذا جماهير النحاة، ومنهم ابن خروف والشاطبي إذ يرون أن الأوصاف المشتقة حين تقع أخبارا، أو نعوتا، أو أحوالا، نحو: زيد منطلق، لا تحتاج الضمير للربط، فالربط آتٍ من قبل أن الثاني هو الأول، سواء أكان خبرا، أم نعتا، أم حالا، أم صلة، نحو: زيد قائم، فـ(قائم) هو (زيد) في المعنى؛ و(زيد) هو (قائم) في المعنى أيضا، وهذا التطابق في المعنى هو الرابط؛ ولذا قال أبو الحسن ابن خروف: «والاسم المرفوع ينقسم

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩٥.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٠٨.

(٣) المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

أربعة أقسام: جامد ومشتق، ومضمن معناه...، فالجامد: (زيد أخوك)، و(عمرو أبو عبد الله) ولا ضمير فيه؛ لأنه الأول من غير زيادة معنى فعل، والمشتق يكون للأول نحو: (زيد قائم) و(عمرو مضروب) وفيه ضمير لكونه مشتقا لا لكونه خبرا؛ لأن الجامد لا يحتاجه»[١]، فلما رأى ابن خروف أن الجامد يقع في موقع المشتق خبرا أو غيره، والجامد يقينا لا ضمير فيه، دل على أن الربط فيه بالمعنى، وليس بالضمير، وقال ابن يعيش: «وخبرُ المبتدأ على ضربَيْن: مفردٌ، وجملةٌ. فإذا كان الخبر مفردا، كان هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه. فالأول نحو قولك: زيد منطلق، ومحمّد نبينا، فالمنطلق هو(زيدٌ)، و(محمد) هو النبي - صلي الله عليه وسلم -. ويُؤيِّد عندك ههنا أن الخبر هو المبتدأ، أنه يجوز أن تُفسِّر كل واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيد منطلق)، فقيل: (مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟) لقلت: (هو المنطلق)، ولو قيل: (من المنطلق؟) لقلت: هو زيد. فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر، دل على أنه هو»[٢]، فعلى هذا فالربط ليس بالضمير، وإنما الرابط معنوي؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى. وإذا كان الضمير المقدر مع الوصف ليس للربط، فلم يقدره النحاة مع الوصف؟! وكان يمكن أن يكون كالجامد بلا ضمير! والجواب عن ذلك: أن النحاة ما

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩١.

(٢) شرح ابن يعيش: ١/ ٨٧، وانظر: الأصول لابن السراج: ١/ ٦٢، والفوائد والقواعد للثمانيني: ١٦٠، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٤، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٦.

قدروا تحمل الوصف الجاري للضمير، إلا قياسا على الفعل، من حيث إن الوصف كالفعل يحتاج فاعلا، فمن ثم حملوا الوصف الجاري ضميرا ليكون فاعلا له، ألا ترى أن قولنا: زيد قائم أبوه، به فاعل ظاهر وهو(أبوه) بل إن الجامد وهو بعيد عن شبه الفعل يرفع الظاهر، نحو: مررت برجل أسد أبوه، فـ(أبوه) فاعل بأسد ومنه ما سبق إنشاده للأعشى، أو غيره:

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورُها
كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً مُسُوحًا أَعَالِيهَا وسَاجًا كُسُورُها

أنهما جامدان، قال ابن مالك: «وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرا، ورفعه ظاهرا لتأوله بمشتق، لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك»[1]، زد على ذلك أنه حين يكون الوصف مفردا وهو نعت، أو خبر عن مثنى ونحوه، فإنه يلزم أن يبرز فاعله نحو: مررت برجلين مكرمك هما، فلا بد أن يبرز الفاعل (**هما**)، ولو لم يبرز لكان خطأ؛ لأنه سيصبح(مكرم) بلا فاعل، أما حين يتوافق الوصف وما قبله تثنية وغيرها، فنقول مثلا: مررت برجلين مكرميك هما، فليس (هما) بفاعل، وإنما هو توكيد، وقد سبق الحديث عن ذلك.

ثم إن مما هو جدير بالإشارة إليه أن الوصف حين يكون مثنى، أو جمع مذكر سالمًا، أو مؤنثا وهو موافق لما قبله تثنية، أو جمعا، أو تأنيثا

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧.

نحو: الزيدان قائمان، والزيدون قائمون، وهند قائمة، والهندان قائمتان، فالألف في (قائمان) والواو في (قائمون) والتاء في (قائمة) ليست بضمائر فيكون الوصف مسندا إليها، وإنما هي حروف، دالة على التثنية والجمع والتأنيث، كما في (الرجلان)، و (الزيدون)، وفاطمة[1] فينبغي أن يكون الوصف عندئذٍ متحملا لضمير مستتر عائد على ما قبله، سواء أكان ما قبله مبتدأ، أم غيره، فتقدير النحاة للضمير مع الوصف الجاري تقدير سديد، فإنه وإن فات الربط به مع الوصف فلا ينبغي أن نغفل عن أن له وظيفة رئيسة لا يمكن الاستغناء عنها، وهي كونه فاعلا للوصف على ما سبق بيانه. فتحمل الوصف للضمير مقيس على الفعل ليكون فاعلا للوصف، وعدم الربط بالضمير قيس على الأسماء الجوامد؛ لأن الجامد حين يقع خبرا، أو نعتا، فلا يحتاج الضمير للربط؛ لأن الأول هو الثاني في المعنى، وهو ما ذكره أبو الحسن ابن خروف وغيره، فإن أبا الحسن لما رأى أن الجامد جمودا محضا لا ضمير معه أصلا، نحو أنت زيد، قاس الوصف المشتق عليه؛ لأن الثاني هو الأول، والأول هو الثاني، وبهذا النظر لم يحتج الجامد ولا المشتق للرابط اللفظي.

---

(١) الأصول: ١/ ٦٤، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٨، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٣.

قلت: ويؤيد نظر أبي الحسن ابن خروف - رحمه الله- ما هو معلوم من أن الجملة حين تكون هي المبتدأ في المعنى نحو قولنا: كلمة التوحيد لا إله إلا الله، فجملة (لا إله إلا الله) هي الخبر، وهي لا تحمل رابطا لفظيا، ولا تحتاجه؛ لأنها هي المبتدأ في المعنى، فالربط حصل بالمعنى، وأما حين لا تكون الجملة هي المبتدأ في المعني، فإنها تحتاج الرابط بلا بد؛ لأنها كلام مستقل لا علاقة بينه وبين ما سبقه، فلكي تفيد ما يسبقها فلا بد من رابط لفظي، نحو قولنا: زيد يكتب أبوه، ولا شك أن الجملة أكثر احتياجا إلى الرابط من الخبر المفرد المشتق، لمغايرتها لما قبلها، ومع ذلك فإنها حين كانت هي المبتدأ في المعنى لم تكن محتاجة للرابط، وعليه فالخبر المشتق لما كان هو المبتدأ في المعنى فينبغي ألّا يحتاج إلى رابط على ما قاله أبو الحسن ابن خروف. وإن كان هناك فرق بين الخبر وبين الصفة والحال[1]، لكن القياس في الربط بالضمير الذي تتحمله الأوصاف واحد، فكل من الخبر، والنعت، والحال الأصل فيها أن تقع أوصافا.

ولا ينبغي أن ننظر هنا إلى المشابهات الكثيرة التي بين الأفعال والأوصاف، فنقيس ما تحتاجه الأوصاف من ربط على ما تحتاجه الأفعال من ربط، فنجعل نوع الرابط في كل منهما واحدا وهو الضمير،

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١/ ٣٩٥.

وإنما انفكت جهة الربط بين القبيلين، لقياس آخر قوي، وهو أن المشتق لما كان مفردا من جهة، وكان بمعنى ما قبله من جهة ثانية، فإن قياسه على الجامد ظاهر القوة؛ لأن الجامد مفرد، وهو بمعنى ما قبله من جهة ثانية والله أعلم.

المبحث الرابع: الوصف غير الجاري وضميره

الوصف غير الجاري، هو الوصف الجاري على غير من هو له، فالاستعمالان بمعنى واحد، إلا أنني آثرت في العنوان الاختصار.

فأقول: مسألة الوصف الجاري على غير من هو له، مسألة ذات إشكالات وغموض؛ ولذا كانت إحدى المسائل التي يزعم الفارقي أن المبرد صدر بها كتابه المقتضب (ليصونه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقته قراءة مثله، ويحوطه فيها من تلاعب مَن قصرت رتبته عن التشاغل بشكله)[(١)]، وقد أطال الفارقي في شرحها وتشقيقاتها العقلية هي وغيرها، ومع ذلك بقي الغموض حليفها، وهو ما جعل الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة يصف صنيع الفارقي بقوله: «وهذه رياضة عقلية عنيفة، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعر»[(٢)]، وذكر السمين الحلبي أن في هذه المسألة خلافا قل من يضبطه[(٣)]، فهي بحق من المسائل المشكلة، وقد اجتهدت في تقريب أطرافها وتسهيل مساربها ما وسعني ذلك بإبانة معنى غير الجاري، والسبب الذي أوجب الإتيان معه بالضمير البارز المنفصل.

---

(١) تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب: ٤١.

(٢) مقدمة المقتضب: ١/ ٩١.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

المطلب الأول: معنى الوصف الجاري على غير من هو له

لقد أبنت فيما سبق أن الوصف الجاري على من هو له لا يسبقه إلا اسم واحد، وهذا الاسم الواحد هو صاحب الوصف في المعنى والإعراب أيضا، نحو: زيد قائم، فـ(قائم) هو (زيد) في المعنى من جهة، وهو خبر عن (زيد) من جهة ثانية، فلما كان الوصف هو ما قبله في المعني، وكان إعرابه للإفادة عنه مباشرة أيضا سمي بالجاري على من هو له، بخلاف الوصف الجاري على غير من هو له من حيث ما يسبقه، ومن حيث إفادته إعرابيا عما يسبقه، فأما من حيث ما يسبقه فإن من سماته الرئيسة أنه يلزم أن يُسبَق باسمين، فإذا كان للاسم الثاني من حيث المعنى، فعندئذ يكون جاريا على من هو له نحو: هند زيد ضاربها، ففعل الضرب لزيد؛ وحينها يسمى جاريا على من هو له، وإن كان معنى الوصف للاسم الأول فسيكون جاريا على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته، ففعل الضرب لـ(هند)، وأما من حيث الإعراب فالوصف خبر عن الاسم الثاني أونعت، أو حال منه، أو صلة، سواء أكان الوصف جاريا أم كان غير جار، ألا ترى أن الوصف حين جرى على من هو له في نحو هند زيد ضاربها كان خبرا عن(زيد)، وكذلك حين لم يجر على من هو له في نحو: هند زيد ضاربته كان خبرا أيضا عن (زيد)، فالمعتبر في تسميته النظر لعلاقته المعنوية، والإعرابية بما قبله، ويظهر ذلك في نحو: هند زيد ضاربته، فأنث الوصف لتأنيث الاسم الأول، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة الإعراب، فإن حق الاسم الأول- بحكم البدء به- يطلب أن يخبر عنه، لكن المتكلم ترك الإخبار عن الاسم الأول، وأخبر

بالوصف عن الاسم الثاني، فمن هنا جرى الوصف خبرا على من ليس له باعتبار أن الأصل أن يكون خبرا عن الاسم الأول، فمن ثَم سمي بالجاري على غير من هو له.

وإنما مثلتُ بهذه الصورة التي لا لبس فيها؛ لأنه سيظهر من خلالها وضوح التسمية بمصطلح (الجاري على غير من هو له) وإلا فإن للوصف الجاري على غير من هو له صورة أخرى ملبسة، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، ووجه الإلباس فيها أن المعنى يحتمل أن يكون فاعل الضرب (زيد)، ويحتمل أن يكون (عمرو).

وما قلته في تحديد الوصف الجاري على غير من هو له، بأنه لا بد أن يُسْبَقَ باسمين، هو المفهوم من أمثلة النحاة دون تصريح منهم، اللهم إلا ابن السراج، فقد جاء في كلامه ما يشير إلى هذا، حيث ذكر أن الوصف الجاري على من هو له يلزم أن يكون بجانب الاسم الذي له الوصف؛ أي لا يحال بينهما بحائل نحو: عمرٌو قائمٌ، فحين لم يحل بين (عمرو) و(قائم) بحائل سمي جاريا على من هو له؛ لأن الوصف واضح أنه لما قبله معنى وإعرابا، والمفهوم من قول أبي بكر ابن السراج أنه إذا حيل بين الوصف وما هو له بحائل سيصبح جاريا على غير من هو له[1]، والحائل الذي يشير إليه أبو بكر بلا شك هو الاسم الثاني من الاسمين اللذين يسبقان الوصف، وهو (زيد) من نحو قولنا: عمرٌو زيد ضاربه

(١) الأصول في النحو: ١/ ٧٠.

هو، فـ(زيد) حال بين الوصف (ضارب)، وبين (عمرٌو) فلما جاء الحائل بين الوصف والاسم الأول فقد أصبح الوصف مسبوقا باسمين، فلم يعد الوصف جاريا على الاسم الأول إعرابا وإنما هو للإفادة إعرابيا عن الثاني، ومعناه للاسم الأول؛ لأن المتكلم أراد أن يجعل الضرب من فعل (زيد)، فكل صورة على هذه الهيئة ملبسة نحو: زيد عمر ضاربه هو، أو غير ملبسة نحو: هند زيد ضاربته هي، يسمى الوصف فيها بـ(غير الجاري) أو بـ(الجاري على غير من هو له)؛ لأن الوصف من حيث المعنى للاسم الأول، وإعرابا للاسم الثاني؛ فلذا وجب أن نأتي معه بفاعله ضميرا منفصلا، وهو معنى هام ولازم لفهم سبب الإتيان بمسألة الحائل التي ذكرها أبوبكر، وهي من إضافاته العلمية الدقيقة، فلم أرها عند أحد من النحاة مع تقدم زمن أبي بكر، وصحة ما شرطه، وتظهر دقة أبي بكر وتحقيقه فيما ينطوي عليه شرطه من معنى مستور لا يظهر إلا بمعاودة النظر في كلامه، فإنه يريد أن يبين أن الوصف غير الجاري حين يفصل عن من هو له فإنه بالفصل يضعف شبهه بالفعل الذي يوجب له تحمل فاعله؛ أي استتار فاعله فيه، فإذا ضعف شبه الوصف بالفعل لزم أن نأتي بفاعل الوصف ظاهرا، وهذا تحقيق دقيق في المسألة تتبين منه علة ظهور فاعل الوصف غير الجاري على ما سيتضح لاحقا.

المطلب الثاني: الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له

الضمير مع الوصف غير الجاري هو صلب القضية وسبب ما فيها من غموض، والحديث عنه يحتاج إلى التذكير بشيء من الأفكار

العاجلة عن الضمير مع الوصف الجاري على من هو له لنميز بينهما، ولنعرف موجب إظهاره مع الوصف غير الجاري.

فأقول: إن من حقائق الوصف الجاري على من هو له أن يكون ما قبله اسما واحدا لا غير، فعندئذ سيكون الوصف خبرا عنه، أو نعتا له، أو حالا منه، أو صلة له[1]، فإذا وقع الوصف في أحد هذه المواقع وجب أن يتحمل ضميرا واجب الاستتار عند جمهور النحاة، نحو: محمد قائم، فـ(قائم) متحمل لضمير يعود على محمد، وهذا الضمير فاعل له وليس برابط[2]، ومع أن الوصف في تحمله للضمير مقيس على الفعل، إلا أن

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢/ ٣٨٤، وقد بين أبو الفتح في مبحث مفيد سبب وصل (الذي) ونحوه بالجملة حيث قال: «فإن قال قائل: فما كانت الحاجة إلى زيادة اللام في الذي والتي ونحوهما حتى أنها لما زيدت لزمت؟

فالجواب: أن (الذي) إنما وقع في الكلام توصلًا إلى وصف المعارف بالجمل، وذلك أن الجمل نكرات، ألا تراها تجري أوصافًا على النكرات في نحو قولك: مررت برجل أبوه كريم، ونظرت إلى غلام قامت أخته؛ فلما أريد مثل هذا في المعرفة لم يمكن أن تقول: مررت بزيد أبوه كريم؛ على أن تكون الجملة وصفًا لزيد؛ لأنه قد ثبت أن الجملة نكرة، ومحال أن توصف المعرفة بالنكرة؛ فجرى هذا في الامتناع مجرى امتناعهم أن يقولوا: «مررت بزيد كريم» على الوصف؛ فإذا كان الوصف جملة نحو: مررت برجل أبوه كريم؛ لم يمكن إذا أرادوا وصف المعرفة بنحو ذلك أن يدخلوا اللام على الجملة؛ لأن اللام من خواص الأسماء فجاء بالذي». سر صناعة الإعراب: ١/ ٣٥٣-٣٥٤.

(٢) شرح الجمل لابن خروف: ١/ ٣٩١.

الضمير المستتر في الفعل حين يحل محل الوصف نحو: زيد يقوم، أو قام، له وظيفتان؛ فاعل، ورابط في آن، أما الضمير مع الوصف الجاري فليس له إلا وظيفة واحدة وهي أنه فاعل فقط وليس له حظ في الربط، والفرق الذي جعل الضمير مع الفعل رابطا، ولم يحتجه الوصف رابطا، أن الوصف الجاري حين يقع خبرا، أونعتا أو غيرهما، فهو صاحب الخبر، والنعت، والحال، والصلة في المعنى، فلما كان هو ما قبله في المعنى لم يحتج للربط بالضمير خلافا للسهيلي، فالربط حاصل بتطابق الوصف مع ما هو له في المعنى، فكل واحد منهما هو الآخر. ألا ترى أنه لو حل محل الوصف المشتق اسم جامد لم يكن متحملا للضمير نحو: أنت محمد؛ لأن هذا هو هذا، فالربط حصل بالمعنى، وقد سبق بيان ذلك.

أما الفعل إذا حل محل الوصف الجاري أو غير الجاري، فيلزم أن يستتر فيه ضمير الفاعل إن كان مفردا نحو: زيد يجلس، وزيد عمرو يضربه؛ لأن الفعل وفاعله من قبيل الجملة لا المفرد، والجملة فعلية كانت أو اسمية ليست هي ما قبلها في المعنى، وإنما هي كلام مستقل عما سبقها، فلهذه المغايرة الواقعة بين الجملة وما سيقت له وجب الربط بينها وبين ما قبلها بالضمير، لينعقد منها مع ما سيقت له كلامٌ مفيد، والوصف الجاري على غير من هو له بحكم أنه مسبوق باسمين فهو للأول من حيث المعنى، وفي الوقت نفسه هو خبر أو نعت، أو حال للاسم الثاني، فعلى ذلك سيصبح الوصف هو والاسم الثاني جملة من مبتدأ وخبر، وفي هذه الحالة تكون الجملة محتاجة إلى أن نأتي بضمير

بارز منفصل بعد الوصف؛ لغرضين متلازمين الغرض الأول: أن يكون رابطا للجملة بالاسم الأول من الاسمين السابقين للوصف.

والغرض الثاني: أن يكون فاعلا للوصف، هذا هو سر إبراز الضمير مع الوصف الجاري على غير من هو له. وهو ما يحتاج إلى تفصيل لإيضاح غموض المسألة.

فأقول: إن الوصف غير الجاري يخالف الوصف الجاري من حيث إن غير الجاري يلزم أن يسبق باسمين، والجاري لا يسبق إلا باسم واحد، فلما كان غير الجاري مسبوقا باسمين فإنه إذا تماثل الاسمان السابقان له إفرادا وتذكيرا، أو تثنية، أو جمعا فسيقع لبس في المعنى؛ نحو: زيد عمرٌو ضاربه؛ لأن الوصف (ضارب) يحتمل أن يكون معناه للاسم الأول، ويحتمل أن يكون المعنى للاسم الثاني؛ لأن (ضارب) يصلح أن يكون للاسم الأول، ويصلح أن يكون للاسم الثاني، فإذا أراد المتكلم أن يجعل معناه للاسم الثاني، وهو (عمرو) فهذا يعني أن من قام بفعل الضرب هو(عمرو)، وعندئذ يكون الوصف جاريا على من هو له، فالجملة الصغرى(عمر ضاربه) واضحة لسهولة تركيبها، وتتضح سهولة التركيب من خلال إعرابها هي وما قبلها، وهو على النحو التالي: (زيد) مبتدأ أول، و(عمرو) مبتدأ ثان، و(ضارب) خبر المبتدأ الثاني، وفاعل (ضارب) ضمير مستتر وجوبا تقديره (هو)، وما استتر وجوبا إلا لأن الوصف جار على من هو له فأشبه الفعل فاستتر الضمير وجوبا كما استتر في الفعل، والضمير المتصل بـ(ضارب) مفعول به، والجملة من

المبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، والرابط ضمير المفعول به المتصل بـ(ضارب)، فالجملة الكبرى مماثلة لقولنا: هند عمرو ضربها، أو يضربها، فهي واضحة لا تحتاج أكثر من هذا؛ ووجه سهولة الجملة الصغرى (عمرو ضاربه) أنها أتت وفق الأصل في تركيب الجملة الاسمية، فأصل تركيب الجملة الاسمية البسيطة أن تكون من مبتدأ ثم يليه الخبر وصفا، هذا هو الأصل في الأخبار وفي التركيب أيضا، وخروج الجملة ذات الوصف غير الجاري عن أصل التركيب المعتاد هو الذي أوجب الإتيان بالضمير البارز المنفصل، وامتنع الإتيان به مع الوصف الجاري.

وأما إن جعلنا (ضارب) من فعل الاسم الأول، فهنا يكون الوصف **جاريا على غير من هو له**، وعندئذ تكون الجملة الصغرى (عمرو ضاربه هو) ليست وفق أصل التركيب المتسم بالبساطة التي جعلته أكثر دورانا؛ لأن احتياج جملة الوصف غير الجاري للضمير ليكون فاعلا أخرجها من مرتبة البساطة التي يمثلها أصل التركيب إلى مرتبة أكثر تركيبا؛ لأنها زادت عن أصل التركيب بالضمير التالي للوصف؛ لأنهم يقولون فيما لا لبس فيه: هند زيد ضاربته هي، ويقولون فيما يلبس: زيد عمرٌو ضاربه هو.

فالفكر النحوي بعامة بنى وجوب استحضار الضمير مع الوصف غير الجاري على أن له وظيفتين رئيستين متلازمتين لا يمكن التخلي عنهما، الوظيفة الأولى جعله رابطا، والوظيفة الثانية جعله فاعلا.

أما شرح الوظيفة الأولى: وهي كونه رابطا، فإن من المسلمات أن الخبر، والنعت، والحال، والصلة حين يقع كل منها جملة فلا بد لها من رابط يربطها بما سيقت له، وأنت ترى أن جملة المبتدأ الثاني وخبره وهي: (زيد ضاربته) خبر عن المبتدأ الأول (هند) فهي بهذه الصيغة(زيد ضاربته) جملة من مبتدأ وخبر، ولا رابط معها، فمن ثم كانت محتاجة إلى الرابط ليربطها بالمبتدأ الأول (هند)، ليتكون منها معه كلام مفيد، فعليه يجب وجوبا لا محيد عنه أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بما سيقت له، فمن ثم استُحْضِرَ الضمير (هي) للربط. واستحضار الضمير هنا يوجبه البصريون ألبست المسألة أم لم تلبس، مع أن المسألة التي لا لبس فيها تفهم دون حضوره، لكنهم أوجبوه **لعدم وجود الرابط** وطردا للباب على سنن واحد[1]، واغتفر الكوفيون عدم استحضار الضمير فيما لا لبس فيه؛ لأن ظهور المعنى أغنى عن الضمير.

قلت وقد يُحْتج للكوفيين بأنَّا كثيرا ما رأينا النحاة يغتفرون حذف ما يجب ثبوته حين يظهر المعنى، كحذف العمد؛ الفاعل، والمبتدأ، والخبر...، وكذلك اغتفروا نصب الفاعل ورفع المفعول حين يظهر المراد في نحو خرق الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب، ونصب المسمار.

وأما شرح الوظيفة الثانية وهي كونه فاعلا للوصف، فالنحاة مجمعون على أن الوصف جاريا وغير جار حين يقع خبرا، أو نعتا، أو

(١) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣، المقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٤.

حالا، أو صلة، لا بد له من فاعل قياسا على الفعل[1]، وهذا الفاعل إما **أن يكون** مستترا فيه وجوبا كما هو الحال مع الوصف الجاري، وإما **أن يكون** ظاهرا كما هو الحال مع الوصف غير الجاري، ومع إجماعهم على أن الوصف **الجاري** مقيس على الفعل من حيث احتياجه لفاعل من جهة، ومن حيث استتاره من جهة ثانية، إلا أنهم يرون أن الوصف غير الجاري **يخرج عن هذا القياس؛ لأنه** لا بد أن **يؤتى له** بفاعل ضمير بارز نحو: زيد عمرو ضاربه هو، هند زيد ضاربته هي، فظهور ضمير الفاعل مع الوصف غير الجاري بخلاف ظهوره مع الفعل، فالفعل حين يقع موقع الوصف غير الجاري يستتر فيه الضمير، فنقول: هند زيد تضربه، أو ضربته، فلا يظهر ضمير الفاعل في الفعل، **وإن ظهر فهو توكيد للمستتر**، أما الوصف غير الجاري فلا يتحمل لضميرٍ؛ لأنه لم يكن متحملا له أصلا ثم برز، وإنما هو مماثل للفاعل الظاهر مع الوصف نحو: زيد قائم أبوه، فلو لم نأت بـ(أبوه) لم يكن لـ(قائم) فاعل أصلا فيختل المراد، وكذلك لو لم نأت بالضمير مع الوصف غير الجاري لم يكن له فاعل؛ لأنه في حال جريانه على غير من هو له لا يتحمل الضمير أصلا، وإنما يلزم أن يؤتى له بفاعل لاحتياجه له كالفعل[2]، والتفسير الذي يفسر به النحاة عدم تحمله للضمير، ووجوب الإتيان بفاعله ضميرا ظاهرا بخلاف الفعل، مبني على أن استتار الضمير من خصائص

(١) الأصول: ١/ ٧١.

(٢) الأصول: ١/ ٧٠.

الأفعال، فهو أصل فيها[1]، وفرع في الأوصاف، فالفعل يستتر معه الضمير مطلقا سواء أكان بجانب صاحب معناه أم كان مفصولا بينه وبين صاحب معناه.

أما الوصف، فبحكم أنه فرع عن الفعل، والفرع دائما ينحط عن درجة الأصل، فلهذا إذا كان الوصف بجانب صاحب معناه؛ أي كان جاريا على من هو له نحو: زيد قائم، تحمل الضمير؛ لأنه أتى على وفق الأصل في التركيب، والأصل في تركيب الوصف عدم الفصل بينه وبين من هو له، وأما إذا فصل بينه وبين صاحب معناه وهو الاسم الأول؛ أي كان جاريا على غير من هو له نحو: هند زيد ضاربته هي، فقد خرج عن التركيب الذي له بحق الأصالة، ودخل إلى تركيب هو من خصائص الفعل، فالفصل بين الفعل ومن هو له وعدم الفصل يُبْقِي الضمير مستترا في الفعل لقوة الفعل بأصالة الاستتار معه، وأما الوصف فإنه حين يفصل عن صاحب معناه فلا يتحمل الضمير أصلا؛ لأنه قد ضعف بالفصل عن رتبة الفعل، فمن ثم ضَعُفَ عن تحمل ما يلزمه وهو الضمير الذي يكون له فاعلا، فمن ثَمَّ وجب عندهم أن يؤتي به ضميرا ظاهرا منفصلا؛ ليجبر ضعفه عن تحمله، ألا ترى أن جملة: (زيد ضاربته) التي هي خبر عن

(١) الأصول: ١/ ٧٠، وتفسير المسائل المشكلة: ٤٠٣ وما بعدها، والإنصاف: ١/ ٥٩ (المسألة الثامنة).

(هند) من قولهم: هند زيد ضاربته، ليس فيها فاعل، والكلام لا يستقيم حتى نأتي بالفاعل(هي)[1].

ومما يدلل به النحاة على وجوب الإتيان بالفاعل ضميرا بارزا مع الوصف غير الجاري، أن الفعل حين يسند إلى فاعل مثنى أو جمع نحو: الزيدان قاما، أو الزيدون قاموا، فإن الفعل لا بد له من ظهور فاعله، فإذا ظهر مع الفعل وهو الأصل، فإن ظهوره مع الوصف المسند إلى مثنى، أو جمع ألزم له، ألا ترى أنهم يقولون: الهندان الزيدان ضاربتهما **هما**، بإظهار **(هما) ثانية في آخر التركيب**، ومثله الجمع، فـ(هما) الأولى مفعول به، و(هما) الثانية فاعل، وما ظهر(هما) هنا إلا لأن الوصف

(١) قال أبو بكر ابن السراج: واعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا من أسماء الفاعلين وكان المبتدأ هو الفاعل في المعنى وكان جاريًا عليه إلى جنبه أضمر فيه ما يرجع إليه وانستر الضمير نحو قولك: عمرو قائم وأنت منطلق، فأنت وعمرو الفاعلان في المعنى؛ لأنّ عمرًا هو الذي قام، وقائم جار على عمرو وموضوع إلى جانبه، لم يحل بينه وبينه حائل، فمتى كان الخبر بهذه الصفة لم يحتج إلى أن يظهر الضمير إلا مؤكدًا، إلا أن المشبه بالشيء ليس هو ذلك الشيء بعينه فضمنوه الضمير متى كان جاريًا على الاسم الذي قبله، وإنما يكون كذلك في ثلاثة مواضع: إما أن يكون خبرًا لمبتدأ نحو قولك: عمرو منطلق كما ذكرنا أو يكون صفة نحو: مررت برجل قائم، أو حالًا نحو: رأيت زيدًا قائمًا، ففي اسم الفاعل ضمير في جميع هذه المواضع، فإن وقع بعدها اسم ظاهر ارتفع ارتفاع الفاعل بفعله، ومتى جرى اسم الفاعل على غير من هو له فليس يحتمل أن يكون فيه ضمير الفاعل، كما يكون في الفعل؛ لأنّ استتار ضمير الفاعل إنما هو للفعل.

(ضارب) كالفعل يلزمه ظهور فاعله حال التثنية والجمع، فلو لم يظهر الفاعل (هما) لأصبح الوصف (ضاربة) بلا فاعل وهو ممتنع قياسا على الفعل[1]، وما مثل النحاة بالمثنى ونحوه، إلا ليدلوا على أن الفاعل المضمر المثنى حين يلزم أن يظهر مع الفعل فهو مع الوصف أولى[2].

هذا فضلا عن أن صيغة الوصف غير الجاري لا تدل على نوع فاعله، وإنما يُدَلُّ عليها ببروزه، وقد ذكر سابقا، بخلاف الفعل، فطبيعة صيغتيه؛ المضارع، والماضي حين تحل محل الوصف الجاري، وغير الجاري تدلان على فاعليهما، فلا يحتاجان لظهور فاعليهما؛ لأن الفعل المضارع تدل الزوائد التي في أوله على الفاعل متكلما كان، أو مخاطبا، أو غائبا، وكذلك الماضي تدل الضمائر الملحقة به على ما دلت عليه زوائد المضارع، فلا نحتاج معهما إلى إبراز الفاعل؛ لانتفاء اللبس في كل، ألا ترى إلى (قولك في المضارع، إذا عنيت نفسك أو مخاطبا؛ زيد أُكْرِمُه، وجعفر تُكَاتِبُهُ، وفى الماضي: زيد أكرمتُه، وجعفر كَاتَبْتَه، فهذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير، الذى هو أنا وأنت، لدلالة حرف المضارعة في المضارع عليهما، ولدلالة تاء المتكلم، وتاء المخاطب في الماضي عليهما، ولو قلت: زيد مُكْرِمُه، وجعفر مُكَاتِبُه، لم تدلّ صيغة الوصف: مُكْرِمُه ومُكَاتِبُه على ما دلّت عليه صيغة الفعل: أُكْرِمُه وتُكَاتِبُهُ، وأكرمتُه وكاتبتُه، فلزمك مع الوصف أن تظهر الفاعل فتقول:

(١) الأصول: ١/ ٧١.

(٢) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، وشرح ابن يعيش: ٦/ ٨٠.

مكرمه أنا، ومكاتبه أنت، ولو قلت: زيد مكرمي، وجعفر مكاتبك، لم يلزمك إبراز المضمر؛ لأنه قد جرى خبرا على من هو له، وكذلك تقول: زيد نكرمه، وجعفر أكرمناه، فلا تضطرّ إلى إبراز الضمير، فإن قلت: زيد مكرموه، وجب أن تقول: نحن، وكذلك قولك: زيد تكرمونه، كلام مستقيم، فإن وضعت في موضع تكرمونه اسم الفاعل، قلت: مكرموه أنتم)[1].

هذا هو حاصل تفكير النحاة البصريين والكوفيين إجمالا في بروز الضمير مع الوصف غير الجاري، إلا أنهم اختلفوا في ما لا لبس فيه، فالبصريون يوجبون الإتيان بالضمير مع الوصف مطلقا، ألبست المسألة أم لم تلبس، بناء على ما يوجبه القياس، طردا للباب على وتيرة واحدة[2]، والكوفيون لا يوجبون الإتيان به إلا فيما يلبس[3] لورود شواهد عدة مما ليس بملبس لم يصحب الضمير فيها الوصف.

(١) بنصه مع تصرف يسير من أمالي هبة الله بن الشجري: ٢/ ٥٢.

(٢) أمالي ابن الشجري: ٢/ ٥٣، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥٢٤.

(٣) المقتضب: ٤/ ١٣٥الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة(الثامنة)١/ ٥٧ وما بعدها، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٧، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٦، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٤٩، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦، فبه فوائد خلت منها كتب النحو.

ومما احتجوا به قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[1] لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾[2]، بخفض (غير) على أنها نعت لـ(طعام)، فيصبح (غير ناظرين) جاريا على غير من هو له؛ لأن (غير) لما لم تجر على (الكاف والميم في (لكم)، فتُنصب حالا، فقد جرت على (الطعام) وهي ليست له في الأصل، فبهذا تكون قد جرت على غير من هي له، ولم يصاحبها الضمير، فيقال: (إلى طعام غير ناظرين إناه أنتم)، وهو ما يوجبه البصريون، فلما لم يأت بالضمير (أنتم) مع جريانها على غير من هي له، فقد صح ما ذهب إليه الكوفيون، واحتج الفراء له بما نسبه للعرب حيث تَقُولُ: (رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها) بخفض (محسن) ونصبه، ويخرج خفض (محسن) على أنه نعت لـ(رجل) وكان الأصل أن يكون لـ(زيد) فلما لم يكن لـ(زيد) فقد أصبح جاريا على غير من هو له، ومع ذلك لم يصحبه الضمير فيقال: محسن إليها هو، هذا شرح لما ذكره الفراء في المسألة حيث قال: «(ولو خفضت {غَيْرَ ناظِرِينَ} كَانَ صوابًا؛ لأن قبلها (طَعامٍ) وهو نكرة، فتجعل فعلهم تابعًا للطعام لرجوع ذكر الطعام فِي {إِناهُ} كما تَقُولُ العرب: رأيت زيدًا مع امرأة محسنٍ إليها، ومحسنًا إليها. فمن قَالَ: (محسنًا) جعله من صفة زيد، ومن خفضه

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣٩٦، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

(٢) الأحزاب: ٥٣.

فكأنه قَالَ: رأيتُ زيدًا مع التي يُحسن إليها. فإذا صَارت الصلة للنكرة أتْبَعْتها، وإن كَانَ فعلًا لغيرها»[1]، ومعنى قوله: (صَارت الصلة للنكرة)؛ أي صار النعت للنكرة؛ لأن النعت يتمم المنعوت[2]، فهو صلة، ونصر أبو جعفر الطبري مذهب الكوفيين بما نقله عن الفراء، وعقب على ذلك بقوله: «والصواب من القول في ذلك عندنا، القول بإجازة جر (غير) في (غَيْرَ نَاظِرِينَ) في الكلام، لا في القراءة لما ذكرنا من الأبيات التي حكيناها، فأما في القراءة فغير جائز في (غير) غير النصب، لإجماع الحجة من القراء على نصبها»[3]، والبصريون يمنعون هذه القراءة ويرون ويرون أنها لحن أو ضعيفة[4]، والصواب عندهم نصب (غير) على الحال، وهي القراءة المشهورة، والكوفيون يرون صواب جر (غير)، ونصر الطبري مذهبهم بأبيات عدة من إنشاد الفراء وهي[5]:

قومي ذُرا المجد بانُوها وقد عَلمتْ ... بكُنْـهِ ذلـك عـدنانٌ وقحطـان

(١) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧.

(٢) قال الشاطبي: سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّ الصفة مبينة للموصوف فهي من تمامه، كما أن الصلة من تمام الموصول. المقاصد الشافية: ١/ ٦٥٤.

(٣) تفسير الطبري: ١٩/ ١٥٨.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٠١، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ١٣٩.

(٥) البيت مجهول وهو في الإنصاف: ١/ ٥٩، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والمقاصد الشافية: ١/ ٦٥٠.

قال أبو حيان: «(بانوها) جرى على (ذرا المجد)، وليس له، ولو برز لقال: (بانوها هم)»(١).

وقوله(٢):

إن الـذي لهـواكِ آسَـفَ رهطَـه   لجـديرةٌ أن تصـطفيه خلـيلا

قال أبو حيان: «لجديرة صفة للمرأة، وقد جرت على «الذي آسف»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لجديرة أنت»(٣).

وقوله(٤):

تـرى أرْبـاقَهم مُتَقَلِّـدِيها   إذا حَمِيَ الحديدُ على الكُماة

أي متقلـديها هـم. قـال أبـو حيـان: «ومتقلـديها قـد جـرى علـى «الأرباق»، وليس لها، ولم يبرز الضمير، فيقول: متقلديها هم»(٥).

وقوله(٦):

(١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٢) البيت مجهول، هو في شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٣) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٤) البيت للفرزدق: وهو في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٧٧، والإنصاف: ١/ ٥٩، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١، والأرباق جمع ربق، وهو حبل به عدة عرى يربط به صغار الغنم.

(٥) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٦) للأعشى في ديوانه: ٢٢٣، وشرح التسهيل: ١/ ٣٠٨، والتذييل والتكميل: ٤/ ٢١، ٢٢، ٢٣.

وإنْ امْـرَأً أَسْـرَى إِلَيْـكِ وَدُونَـهُ   من الأرضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَـةٌ أَنْ تَسْـتَجِيبِي دُعَـاءَهُ   وَأَنْ تَعْلَمِـي أَنَّ الْمُعَـانَ مُوَفَّـقُ

قال أبو حيان: «فمحقوقة صفة للمرأة، وقد جرت على «امرئ»، ولم يبرز الضمير، فيقول: لمحقوقة أنت»(١).

وقول الأعشى(٢):

فقُلْـتُ لَـهُ: هَـذِهِ هاتِهـا   إلينـا بأَدْمَـاءَ مُقْتَادِهـا

فـ(مقتادها) بالخفض نعت لـ(أدماء) والأدماء هنا: الناقة الشديدة البياض، وحين يكون (مقتادها) نعتا لـ(أدماء) فقد جرى على غير من هو له؛ لأن حقه أن يكون جاريا على ضمير الخمر في(هاتها)، فحين جرى الوصف (مقتادها) على غير من هو له، ولم يصحبه الضمير دل على صحة مذهب الكوفيين. وذكر أبو عبد الله ابن مالك أن من النحاة من تكلف تقديرات تخرج الأبيات عن السياق الظاهر، فقال: «وتكلف بعض المتعصبين فقال: تقدير البيت الأول: قومي بانو ذرا المجد بانوها، وتقدير البيت الثاني: لأنت جديرة أن تصطفيه، وتقدير البيت

(١) التذييل والتكميل: ٤/ ٢١.

(٢) ديوان الأعشى: ٦٩، ومعاني القرآن للفراء: ٢٤٧، وتفسير الطبري: ١٩/ ١٥٨، والأدماء من الإبل الشديدة البياض، والظاهر لي أن الأعشى يطلب من ساقي الخمر أن يعطيه خمرا بناقة من أجود النوق، هذا ما أراه، وفي البيت اختلاف، فرواية الديوان: بأَدْمَاءَ في حبل مُقْتَادِها، ورواية الفراء: فجاء بأَدْمَاءَ مُقْتَادِها، ورواية الطبري عن الفراء: إلينا بأَدْمَاءَ مُقْتَادِها.

الثالث: ترى أصحابَ أرباقهم متقلديها. والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها، دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه»[(١)].

ومع ذلك فأكثر النحاة مقلدون لمذهب البصريين، فالتمسوا لكل ما سبق علة ما أمكنهم، إلا قراءة ابن أبي عبلة، فحين لم يجدوا لها تخريجا وصفوها بالضعف، أو بالخطأ[(٢)].

وعليه فإن هذه المسألة توضح بجلاء جانبا من مذهب البصريين القياسي الصارم، فقد آثروا إظهار الضمير فيما ليس فيه لبس قياسا بحجة طرد الباب على سنن، ولم تقنعهم، قراءة ابن أبي عبلة، ولا ما رواه الفراء من منثور العرب ومنظومها، نعم كان القياس الذي تبعه البصريون قياسا قويا متساوقا في جميع مراحله، لكن القياس لا يقدم على النصوص؛ ولذا رَجَحَ عند أبي عبد الله ابن مالك مذهب الكوفيين فقال: «والتزم البصريون الإبراز مع أمن اللبس عند جريان رافع الضمير على غير صاحب معناه، ليجري الباب على سنن واحد. وخالفهم الكوفيون فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس، وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب»[(٣)].

---

(١) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٨.

(٢) معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٤٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ١٠٦٠، مشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/ ٥٨٠ تحقيق: الضامن، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٥/ ٢٦٦.

(٣) شرح التسهيل: ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

ختاما فإن ما كان ملبسا في قولنا: زيد خالدا ضاربه هو، يزول لبسه بنصب الاسم الثاني على الاشتغال، فيقال: زيد خالدا ضاربه، وهي مسألة مشهورة في باب الاشتغال حيث قال ابن مالك:

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

أي يشترط في الأوصاف لتفسر عملا في المشغول عنه أن يصح أن تنصب المفعول به، ولا ينصب المفعول به من الأوصاف إلا اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول فقط، وبشرط دلالتها على الحال أو الاستقبال، وأما الصفة المشبهة، وأفعل التفضيل فلا تنصب(1)، وتفصيل المسألة ليس هذا محله. والله أعلم.

(1) شرح ابن عقيل: 1/ 449-450، والمقاصد الشافية للشاطبي: 3/ 112 وما بعدها.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد: فـ(تحمل الصفة للضمير في الفكر النحوي) من الموضوعات التي بها كثير من الغموض، وفيه من فكر النحاة الخفي ما يندر في غيره؛ لذا كانت كتابات القدماء فيه وعرة المسالك، ويبدو أن ذلك وراء انصراف المحدثين عن الكتابة فيه، وقد تم بحمد الله تذليل ما به من صعاب، فوضحت مسالكه، وقد تحصل من بحثه النتائج التالية:

١- إن مصطلح الوصف، والصفة، والنعت مع تعدد ألفاظها، تتطابق في دلالتها الاصطلاحية، حينا وتفترق حينا، وهو خلاف الأصل فيما ينبغي أن يتواضع عليه المصطلحون.

٢- أن التحمل مصطلح يستعمل مع الصفات خاصة للدلالة على استتار فاعلها فيها.

٣- أن الصفة الجارية على من هي له وغير الجارية، لا تسمى بذلك إلا إذا كانت خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة موصول.

٤- أن الصفة حين ترفع اسما ظاهرا لا تسمى بالجارية على من هي له، ولا بغير الجارية.

٥- أن الجامد جمودا محضا لا يتحمل الضمير، ومن ينسب ذلك للكسائي وللكوفيين عامة يعوزه الدليل.

٦- أن الصفة الجارية على من هي له لا تسبق إلا باسم واحد فقط.

٧- أن من السمات اللازمة للصفة الجارية على غير من هي له أن تسبق باسمين.

٨- أن إعراب الصفة الجارية وغير الجارية واحد؛ إذ هما للإفادة عما قبلهما بأن تكونا خبرا عنهما، أو نعتا لهما، أو حالا منهما، أو صلة لهما.

٩- أن تسمية كل من الصفة الجارية وغير الجارية مبني على علاقتها المعنوية بما قبلها من جهة، وعلى إعرابها من جهة ثانية.

١٠- أن فاعل الصفة الجارية يلزم استتاره وجوبا عند الجمهور.

١١- أن الضمير المنفصل البارز مع الصفة الجارية ليس هو فاعلها، وإنما هو توكيد للفاعل المستتر فيها.

١٢- أن فاعل الصفة غير الجارية يلزم الإتيان به ضميرا منفصلا بارزا.

١٣- أن فاعل الصفة غير الجارية لم يكن ضميرا مستترا ثم برز، وإنما اجتلب كما يجتلب كل فاعل ظاهر.

١٤- أن الضمير المتحملة له الصفة الجارية فاعل لها، ولا يصح اعتباره رابطا.

١٥- أن الضمير المجتلب مع الصفة غير الجارية فاعل، ورابط في آن واحد.

١٦- أن الصفة في كثير من مسائلها مقيسة على الفعل.

١٧ - أن معتمد البصريين في وجوب إظهار فاعل الصفة مطلقا هو القياس لا السماع طردا للباب على سنن واحد، بخلاف الكوفيين الذين رجح مذهبهم بالسماع من جهة، وظهور المعنى من جهة أخرى.

المصادر والمراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى - نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٢- أسرار العربية، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، نشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السراج البغدادي، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة بيروت.

٤- إعراب القرآن لأبي جعفر؛ أحمد بن محمد النحاس، تخريج وتحقيق: الدكتور محمد محمد تامر، والدكتور محمد رضوان، والشيخ: محمد عبد المنعم، طبع ونشر دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٥- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود الطناحي، نشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، مطبعة المدني١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: الشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.

٧- الإيضاح في شرح المفصل، للشيخ أبي عمرو عثمان المعروف بـ(ابن الحاجب)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي،

الجمهورية العراقية: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٢م.

٨- الإيضاح في علل النحو، لأبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ، الطبعة الثانية – دار النفائس، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٩- إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، طبع مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.

١٠- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: محمد علي البجاوي، طبع بدار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي ١٩٧٦م.

١١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى: دار القلم – دمشق.

١٢- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد زين الدين بن عبد الله الأزهري، دراسة وتحقيق: الدكتور: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م الزهراء للإعلام العربي.

١٣- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي؛ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: الدكتور: عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٤- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد

المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥- تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، تحقيق: الدكتور سمير أحمد معلوف، نشر معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٩٩٣م (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (المعروف بابن أم قاسم)، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الثانية.

١٧- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٩- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٢٠- الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية - دار الهدى للطباعة والنشر- بيروت.

٢١- الخليل بن أحمد رائد المصطلحات الكوفية، للدكتور: حماد بن محمد الثمالي، مجلة كلية دار العلوم، العدد: ٨٧ فبراير ٢٠١٦م.

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف(السمين الحلبي)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ١٩٩١م دار القلم- دمشق.

٢٣- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، نشر مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية- القاهرة.

٢٤- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٢٥- شرح ألفية ابن معطي، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي(ابن القواس)، تحقيق، علي موسى الشوملي، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.

٢٦- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك؛ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

٢٧- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، نشر جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث- مكة المكرمة: ١٤١٩هـ.

٢٨- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، مطابع مديرية دار الكتب- جامعة الموصل-١٩٨٢م.

٢٩- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس- بنغازي.

٣٠- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ: محمد محيي الدين عبد الحميد.

٣١- شرح الكافية الشافية لابن مالك، جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

٣٢- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي ، توزيع مكتبة الباز، مكة المكرمة.

٣٣- شرح المفصل، لابن يعيش ، عالم الكتب، بيروت مكتبة المتنبي القاهرة.

٣٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٣٥- كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور:

إبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، سلسلة المعاجم والفهارس ١٩٨٠م.

٣٦- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، دراسة وتحقيق، الدكتور: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.

٣٧- كتاب الجمل للخليل بن أحمد وليس لغيره، للدكتور: حماد بن محمد الثمالي، مجلة الدراسات اللغوية- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الرياض) - المجلد التاسع عشر- العدد الأول (المحرم-ربيع الأول١٤٣٨هـ-٢٠١٦م).

٣٨- الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٣٩- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمداني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتَيّح، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦- دار الزمان- المدينة المنورة.

٤٠- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م دار الفكر- بيروت ودار الفكر – دمشق (مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث).

٤١- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، النشرة الثانية، دار المعارف، مصر ١٩٦٠م.

٤٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢هـ.

٤٣- مختصر النحو، لأبي جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي، دراسة وتحقيق، الدكتور: حسين أحمد بو عباس، حوليات الآداب والعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.

٤٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات: مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة المكرمة.

٤٥- مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي.

٤٦- معاني القرآن، للأخفش الأوسط؛ أبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، تحقيق: الدكتور فايز فارس، الطبعة الأولى١٤٠٠هـ-١٩٧٠م.

٤٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الهيئة العامة المصرية للكتاب، الطبعة: الأولى ١٩٧٢م.

٤٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عدد من أساتذة جامعة أم القرى، نشر جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

٤٩- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩٩هـ.

٥٠- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور: يس أبو الهيجاء، الطبعة الأولى - عالم الكتب الحديث وجدارا للكتاب العالمي.

٥١- نتائج الفكر، لأبي زيد السهيلي، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٥٢- همع الهوامع في سرح جمع الجوامع، لأبي بكر السيوطي، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية الكويت.

(٣)

المظاهر اللهجية الدلالية في معجم «المحيط في اللغة» للصاحب بن عباد

جمع وتوثيق ومقارنة لألفاظ تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهْجِيّة عربية خاصة

د. خالد بن محمد بن سليمان الجمعة

- أستاذ مشارك، في جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة العربية.
- عضو في لجان وجمعيات علمية عديدة.
- حاصل على دكتوراه في فقه اللغة من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام في الرياض (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).

ملخص البحث باللغتين العربية والإنجليزية

أولًا / الملخص العربي:

المظاهر اللهجية الدلالية في معجم المحيط في اللغة للصّاحِب بن عَبّاد جمع وتوثيق ومقارنة لألفاظ تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة

نالت اللهجات العربية في العصر الحديث حظًّا كبيرًا من اهتمام الدارسين العرب وغيرهم، وظهرت دراسات كثيرة جادة متنوعة تناولت المظاهر اللهجية المنتمية إلى مستويات اللغة الثلاثة: الصوتي والصرفي والنحوي، إما على نحو عام يشمل هذه المستويات، أو خاص يهتم ببعضها، أو يهتم بظاهرة معينة تتصل بواحد منها، كما ظهرت دراسات أخرى تهتم بلهجة قبيلة معينة دون غيرها. إلا أنّ اللافت للانتباه بقاء المظاهر اللهجية المنتمية إلى المستوى الدلالي من اللغة غُفْلًا مبثوثة في كتب اللغة عامة ومعجماتها خاصة، فهي لم تظفر ـ حسب علمي ـ بدراسة موسعة مستقلة جادة تجمعها وتلم شعثها وتوثقها وتؤصل لها، وهو أمر أشار إليه بعض الدارسين[1]؛ ولذا فَكَّرْت في عمل يُكْمِل هذا النقص ويَسُدّ هذه الثُّلْمة في بناء الدَّرْس اللهْجِي، فكانت فكرة إنشاء معجم خاص بهذه المظاهر اللهجية الدلالية دون غيرها، يجمع الألفاظ التي تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة، وبدا لي أن

(١) ينظر اللهجات العربية في التراث ١/ ١٤.

أسميه: (المعجم الدلالي للهجات اللغة العربية الفصحى)، بدأت العمل، فاتجهت أولًا إلى معجمات اللغة مبتدئًا بمطولاتها، وقطعت في ذلك شوطًا كبيرًا جدًّا، اجتمع لي من خلاله مادة علمية كبيرة لا تزال تزيد بقراءتي للمصادر يومًا بعد آخر[1]، وما هذا البحث الذي سميته (المظاهر اللهجية الدلالية في معجم المحيط في اللغة للصّاحِب بن عَبّاد ـ جمع وتوثيق ومقارنة لألفاظ تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة) إلا عَيِّنة مرتبة مما تم جمعه، ونموذج مصغر للمعجم المنشود الذي سيخرج مكتملًا إن مَدّ الله في الأجل وأعان.

(١) كانت هذه البداية في أوائل عام ١٤٢٥هـ أقرأ وأدون، وهو عمل مستمر وإن لم يكن متواليًا؛ فقد كنت أنقطع عنه مع وجود الشواغل والصوارف، ثم أعود إليه كلما وجدت فراغًا وسعة، والله هو المستعان.

ثانيًا / الملخص الإنجليزي:

English Abstract
Semantic Dialectal Aspects in al-Moheet Lexicon by al-Sahib Bin A'baad

documentation and comparison of words ،Collection used with different meanings in special Arabic dialectal environments

The Arabic dialects in the modern era had got a large advantaged of Arab scholars and others attention ،and many of featured ،variety serious and studies which studied features of the dialects appeared. They belong to three levels of language: acoustic and morphological and grammatical ،either generally in these levels ،or particularly in some of them ،or care certain phenomenon ،has connection with one of them. Other studies appeared which concern with a certain accent tribe alone. However ،what draws attention is that the features of the dialects which belong to semantic level of language still omitted ،but they were sporadic in language books ،and its dictionaries.

I think this issue did not have independent ،extensive and serious study to collect and document it and build its roots. That is what some scholars referred to ،so I thought about a work completes this deficiency and closes this hole in lesson dialect building ،so I thought about creating a special dictionary for these features of the semantic dialects especially to collect the words which were used in different connotations at special Arabian dialect environments. I preferred to call it: (The semantic lexicon of classical Arabic accents) ،and began to work ،opted first to the lexicons language ،beginning by its bigger books ،and I walked away in this distance ،so I have got great scientific material. It still grow up more by my reading the sources

day after day ‹and this research which I called (Features of the semantic dialects In Almoheet dictionary written by Ibn Abbad- Collection ‹documentation and comparison of words used with different meanings in special Arabic dialectal environments does not only a sample arranged which I collected and a miniature model of the desired lexicon ‹which will comes complete if God spread in old age and helped.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى الآل والأصحاب، وبعد:

فإن اللغة العربية تعد في ماضيها وحاضرها من أشهر اللغات التي تشيع الفروق اللهجية المختلفة بين المتكلمين بها، وهي فروق تؤول إلى مستويات اللغة الرئيسة؛ المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي. والتعدد اللهجي في العربية ضارب بجذوره في تاريخها القديم الممتد إلى ما قبل الميلاد بقرون طويلة، فبالإضافة إلى تفرع اللغة العربية القديمة إلى فرعين معروفين، هما العربية الجنوبية والعربية الشمالية، شهد هذان الفرعان انقسامات لهجية ظهرت جلية واضحة في النقوش الكثيرة التي خلّفها المتكلمون بهما، حيث اتضح من خلالها للغويين في العصر الحديث أن للعربية الجنوبية عددًا من اللهجات؛ من أشهرها: الـمَعِينيّة والسَّبَئِيّة والقَتْبانيّة، وأن للعربية الشمالية البائدة لهجات أخرى، من أشهرها: الثَّمُوديّة والصَّفَويّة واللَّحْيانيّة[1].

ولم تكن اللغة العربية الشمالية الباقية ـ وهي العربية الفصحى التي كان يتكلم بها العرب وقت البعثة النبوية، وبها نزل القرآن الكريم، وبها جاءتنا آداب العرب من شعر ونثر ـ أقل في هذا التعدد من سابقاتها،

---

(١) ينظر: دراسات في فقه اللغة، ص٥٢ وما بعدها، وفقه اللغة العربية، ص ٩٩، وما بعدها.

فتعدد لهجاتها واقع ملموس ظهرت آثاره واضحة في القرآن الكريم وقراءاته، وفي الأحاديث النبوية والآثار المنقولة عن الصحابة، وفي ما رواه الرواة من كلام العرب وآدابهم شعرًا ونثرًا[(١)]، وقد عرف اللغويون العرب القدماء هذا الأمر فأولوا لهجات العربية ـ وكانوا يطلقون عليها مصطلح اللغات ـ نصيبًا من اهتمامهم، ويظهر أن مُتُون اللغة التي دَوَّنها جُمّاعها الأوائل في القرنين الهجريين الأول والثاني قد حفلت بمظاهر كثيرة جدًّا تشير إلى هذا التعدد، منسوبة أحيانًا إلى مواطن عربية، كنَجْد والحجاز واليَمَن...، أو إلى قبائل عربية، كقُرَيْش وتَمِيم وطَيِّئ...، وغير منسوبة في أحيان أكثر، وقد ظهر هذا الاهتمام جليًّا بتخصيصهم كتبًا مستقلة للهجات نصّت كتب التراجم وغيرها على كثير من أسمائها[(٢)]، وإن كانت مع الأسف قد أتت عليها يد الزمن فلم يصلنا منها شيء ذو بال[(٣)].كما ظهر ذلك بوضوح أيضًا في مصادر اللغة المختلفة

(١) ينظر: اللهجات العربية في التراث، ١١٥ وما بعدها، ودراسات في فقه اللغة ص ٥٩ وما بعدها.

(٢) ومن أمثلتها: كتاب اللغات ليونس بن حبيب (ت ١٧٢ هـ)، وكتاب لغات القرآن لهشام الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، وكتاب لغات القرآن للفَرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، وكتاب اللغات لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥ هـ)، وكتاب اللغات في القرآن للأصمعي (ت ٢١٦ هـ)، تنظر محاولة حصر لهذه الكتب في: كتاب اللهجات العربية في التراث ١/ ١٣٥.

(٣) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب ص ١٦٩.

وخاصة مطولات كتب النحو والصرف والمعجمات اللغوية[1].

وفي العصر الحديث نالت اللهجات العربية حظًّا كبيرًا من اهتمام الدارسين العرب وغيرهم، وظهرت دراسات كثيرة جادة متنوعة تناولت المظاهر اللهجية المنتمية إلى مستويات اللغة الثلاثة: الصوتي والصرفي والنحوي، إما على نحو عام يشمل هذه المستويات[2]، أو خاص يهتم ببعضها[3]، أو يهتم بظاهرة معينة تتصل بواحد منها[4]، كما ظهرت

(١) من أبرز كتب النحو والصرف التي عُنِيَت برصد لهجات العرب: الكتاب لسيبويه (عمرو بن عثمان، ت ١٨٥)، والـمُقتَضَب للمُبَرِّد (محمد بن يزيد، ت ٢٨٥هـ)، والأصول لابن السَّرَّاج (محمد بن السَّرِيّ، ت ٣١٦هـ)، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك (محمد بن عبد الله، ت ٦٧٢هـ)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (محمد بن يوسف، ت ٧٤٥)، ومن أبرز المعجمات: العَيْن للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، وجمهرة اللغة لابن دُرَيْد (محمد بن الحسن، ت ٣٢١هـ)، وتهذيب اللغة للأزهري (محمد بن أحمد، ت ٣٧٠هـ)، والمحيط في اللغة للصاحب إسماعيل بن عَبّاد (ت ٣٨٥هـ)، ولسان العرب لابن منظور (محمد بن مُكَرَّم، ت ٧١١هـ)، وتاج العروس للزَّبِيدي (محمد بن الـمُرتَضَى، ت ١٢٠٥هـ).

(٢) مثل: كتاب اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، وكتاب في اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس، وكتاب اللهجات العربية نشأة وتطورًا للدكتور عبد الغفار هلال.

(٣) ومن أمثلتها: كتاب اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية للأستاذة صالحة راشد آل غنيم، وكتاب أثر اختلاف اللهجات في النحو للدكتور يحيى المباركي، وكتاب الأصوات واللهجات قديمًا وحديثًا للدكتورة نادية النجار.

(٤) ومن أمثلتها: كتاب الحذف والتعويض في اللهجات العربية، وكتاب الإبدال في اللهجات العربية وكلاهما للدكتور سلمان السحيمي، وكتاب اللهجات العربية ـ =

دراسات أخرى تهتم بلهجة قبيلة معينة دون غيرها[1]. إلا أنّ اللافت للانتباه بقاء المظاهر اللهجية المنتمية إلى المستوى الدلالي من اللغة غُفْلًا مبثوثة في كتب اللغة عامة ومعجماتها خاصة، فهي لم تظفر ـ حسب علمي ـ بدراسة موسعة مستقلة جادة تجمعها وتلم شعثها وتوثقها وتؤصل لها، وهو أمر أشار إليه بعض الدارسين[2]؛ ولذا فَكَّرْت في عمل يُكْمِل هذا النقص ويَسُدّ هذه الثُّلْمة في بناء الدَّرْس اللهْجِي، فكانت فكرة إنشاء معجم خاص بهذه المظاهر اللهجية الدلالية دون غيرها، يجمع الألفاظ التي تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة، وبدا لي أن أسميه: (المعجم الدلالي للهجات اللغة العربية الفصحى)، وحتى أتأكد من جدوى الفكرة قررت أن أُجْرِي اختبارًا أكشف من خلاله عن المادة العلمية التي تشكل متن المعجم المراد قلة وكثرة، وهل المظاهر اللهجية الدلالية للعربية الفصحى تصل

=

دراسة وصفية تحليلية في الممنوع من الصرف للدكتور مجدي إبراهيم مجدي، وكتاب الهمز والتسهيل في القراءات واللهجات العربية للدكتور أحمد طه حسانين سلطان.

(١) ومن أمثلتها: كتاب لغة تَـمِيم دراسة تاريخية وصفية للدكتور ضاحي عبد الباقي، وكتاب لغة قُرَيْش للأستاذ مختار سيدي الغوث، وكتاب لغة هُذَيْل للدكتور عبد الجواد الطيب، ولغة طَيِّئ وأثرها في العربية للدكتور عبدالفتاح محمد، ولغة أزد السَّراة في عصر الاحتجاج اللغوي للأستاذ جمعان الغامدي.

(٢) ينظر: اللهجات العربية في التراث ١/ ١٤.

إلى حد من الكثرة تصلح معه لإقامة معجم؟، فاتجهت إلى واحد من أكبر معجمات اللغة العربية، وهو لسان العرب لابن مَنْظُور (محمد بن مُكَرَّم، ت ٧١١هـ)، وعمدت إلى الجزء الثالث منه ـ وهو أقل أجزائه الخمسة عشر حجمًا[١] ـ أقرؤه وأدون ما فيه من مظاهر لهجية دلالية، فبلغ مجموع ما وجدته فيه وحده ستين لفظًا، وهو عدد جَيِّد، يمكن معه القول: إن في اللسان وحده بأجزائه الخمسة عشر مادة وفيرة تصلح لإقامة معجم، هذا فضلًا عما يوجد من إضافات في معجمات اللغة ومصادرها الأخرى. وبعد تأكدي من جدوى الموضوع بدأت العمل، فاتجهت أولًا إلى معجمات اللغة مبتدئًا بمطولاتها، وقطعت في ذلك شوطًا كبيرًا جدًّا، اجتمع لي من خلاله مادة علمية كبيرة لا تزال تزيد بقراءتي للمصادر يومًا بعد آخر، وما هذا البحث الذي أقدم له الآن إلا عَيِّنة مرتبة مما تم جمعه، ونموذج مصغر للمعجم المنشود الذي سيخرج مكتملًا إن مَدّ الله في الأجل وأعان[٢].

إن مما هَوَّن عَلَيّ ما أنفقته من أوقات طويلة ثمينة في تتبع هذه الألفاظ في بطون مصادر اللغة وإفرادها في معجم خاص ما رجوته من

(١) وذلك حسب طبعته المشهورة، طبعة دار صادر.

(٢) بدأت بهذا العمل في أوائل عام ١٤٢٥هـ أقرأ وأدون، وهو عمل مستمر وإن لم يكن متواليًا، فقد كنت أنقطع عنه مع وجود الشواغل والصوارف، ثم أعود إليه كلما وجدت فراغًا وسعة، والله هو المستعان.

فائدته الكبيرة لمحبي العربية عامة وللمختصين في دراساتها خاصة، فله في نظري أهمية لا تخفى، من أسبابها ما يلي:

١ ـ أنه عمل جديد لم أسبق إليه، وإنشاء معجم خاص لهذا النوع من الألفاظ يَلُمّ شَعَثها ويؤلف بين شواردها يعد ـ في نظري ـ إضافة إلى منظومة المعجمات العربية المتنوعة، وسدًّا لثغرة في بنائها؛ فالعربية لها معجمات كثيرة معروفة تعنى بعموم ألفاظها، كما أن لها أيضًا معجمات تعنى بألفاظ خاصة؛ فهناك معجمات للألفاظ الـمُعَرّبة، ومعجمات للألفاظ المترادفة، ومعجمات للألفاظ المشتركة، ومعجمات للألفاظ المتضادة، ومعجمات للألفاظ التي حدث فيها إبدال لغوي... إلخ، لكنني لا أعرف معجمًا يُعْنَى بالألفاظ التي تختلف دلالاتها باختلاف البيئات اللهجية العربية، وأرجو أن يكون في هذا العمل إكمالًا لهذا النقص.

٢ ـ سيكون هذا المعجم مرجعًا ومعينًا للباحثين في التاريخ القديم للغة العربية الفصحى ووصلها بأصولها القديمة، وخاصة ما يسمى بالعربية الجنوبية التي أشرت إليها قبل قليل؛ فقد وجدت أن أكثر الألفاظ الغريبة ذات الدلالات المخالفة جاءت منسوبة إلى أهل اليَمَن أو إلى بعض قبائله، وخاصة قبيلة حِمْيَر(١)، وهي في نظري مما أخذته

(١) أوردت في خاتمة هذا البحث إحصاءات تبين عدد الألفاظ التي تم جمعها، وعدد ما جاء منها منسوبًا إلى المواطن والقبائل اليَمَنيّة، وعدد ما جاء منها منسوبًا إلى القبائل والمواطن الـمُضَريّة.

العربية الشمالية الفصحى عن سَلَفها، أعني العربية الجنوبية التي يطلق عليها بعض الباحثين اسم العربية اليَمَنيّة؛ لأنها كانت شائعة في اليَمَن، حيث انتقلت هذه الألفاظ إلى الفصحى مع موجات القبائل اليَمَنيّة التي هاجرت إلى وسط جزيرة العرب وشمالها بعد سَيْل العَرِم وانهدام سَدّ مَأْرِب قبل الإسلام(١)، كما هو معروف.

٣ ـ سيفتح هذا المعجم آفاقًا للمهتمين بعلم اللغة المقارن في موضوع انتقال الألفاظ إلى اللغة العربية من اللغات الأخرى والعكس؛ ذلك أن تأثر العربية بغيرها وتأثيرها أيضًا يتفاوت من لهجة إلى أخرى؛ فالبيئات اللهجية العربية التي على أطراف بلاد العرب لا يمكن أن تقارن في هذا الأمر بالبيئات التي في الوسط، والبيئات العربية التي لأهلها اتصال بالأمم الأخرى تختلف في هذا عن البيئات المنعزلة، وسوف نرى عند حديثي عن منهجي في هذا البحث أنه قد وردت فيه بعض الألفاظ التي تعود إلى أصول أعجمية غير عربية، جاءت منسوبة إلى مواطن عربية.

٤ ـ يعين هذا المعجم في دراسة التطور الدلالي للغة وظواهرها الدلالية، كالترادف والاشتراك والتضاد؛ ذلك أن من أهم أسباب وجود

---

(١) ينظر: ما جاء عن هذا السَّدّ واجتياح سَيْل العَرِم له في: تفسير الطبري ٢٢/ ٧٨، والبداية والنهاية ٢/ ١٥٨، والقاموس الإسلامي ٣/ ٢٨٣، والموسوعة العربية الميسرة ١/ ٩٧٤، وأطلس القرآن الكريم ١٤٧.

هذه الظواهر تنوع البيئات اللهجية العربية.

٥ ـ يساعد هذا المعجم في دراسة اللهجات العربية المعاصرة ـ وهي التي تسمى بالعاميات ـ وإرجاعها إلى أصولها الفصيحة؛ ذلك أن المتأمل في هذه اللهجات، وخاصة التي في جزيرة العرب يدرك أنها منحدرة من أصول قديمة فصيحة معروفة، وخاصة في مستواها الدلالي[١]؛ لأن المستوى الدلالي للغة من أقل مستوياتها عرضة للتغير.

أما الذي دعاني إلى إفراد ما وجدته من مادة هذا البحث في معجم المحيط في اللغة للصاحب إسماعيل بن عَبّاد (ت ٣٨٥هـ)وتعجيل إخراجها في بحث مستقل، فهو جملة من الأسباب، أهمها ما يلي:

١ ـ رأيت أن إخراج نموذج أوليّ مُصَغَّر للمعجم المشار إليه آنفًا فيه فوائد مهمة لي؛ تتمثل في الملحوظات التي أرجو أن يتفضل بها علي قراؤه من زملائي وطلابي وغيرهم، حتى أتداركها عند إخراج المعجم

(١) لي في هذا الموضوع بحثان؛ أولهما عنوانه: «من مظاهر اللهجات اليَمَنيّة القديمة في اللهجة القَصِيميّة المعاصرة – دراسة دلالية لألفاظ مختلفة تبدأ بحرفي الباء والراء وحروف أخرى بينهما»، نشرته مجلة العلوم العربية والإنسانية التي تصدر عن جامعة القصيم في عددها الثاني من المجلد التاسع الصادر في ربيع الثاني من عام ١٤٣٧هـ. والثاني عنوانه: «من مظاهر اللهجات اليَمَنيّة القديمة في اللهجة القَصِيميّة المعاصرة – دراسة دلالية لألفاظ مختلفة تبدأ بحرفي الشين والنون وحروف أخرى بينهما»، نشرته المجلة نفسها في العدد الثاني من المجلد العاشر الصادر في ربيع الثاني من عام ١٤٣٨هـ.

المنشود بإذن الله، وقد بدا لي طلبًا للتنويع أن يكون هذا النموذج مستخلصًا من معجمين؛ أحدهما: من المعجمات التي رتبت الألفاظ حسب معانيها، وقد وقع اختياري على كتاب الـمُنْتَخَب من غريب كلام العَرب لكُراع النَّمْل (علي بن الحسن الهُنائي ت ٣١٠هـ)[1]، والآخر: من المعجمات التي رتبت الألفاظ حسب حروفها، ووقع اختياري على معجم المحيط في اللغة. كما أنّ في إخراج هذا النموذج إفادة للدارسين، من حيث إطلاعهم على ما جاء في هذين الكتابين مما يخص موضوع هذا البحث، وهو المظاهر اللهجية الدلالية.

٢ ـ تأخر طباعة المحيط قياسًا ببقية معجمات اللغة المشهورة؛ حيث طبع لأول مرة عام ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، مما فَوَّت على الدراسات اللهجية الحديثة التي خرجت قبل ذلك التاريخ الإفادة منه.

٣ ـ أن فيه ما ليس في المعجمات العربية الأخرى؛ فمؤلفه كما اعتمد على أكابر اللغويين المعروفين،كالخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)، والأصمعي (عبد الملك بن قُرَيْب، ت ٢١٦هـ)، وابن دُرَيْد (محمد بن الحسن، ت ٣٢١هـ)وأضرابهم من المشاهير، اعتمد أيضًا على لغوي آخر متقدم، هو الخارْزَنْجِي (أحمد بن محمد البُشْتِي، ت ٣٤٨هـ)،

(١) وهو بحث معد للنشر، واسمه: «المظاهر اللهجية الدلالية في كتاب الـمُنْتَخَب من غريب كلام العَرب لكُراع النَّمْل»، وقد بينت في مقدمته الأسباب التي دعتني إلى إفراده في بحث مستقل.

وهذا اللغوي وإن يكن أقل من أولئك شهرة فإن لاعتماد ابن عَبّاد عليه في معجمه أهمية كبيرة؛ فمعجم الخارْزَنْجِي الذي نقل منه ابن عَبّاد كثيرًا ـ واسمه التَّكْمِلة، وهو مستدرك على معجم العَيْن للخليل ـ من المعجمات التي أَتَت عليها يَد الزمن فلم تصل إلينا؛ ولذا يُعَدّ معجم المحيط في اللغة لابن عَبّاد من المصادر التي حفظت لنا شيئًا كثيرًا من مادة ذلك المعجم المفقود[١]، وهذا يُفَسِّر تَفَرُّد المحيط بألفاظ ودلالات كثيرة لا توجد في المعجمات الأخرى[٢].

٤ ـ أن مادة البحث ـ وهي المظاهر اللهجية التي تعود إلى المستوى الدلالي ـ قليلة فيه قياسًا بحجمه، ومقارنة بأمثاله من المعجمات الأخرى، وهو أمر يجعلها مناسبة لبحث سينشر في مجلة مُحَكَّمة، فهذه المجلات لم يعد القائمون عليها في الغالب يقبلون نشر مطولات البحوث، وأنا بحاجة إلى النشر فيها؛ لأتمم متطلبات الترقية إلى رتبة أستاذ.

أما منهجي في هذا البحث الذي أقدم له الآن فتحدد معالمه النقاط التالية:

(١) ينظر: المحيط في اللغة (مقدمة المحقق)، ١/ ٢٢، وما بعدها.

(٢) ومنها ألفاظ ودلالات غير قليلة متصلة بموضوع بحثي هذا، تنظر منه مثلًا مواد: بيب، حدق، شرع، صدد، صخى، صرنفح، صيب، ضيب، عرد، عضرط، عفس، عقو...

١ـ هذا البحث ـ كما سبق ـ جزء من معجم ـ أسأل الله الإعانة على إتمامه ـ مختص بألفاظ تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة؛ ولذا فهو محكوم بمنهجية من حيث كونه لا يعرض من اللهجات إلا ما كان بهذه الصفة، فالمظاهر اللهجية المنتمية إلى المستوى الصوتي والصرفي، كاختلاف اللهجات بسبب ما تتعرض له ألفاظ اللغة من الإعلال والإبدال، أو بسبب القلب المكاني، أو المنتمية إلى المستوى النحوي، كاختلاف اللهجات في الآثار الإعرابية الناجمة عن اختلاف العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، كل ذلك لا مكان له في ذلك المعجم ولا في هذا البحث.

٢ ـ أذكر في هذا البحث اللهجات التي صرح صاحب المحيط بنسبتها، والتي أوردها غير منسوبة والتي يفهم من عبارته أنها لهجة.

٣ ـ ورد في هذا البحث بعض الألفاظ التي تعود إلى أصول أعجمية غير عربية، لكنها جاءت منسوبة إلى مواطن عربية، وأنا حينما أوردتها نظرت إليها من جهة أنها ألفاظ شاع استعمالها في مواطن عربية محددة، ولم يكن استعمالها عامًّا عند كل العرب، فدخولها في بحث يُعْنَى باللهجات من هذا الباب(١).

٤ ـ أوردت الألفاظ التي عليها مدار البحث مسبوقة بالمواد اللغوية التي تنتمي إليها، لكنني لم أرتب هذه المواد كما جاءت في مصدرها ـ

(١) نَبَّهْت في خاتمة البحث على المواد اللغوية التي وردت فيها هذه الألفاظ.

أعني المحيط في اللغة ـ بسبب صعوبة الترتيب الذي انتهجه وتخلي المعجميين المعاصرين عنه[1]، وإنما اتبعت في ترتيبها طريقة المعجم الوسيط، المتمثلة في ترتيبها ترتيبًا ألفبائيًّا حسب أوائلها مع مراعاة الحرف الثاني وما بعده إن لزم الأمر.

٥ ـ عملي في هذا البحث يشبه عمل المحقق والشارح؛ فقد خصصت متن صفحاته لنصوص معجم المحيط؛ ولذا لم أضعها بين علامتي تنصيص، فكل ما في المتن فهو من كلام ابن عَبّاد دون زيادة أو نقص، ودون تقديم أو تأخير.

٦ ـ أما حواشي الصفحات فجعلتها ميدانًا لعملي؛ حيث أحلت فيها على مواقع تلك النصوص من المعجم المذكور، وأثبت فيها ما رأيته من تعليقات تتصل بها؛ كتخريج شواهدها، والتعريف بالأعلام الواردة فيها[2]، وأهم من هذا مقارنتها بما جاء في المصادر اللغوية الأخرى،

(١) يُعَدّ المحيط في اللغة من المعاجم التي أخذت بطريقة الخليل في معجم العَيْن، وهي تعتمد في ترتيب الألفاظ على أمرين مهمين؛ أولهما: الترتيب الصوتي للحروف العربية، القائم على تقديم أقصاها مخرجًا ثم الذي يليه. والثاني: اتباع نظام التقليبات الصوتية، القائم على إيراد المادة اللغوية وجميع المواد المنقلبة عنها في مكان واحد. ينظر ما جاء عن هذه الطريقة وعن المعجمات التي سارت عليها في كتاب اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، ص ٨٥ وما بعدها، كما ينظر: المحيط في اللغة (مقدمة المحقق)، ١/ ١٥.

(٢) وقد اقتصرت في ذلك على غير المشهورين؛ طلبًا للاختصار.

وإثبات نتائج هذه المقارنات، وسوق أهم شواهدها التي لم يوردها ابن عَبّاد.

٧ ـ لم أورد من دلالات اللفظ الذي أتحدث عنه ـ إن كان له أكثر من دلالة ـ إلا الدلالة المخالفة المنصوص على أنها لهجة، أما دلالاته الأخرى التي يذكرها ابن عَبّاد، ويُفْتَرَض أنها مستعملة عند سائر العرب فلا أوردها؛ وذلك طلبًا للاختصار.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله على نبينا محمد.

الألفاظ مربوطة بموادها اللغوية

حرف الباء

برق:

البَرْقِيّ: الطُّفَيْلِيّ، بلغة أَهْل مَكّة[1].

برن:

البَرانِيّ: ـ بلغة العِراقِيِّين ـ الدِّيَكة الصِّغار، الواحدة: بَرْنِيّة[2].

بزخ:

البَزَخ: الخَرَف، بلغة عُمان[3].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤١٠، وكذلك جاء في التكملة (برق) ٥/ ٩، لكن المعجمات غير متفقة على ضبط هذا اللفظ ونسبته؛ فقد ضُبِط في بعضها بضم الباء وفتح الراء: البُرَقِيّ، منسوبًا إلى أهل مكة، ينظر: التاج (برق) ٢٥/ ٤٤، كما جاء بهذا الضبط كذلك، لكن على أنه لغة حجازية في المحكم ٦/ ٤٠٠، واللسان (برق) ١٠/ ١٧، كما جاء بهذه النسبة لكنه غير مضبوط في البارع ٤٠٣، وقد أورده بهذا الضبط الأخير دون تعليل لاختياره دون سواه الأستاذ مختار سيدي الغوث في كتابه لغة قريش ٣٤٠.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ٢٣٥، وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى العِراقِيِّين في العين ٨/ ٢٧٠، والمحكم ١٠/ ٢٦٤، والتكملة (برن) ٦/ ١٩١، واللسان (برن) ١٣/ ٥٠، والتاج (برن) ٣٤/ ١٣٧، وفي كل هذه المصادر أن صغار الدِّيَكَة تسمى بهذا أول ما تُدْرِك. وفي المصدر الأخير: أنها لغة عربية.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٨٠، وقد نصّ محققه على أنه هكذا بالزاي في الأصول الخَطِّيّة. والمعجمات اللغوية مختلفة في هذا اللفظ لفظًا ودلالة ونسبة، ويظهر أن للتحريف والتصحيف دورًا في هذا؛ ففي العين (بزخ) ٤/ ٢١١: «البَزْخ: الجَرْف بلغة =

بزم:

الـمِبْزَم: السِّنّ، بلغة اليَمَن(١).

=

عُمان»، في حين جاء في التهذيب في مادة (بزخ) ٧/ ٢١٣: «هذا تصحيف، والصَّواب البَرْخ ـ بالراء ـ وقد ذكرته في بابه»، وفي مادة (برخ) ٧/ ٣٦٢: «البَرْخ: بلغة أهل عُمان الرَّخِيص»، لكن هذا اللفظ الأخير بدلالته مذكور في العين (برخ) ٤/ ٢٥٦. وقد اقتصرت بعض المعجمات على إيراد هذا اللفظ بالراء فقط، ومنها الجمهرة ١/ ٢٨٧، جاء فيه: «البَرْخ: الكَثِير الرَّخِيص، لغة يمانية، وأحسب أصلها عِبْرانيًّا أو سُريانيًّا»، ومثله في الـمُعَرّب ص ٨١ وفي حاشيته لابن بَرِّيّ ص ٥٠، وينظر: المحكم ٥/ ١٨٢، وفيه: «البَرْخ: الكَبِير الرَّخْص، عُمانية، وقيل: هي بالعِبْرانية أو السُّرْيانية»، وهذا النص بتمامه في اللسان (برخ) ٣/ ٧، وأظنه محرفا عن الكَثِير الرَّخِيص، كما هو في نص الجمهرة والـمُعَرّب؛ فسياق الكلام وبقيته في اللسان يوحيان بهذا، وينظر أيضًا: اللسان (بزخ) ٣/ ٩، والتاج (برخ) و(بزخ) ٧/ ١٣٢، ١٣٣. وجاء في التكملة (بزخ) ٢/ ١٣٣: «البَزْخ: الخَزَف بلغة عُمان»، فنحن إذن أمام لفظين يرى بعض اللغويين أنهما لفظ واحد تحول إلى اثنين بسبب التحريف، ومما يؤيد صحة لفظ البَرْخ بدلالة الرَّخِيص وجوده بدلالة مقاربة جدًّا في العامية العُمانية إلى اليوم؛ فهو فيها بدلالة الشيء الذي لا مقابل له من المال، ينظر: من فصيح العامية في عُمان ص١٩.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٧١، وهناك تداخل فيما تنسبه المصادر التي تحت يدي إلى هذه اللهجة بين صيغة (الـمِبْزَم) التي أوردها ابن عَبّاد، وصيغة أخرى هي (البَزَم)؛ جاء في التهذيب ١٣/ ٢٣٣: «قال اللَّيْث: البَزْم: شِدّة العَضّ بـمُقَدَّم الفَم... وأهل اليَمَن يسمون السِّنّ البَزَم»، لكن محققه ذكر أن لفظ (البَزَم) جاء في بعض النسخ الخطية (الـمِبْزَم). كما ورد في اللسان (بزم) ١٢/ ٤٨: «الـمِبْزَم: السِّنّ، وأهل اليَمَن يسمون السِّنّ البَزَم»، وجاء في التاج (بزم) ٣١/ ١٥٠: «الـمِبْزَم، كمِنْبَر: السِّنّ، كالبَزَم، وهذه يمانية»، وعبارات هذه المصادر عدا ما جاء في نسخة التهذيب الخطية

=

=

تشير إلى أن لفظ (البَزَم) هو لهجة أهل اليَمَن، وليس لفظ (المِبْزَم)، وإن كانت عبارة التاج قد تفيد أنّ اللفظين كليهما من هذه اللهجة. والمعجمات التي تحت يدي لم يُشِر أكثرها إلى هذه اللهجة اليَمَنيّة، وإنما اكتفى بعضها بإيراد لفظ المِبْزَم، وأنه يدل على السِّنّ، ينظر مثلًا: المحكم ٩/ ٦٨، في حين لم يُذْكَر اللفظ في كثير منها مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح. والأزهري صاحب التهذيب يشير ـ كما هو معروف ـ بقوله في نصه السابق: «قال اللَّيْث» إلى النقل من معجم العين، ومن الغريب الذي لم يتنبه له محقق التهذيب أن هذا النَّصّ لا يوجد في مادة (بزم) من العين، بل في (نزم) مع إبدال الباء نونًا في الألفاظ التي عليها مدار الحديث، جاء في العين (نزم) ٧/ ٣٧٦: «النَّزْم: شِدّة العَضّ، والمِنْزَم: السِّنّ بلغة أهل اليَمَن كلهم»، فهل كان الأزهري ينقل من نسخة مختلفة ليست من الأصول التي طُبع عليها العين؟ أم كان يرى أن اللفظ بالنون مُصَحَّف في معجم العين عن الباء، فأجاز لنفسه تصحيحه ونقله إلى الموضع الذي يراه صحيحًا؟ كل ذلك ممكن، ويشهد للاحتمال الأول ويبعد الثاني: أن الأزهري معروف من منهجة كثرة تعقبه لمعجم العين والتنبيه على ما يراه خطأً فيه، فكيف لم يُنَبِّه على هذا!!. ويشهد للاحتمال الثاني أن مادة (نزم) مهملة في التهذيب وفي بعض المعجمات الكبيرة الأخرى، كالجمهرة والصحاح ومجمل اللغة ومقاييس اللغة واللسان؛ ولذا جاء في التاج (نزم) ٣٣/ ٢٧٧: «النَّزْم: أهمله الجماعة»، بل إن الصاغاني صَرَّح بأنّ كل الألفاظ التي تُورَد في هذه المادة النون فيها مُصَحَّفة عن الباء، ينظر: معجمه التكملة (نزم) ٦/ ١٥٣، لكن بعض المعجمات كالعين الموضع السابق، والمحيط في اللغة ٩/ ٧٠، والقاموس المحيط (نزم) ص ١٥٠٠، والتاج الموضع السابق أوردت المادتين، وأوردت لفظ (المِنْزَم) بالدلالة المذكورة، وإن كانت الثلاثة الأخيرة لم تُشِر إلى أنه لهجة، بل إنّ هذه الألفاظ وردت في العين في (نزم)، ولم ترد في (بزم)، كما أن اللفظ بالنون ورد أيضًا في بعض المصادر الأخرى منسوبًا إلى أهل اليَمَن؛ جاء في المنتخب ١/ ٤٨: «يقال للسِّنّ: المَيْدَق

=

بطأ:

بُطْءَ وبُطَأَى: لم أفعله بُطْءَ يا هذا، وبُطَأَى، أي لم أفعله الدَّهْر، في لغة بني يَرْبُوع[1].

بظر:

البَظْر: ـ بلغة حِمْيَر ـ مَوْضِع الخاتَم من الخِنْصِر[2].

=

والـمِنْزَم في لغة أهل اليَمَن»، وعلى هذا فالذي يظهر أن لفظ الـمِبْزَم والـمِنْزَم بين الباء والنون فيهما إبدال لغوي، ولعل الـمِبْزَم هو الأصل؛ ويعضد ذلك أن مادة (نزم) مهملة في أكثر معجمات اللغة كما تقدم، ولعل هذا خير من دعوى التصحيف، وإن كانت دعوى محتملة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٢٢٧، كما ينظر: العباب (بطأ) ١/ ٢٦، والتكملة (بطأ) ١/ ٨، والتاج (بطأ) ١/ ١٢٢، ولكن جاء في هذه المصادر أنّ «بُطْأى كبُشْرَى...»، يعني بسكون الطاء، وكذلك ضبط اللفظ في القاموس (بطأ) ٤٣، وإن لم يصرح باللهجة، وهي لهجة لم تشر إليها أغلب المعجمات التي تحت يدي، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان. ومع أن بني يَرْبُوع من بني تَـمِيم فإن لهجتهم هذه لم ترد فيما اطلعت عليه من دراسات مختصة باللهجة التَّمِيميّة، مثل كتاب لغة تَـمِيم دراسة تاريخية وصفية للدكتور ضاحي عبد الباقي، وكتاب لهجة قبيلة تَـمِيم وأثرها في الجزيرة العربية للدكتور غالب المطلبي.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ٢٧، والذي في المعجمات التي تحت يدي أن البَظْر في اللهجة المذكورة اسم للخاتم نفسه، ويجمع على بُظُور، ينظر: الـمُنَجَّد ٥٦، والمحكم ١٠/ ٢١، واللسان (بظر) ٤/ ٧٠، والتاج (بظر) ١٠/ ١١٥، وأكثر المعجمات لم تشر إلى هذه الدلالة ولا إلى هذه اللهجة، ومنها: العين والجمهرة =

بغس:

البَغْس: ذكر ابن دُرَيْد أن البَغْس السَّواد، ونَسَبه إلى أنه لغة يمانية، وادَّعَى عن أبي مالك[1] الاحتجاج فيه ببيت شعر ولم يذكره. وإنما

=

والتهذيب والصحاح وشمس العلوم والتكملة. وقد استشهدت المصادر الأربعة السابقة التي أوردت هذه اللهجة بشطر بيت غير منسوب ـ ولم أجد أنا له نسبة ـ كما أنها اختلفت في الضبط النحوي لبعض ألفاظه، وهو قوله:

كَما سُلَّ البُظُورُ مِن الشِّناتِرْ.

والشَّناتِر: الأصابع بلهجة أهل اليَمَن، وقيل: بلهجة قبيلة حِمْيَر خاصة، واحدها شُنْتُرة ينظر: اللسان (شنتر) ٤/ ٤٣٠، والتاج (شنتر) ١٢/ ١٢٨، كما ينظر: التهذيب ١١/ ٤٤٩، والمحيط في اللغة ٧/ ٤١٦.

(١) أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة النُّمَيْري، أحد مشاهير الأعراب الرواة الذين نقل عنهم اللغويون اللغة، وممن نزل البَصْرَةَ وأقام فيها، مذكور بسَعة الرواية والحفظ؛ حتى عَدَّه العلماء ممن انتهى إليهم علم اللغة والشِّعر، فقيل: إنَّ الأصمعي كان يحفظ ثلث اللغة، وكان الخليل بن أحمد الفَراهيدي يحفظ نصف اللغة، وكان أبو مالك عمرو بن كِرْكِرَة يحفظ اللغةَ كلها؛ ولذا نجد اسمه يتردد في كثير من معجمات اللغة. ويظهر أنه تجاوز مرحلة الأعراب الرواة حتى صار من العلماء؛ فقد ذكروا عنه أنه كان يُعَلِّم بالبادية، وأنه كان بصري المذهب، وأنه لم يقتصر على الرواية الشفهية، بل جاوزها إلى التأليف؛ حيث صنف كتاب خَلْق الإنسان، وكتاب الخيل. ينظر ما جاء عنه في: أخبار النحويين البصريين ٦٧، ومقدمة تهذيب اللغة ١/ ١٢، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٧، والفهرست ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين ٢١٦، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦٠، ومعجم الأدباء ١٦/ ١٣١، وبغية الوعاة ٢/ ٢٣٢.

أَعْرِف الغُبْسة في اللون(١)، بتقديم الغين(٢).

بيب:

البِيب: ـ بلغة أهل المدينة ـ ثَعْلَب الـمِرْبَد؛ وهو الحَجَر الذي يخرج منه ماء المطر(٣).

---

(١) الغُبْسة: لون الرَّماد، وهو بياض فيه كُدْرة. ينظر: اللسان (غبس) ٦/ ١٥٣.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ١٨، والذي في الجمهرة ١/ ٣٣٨: «البَغْس: لغة يمانية، وهو السَّواد، ذكر ذلك أبو مالك، وليس بمعروف»، وليس في هذا النص إشارة إلى بيت شعر، فلعل ابن عَبّاد كان ينقل من نسخة أخرى للجمهرة ليست من أصول المطبوع، ويؤيد وجوده في بعض نسخ الجمهرة وتفاوت نسخها الخطية في هذا ماجاء في التاج (بغس) ١٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦: «البَغْس... قال ابن دُرَيْد: السَّواد، لغة يمانية، ذَكَر ذلك أبو مالك واحتج فيه ببيت ليس بمعروف». وهذه اللهجة لم يُذْكَر من الألفاظ في مادة (بغس) غيرها، كما هو واضح من المعجمات السابقة، وأيضًا من المحكم ٥/ ٤٣٦، والتكملة (بغس) ٣/ ٣٢٦، واللسان (بغس) ٦/ ٢٩، ولهذا أهملت معجمات كثيرة هذه المادة مطلقًا، كما هو الحال في العين والتهذيب والصحاح.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ٤٤٧. وللـمِرْبَد عدة دلالات ذكرتها معجمات اللغة، والمقصود به هنا الموضع الذي يُجَفَّف فيه التَّمْر عند أهل المدينة، وثَعْلَبه موضع خروج الماء منه، فهو له بمثابة الـمِيزاب؛ جاء في اللسان (ربد) ٢/ ١٧١: «أهل المدينة يسمون الموضع الذي يُجَفَّف فيه التَّمْر لِيَنْشِف مِرْبَدًا... وفي الحديث: «حتى يقوم أبو لُبابة يَسُدّ ثَعْلَب مِرْبَده بإزاره «، يعني موضع تَمْره».
ولهجة أهل المدينة التي نَصّ عليها المحيط لم أجدها في معجمات اللغة التي تحت يدي، مع أن أكثرها أورد لفظ البِيب بدلالة مَجْرَى الماء وموضع خروجه، وإن كانت مختلفة في ضبطه، فقد ضُبِط في أكثرها بكسر الباء، كما هو ضبطه في المحيط: البِيب، ينظر: المحكم ١٠/ ٥٥٥، والتكملة (بيب) ١/ ٧٢، واللسان (بيب) ١/ ٢٢٥، والتاج (بيب) ٢/ ٣٤، في حين ضُبِط في بعضها بالفتح: بَيْب، ينظر: الجمهرة ٢/ ١٠١٥. =

حرف التاء

تبر:

التَّبْير: ـ في لغة حِمْيَر ـ التَّكْسِير والتَّقْطِيع[1].

تلم:

التَّلَم: مَشَقّ الكِراب[2] من الأرض، بلغة اليَمَن[3].

=

ومما يثيره هذا اللفظ ويسترعي الانتباه ويشهد بوحدة أصل لغات البشر اتفاقها أو تقاربها في نطق كثير من الألفاظ ذات الدلالة الواحدة أو المتقاربة، ومن أمثلتها هذا اللفظ؛ ففي هذه اللهجة العربية يقال: بَيْب، وفي الفصحى: أُنْبُوب، وفي الإنجليزية: pipe، وفي الإيرلندية: píopa، وفي الأيسلندية: pípa، وفي الأسكتلندية: pìoba.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٤٣٠. وهذه الدلالة الدقيقة المحددة للفظ التَّبْير نصت عليها معجمات اللغة وكتب التفسير وغيرها من المصادر، لكن لم أجد فيما تحت يدي منها مايشير إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٦٨، والتهذيب ١٤/ ٢٧٦، والصحاح (تبر) ٢/ ٦٠٠، والمحكم ٩/ ٤٨١، واللسان (تبر) ٤/ ٨٨، وعمدة الحفاظ ١/ ٢٩٢، والتاج (تبر) ١٠/ ١٤٦. ولكن جاء في كتاب اللغات في القرآن لابن حسنون ٤١ عن قول الله تعالى: ﴿وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا﴾ [الفرقان ٣٩]: «يعني أَهْلَكْنا، بلغة سَبَأ»، ومعروف أن التَّكْسِير والتَّقْطِيع الذي نسبه ابن عَبّاد إلى حِمْيَر يؤدي إلى الإهلاك الذي نسبه ابن حسنون إلى سَبَأ، كما أن قبيلة حِمْيَر تنتمي إلى سَبَأ.

(٢) الكِراب: حَرْث الأرض، يقال: «كَرَبَ الأرضَ يَكْرُبُها كَرْبًا وكِرابًا قَلَبَها للحَرْث»، ينظر: اللسان (كرب) ١/ ٧١٤ـ ٧١٥.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٤٤٢، وتنظر هذه اللهجة أيضًا في العين ٨/ ١٢٦، والتهذيب ١٤/ ٢٩٥، والمحكم ٩/ ٤٩٩، والتكملة (تلم) ٥/ ٥٨٨، واللسان (تلم)
=

حرف الجيم

جحش:

الجَحْش: الظَّبْي ـ بلغة هُذَيْل ـ جَحْش[1].

=

١٢/ ٦٦، والتاج (تلم) ٣١/ ١٧٣، وأضافت كل هذه المصادر عدا الأول أنه كذلك بلغة الغَوْر أيضًا.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٣٩٠، لكن الذي في المصادر التي تحت يدي أنه اسم للخِشْف، وهو الصَّغِير من الظِّباء، ينظر مثلًا: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٣٧، والمحكم ٣/ ٥٤، واللسان (جحش) ٦/ ٢٧٠، والتاج (جحش) ١٧/ ٥٠ ـ ٥١، وقد زاد المصدر الأخير على ما قبله زيادتين؛ أولاهما: أنه أورد الدلالة الواردة في المحيط، لكنه صَرَّح بنقلها عن ابن عَبّاد، جاء فيه: «الجَحْش: الظَّبْي في لغة هُذَيْل، عن ابن عَبّاد»، والثانية: أنه ذكر في مستدركاته أن استعمال هذا اللفظ بهذه الدلالة في لغة هُذَيْل مجاز. وقد أوردت المصادر السابقة بيتًا شاهدًا على هذه اللهجة، نسبته إلى أبي ذُؤيْب الهُذَليّ، وهو قوله:

بأَسْفَلِ ذاتِ الدَّبْرِ أُفْرِدَ جَحْشُها فَقَدْ وَلِهَتْ يَوْمَيْنِ فَهْيَ خَلُوجُ

وقد ساقه المصدران الثاني والثالث بهذه الرواية فقط، في حين ساقه الأول بلفظ: «أُفْرِدَ خِشْفُها»، ثم نَبّه على أنّ رواية الأصمعي: «أُفْرِدَ جَحْشُها»، كما أنّ المصدر الأخير أيضًا أشار إلى الروايتين وإن لم يذكر الأصمعي. وما ورد في المصدر الأول مثبت بتمامه في ديوان أبي ذُؤيْب ص ٥٢. وقوله: ذاتِ الدَّبْر، هو اسم موضع، والدَّبْر النَّحْل. وَلِهَت: ذهب عقلها من شِدّة وَجْدها. خَلُوج: الخَلُوج التي فَقَدت ولدها.

وقد جاء في كل هذه المصادر عدا الأول والأخير: أن الجَحْش اسم للصَّبِيّ أيضًا في لغة هُذَيْل، وقد مال الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب إلى صحة ما نسبه اللغويون إلى هُذَيْل من تسمية ولد الظَّبْية جَحْشًا، لكنه رفض ما نسبوه إليها من تسمية الصَّبِيّ

=

جحم:

الجَحْمة: العَيْن، بلغة حِمْيَر[1].

=

جَحْشًا، ورجح أن هذا قد يكون ناشئًا عن خَلْط بعض اللغويين بين لفظ الجَحْش ولفظ الجَحْوَش، الذي ورد في بعض المصادر اللغوية ـ ومنها المعجمات السابقة ـ أنه اسم للصَّبِيّ قبل أن يَشْتدّ، أو اسم للغلام السَّمِين، ينظر: كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤. لكن الذي يجب التنبيه عليه أن لفظ الجَحْوَش بدلالته السابقة لم تنسبه المصادر التي تحت يدي إلى لهجة هُذَيْل ولا إلى لهجة أخرى، ولعل الأقرب لمن يريد إنكار دلالة الجَحْش على الصَّبِيّ أن يقول: إنه لا يبعد أن يكون لفظ الظَّبْي أصابه تحريف قديم حَوَّله إلى الصَّبِيّ، ثم شاع ذلك في المصادر بفعل نقل بعضها عن بعض. وقد أغفلت مصادر كثيرة استعمال هُذَيْل لفظ الجَحْش بالدلالتين السابقتين، فلم تُشِر إليه مطلقًا، ومنها على سبيل المثال: العين والجمهرة والتهذيب والصِّحاح والتكملة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٤١٧، والمصادر مختلفة فيما يتصل بهذه اللهجة في أمرين؛ أولهما: نسبتها؛ فبعضها يذهب إلى ما ذهب إليه ابن عَبّاد من كونها خاصة بحِمْيَر ـ وهي من كبار قبائل اليَمَن، كما هو معروف ـ ينظر مثلًا: العين ٣/ ٨٨، والتهذيب ٤/ ١٧٠، ومجمل اللغة ١/ ١٧٧، والصحاح (جحم) ٥/ ١٨٨٣، والتنبيه والإيضاح (جحم) ٤/ ٢٦٦، وبعضها تنسبها نسبة عامة؛ ولا تقصرها على قبيلة حِمْيَر، بل تجعلها لغة لأهل اليَمَن، ينظر مثلًا: المنتخب ١/ ٤٧، والجمهرة ١/ ٤٤١، وأمالي القالي ١/ ١٣٦، ومقاييس اللغة ١/ ٤٢٩، والمحكم ٣/ ٩٦، وشمس العلوم ١/ ٢٩٢، والقولان في اللسان (جحم) ١٢/ ٨٥، والتاج (جحم) ٣١/ ١٩٦. وثانيهما: ـ ولم يُشِر إليه ابن عَبّاد ـ وهو تسمية عَيْنَي الأَسَد بالجَحْمَتين؛ وهل هي خاصة بلغة حِمْيَر واليَمَن فقط، أم عامة عند كل العرب، حيث صَرَّحت بعض =

=

المصادر بأن هذه التسمية عامة عند كل العرب، ينظر: العين والجمهرة والتهذيب ومقاييس اللغة المواضع السابقة، والقولان في التاج الموضع السابق. وقد أوردت المصادر السابقة بيتًا شاهدًا على هذه اللهجة، وإن اختلفت قليلًا في روايته بما لا يتصل بموضع الاستشهاد، وهو قوله:

أَيا جَحْمَتِي بَكِّي عَلَى أُمِّ مالِكٍ ... أَكِيلَةِ قِلَّوْبٍ بِبَعْضِ المَذانِبِ

القِلَّوْب: الذِّئب بلغة أهل اليَمَن أو بعضهم. والمَذانِب: مفردها مِذْنَب، وهو مَسِيل الماء أو التَّلْعة المتصلة بالوادي، ويطلق أيضًا على آخر الوادي. وهذا البيت أحد ثلاثة أبيات كَثُر الاستشهاد بها في المعجمات على ألفاظ منسوبة إلى اللهجات اليَمَنية، وسوف يرد بعضها في حواشي مواد (عجن) و(عفس) و(علش) من هذا البحث، وقد وردت مجتمعة غير منسوبة في التنبيه والإيضاح واللسان والتاج المواضع السابقة، ووردت متفرقة في مواضع أخر من المصادر السابقة، وفي مصادر غيرها؛ حيث ورد بعضها في العين ١/ ٢٥٦، ٥/ ١٧٢، وقد قدم له في الموضع الأول بقوله: «وأنشد عَرّام»، والتهذيب ٢/ ١٠٨، وقد قدم له بقوله: «قال الحِمْيَرِيّ»، كما ورد بعضها في أمالي القالي الموضع السابق، والمحكم ١/ ٣٣١، واللسان (عجن) ١٣/ ٢٧٨، والتاج (عجن) ٣٥/ ١٩٢، مُقَدَّمًا له بأنه لشاعر يرثي أُمَّه التي أكلها الذِّئب. ووردت متفرقة أيضًا لكن دون أي إشارة إلى نسبتها في العين ٣/ ٨٨، ٥/ ١٧٢، والجمهرة ١/ ٤٤١، والتهذيب ٤/ ١٧٠، ٩/ ١٧٥، ١١/ ٤٤٩، ومجمل اللغة ١/ ١٧٧، ٤٠٨، ومقاييس اللغة ١/ ٤٢٩، ٥/ ١٨، والصحاح (قلب) ١/ ٢٠٥، و(جحم) ٥/ ١٨٨٣، والمحكم ٣/ ٩٦، ٦/ ٤٢٥، ٨/ ١٤٢، واللسان (ذنب) ١/ ٣٩١، و(قلب) ١/ ٦٨٩، و(شنتر) ٤/ ٤٣١، والتاج (قلب) ٤/ ٤١، و(شنتر) ١٢/ ١٢٨، و(أكل) ٢٨/ ٥، ولم أعثر على نسبة صريحة لهذه الأبيات؛ ويظهر لي أنه لا يُقْصَد بعَرّام الذي ورد في العين قائل الأبيات، بل هو أحد الأعراب الذين كان اللغويون يروون عنهم اللغة، ولعله عَرّام بن الأَصْبَغ السُّلَمِي، ينظر ما جاء عنه في:

=

جعس:

الجَعاسِيس: اللِّئام القِباح، الواحد جُعْسُوس، والنَّخْل أيضًا، في لغة هُذَيْل[1].

=

إنباه الرواة ٤/ ١٢٢، والأعراب الرواة ص ٢١٢. ولم أعثر في أسماء شعراء الاحتجاج على مَنْ اسمه عَرّام غير عَرَّام بن المنذر الطائي؛ وهو شاعر مُقِلّ مخضرم مُعَمَّر، امتد به العُمُر حتى أدرك خلافة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، ينظر: شعر طَيِّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٢/ ٦٤٨، ومعجم الشعراء المخضرمين والأمويين ص ٢٨٥، ولم أجد ما يُشِير إلى أن الأبيات له. أما الحِمْيَرِيّ الذي ورد في التهذيب، فلم أستطع معرفته أيضًا، ويظهر لي أنه لا يُقْصَد به شاعر بعينه، وإنما المقصود رَجُل من قبيلة حِمْيَر، على اعتبار أن اللهجة لهجتها، بدليل أن بعض المصادر ساقت النسبة مُنَكَّرة، فجاء فيها: «قال حِمْيَرِيّ منهم»، ينظر: المحكم ٨/ ١٤٢، والتاج (شنتر) ١٢/ ١٢٨.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٤١، وتسمية اللِّئام القِباح بالجَعاسِيس معروفة في لغة العرب، أما ما نسبه إلى هُذَيْل من تسمية النَّخْل بهذا فذكرته بعض المعجمات واختلفت فيه؛ فهو الجَعاسِيس ـ كما هو عند ابن عَبّاد ـ في التكملة (جعس) ٣/ ٣٣٣، وكذلك ذكره صاحب التاج في (جعس) ١٥/ ٢٦٨. وهو الجَعامِيس في القاموس (جعمس) ٦٩٠، وكذلك ذكره صاحب التاج في (جعمس) ١٥/ ٢٦٨، ونسبه في هذ الموضع إلى ابن عَبّاد، فقال: «والجَعامِيس: النَّخْل، هُذَلِيّة، قاله ابن عَبّاد»، فلعله كان ينقل من نسخة أخرى للمحيط ليست من أصول المطبوع؛ فمحقق المحيط لم يُشِر إلى اختلاف بين النسخ في هذا. ومما ينبغي التنبيه إليه أن غالب المعجمات ـ وبعضها مُطَوَّلات ـ لم تذكر هذه اللهجة، ومنها العين والجمهرة والتهذيب والصحاح

=

جوه:

يَجُوهُ: قالت امرأة من غَطَفان وزَجَرها ابنها فقلت لها: رُدِّي عليه، فقالت: أَخاف أن يَجُوهَنِي بأكثر من هذا. أي يُواجِهني، وقد جُهْته وأَجَهْته[1].

حرف الحاء

حبر:

الحِبَرَة: ضَرْب من البُرُود باليَمَن[2].

=

والمحكم واللسان، كما أن الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب قد مال إلى رفضها؛ محتجًّا بغرابة إطلاق هذا اللفظ على النَّخْل، حيث لم يُؤْلَف استعماله في اللغة والأدب، وأن المعجمات التي أوردته لم تذكر له شاهدًا، لا من الشعر عامة، ولا من شعر هُذَيْل خاصة، ينظر: كتابه لغة هُذَيْل ص ٤١٣.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٤ ـ ٢٥، وعبارة ابن عَبّاد ليست صريحة في كون ما نقله لهجة لغَطَفان؛ وإنما أوردته لأن هذا اللفظ بهذه الدلالة لم يرد في معجمات كثيرة، كما أنّ المعجمات التي أوردته لم تُشِر إلى هذه الرواية، ولا إلى قبيلة غَطَفان، ينظر: المحكم ٤/ ٣٩٦، واللسان (جوه) ١٣/ ٤٨٧، والتاج (جوه) ٣٦/ ١٨٥.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٩٠، وقد ذكر محققه أنّ الأصل أُشِير فيه إلى جواز فتح الحاء، وينظر اللفظ بكسر الحاء فقط وبهذه الدلالة منسوبًا إلى اليَمَن في العين ٣/ ٢١٨، والتهذيب ٥/ ٣٢، وبكسر الحاء وفتحها في المحكم ٣/ ٣١٦، واللسان (حبر) ٤/ ١٥٩.

حدق:

الحَدَق: شَجَر ـ في لغة هُذَيْل ـ شاكَة[1] مُورِقة[2].

حرشف:

الحَرْشَف: أَهْل اليَمَن يُسَمُّون الكُدْس[3] الحَرْشَف[4].

حزب:

الحِزْب: هُذَيل تُسَمِّي السِّلاح الحِزْب، تشبيهًا وسَعَة[5].

---

(١) يقال: شَجَرة شاكَة وشَوِكة وشائكة ومُشِيكة، أي فيها شَوْك. ينظر: اللسان (شوك) ١٠/ ٤٥٣.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٤١، ولم أجد ذكرًا لهذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، ولم يذكرها الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل، وإن كانت بعض المصادر ذكرت أن الباذِنْجان يُسَمَّى الحَدَق، وأن بعض اللغويين يرى أنه بالذال: الحَذَق، ينظر: التاج (حدق) ٢٦/ ٨٢، وهذه الدلالة ليست المقصودة؛ فالمصادر لم تنسبها لأحد، كما أن ابن عَبّاد ذكرها، فتمام نصه السابق: «الحَدَق: شَجَر ـ في لغة هُذَيْل ـ شاكَة مُورِقة، وهو أيضًا: الباذِنْجان».

(٣) المراد بالكُدْس هنا الزَّرْع المحصود المجموع قبل أن يُداس ويستخرج حَبّه، ينظر: القاموس (كدس) ٧٣٤.

(٤) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٢٦٥، كما ينظر: التهذيب ٥/ ٣١٧، والتكملة (حرشف) ٤/ ٤٥١، واللسان (حرشف) ٩/ ٤٦، والتاج (حرشف) ٢٣/ ٦٩، وقد صَرَّحَت كل هذه المصادر بنقل ذلك عن النَّضْر بن شُمَيْل، كما جاء فيها: «الحَرْشَف: الكُدْس بلغة اليَمَن، يقال: دُسْنا الحَرْشَف»، وهذه اللهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، مثل العين والجمهرة والمحكم.

(٥) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ١٦، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (حزب) ١/ ١٠١، والتاج (حزب) ٢/ ١٦١، وهي لهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، مثل العين =

حزمر:

الحَزْمَر: الـمَلِك، في بعض اللغات[1].

حشف:

الحَشَفة: أُصُول الزَّرْع تبقى بعد الحَصَاد، في لغة أَهْل اليَمَن[2].

=

والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم، واللسان، وجاء في التاج الموضع السابق: «الحِزْب: السِّلاح، أغفله في لسان العرب والصِّحاح، وأورده في المحكم»، لكن هذا لم يرد في النسخة المطبوعة من المحكم، فلعل صاحب التاج كان ينقل من نسخة أخرى ليست من أصول المطبوع؛ فمحققه لم يُشِر إلى اختلاف بين النسخ في هذا. وقد وضح الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب ما ذكرته المعجمات من أن هذه التسمية على التشبيه والسَّعة بقوله: «أي أن تسميته تلك إنما هي تسمية مجازية؛ مردها إلى ما في الحِزْب والسِّلاح جميعًا من معنى الاجتماع، فالسِّلاح هنا طائفة مجتمعة ما بين سَيْف وقَوْس وسَهْم ورُمْح...»، ينظر: كتابه لغة هُذَيْل ص٤٢٠.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٢٧٥، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (حزمر) ٢/ ٤٧٢، والتاج (حزمر) ١١/ ٦، ولم أجد لها نسبة، وهي لهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، مثل العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان، بل إن كل هذه المعجمات لم تذكر مادة (حزمر) مطلقًا، عدا التهذيب الذي أورد من هذه المادة لفظًا واحدًا فقط، ينظر: التهذيب ٥/ ٣٢٦، ٣٣٣.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٤٣٠، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (حشف) ٤/ ٤٥٢، والتاج (حشف) ٢٣/ ٧٧، وتنظر الدلالة دون الإشارة إلى أنها لهجة في القاموس (حشف) ١٠٣٤، وهي لهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، بل لم تذكر هذه الدلالة مطلقًا؛ كما هو الحال في العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان.

حفز:

الحَفَـز: قـال أبـو عَمْـرو: الحَفَـز الأَجَـل، في لغـة بنـي سَـعْد[1]،

(١) لم أجد هذه الرواية منسوبة إلى أبي عمرو إلا في التهذيب ٤/ ٣٧٢، لكن وقع فيه (أبو عمر) بدلا من (أبو عمرو)، جاء فيه: «وقال أبو عمر في النوادر...» ثم ساق بقية النص إلى نهاية الشاهد، ويظهر لي أن عمر محرف عن عمرو، وأن المقصود به أبو عمرو الشَّيْباني (إسحاق بن مِرار، ت ٢٠٦هـ، على خلاف)؛ لأن الأزهري صاحب التهذيب ذكره في مقدمة التهذيب ـ وهو يعدد الأئمة الذين اعتمد عليهم في كتابه ـ كما ذكر أيضًا أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، وأبا عُمَر الوراق (محمد بن عبد الواحد، المعروف بالزاهد وبغُلام ثَعْلَب، ت ٣٤٥)، لكنه لم ينص على أن لهذين كتابًا اسمه النوادر، في حين نَصّ على كتاب النوادر للشَّيْباني صراحة، تنظر المقدمة ١/ ٨ ـ ١٣، كما أن المصادر التي تحت يدي لم تذكر لابن العلاء ولا للزاهد كتابًا اسمه النوادر. وكتاب النوادر المذكور ذهب بعض العلماء والباحثين إلى أنه كتاب الجِيم لأبي عمرو الشيباني، ورأى آخرون أنه كتاب آخر مفقود، تنظر مقدمة محقق الجِيم ١/ ٣١ ـ ٣٣، ولم أجد هذا النص فيه. وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى بني سَعْد في اللسان (حفز) ٥/ ٣٣٨، والتاج (حفز) ١٥/ ٦٠، كما تنظر الدلالة دون الإشارة إلى أنها لهجة في القاموس (حفز) ٦٥٤، والتكملة (حفز) ٣/ ٢٥٩، وهي لهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، بل لم تذكر هذه الدلالة مطلقًا؛ كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح والمحكم. ولم أجد في المصادر التي تحت يدي ما يشير إلى نَسَب بني سعد الذين نُسِبَت إليهم هذه اللهجة؛ فبنو سعد اسم يطلق على بطون عديدة تنتسب إلى قبائل عربية عدة، من أشهرها: أَسَد وأَنْمَار والنَّخَع وبَكْر بن وائل وتَمِيم وثَقِيف وهَوازِن وطَيِّئ...، ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٢٦١ ـ ٢٦٨.

وأنشدوا[1]:

أَوْ تَضْـــرِبُوا حَفَــزًا لِعــامٍ قابِــلِ

وأصله من الـمُدافَعة والتَّأْخِير، يقال: حَفَزْتُه، أي دافَعْتُه[2].

حلي:

الحَلِيّ: أَهْل اليَمَن يُسَمُّون الخَشَبة الطَّويلة بين الثَّوْرَيْن الحَلِيّ[3].

حمر:

الحِمِرّ: ـ بلغة أهـل الحِجاز ـ الغَيْم الـذي يَحْمُرُ وَجْهَ الأَرْض، أي

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره: واللهِ أَفْعَلُ ما أَرَدْتُمْ طائعًا...، ولم أعثر له على نسبة، وينظر البيت تامًّا في التهذيب ٤/ ٣٧٢، ٣٧٣، والتكملة (حفز) ٣/ ٢٥٩، واللسان (حفز) ٥/ ٣٣٨، والتاج (حفز) ١٥/ ٦٠، وجاء في هذه المصادر أن معناه: أو تضربوا أجلًا.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ١٥، وينظر: التهذيب ٤/ ٣٧٣، وفيه: «جَعَلْتُ بيني وبين فلان حَفَزًا، أي أَمَدًا»، ومقاييس اللغة ٢/ ٨٥، وفيه: «الحاء والفاء والزاء كلمة واحدة تدل على الحَثّ وما قَرُبَ منه؛ فالحَفْز: حَثّك الشَّيءَ من خَلْفه، والرَّجُل يَحْتَفِز في جُلُوسه إذا أراد القِيام، كأنّ حاثًّا حَثّه ودافعًا دفعه»، واللسان(حفز) ٥/ ٣٣٨، وفيه: «حَفَزه، أي دَفَعه من خَلْفه... وكل دَفْع حَفْز».

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٢٠٦، وهكذا وردت هذه اللهجة في التكملة (حلا) ٦/ ٤٠٢، والتاج (حلا) ٣٧/ ٢٣٨، ويظهر أن المراد بهذه الخَشَبة الخَشَبة التي تكون بين الثَّوْرَين اللذين يجران المحراث عند حِراثة الأرض. وهذه اللهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، مثل العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان.

يَقْشِره. وسَيْل حِمِرّ: شَدِيد[1].

حوف:

الحَوْف: القَرْية، في بعض اللغات، والجَمِيع الأَحْواف[2].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٩٩، ولم أجد فيما تحت يدي من المصادر مايشير إلى أن هذه الدلالة لهجة، أما الدلالة نفسها فقد نَصَّت عليها معجمات كثيرة وأغفلتها أخرى، لكن الذي ورد فيما تحت يدي من المعجمات التي نَصَّت عليها: (الغَيْث الحِمِرّ) وليس (الغَيْم الحِمِرّ)، ينظر: الجمهرة ١/ ٥٢٢، والتهذيب ٥/ ٥٩، والصحاح (حمر) ٢/ ٦٣٨، والمحكم ٣/ ٣٣٣، واللسان (حمر) ٤/ ٢١٢، والتاج (حمر) ١١/ ٤٥، ولا يبعد تحريف أحد اللفظين عن الآخر، وإن كان ذكر ابن عَبّاد للفظ السَّيْل بعد لفظ الغَيْم يشعر بإرادة الغَيْم لا الغَيْث؛ لأن السَّيْل والغَيْث متقاربان في المعنى فلا مبرر للتكرار. ومن المعجمات التي أغفلت هذه الدلالة العين والتكملة.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٢٢١، وتنظر هذه اللهجة في العين ٣/ ٣٠٧، والتهذيب ٥/ ٢٦٣، والمحكم ٤/ ٢٤، والتكملة (حوف) ٤/ ٤٥٦، واللسان (حوف) ٩/ ٦٠، والتاج (حوف) ٢٣/ ٩٤ ـ ٩٥. وقد أشار محقق المحيط إلى ورود لفظ (القِرْبة) بدل لفظ (القَرْية) في بعض النسخ الخطية التي أخرج عليها الكتاب، كما جاء في معجم البلدان ٢/ ٣٢٢: «والذي ضبطته من خط أبي منصور الأَزْهري الحَوْف: القِرْبة، بكسر القاف، والباء مُوَحَّدة»، وجاء أيضًا في التاج في الموضع السابق: «الحَوْف: القَرْية في بعض اللغات، والجمع الأَحْواف، كذا في عدة نسخ من كتاب اللَّيْث بالقاف المفتوحة وبالياء التحتيّة المُثَنَّاة، أو القِرْبة، بكسر القاف، والباء مُوَحَّدة، كذا في نُسَخ التهذيب بخط الأَزْهَريّ»، وهو يقصد بكتاب اللَّيْث كتاب العين؛ والذي في المطبوع منه: القَرْية ـ كما سبقت الإحالة إليه ـ وهذا موافق لما نَقَل، وكذلك فإن الذي في المطبوع من التهذيب: القَرْية أيضًا ـ كما سبقت الإحالة إليه ـ ولكن هذا مخالف لما نَقَل عنه، ولما نقل عنه صاحب معجم البلدان ـ كما تقدم ـ ولم يُشِر محقق التهذيب إلى اختلاف النسخ في هذا الموضع، فلعلهما اطَّلَعا على نُسَخ من التهذيب لم تتوفر =

حرف الخاء

خلص:

الخُلّاص: ـ في لغة هُذَيْل ـ الخُصاص والخَلَل في البَيْت[1].

خمش:

الخَمُوش: البَعُوض، بلغة هُذَيْل، واحِدها خَمُوشة[2].

=

لمحققه. والذي يظهر لي أن لفظ القِرْبة مُصَحَّف عن القَرْية؛ إذ الأخير هو المثبت فيما تحت يدي من المصادر التي ذكرت هذه اللهجة، باستثناء إشارة التاج ومعجم البلدان السابقة، وهي وإن كانت تؤكد أنه بالباء بخط الأَزْهَري، فلا يمنع أنه وهم في ذلك ثم أصلحه، والله أعلم. ولم أجد نسبة لهذه اللهجة، كما أنها لم ترد في بعض المعجمات، مثل الجمهرة والصحاح.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٤٧، ولم أجد هذه اللهجة إلا في التاج (خلص) ١٧/ ٢٨٧، وقد صَرَّح بنقلها عن ابن عَبّاد، وقد أَثْبَتَها نقلًا عن التاج فقط الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٣٨٣. فهي لهجة لم تذكرها معجمات كثيرة وكبيرة، بل لم تذكر الدلالة بالكلية، كما هو الحال في العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والتكملة واللسان، وتنظر الدلالة فقط في القاموس (خلص) ٧٩٧.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٣٠، وتنظر هذه اللهجة في العين ٤/ ١٧٤، والتهذيب ٧/ ٩٥، والصحاح (خمش) ٣/ ١٠٠٥، واللسان (خمش) ٦/ ٢٦٩، والتاج (خمش) ١٧/ ١٠١، وقد استشهدت هذه المصادر عليها ببيت للشاعر الجاهلي مالك بن عُوَيْمِر الهُذَلي الملقب بالـمُتَنَخِّل، وهو قوله يصف ماء يحوم البَعُوض حوله:

كَأَنَّ وَغَى الخَمُوشِ بِجانِبَيْهِ ... وَغَى رَكْبٍ أُمَيمَ ذَوِي هِياطِ

=

حرف الدال

ديك:

الدِّيك: هو في كلام أهل اليَمَن الرَّجُل الحَذِر المُشْفِق، وبه سُمِّي الدِّيك(١).

=

الوَغَى: الصَّوت، والهِياط: الصِّياح والمجادلة والجَلَبة، ينظر: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٧٢، وبعض المعجمات السابقة أوردت البيت بروايات مختلفة لا تتصل بموضع الشاهد. كما أورد بعضها دلالة لفظ الخَمُوش على البَعُوض دون أن تشير إلى أنها لهجة، مع أنها استشهدت بالبيت السابق، ينظر: الجمهرة ١/ ٦٠٢ ــ ٦٠٣، ٣/ ١٢٥٥، والمحكم ٥/ ٣٦، وقد نَصَّت كل المعجمات السابقة على ما نَصّ عليه ابن عَبّاد من أن للفظ واحدًا، هو الخَمُوشة، سوى الجمهرة والصحاح الموضعين السابقين، بل جاء في الجمهرة صراحة: أنه لا واحد له من لفظه. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٠٩، وذكر أن هذا اللفظ بهذه الدلالة كثير الدوران في شعر هُذَيْل.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٣٠٧، وهذه اللهجة نقلتها المعجمات التي تحت يدي عن اللغوي مُؤَرِّج السَّدُوسِي (ت ١٩٥هـ)، وعبارة بعضها: «الرَّجُل المُشْفِق الرَّؤوم»، ينظر: التهذيب ١٠/ ٣٣٢، واللسان (ديك) ١٠/ ٤٣١، وبعضها: «الرَّجُل المُشْفِق الرَّؤوف»، ينظر: التكملة (ديك) ٥/ ٢٠٠، والعبارتان في التاج (ديك) ٢٧/ ٩٨، وهي لهجة أغفلتها بعض المعجمات الكبيرة، مثل العين والجمهرة والصحاح والمحكم. ومن الواضح أن نَصّ اللغوي مُؤَرِّج السَّدُوسِي ــ وهو نَصّ تناقلته المعجمات ولم تعترض عليه ــ يجعل الدلالة المشهورة للفظ الدِّيك ــ وهي ذَكَر الدَّجاج ــ دلالة فرعية متطورة عن دلالته في هذه اللهجة، وهذا غريب!!.

حرف الذال

ذفط:

الـذَّفُوط: أهـل المدينـة، إذا أراد أحـدهم أن يُـزْرِي برَجُـل قـال: إنَّـك لَذَفُوط ـ بالذال ـ أي ضَعِيف[1].

ذهب:

الـمَذْهَب: الـمُتَوَضّأ، بلغة أهل الحجاز[2].

الـذَّهَب: مِكْيـال لأَهْـل الـيَمَن، يُجْمَـع علـى الأَذْهـاب، ثـم علـى الأَذاهِب[3].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ١٥١، ولم أجد هذه اللهجة إلا في التاج (ذفط) ١٩/ ١٥٥، وقد صَرَّح بنقلها عن ابن عَبّاد، وقد وردت هذه الدلالة دون نسبتها إلى أناس معينين في القاموس (ذفط) ٨٦١، في حين لم ترد مطلقًا في معجمات كبيرة، كالصحاح والمحكم واللسان، بل إن بعض المعجمات لم تذكر مادة (ذفط) مطلقًا؛ كما هو الحال في العين والجمهرة والتهذيب والتكملة.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٤٧٠، وتنظر هذه اللهجة في العين ٤/ ٤١، والتاج (ذهب) ٢/ ٢٧٦، وقد وردت هذه الدلالة دون نسبتها إلى أناس معينين في التهذيب ٦/ ٢٦٤، والمحكم ٤/ ٢٩٥، والتكملة (ذهب) ١/ ١٣١، وفيه: أن ذلك «كناية»، واللسان (ذهب) ١/ ٣٩٤، والقاموس (ذهب) ١١١، في حين لم ترد في بعض المعجمات، كالجمهرة والصحاح.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٤٧٠، كما ينظر: العين ٤/ ٤١، والجمهرة ١/ ٣٠٧، والـمُجَرَّد ص ٢٠٨، والتهذيب ٦/ ٢٦٤، والصحاح (ذهب) ١/ ١٢٩، والمحكم ٤/ ٢٩٦، واللسان (ذهب) ١/ ٣٩٦، والتاج (ذهب) ٢/ ٢٧٩، وقد جاء في المصدر =

حرف الراء

رحل:

الـمُرَحَّل: ضَرْب من البُرُود باليَمَن، سُمِّيَ بـذلك؛ لأَنَّ عليـه تَصـاوِير رَحْل(١).

رفو:

رَفَوْتُه: سَكَّنْتُه، في لغة هُذَيْل(٢).

=

الأخير وحده: «ورأيت في هامش نسخة لسان العرب ما صورته: في نسخة التَّهْذيب الذَّهْب، بسكون الهاء»، لكن الذي في المصادر التي تحت يدي، ومنها اللسان ـ كما سبقت الإحالة إليه ـ الذَّهَب، بفتح الهاء، أما التهذيب ـ وقد سبقت الإحالة إليه ـ فقد جاء اللفظ فيه غير مضبوط. وقد ورد في غالب المصادر السابقة: أن لفظ أَذْهاب جَمْع، وأن أَذاهِب جَمْع الجَمْع.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٧٩، كما ينظر: العين ٣/ ٢٠٨، والتهذيب ٥/ ٨، والمحكم ٣/ ٣٠١، واللسان (رحل) ١١/ ٢٧٨، وبعض المصادر كالصحاح والقاموس والتاج أوردت هذه الدلالة دون ذكر اليَمَن، وجاء في الصحاح (رحل) ٤/ ١٧٠٧: «مِرْطٌ مُرَحَّلٌ: إزار خَزّ فيه عَلَم»، وقد تعقبه صاحب القاموس فقال: «وتفسير الجَوْهَرِي إياه بإزار خَزّ فيه عَلَم، غير جَيّد؛ إنما ذلك تفسير الـمُرَجَّل، بالجيم»، ينظر: مادة (رحل) ١٢٩٩، لكن جاء في التاج (رحل) ٢٩/ ٣٣: «وقد يقال: لا منافاة بينهما؛ إذ يجوز أن يكون العَلَم مُصَوَّرًا بصُورة الرَّحْل».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ٢٦٠، والمقصود سَكَّنْتُه من الرُّعْب. ولم أجد المصادر التي تحت يدي تنسب هذه الدلالة صراحة إلى هُذَيْل، ينظر: العين ٨/ ٢٨١ ــ ٢٨٢، والجمهرة ٢/ ٧٨٨، والتهذيب ١٥/ ٢٤٣، والصحاح (رفأ) ١/ ٥٣، و(رفا)

=

ركل:

الرَّكْل: الكُرّاث، بلغة عَبْد القَيْس، والرَّكّال الذي يَبِيعه[1].

=

٦/ ٢٣٦٠، والمحكم ١٠/ ٣٠١، واللسان (رفأ) ١/ ٨٧، و(رفا) ١٤/ ٣٣٠، والتاج (رفأ) ١/ ١٨٢ ـ ١٨٣، و(رفا) ٣٨/ ٩٣ ـ ٩٤، وإنما توردها مستشهدة عليها ببيت لأبي خِراش خُوَيْلِد بن مُرَّة الهُذَلِي (شاعر مخضرم توفي في زمن عمر بن الخطاب)، وهو قوله:

رَفَوْنِي وقالوا يا خُوَيْلِدُ لا تُرَعْ ... فَقُلْتُ وأَنْكَرْتُ الوُجُوهَ هُمُ هُمُ

وينظر البيت أيضًا في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢١٧، وجاء فيه: «رَفَوْنِي، أي سَكَّنوني، وكان أصلها: رَفَؤُوني»، وقد صَرَّحت بعض المعجمات كالصحاح واللسان والتاج بأن اللفظ يقال بالهمز أيضًا: رَفَأْته، تنظر المواضع السابقة. وهذه اللهجة مما فات الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٢٤٧، وتنظر هذه اللهجة في الجمهرة ٢/ ٧٩٨، والمحكم ٦/ ٨٠١، والتكملة (ركل) ٥/ ٣٧٤، واللسان (ركل) ١١/ ٢٩٤، والتاج (ركل) ٢٩/ ٥٥، وبعض المصادر ذكرت هذه الدلالة دون نسبتها إلى أناس معينين، كما هو الحال في المنتخب ١/ ٣٨٢، والتهذيب ١٠/ ١٨٨، في حين لم تذكرها بعض المعجمات مطلقًا، كما هو الحال في العين والصحاح، وقد أورد المحكم واللسان والتاج في المواضع السابقة بيتًا غير منسوب شاهدًا على هذه الدلالة ـ ولم أجد له نسبة ـ وهو:

أَلا حَبَّذا الأَحْساءُ طِيبُ تُرابِها ... ورَكْلٌ بِها غادٍ عَلَيْنا ورائِحُ

ومما يدلل على صحة نسبة هذه اللهجة إلى عَبْد القَيْس ما يشير إليه الشاهد من أن لفظ الرَّكْل بدلالة الكُرّاث كان معروفًا في الأَحْساء، وهي واحة قديمة السُّكْنَى معروفة باسمها إلى يوم الناس هذا، تقع في شرقيّ الجزيرة العربية، وكانت من مساكن عَبْد

=

حرف الزاي

زب:

الزُّبّ: في لغة أَهْل اليَمَن: الزُّبّ اللِّحْية[1].

=

القَيْس، وهي الآن إحدى المحافظات المشهورة في المملكة العربية السعودية، ينظر ما جاء عنها في: معجم البلدان ١/ ١١١، والمعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ـ المنطقة الشرقية ١/ ١٢٠، والموسوعة الجغرافية لشرقي البلاد العربية السعودية ١/ ١٤٧. ويظهر أن لفظ الرَّكْل قد اندثر حتى من العامية المتداولة في الأَحْساء؛ إذ لم أجده مذكورًا في كتاب العامية الفصيحة في لهجة أهل الأَحْساء، للأستاذ إبراهيم الملحم.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ١٩، وتنظر هذه اللهجة في العين ٧/ ٢٥٣، والجمهرة ١/ ٦٩، والتهذيب ١٣/ ١٧٢، والصحاح (زبب) ١/ ١٤١، والمحكم ٩/ ١٣، واللسان (زبب) ١/ ٤٤٥، والتاج (زبب) ٣/ ٥، وجاء في المحكم واللسان والتاج المواضع السابقة قول آخر، مفاده أن هذا الاستعمال لبعض أهل اليَمَن، وأنه خَاصّ بمقدم اللِّحْية، وبعض المصادر اقتصرت على هذا القول، ينظر: الـمُجَرَّد ص ٥٢. وقد أوردت المصادر السابقة عدا الجمهرة والـمُجَرَّد بيتًا غير منسوب شاهدًا على هذه الدلالة ـ ولم أجد له نسبة ـ وهو:

فَفَاضَتْ دُمُوعُ الجَحْمَتَيْنِ بِعَبْرَةٍ عَلَى الزُّبِّ حَتَّى الزُّبُّ في الماءِ غامِسُ

والجَحْمَتان: العَيْنان، وذلك بلغة أَهْل اليَمَن عامة أو قبيلة حِمْيَر خاصة، كما تقدم ذلك في مادة (جحم).

وورد في بعض المعجمات السابقة دلالات أخرى للفظ الزُّبّ منسوبة إلى أَهْل اليَمَن أيضًا؛ ففي اللسان والتاج الموضعين السابقين: أنّ الزُّبّ الذَّكَر بلغة أَهْل اليَمَن، وقيل: بل هو ذَكَر الصَّبِيّ خاصة. والزُّبّ بلغتهم اسم للأَنْف أيضًا.

زقد:

الزَّقد: كلمة يَمانية(١).

زور:

الزَّوْر: عَسِيب الفَحْل، بلغة اليَمَن(٢).

---

(١) هكذا جاءت عبارة المحيط في اللغة ٥/ ٣٠٣، دون بيان لدلالة اللفظ، وقد أفاد محققه أن اللفظ من زيادات بعض النسخ، فعلق بقوله: «زيادة من ت، وضبطت فيه بفتح القاف، ولكنها في مطبوع العين مُسَكَّنة القاف»، والذي في العين ٥/ ٨٨ كما ذكر المحقق، ودون بيان لدلالة اللفظ. ولم أجد هذا اللفظ في مصدر آخر من المصادر التي تحت يدي، ومنها مصادر مختصة بتقييد النوادر والشوارد، ككتاب النوادر لأبي زيد الأنصاري، وكتاب الشوارد للصاغاني، بل إنّ مادة (زقد) غير واردة في كل المعجمات التي اطَّلَعت عليها، سوى معجم العين، كما سبق بيانه، ولا يبعد عندي أن ما في المحيط منقول عنه؛ لتطابق عبارتيهما، وخلوهما من بيان دلالة اللفظ، فعبارة العين: «الزَّقْد: كلمة يَمانية».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٨١، وقد جاءت هذه اللهجة في جملة من المصادر منسوبة إلى أَهْل اليَمَن، ولكن عبارتها: «عَسِيب النَّخْل»، ينظر: الجمهرة ٢/ ٧١١، والمخصص ١١/ ١٠٧، والتكملة (زور) ٣/ ١٦، والتاج (زور) ١١/ ٢٤٤، وجاء في المصدر الأخير: أنه وقع بالحاء المهملة (النَّحْل) في غالب نُسَخ القاموس المحيط، وأن الصواب بالخاء المعجمة (النَّخْل). لكن الذي في المطبوع من القاموس (النَّخْل) بالخاء، ولم يُشِر محققوه إلى اختلاف النسخ في هذا الموضع، فلعل صاحب التاج نظر في نسخ أخرى ليست من أصول المطبوع، ينظر: القاموس مادة (زور) ص٥١٥. وقد وردت هذه الدلالة هكذا «عَسِيب النَّخْل» دون أن تنسب إلى أناس معينين في المحكم ٩/ ١٠٢، واللسان (زور) ٤/ ٣٣٨، في حين لم ترد في بعض المعجمات مطلقًا، كما هو الحال في العين والتهذيب والصحاح. ومما ينبغي التنبيه عليه أن من دلالات لفظ (عَسِيب) ما يجعله صالحًا لأن يضاف إليه لفظ فَحْل ولفظ نَخْل، جاء =

زير:

الزِّير: حُبّ الماء، بلغة الشام، والجَمِيع أَزْيار[1].

=

في القاموس الموضع السابق: «العَسْب: ضِراب الفَحْل أو ماؤه أو نَسْله... والعَسِيب: عَظْم الذَّنَب... أو مَنْبِت الشَّعْر منه... وجَرِيدة من النَّخْل مستقيمة يُكْشَط خُوصُها...»، لكن الذي يظهر لي أن لفظ الفَحْل في كتاب ابن عَبّاد مُحَرَّف عن لفظ النَّخْل؛ حيث لم أجده في مصدر آخر؛ أما لفظ النَّخْل فمشهور في المصادر، كما سبقت الإحالة على جملة منها، والله أعلم.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ٨٣، ولم أجد في المصادر التي تحت يدي نسبة هذه اللهجة إلى أهل الشام، وإنما جاء في بعضها نسبتها إلى أهل العراق، ينظر: التكملة (زير) ٣/ ١٦، والتاج (زور) ١١/ ٢٤٨، وجاء في المصدر الأخير أنه لفظ أعجمي. وقد أوردت مصادر أُخَر هذا اللفظ دون أن تنسبه إلى أناس معينين، ودون إشارة إلى عجمته، ينظر: مجمل اللغة ١/ ٤٤٦، والمحكم ٩/ ٨٩، واللسان (زير) ٤/ ٣٣٩، والقاموس (زير) ص ٥١٦، في حين لم تذكره مصادر أخرى مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والتهذيب والصحاح، ومن الغريب أنني لم أجد له ذكرًا فيما تحت يدي من كتب المُعَرَّب والدَّخِيل مع تصريح بعض المصادر بعجمته ــ كما سبق ــ ومنها كتاب المُعَرَّب للجَوالِيقي، وشِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل للخَفاجي، وقَصْد السَّبِيل فيما في اللغة العربية من الدَّخِيل للمُحِبِّي. وقد ورد في لسان العرب ما قد يُسْتَدَلّ به على أن لفظ الزِّير كان معروفًا في البيئة الحجازية زمن الإمام الشافعي (ت ٢٠٥هـ) ــ ومن المعروف أنه عاش في شبابه في الحجاز ــ، جاء في اللسان الموضع السابق: «وفي حديث الشافعي: كُنْت أَكْتُب العِلْم وأُلْقِيه في زِيرٍ لنا؛ الزِّير: الحُب الذي يُعْمَل فيه الماء». كما وردت في معجم الأدباء ١٨/ ٥٥ في ترجمة الإمام محمد بن جَرِير الطَّبَري (ت ٣١٠هـ) طُرْفة تتصل بسفره من العراق إلى مصر، ويؤخذ منها أن لفظ الزِّير كان معروفًا في ذلك الوقت في مصر، في حين لم يكن معروفًا في العراق، وإنما كان يُسَمَّى فيه الحُبّ.

حرف السين

سبع:

الـمُسْبَع: في لغة تَـمِيم الدَّعِيّ[1]. وفي لغة هُذَيْل: الـمُهْمَل في الرَّعْـي،

(١) لـم أجد هذه اللهجة منسوبة إلى تَـمِيم إلا في كتاب الأفعال ٣/ ٥٠٦، وإن جاء في بعض المصادر أنها لهجة دون نسبتها إلى أحد، ينظر: العين ١/ ٣٤٤، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٣، في حين أوردت بقية المصادر التي تحت يدي دلالة الـمُسْبَع على الدَّعِيّ، دون أيّ إشارة إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: الجمهرة ١/ ٢٩٠، ٣٣٧، والمحكم ١/ ٥٠٧، والتكملة (سبع) ٤/ ٢٧٣، واللسان (سبع) ٨/ ١٤٩، والتاج (سبع) ٢١/ ٩٦، وجاء في المصدر الأخير: أن ذلك على سبيل الكناية. لكن ثلاثة فقط من المصادر السابقة ـ وهي العين والجمهرة والأفعال ـ استشهدت على هذه الدلالة ببيت لشاعر تَـمِيمي ـ جاء في العين والأفعال أنه العَجّاج بن رُؤْبة (ت ٩٦هـ)، وورد البيت في الجمهرة غير منسوب ـ وهو قوله:

إنَّ تَـمِيمًا لَـمْ تُراضِـعْ مُسْبَعًا ... ولَـمْ تَلِـدْهُ أُمُّـهُ مُقَنَّعَا

والذي يظهر أن البيت لرُؤْبة بن العَجّاج (ت ١٤٥هـ)، حيث ورد في ديوانه ص ٩٢، ضمن أُرْجُوزة طويلة، في حين لـم يرد في ديوان العَجّاج. وقد جاء البيت بلفظ (يُراضِع)، بالياء، مع كسر الضاد في معجم العين، ومع فتحها في الأفعال، في حين جاء في الديوان بالتاء، مع كسر الضاد والفتح، وجاء في الجمهرة بالتاء والياء. أما بقية المعجمات التي تحت يدي فلم تستشهد به على هذه الدلالة، بل على دلالتين مختلفتين؛ أولاهما: الوَلَد المدفوع إلى الظُّؤورة ـ والظُّؤورة جمع ظِئْر، والمقصود أن يُدْفَع إلى امرأة ترضعه غير والدته ـ ينظر مثلًا: الصحاح (سبع) ٣/ ١٢٧٧ ـ وقد نُسِب البيت فيه إلى رُؤبة ـ والمحكم واللسان الموضعان السابقان ـ وقد نُسِب البيت فيهما إلى العَجّاج ـ والتاج الموضع السابق، وفيه النسبتان. والثانية: الوَلَد المولود لسبعة أشهر، ينظر: التهذيب ٢/ ١١٧، وقد نُسِب البيت فيه إلى العَجّاج. وقد أورد =

حتى صار كالسَّبُع[1].

=

هذه اللهجة الدكتور ضاحي عبد الباقي في كتابه لغة تميم ص ٥٧٥ معتمدًا على كتاب الأفعال الموضع السابق.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٧٥، والمقصود العَبْد الـمُهْمَل، وقد جاءت هذه اللهجة منسوبة إلى هُذَيْل صراحة في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٣، حيث جاء فيه: «مُسْبَع: مُهْمَل، يتركه أهله يعمل ما يشاء، يقال: قد أَسْبَعْتَ عَبْدَك على الناس، أي أَهْمَلْتَه، وكذا هو في لغة هُذَيْل، كأنه خلا فصار سَبُعًا»، أما المعجمات التي تحت يدي فلم أجد اللفظ بهذه الدلالة تحديدًا منسوبًا فيها إلى أحد، لكنه جاء في معجم واحد منها ــ وهو العين ١/ ٣٤٤ ـ منسوبًا إلى هُذَيْل بدلالة مقاربة؛ جاء فيه: «عَبْد مُسْبَع ــ في لغة هُذَيْل ـ عَبْد مُتْرَف، ويقال: تُرِك حتى صار كالسَّبُع لجرأته على الناس»، وقد ساق صاحب التاج هذه الدلالة، وحاول أن يُقَرِّبها إلى دلالة الـمُهْمَل، ولكن دون أن ينسب شيئًا من ذلك إلى هُذَيْل، فقال: «مُسْبَع: بفتح الباء، واختلف فيه؛ فقيل هو الـمُتْرَف... وهو قريب من معنى الـمُهْمَل؛ لأنه إذا أُهْمِل فقد أُتْرِف عادة»، ينظر: مادة (سبع) ٢١/ ٩٦. وهذه الدلالة وردت في مصادر كثيرة دون إشارة صريحة إلى نسبتها إلى أناس معينين، ينظر مثلًا: الجمهرة ١/ ٢٩٠، ٣٣٧، والتهذيب ٢/ ١١٧، والصحاح (سبع) ٣/ ١٢٢٧، والمحكم ١/ ٥٠٧، والأفعال ٣/ ٥٠٥، والتكملة (سبع) ٤/ ٢٧٣، واللسان (سبع) ٨/ ١٤٩، والتاج الموضع السابق، إلا أن كل تلك المصادر أوردتها مستشهدة عليها ببيت لأبي ذُؤَيْب الهُذَلِي (خُوَيْلِد بن خالد، ت ٢٨هـ)، وهو قوله:

صَخِبُ الشَّوارِبِ لا يَزالُ كَأَنَّهُ … عَبْدٌ لآلِ أَبِي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ

وينظر البيت أيضًا في ديوانه ص١٤٦، وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢، وجاء فيه: «صَخِب: كثير صَوْت الحَلْق، والشَّوارب: مَجاري الماء في الحَلْق، ومخارج الصَّوْت، أي كثير النُّهاق، لا يزال هذا الحِمار كأنه عَبْد مُسْبَع، أي مُهْمَل». وقد أوردت بعض المصادر السابقة كالتهذيب والصحاح واللسان والتاج خلافًا في ضبط

=

سجد:

السَّاجِد: ــ في لغة طَيِّئ ــ الـمُنْتَصِب، وفي لغة سائر العرب الـمُنْحَنِي[1].

=

لفظ (مُسْبَع) ودلالته في الشاهد السابق، مفاده أنه بفتح الباء يدل على العَبْد الـمُهْمَل، وأن هذه رواية الأصمعي (عبد الملك بن قُرَيْب، ت ٢١٦هـ)، وأن أبا سعيد الضَّرِير (أحمد بن أبي خالد البغدادي، توفي بعد ٢٥٠هـ) يرويه بكسر الباء، ويرى أن معناه: العَبْد الذي صادف سَبُعًا في غَنَمه، فهو يحاول زجره عنها. وقد أثبت هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٤٧، اعتمادًا على مصدر واحد فقط، هو شرح أشعار الهذليين الموضع السابق، ولم يُشِر مطلقًا إلى ما ورد في معجم العين.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٦، وتنظر هذه اللهجة في الأضداد للأصمعي ص ٤٣، والأضداد لابن السِّكِّيت ١٩٦، والأضداد للأنباري ص ٢٩٤، والتهذيب ١٠/ ٥٧٢، والمخصص ١٣/ ٢٦٥، والتكملة (سجد) ٢/ ٢٤٧، واللسان (سجد) ٣/ ٢٠٤، والتاج (سجد) ٨/ ٩٩، وبعض المصادر أوردت هذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: المحكم ٧/ ٢٦١، والأضداد للصاغاني ص ٩٦، في حين لم ترد في بعض المصادر مطلقًا، كما هو الحال في العين والأضداد لقُطْرُب والأضداد لأبي حاتم السِّجِسْتاني والجمهرة والصحاح. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد في كتابه لغة طَيِّئ ص ٣٦٢، والدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٢٧ معتمدين على جملة من المصادر السابقة.

وقد صَرَّح الأزهري في التهذيب في الموضع السابق بأنه نقل هذه اللهجة عن اللَّيْث ــ وهو يعني بذلك كتاب العين ــ لكن هذه اللهجة لم ترد في المطبوع من العين ــ كما تقدم ــ فلعل الأزهري كان ينقل من نسخة أخرى ليست من أصول المطبوع؛ فمحققه لم يُشِر إلى اختلاف بين النسخ في هذا. كما جاء في اللسان والتاج في الموضعين =

=

السابقين: أن الأزهري قال عن هذه اللهجة: إن ذلك «لا يُحْفَظ لغير اللَّيْث»، وهذه المقولة لا وجود لها في متن المطبوع من التهذيب، لكن محققه أشار إلى وجودها في بعض نسخه الخطية. ويبدو أن الأزهري واهم في مقولته تلك؛ لأن هذه اللهجة وردت في مصادر أخرى قديمة، كما مر في تخريجها قبل قليل.

وقد استشهدت بعض المصادر السابقة التي ذكرت هذه اللهجة ــ وهي المصادر الثلاثة الأولى فقط ـ عليها بشاهد من الشعر غير منسوب ـ ولم أجد أنا له نسبة ـ وهو قوله:

لَــوْلا الزِّمــامُ اقْــتَحَمَ الأَجالِــدا ... بــالغَرْبِ أَوْ دَقَّ النَّعــامَ السَّــاجِدا

على أن السَّاجِد بمعنى الـمُنْتَصِب، وقد أشارت تلك المصادر إلى خلاف في روايته، لكنه لا يتصل بموضع الشاهد. والبيت في وصف بَعِير يُسْنَى ــ أي يُسْتَعْمَل لإخراج الماء من البئر، ويُسَمَّى السَّانِية ــ يصفه الشاعر بالقوة والنشاط، فيقول: لولا أن الزِّمام يُمْسِكه لاقْتَحَم الأَجالِد، وهي جمع جَلَد، وهو اسم للأرض، ويقصد به هنا الموضع الذي يجب أن ينتهي دونه البَعِير الذي يُسْنَى عليه في أثناء إخراج الغَرْب من البئر؛ حتى لا يَنْخَلِع الغَرْب من مكانه، وهو ما بعد الـمَنْحاة، والـمَنْحاة المكان الذي يتردد فيه ذلك البَعِير ذهابًا وإيابًا لإخراج الماء، والغَرْب: وعاء كبير من جِلْد، أكبر من الدَّلْو، يُمْتَح به الماء من الآبار بواسطة الحيوان، كالإبل والبَقَر والحَمِير، دَقَّ: حَطَّم، النَّعامَ: خَشَبات منصوبات على حافة البئر، السَّاجِد: الـمُنْتَصِب. والمقصود وصف هذا البَعِير بالقوة والنشاط، فلولا أنّ زِمامه يمسكه لتَعَدَّى عند سَحَبه الغَرْب من البئر حَدّ الـمَنْحاة، ولَحطَّم الخشب المنصوب على البئر عندما يَكِرّ راجعًا. وقد ذكرت بعض المصادر أن السَّاجِد في البيت بمعنى الـمُتَأَصِّل الثابت، ينظر: المخصص ١١/ ١١٣ ـ ١١٤، واللسان (سجد) ٣/ ٢٠٦، وزاد المصدر الأول قولًا ثانيًا، وهو أن المراد بالسَّاجِد النَّخْل المائلة، وعلى هذين التفسيرين فإن البيت لا شاهد فيه، والله أعلم.

سدك:

السَّدِك: الـمُولَع بالشَّيْء، في لغة طَيِّئ[1].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ١٨١، وتنظر هذه اللهجة في العين ٥/ ٣٠٥، والمحكم ٦/ ٧٠٣ واللسان (سدك) ١٠/ ٤٣٩، والتاج (سدك) ٢٧/ ١١٧، وقد أوردت بعض المصادر دلالة مقاربة جدًّا لهذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة، وهي أنّه يقال: «سَدِك به سَدَكًا وسَدْكًا، فهو سَدِك، إذا لَزِمه»، ينظر: الجمهرة ٢/ ٦٤٦، والتهذيب ١٠/ ٤٦، الصحاح (سدك) ٤/ ١٥٨٩، وقد فاتت هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد فلم يوردها في كتابه لغة طَيِّئ، في حين أوردها الدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٢٨، وذكر أنها ظلت ممتدة في لهجة طَيِّئ حتى عهد أبي تَـمّام (حبيب بن أوس الطائي، ت ٢٣١هـ) وأورد لها شاهدًا من شعره.

وقد استشهدت كل المصادر السابقة التي أوردت هذه اللهجة عليها ببيت أوردته غير منسوب ـ إلا أنّها عدا العين ذكرت أنه لبعض مُحَرِّمِي الخَمْر على نفسه في الجاهلية ـ وهو قوله:

وودَّعْتُ القِداحَ وقَدْ أُراني ... بِها سَدِكًا وإنْ كانَتْ حَراما

وقائل البيت أحد شعراء طَيِّئ المخضرمين، وهو عدي بن عمرو الطائي، المعروف بالأعرج الطائي، ينظر: شعر طَيِّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام ٢/ ٥٢٤، وهو فيه بلفظ: «وحَرَّمْتُ الخُمُورَ وقَدْ أُرانِي...».

كما ورد في التاج وحده الموضع السابق شاهد آخر، هو قول رُؤْبة بن العَجّاج (ت ١٤٥هـ):

مِنْ دَهْوِ أَجْدالٍ ومِنْ خَصْمٍ سَدِك.

والشاهد في ديوانه ص ١١٧، والدَّهْو: الدَّهاء، ويقال فيه: الدَّهْي أيضًا. أَجْدال: جمع جَدِل، وهو الرَّجُل القَوِيّ في الخصومة، ينظر: اللسان (جدل) ١١/ ١٠٥، و(دها) =

سنع:

السَّنائع: ـ في لغة هُذَيْل ـ طُرُق في الجِبال[1].

سها:

السَّـهْوة في [لغـة][2] طَيِّـئ: الحَجَـر الواحـد عَظُـم أو صَـغُر، وجمعـه سِهاء وسَهَوات[3].

=

١٤/ ٢٧٥. واستعمال رُؤبة لهذه اللهجة ـ وهو تَـمِيمي ـ مُشْعِر بتجاوزها حدود البيئة الطائية إلى بيئات عربية أخرى.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٦٨، وتنظر هذه اللهجة في اللسان (سنع) ٨/ ١٦٩، والتاج (سنع) ٢١/ ١٣١، وقد جاء في هذه المصادر أن مفردها: سَنِيعة. وقد أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: التهذيب ٢/ ١٠٣، في حين لم ترد في بعض المصادر مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح والمحكم. وقد أورد الأَزْهَرِي في التهذيب الموضع السابق شاهدًا على هذه الدلالة، مع أنه لم يُشِر إلى أنها لهجة، كما تقدم، وهو بيت جاء به غير منسوب، وهو قوله:

إذا صَدَرَتْ عَنْهُ تَمَشَّتْ مَخاضُها … إلى السَّرْوِ تَدْعُوها إلَيْهِ السَّنائِعُ

ولم أجد البيت في مصدر آخر، ويظهر أنه في وصف إبل تَرِد ماء وتَصْدُر عنه، فتَمْشِي مَخاضُها، وهي النُّوق الحَوامِل ـ وتكون ثقيلة في العادة ـ إلى شَجَر السَّرْو لتَأْكُل منه ـ وهو شَجَر جَبَلِيّ ـ مستعينة على الوصول إليه بالسَّنائع وهي الطرق الجبلية، والمعنى في البيت مجازي؛ لأنه جعل انفتاح هذه الطرق أمام الإبل وتسهيلها الوصول إلى ذلك الشَّجَر بمثابة الدعوة إلى أكله. وقد ذكر هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٣٩٤، معتمدًا على ما ورد عنها في اللسان فقط.

(٢) لفظ يظهر أنه ساقط من المطبوع.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٣٣، وتنظر دلالة السَّهْوة على الصخرة مطلقًا منسوبة إلى طَيِّئ في الـمُنَجَّد ص ٢٢٩، والمحكم ٤/ ٤٠٦، في حين خَصَّتها بعض المصادر

=

حرف الشين

شخف:

الشَّخْف: ـ بالحِمْيَرِيّة ـ اللَّبَن، وكذلك الشِّخاف أيضًا[1].

=

بالصَّخْرة التي يقوم عليها السَّاقي، ينظر: التهذيب ٦/ ٣٦٧، والتكملة (سها) ٦/ ٤٤٠، والقولان في اللسان (سها) ١٤/ ٤٠٧، والتاج (سها) ٣٨/ ١٨٦، وبعض المعجمات لم تورد هذه الدلالة مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح، وقد أوردها الدكتور عبد الفتاح محمد في كتابه لغة طَيِّئ ص ٣٤٨، والدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٣٢ معتمدين على ما جاء في بعض المصادر السابقة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٢٦، وقد اقتصرت المصادر التي تحت يدي في نسبتها هذه اللهجة إلى حِمْيَر على لفظ (الشِّخاف)، ينظر: العين ٤/ ١٧٢، والتهذيب ٧/ ٨٩، والمحكم ٥/ ٣١، والتكملة (شخف) ٤/ ٤٩٩، واللسان (شخف) ٩/ ١٦٨، والتاج (شخف) ٢٣/ ٢٦١، بل إن بعض المعجمات لم تورد هذه الدلالة، بل لم تورد مادة (شخف) مطلقًا، كما هو الحال في الجمهرة والصحاح، لكن جاء في كل هذه المصادر التي أوردت هذه اللهجة عدا العين والمحكم، والعبارة للسان: «وقال أبو عمرو: الشَّخْف: صوت اللَّبَن عند الحَلْب، يقال: سمعت له شَخْفًا، وأنشد:

كَأَنَّ صَوْتَ شَخْبِها ذِي الشَّخْفِ   كَشِيشُ أَفْعًى في يَبِيسٍ قُفِّ»

ولم أجد نسبة للبيت، ومعناه: تشبيه صوت شَخْب اللَّبن من الضَّرْع بكَشِيش الأَفْعَى، وهو صوت مَشْيها عندما تَنْساب فوق نباتات قُفٍّ يابسة، والقُفّ: ما ارتفع من الأرض، وارتفاعه أَدْعَى لشدة يُبْس نباته. ويظهر أنَّ هناك إبدالًا مرويًّا بين الباء في لفظ (الشَّخْب) الوارد في البيت، ولفظ (الشِّخاب) وهو بمعناه، وبين الفاء في لفظي

=

شرح:

الشَّارح: ـ بلغة اليَمَن ـ الحافِظ، كالنَّاطُور[1].

شرر:

الشَّـرّان: مـن كـلام أهـل السَّـواد، شـيء تُسَـمِّيه العـرب الأَذَى شِـبْه

=

(الشَّخْف) و(الشِّخاف) اللذين نحن بصددهما؛ فقد جاء في المصادر: «الشُّخْب والشَّخْب: ما خرج من الضَّرْع من اللَّبَن إذا احْتُلِب»، ينظر: اللسان (شخب) ١/ ٤٨٥، وجاء فيه أيضًا وفي المحكم ٥/ ٣٤، والتاج (شخب) ٣/ ٦٦: «الشِّخاب: اللَّبَن، يمانية»، وجاء في الجمهرة ١/ ٢٩٠: «الشِّخاب: اللَّبَن، لغة يمانية لأهل الجَوْف»، وفي المخصص ٥/ ٣٩: «الشِّخاب: اللَّبَن حِمْيَرية».

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٤٢٥، وتنظر هذه اللهجة في التهذيب ٤/ ١٨٠، والتكملة (شرح) ٦/ ٤٤٠، واللسان (شرح) ٢/ ٤٩٨، والتاج (شرح) ٦/ ٢٩٣، وقد خَصَّته كل المصادر السابقة بحافِظ الزَّرْع من الطُّيُور وغيرها، وبعض المعجمات لم تورد هذه الدلالة مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح.

وقد استشهدت المصادر السابقة التي ذكرت هذه اللهجة عدا التاج عليها بشاهد من الشعر غير منسوب ـ ولم أجد أنا له نسبة ـ وهو قوله:

ومـا شـاكِرٌ إلّا عَصَافِيرُ قَرْيَةٍ يَقُومُ إليها شارِحٌ فَيُطِيرُها

لكن هذا البيت ورد بروايات أخرى؛ بعضها يتصل بموضع الشاهد، حيث ورد بلفظ: «يَقُومُ إليها شارِجٌ»، بالجيم، ينظر: المحكم ٧/ ٢٤٤، ٤٠٢، واللسان (جرب) ١/ ٢٦٠، و(شرج) ٢/ ٣٠٨، وفَسَّر هذان المصدران الشَّارج أيضًا بالناطُور بلغة اليَمَن، وعلى هذا فهو من الإبدال، ولا يبعد أن يكون تصحيفًا؛ لأن لفظ الشارج بهذه الدلالة لم أجده إلا في هذين المصدرين، ومعلوم أن الأول منهما مصدر من مصادر الثاني. كما ورد بلفظ: «يَقُومُ إليها قارِحٌ» بالقاف، ينظر: التاج (جرب) ٢/ ٩٢.

البَعُوض، الواحدة شَرّانة[1].

شرع:

الشَّرَع: أَهْل اليَمَن يُسَمّون الفَدّان: الشَّرَع، والجَمِيع الأَشْراع[2].

شعر:

الشُّعَيْراء: شَجَر، بلغة هُذَيْل[3].

شقل:

الشَّشْقَلة: كلمة حِمْيَرِيّة للصَّيارِفة؛ وهي الـمُعايَرة، يقولون: قد

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٢٥٩، ويقصد بالسَّواد سَواد العِراق، أي رِيفه. وتنظر هذه اللهجة في العين ٦/ ٢١٧، والتهذيب ١١/ ٢٧٣، والمحكم ٧/ ٦١٤، واللسان (شرر) ٤/ ٤٠٢، والتاج (شرر) ١٢/ ٨٠، وقد أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: الصحاح (شرر) ٢/ ٦٩٥، وقد أضافت كل هذه المصادر عدا المحكم والصحاح: أن هذه الدَّوابّ تغشى وجه الإنسان، لكنها لا تَعَضّ.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٨٦، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في المصادر التي تحت يدي.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٨٣، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (شعر) ٣/ ٤٩، والتاج (شعر) ١٢/ ١٠١، ولم ترد هذه اللهجة ولا الدلالة في معجمات كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان. وهي أيضًا مما فات الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

شَشْقَلْنا الدَّراهِم والدَّنانِير، أي عَيَّرْناها[1].

شلط:

الشَّلْط: السِّكِّين، بلغة أهل الجَوْف[2].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٢٣٧، وتنظر هذه اللهجة في العين ٥/ ٢٤٥، والتهذيب ٩/ ٣٨٣، والتكملة ٥/ ٤٠٢، واللسان (ششقل) ١١/ ٣٥٣، والتاج (ششقل) ٢٩/ ١٥٠، وجاء في العين وحده: أنها لغة حِمْيَرِيّة عِباديّة أيضًا. كما جاء فيه وفي جميع المعجمات السابقة: أن صَيارِفة أهل العراق كانوا يَلْهَجُون بها، وأنها ليست عربية محضة. كما جاء فيها عدا العين: «يقال: اشْقُل الدَّنانِيرَ، وقد شَقَلْتها، أي وَزَنْتها... وهذا أشبه بكلام العرب». وقد ساقت بعض المصادر هذا اللفظ ودلالته، ونبهت على عُجْمَته، لكن دون أن تُشير إلى أنه لهجة، ينظر: الجمهرة ٢/ ١١٥٧، والمحكم ٦/ ٦٠٥، في حين أهملته بعض المعجمات فلم تذكره مطلقًا، كما هو الحال في الصحاح. وقد أوردته بعض المصادر التي عُنِيت بالألفاظ الدخيلة، لكنها لم تُشر إلى أصله، ينظر مثلًا: قَصْد السَّبِيل فيما في اللغة العربية من الدَّخِيل ٢/ ١٩٥، في حين لم يرد في أخرى، كما هو الحال في المُعَرَّب للجَوالِيقي، وشِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل للخَفاجي.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٢٩٣، وقد وردت هذه اللهجة في عدد من المعجمات، لكنها مختلفة في نسبتها، وفي صيغة اللفظ؛ فقد جاءت كما هي عند ابن عَبّاد بسكون اللام: شَلْط، منسوبة إلى أهل الجَوْف ـ بالجيم ـ في التكملة (شلط) ٤/ ١٤٣، والتاج (شلط) ١٩/ ٢٢٢، لكن كلًّا منهما أضاف صيغة جديدة؛ فقد أضاف الأول: شَلْطَى بالقصر، وأضاف الثاني: شَلْطاء بالمد، والغريب أنه عَزَى الصيغة الممدودة إلى ابن عَبّاد، وهذا لا يوجد في المطبوع من كتابه المحيط ـ كما هو واضح ـ كما لم يُشِر محققه إلى اختلاف النسخ في هذا الموضع، فلعل الزَّبِيدي كان ينقل من نسخة أخرى ليست من أصول المطبوع. وقد جاء اللفظ بصيغة القصر فقط وبالنسبة السابقة في =

=

التهذيب ١١/ ٣١١، ولكن صاحبه الأزهري أَبْدَى شَكَّه في عروبة هذا اللفظ، فعَقَّب عليه بقوله: «وما أُراه عربيًّا»، كما صَرَّح الأزهري والصَّاغاني في التكملة الموضع السابق بأنهما نقلا الصيغة المقصورة عن اللَّيْث ــ وهما يعنيان بذلك كتاب العين ــ لكن هذه الصيغة لم ترد في المطبوع من العين ٦/ ٢٣٦، بل الذي فيه: شَلَط ــ بفتح اللام ــ منسوبًا إلى أهل الجَوْف ــ بالجيم ــ فلعلهما كانا ينقلان من نسخة أخرى ليست من أصول المطبوع؛ فمحققه لم يُشِر إلى اختلاف بين النسخ في هذا، كما لا يبعد أن الصَّاغاني نقل عن الليث بواسطة التهذيب؛ لأنه نقل عبارة الأزهري السابقة في الشك بعروبة اللفظ بنصها، وهي أيضًا بنصها في اللسان (شلط) ٧/ ٣٣٥، كما أُشِير إليها في التاج الموضع السابق. وقد جاء اللفظ بفتح اللام ــ كما هو في مطبوع العين، كما سبق ــ لكنه منسوب إلى أهل الحَوْف ــ بالحاء ــ في المحكم ٨/ ١٧، واللسان الموضع السابق، في حين أهملته بعض المعجمات فلم تذكره مطلقًا، كما هو الحال في الصحاح. وقد أوردته بعض المصادر التي عُنِيت بالألفاظ الدخيلة، لكنها لم تُشر إلى أصله، ينظر مثلًا: قَصْد السَّبِيل فيما في اللغة العربية من الدَّخِيل ٢/ ٢٠٣، في حين لم يرد في أخرى، كما هو الحال في الـمُعَرَّب للجَوالِيقي، وشِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل للخَفاجي. وليس بين يدي ما يقطع بصحة اسم المكان الذي نسبت إليه هذه اللهجة؛ وهل هو بالجيم أم بالحاء، فكل من اللفظين يطلق على أمكنة في الجزيرة العربية، بعضها في اليَمَن أو في نواحيه، كما يطلق على أمكنة في خارجها، ينظر معجم ما استعجم ١/ ٤٠٤، ٤٧٦، ومعجم البلدان ٢/ ١٨٧، ٣٢٢، وإن كنت أميل إلى أن صوابه بالجيم ــ كما هو في المحيط ــ وأن الحاء تصحيف؛ لأنه جاء بالجيم في أكثر المصادر السابقة، ولأنه بالجيم اسم لموضع معروف مشهور في اليَمَن مختص ببعض القبائل اليَمَنية؛ ومما جاء عنه في معجم ما استعجم الموضع السابق الأول: «الجَوْف: أرض مُراد باليَمَن»، وهو موضع لا يزال معروفًا باسمه إلى يوم الناس هذا؛ فهو اسم لمدينة يَمَنية معروفة بمحافظة صَنْعاء، وهي مركز قضاء باسمها، ينظر ما جاء عنها في: موسوعة المدن العربية والإسلامية ص ١٣٣.

شلم:

الشَّالَم: بلغة أَهْل السَّواد الزُّوان[١] الذي في البُرّ[٢].

(١) في زايه الحركات الثلاث، وفيه الهمز أيضًا: الزُّؤان، وقد جاء في وصفه: أنه حَبّ صغار مستطيل أحمر قائم، كأنه سُوس الحِنْطة، يُخالِط البُرّ فيُكْسِبه الرَّداءة؛ لأنه يُمِرّه إمرارًا شديدًا. ينظر ما جاء عنه في: اللسان (شلم) ١٢/ ٣٢٥، و(زأن) و(زون) ١٣/ ١٩٣، ٢٠٠، والمصباح المنير (زون) ص ٩٩، و(شلم) ص ١٢٣.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٣٣٨، ويقصد بالسَّواد سَواد العِراق، أي رِيفه. وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى أهل السَّواد في العين ٦/ ٢٦٥، والتهذيب ١١/ ٣٦٩، وقد أضافا إلى الصيغة التي أوردها ابن عَبّاد صيغة ثانية، هي: (الشَّيْلَم)، كما ينظر: المحكم ٨/ ٦٩، واللسان (شلم) ١٢/ ٣٢٥، والتاج (شلم) ٣٢/ ٢٤١، وقد أضافت هذه المعجمات الثلاثة الأخيرة صيغة ثالثة، هي: (الشَّوْلَم)، ولكن لم يرد في كل هذه المعجمات الخمسة ما يشير إلى أن اللفظ أعجمي، في حين جاء في المصباح المنير (زون) ص ٩٩، و(شلم) ص ١٢٣: أن شالَم لغة ــ ولم يَعْزُها ــ وأن أهل الشام يسمونه الشَّيْلَم، وأنه لفظ أعجمي. كما ساقت بعض المصادر هذا اللفظ ودلالته، ونَصَّت على عُجْمَته، ولم تُشِر إلى أنه لهجة، ينظر: التكملة (شلم) ٦/ ٦٦، في حين أهملته بعض المعجمات فلم تذكره مطلقًا، كما هو الحال في الصحاح. وقد أوردته بعض المصادر التي عُنِيت بالألفاظ الدخيلة، لكنها لم تُشر إلى أصله، ينظر مثلًا: قَصْد السَّبِيل فيما في اللغة العربية من الدَّخِيل ٢/ ١٨٢، ٢٠٩، ٢١٦، وقد وقع في الموضع الأخير: (الشّليم) بتقديم اللام على الياء، وهو خطأ طباعي صوابه: (الشَّيْلَم) بتقديم الياء؛ بدليل موضع اللفظ من ترتيب ألفاظ الكتاب. في حين لم يرد اللفظ في مصادر أخرى، كما هو الحال في الـمُعَرَّب للجَوالِيقي، وشِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل للخَفاجي.

شنتر:

الشَّنْتَرة: الإِصْبَع، بالحِمْيَرِيّة، وجمعه شَناتِر(١).

شيح:

الشَّيْح: ضرب من بُرُود اليَمَن. والـمُشَيَّح: الـمُخَطَّط(٢).

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٤١٦، وقد جاءت هذه اللهجة منسوبة إلى حِمْيَر في العين ٦/ ٣٠١، والمحكم ٨/ ١٤٢، في حين نُسِبَت إلى أهل اليَمَن في المنتخب ١/ ٥١، والتهذيب ١١/ ٤٤٩، والصحاح (شتر) ٢/ ٦٩٣، والنسبتان في اللسان (شنتر) ٤/ ٤٣٠ ـ ٤٣١، والتاج (شنتر) ١٢/ ١٢٨، وفي المصادر الثلاثة الأخيرة: «هي الأصابع، ويقال: القِرَطة، لغة يمانية»، وفي المصدرين الأخيرين: واحدها شُنْتُرة وشَنْتُرة وشَنْتَرة وشِنْتِيرة. وقد استشهدت المصادر السابقة سوى العين والمحيط والصحاح على هذه اللهجة بشاهد من الشعر غير منسوب ـ ولم أجد أنا له نسبة ـ وهو:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْها غَيْرُ نِصْفِ عِجانِها وشُنْتُرَةٌ مِنْها وإحْدَى الذَّوائِبِ

وهو بيت اختلفت تلك المصادر قليلًا في روايته بما لا يتصل بموضع الاستشهاد، وورد في التهذيب ٢/ ١٠٨ منسوبًا إلى الحِمْيَرِيّ بلفظ: «فَلَمْ يَبْقَ إلا مَعْفِسٌ وعِجانُها...»، ولم أستطع معرفة الحِمْيَرِيّ هذا. والبيت أحد أبيات ثلاثة كَثُر الاستشهاد بها في المعجمات على ألفاظ منسوبة إلى اللهجات اليَمَنية ـ لم أستطع معرفة قائلها ـ سبق تفصيل الحديث عنها في حاشية مادة (جحم) من هذا البحث. والذَّوائب ـ في البيت ـ ضَفائر الشَّعْر، والـمَعْفِس: الـمَفْصِل من مَفاصل الإنسان، بلغة حِمْيَر، ينظر: ما يأتي في مادة (عفس) من هذا البحث.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ١٥٠، وقد ذكر محققه أن لفظ الشَّيْح ضبط في أصول الكتاب بفتح الشين، وأنه في المعجمات بالكسر. والقول كما قال؛ فهو في كل المصادر التي تحت يدي بالكسر، ينظر: العين ٣/ ٢٦٣، والمحكم ٣/ ٤١٧، =

حرف الصاد

صدد:

الصَّدِيد: بلغة أَهْل اليَمَن الثَّوْب الأبيض[١].

صخى:

صَخَى: قيل لبعض هُذَيْل: أَيْنَ ناقَتُك؟، قال: صَخَتْ في الأرض. أي هَمَتْ وذَهَبَتْ، فهي صاخِيَة: كثيرة المَشْي[٢].

=

والمصدر الأخير لم يذكر لفظ المُشَيَّح. أما العين فعبارته مماثلة لعبارة ابن عَبّاد، لكنه زاد أن اللفظ يقال بالسين أيضًا: السِّيح. وقد تَعَقَّبه صاحب التهذيب، فقال في ٥/ ١٤٦: «وقال ـ يعني اللَّيْث، ويشير بذلك إلى نقله من كتاب العَيْن ـ: والشِّيح ضَرْب من بُرُود اليَمَن، يقال له: الشِّيح والمُشَيَّح، وهو مخطط. قلت: ليس في البُرُود والثِّياب شِيح ولا مُشَيَّح بالشِّين معجمة من فَوْق، وصوابه: السِّيح والمُسَيَّح بالسين والياء»، وواضح من نص التهذيب أنه يرى أن اللفظ بالشين مُصَحَّف عن السين، وليس إبدالًا، كما يفهم من نَصِّ العَيْن، كما أن عبارته تفيد أن المُشَيَّح اسم للشِّيح، وهذا ما لا تفيده عبارتا العين والمحيط. ورأي الأزهري منقول عنه في اللسان (شيح) ٢/ ٥٠١، والتاج (شيح) ٦/ ٢٩٧. وقد أهملت بعض المعجمات اللفظين فلم تذكرهما مطلقًا، كما هو الحال في الجمهرة والصحاح والتكملة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ٧٩، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في المصادر التي تحت يدي.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٣٨١، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في المصادر التي تحت يدي، لا في مادة (صخى) ولا مادة (سخى)، بل إن بعض المعجمات قد أهملت مادة (صخى) فلم تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في الجمهرة والصحاح. وهذه اللهجة مما فات الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

صرنفح:

الصَّرَنْفَح: في كلام قَيْس القَصِير[1].

صعتر:

الصَّعْتَرِيّ: الشَّاطِر، بلغة أهل العِراق[2].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٢٩٩، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في المصادر التي تحت يدي، وقد علق محقق المحيط على لفظ الصَّرَنْفَح بقوله: «كذا في الأصلين، والكلمة في المعجمات بالقاف، وأشار إلى الفاء في اللسان»، ويفهم من تعليقه: أن الكلمة في المعجمات أو في أكثرها بالقاف، وأن اللسان فقط أشار إلى ورودها بالفاء. وهذا الكلام غير دقيق؛ لأن أكثر المعجمات التي ذكرت الكلمة ــ ومنها اللسان ــ ذكرتها بالقاف والفاء، ينظر: المحكم ٤/ ٣٩ ــ ٤٠، ٦٣، والتكملة (صرفح) و(صرقح) ٢/ ٦١، واللسان (صرفح) و(صرقح) ٢/ ٥١٢، والتاج (صرفح) و(صرقح) ٦/ ٣١٥، بل إن كل هذه المصادر عدا التكملة نقلت عن ثَعْلَب (أحمد بن يحيى، ت ٢٩٠هـ) قوله: إن المعروف أن الكلمة بالفاء. في حين اقتصر بعض المعجمات على القاف، ينظر: التهذيب ٥/ ٣٣٥. وهذه المصادر كلها ــ كما تقدم ــ لم تذكر الدلالة التي نَصّ ابن عَبّاد على أنها لهجة لقيس، وإنما ذكرت للكلمة دلالات أخرى ذكر بعضها ابن عَبّاد في بقية حديثه عن هذه المادة، كما نَصَّت كل المصادر السابقة على أن الكلمة بالقاف تقال أيضًا باللام بدل الراء: الصَّلَنْقَح. وقد أهملت بعض المعجمات المادتين فلم تذكرهما مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٢٤٣، وتنظر هذه اللهجة في التهذيب ٣/ ٣٣٠، والمحكم ٢/ ٤٤٢، والتكملة ٣/ ٦٨، واللسان (صعتر) ١١/ ٤٥٨، والتاج (صعتر) ١٢/ ١٦٨.

صنر:

الصَّنّارة: الأُذُن في لغة[١].

صيب:

الصِّيب: بَذْر الزَّرْع، يَمانيّة[٢].

حرف الضاد

ضيب:

الضِّيب: البَذْر الذي يُزْرَع، بلغة اليَمَن[٣].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ١٢٧، وهذه اللهجة نسبتها مصادر عديدة إلى أهل اليَمَن، ينظر مثلًا: المنتخب ١/ ٤٧، والـمُجَرَّد ص ٢٤٣، والصحاح (صنر) ٢/ ٧١٦، والمحكم ٨/ ٢٩٨، واللسان (صنر) ٤/ ٤٦٨، والتاج (صنر) ١٢/ ١٨٥، في حين لم تَرِد في مصادر كبيرة وشهيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب، بل إن العين لم يورد مادة (صنر) مطلقًا.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ٢٠٦، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في المصادر التي تحت يدي، كما لم أجد اللفظ في تكملة المعاجم العربية لدوزي، ولكنه لا يزال مستعملًا بهذه الدلالة في اليَمَن أو في بعض نواحيه، ينظر: المعجم اليمني في اللغة والتراث ٥٦٩، وعليه فهو مما احتفظ به المحيط وفات المعجمات الأخرى، وينظر: ما يأتي في مادة (ضيب).

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ٢٠٦، ولم أجد هذه اللهجة ولا هذه الدلالة في مصادر اللغة التي تحت يدي، بل إن بعض المعجمات قد أهملت مادة (ضيب) فلم تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح، ويظهر أن اللفظ مُصَحَّف عن لفظ (الصِّيب) بالصاد، أو حدث فيه إبدال، ينظر: ما سبق في مادة (صيب).

ضيس:

الضَّيْس: أَهْل نَـجْد يقولـون للنَّبْت إذا أَدْبَر وأَراد أن يَهِيج: ضـاسَ النَّبْتُ يَضِيس، وهو ضَيْسٌ ضَيِّسٌ(١).

حرف الطاء

طلل:

الطَّلِيل: الحُلْو، في كلام هُذَيل(٢).

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ٣٣، وتنظر هذه اللهجة في المحكم ٨/ ٢٢٧، واللسان (ضيس) ٦/ ١٢١، وجاء في التكملة (ضيس) ٣/ ٣٧٥: أنهم يقولون إذا أَدْبَر الرُّطَب: «ضاس يَضِيس، فهو ضائسٌ»، وينظر في ذلك كله: التاج (ضيس) ١٦/ ٩٨، وبعض المعجمات قد أهملت مادة (ضيس) فلم تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٩/ ١٣٢، وتنظر هذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة في التكملة (طلل) ٣/ ٣٧٥، ولم أجد لها نسبة في المصادر التي تحت يدي سوى التاج الذي وردت فيه محرفة منقولة عن ابن عَبّاد، وهو تحريف قديم وقع أولًا في بعض نسخ القاموس المحيط ـ وهو المتن الذي شرحه التاج ـ حيث حُرِّف لفظ (الحُلْو) إلى (الخَلْق)؛ جاء فيه: «الطَّلِيل ـ كأَمِير ـ الخَلْق»، ينظر: القاموس المحيط (طلل) ص ١٣٢٧، ومما يؤيد هذا التحريف أن محققيه قد نَبَّهوا إلى ورود لفظ (الحُلْو) في بعض أصوله. وقد انتقل هذا التحريف إلى تاج العروس؛ حيث جاء فيه: «الطَّلِيل ـ كأَمِير ـ الخَلْق، في لغة هُذيل، عن ابن عَبّاد»، ينظر: مادة (طلل) ٢٩/ ٢٢٢، وقد قاد الحِسّ اللغوي الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب إلى وجود تحريف في نَصّ التاج، مع أنه لم يطلع ـ فيما يبدو لي ـ على قدم هذا التحريف ووقوعه في نص القاموس، ووجود الصواب في بعض نسخه الخطية، كما أسلفت، فقال: في كتابه لغة هُذَيْل ص٣٨٨: =

طهق:

الطَّهَق: الهَقَط ـ لغة يَمانية ـ سُرْعة الـمَشْي، والطَّهَق لغة فيه[1].

حرف العين

عتل:

العَتِيل: ـ في لغة طَيِّئ ـ الأَجِير... والجمع عُتَلاء[2].

=

«ويروي الزَّبِيدِي قول ابن عَبّاد: إن الطَّلِيل هو الخَلْق، ولكن يبدو أن في الكلام تحريفًا أدى إلى الخَطَأ في مدلول هذا اللفظ الذي يذكر ابن عَبّاد أنه الحُلْو في كلام هُذَيْل، ويسوق المادة كلها في معنى الحُسْن والطَّلاوة والعُذُوبة والجَمال، وهذا هو المدلول الصحيح لذلك اللفظ». وهذه الدلالة ـ أعني دلالة الطَّلِيل على الحُلْو ـ لم ترد في معجمات كبيرة وكثيرة؛ كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان.

(١) لم يورد ابن عَبَّاد لفظ (الطَّهَق) مستقلًّا بمادته، وإنما أورده في مادة (هطق)، فينظر في تلك المادة من هذا البحث.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٤٤٢، وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى طَيِّئ عامة في التهذيب ٢/ ٢٧١، وإلى بني جَدِيلة من طَيِّئ خاصة، في الصحاح (عتل) ٥/ ١٧٥٨، واللسان (عتل) ١١/ ٤٢٤، والتاج (عتل) ٢٩/ ٢٤٨، كما أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون الإشارة إلى أنها لهجة، ينظر: المحكم ٢/ ٤٨، في حين أغفلتها مصادر كثيرة، كالعين والجمهرة والتكملة. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد في كتابه لغة طَيِّئ ص ٣٣٢، والدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٣٦ معتمدين على بعض المصادر السابقة.

عثن:

العِثْن: ألوان الصُّوف، في لغة بني جَعْفر، وهذه عِثْنة للقِطْعة، ويقولون: هو أَشَدّ حُمْرة من العِثْن الأَحْمَر(١).

عجن:

العِجان: ـ بلغة اليَمَن ـ العُنُق، وبلغة حِمْيَر تَحْت الذَّقَن(٢).

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٢، وتنظر هذه اللهجة في التهذيب ٢/ ٣٣١، والتكملة (عثن) ٥/ ٢٧٢، واللسان (عثن) ١٣/ ٢٧٧، والتاج (عثن) ٣٥/ ١٨٩، وقد جاء في كل هذه المصادر ما نصه: «العَرَب تدعو ألوان الصُّوف العِهْن غير بني جَعْفَر فإنهم يدعونه العِثْن، بالثاء»، وهذه الدلالة أغفلتها مصادر كثيرة، كالعين والجمهرة والمحكم والصحاح. ولم أجد في المصادر التي تحت يدي ما يشير إلى نَسَب بني جَعْفَر الذين نُسِبَت إليهم هذه اللهجة، ويظهر لي أن المراد بهم بنو جعفر بن كلاب بن عامر بن صَعْصَعة، من قَيْس عَيْلان بن مُضَر؛ فهم المشهورون بهذا الاسم، حتى إن صاحب نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ص ٢٠٠، لم يذكر ممن يسمون بهذا إلا هم وجماعة تنتسب إلى جعفر الصادق بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وجماعة أخرى تنتسب إلى جعفر بن أبي طالب، وهاتان الجماعتان لا يمكن أن تكونا مقصودتين بالنص السابق الذي أوردته بعض معجمات اللغة؛ فهو يتحدث عن قوم من العرب الذين أُخِذَت عنهم اللغة. وعلى هذا يمكن القول: إن هذه اللهجة مما فات الدكتور موسى مصطفى العبيدان في كتابه لهجة بني كلاب.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٦٣، وتنظر اللهجتان في التكملة (عجن) ٦/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣، والأولى منهما فقط في المنتخب ١/ ٤٩، والتهذيب ١/ ٣٧٧، والمحكم ١/ ٣٣١، واللسان (عجن) ١٣/ ٢٧٨، والتاج (عجن) ٣٥/ ١٩٢، وقد نسبتها كل =

=

هذه المصادر إلى اليَمَن أو إلى أهل اليَمَن، سوى التهذيب والتكملة فإنه جاء فيهما: أنها «لغة قوم من اليَمَن»، كما أن هذه المصادر كلها أطلقت دلالة لفظ العِجان في هذه اللهجة على عموم العُنُق، عدا التاج فإنه أضاف قولًا آخر يخصصها، فيجعلها «مَوْصِل العُنُق من الرأس»، كما أنه أورد الدلالة الثانية للفظ ـ وهي ما تَحْت الذَّقَن ـ لكنه لم يُشِر إلى أنها لهجة، في حين أغفلتها كل المصادر السابقة عدا التكملة، كما تقدم. وقد أغفلت بعض المعجمات هاتين الدلالتين فلم تذكرهما مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح.

وقد استشهدت المصادر السابقة التي ذكرت اللهجة الأولى ـ سوى المحكم ـ عليها بشاهد من الشعر غير منسوب ـ ولم أجد أنا له نسبة ـ وهو قوله:

يَا رُبَّ خَوْدٍ ضَلْعَةِ العِجانِ ... عِجانُها أَطْوَلُ مِنْ سِنانِ

وقوله: ضَلْعَةِ العِجان، أي ضخمة العُنُق.

كما استشهدت عليها المصادر السابقة سوى التهذيب والتكملة في الموضعين السابقين بشاهد آخر غير منسوب أيضًا، وقَدَّمَت له بأنه لشاعر يرثي أُمَّه التي أكلها الذِّئب، يقول:

فَلَمْ يَبْقَ مِنْها غَيْرُ نِصْفِ عِجانِها ... وشُتْرَةُ مِنْها وإحْدَى الذَّوائبِ

لكن هذا البيت ورد في التهذيب ٢/ ١٠٨ منسوبًا إلى الحِمْيَرِيّ بلفظ: «فَلَمْ يَبْقَ إلا مَعْفِسٌ وعِجانُها...»، ولم أستطع معرفة الحِمْيَرِيّ هذا. والبيت أحد أبيات ثلاثة كَثُر الاستشهاد بها في المعجمات على ألفاظ منسوبة إلى اللهجات اليَمَنية ـ لم أستطع معرفة قائلها ـ سبق تفصيل الحديث عنها في حاشية مادة (جحم) من هذا البحث. والشُتْرَة ـ في البيت ـ الإصْبَع، والذَّوائب: ضَفائر الشَّعْر، والمَعْفِس: المَفْصِل، ينظر: ما يأتي في مادة (عفس) من هذا البحث.

عدو:

العَـدِيّ: الجماعـة، بلغـة هُـذَيْل. وهـي الرَّجَّالـة يَتَقَـدَّمون الجـيش أيضًا[^1].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٢٤، والـذي يظهر مـن نصـه أن لفـظ العَـدِيّ يـدل على مطلق الجماعة في لغة هُذَيْل، وهو ما أثبتته بعض المصادر، ينظر: المنتخب ١/ ٢٨٩، والتهذيب ٣/ ١١٦، والمخصص ٣/ ١٢١، ومعجم البلدان ٤/ ٩٠، واللسـان (عـدا) ١٥/ ٣٢، والتاج (عدا) ٣٩/ ٣، وقد استشهد صاحبا التهـذيب ومعجـم البلـدان على هذه اللهجة ببيت لشاعر هُذَلِي جاهلي، هو مالك بن خالد الهُذَلِي، وهو قوله:

لَمّـا رَأَيْـتُ عَـدِيَّ القَـوْمِ يَسْـلُبُهُمْ طَلْحُ الشَّـواجِنِ والطَّرْفاءُ والسَّـلَمُ

ولكـن جـاء في شـرح أشـعار الهـذليين ١/ ٤٦٠ في شـرح هـذا البيـت: «عَـدِيّ القَـوْم: حامِلَتهم الذين يَعْدُون على أَرْجُلهم. والشّاجِنة: مَسِيل الماء إلى الـوادي... يَسْـلُبُهُم: لأنهم هربـوا فتَتَعَلَّق ثِيابهم بها ــ أي بشَـجَر الطَّلْح والطَّرْفـاء والسَّـلَم ــ فيتركونها... هؤلاء منهزمون تُعَلِّقُ ثِيابَهم الشَّجَرُ فيتركونها»، وهذه الدلالة الخاصة التي أشار إليها هذا النص، وهي دلالة العَدِيّ على الجماعة من الرَّجَّالـة الـذين يَعْـدُون في الحـرب ــ وهي تقريبًا الدلالة الثانية التي ساقها ابن عَبّاد غير منسوبة ــ جـاءت في المصـادر التـي تحت يدي غير منسوبة لأحد مُسْتَشْهَدًا عليها بالبيت السابق، فهذه المصـادر تستشـهد بـه علـى الجماعـة مـن الرَّجَّالـة الـذين يَعْـدُون في الحـرب، سـواء كـانوا حـاملين علـى أعدائهم أم منهزمين، ينظر مثلًا: المخصص واللسـان والتـاج المواضـع السـابقة، كمـا ينظـر: الجمهـرة ٢/ ٦٦٨، ومجمـل اللغـة ٣/ ٦٥٣، والمحكـم ٢/ ٣١٥. ويظهـر أن الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤١٦ اعتمد علـى مـا تقـدم عنـدما مال إلى أن لفظ العَدِيّ في لهجة هُذَيْل يدل على جماعة خاصة، هي جماعة المقاتلين الذين يَعْدُون على غيرهم؛ حيث إنه ــ وإن فاتته بعـض المصـادر التـي أَحَلْتُ عليهـا، ومنها المحيط ــ قد أحال على شرح أشعار الهذليين الموضع السابق.

عرد:

العُرَيْد: الحِمار، بلغة حِمْيَر[1].

عرض:

العَرِيض: ـ عند أهل الحِجاز ـ الخَصِيّ من الغَنَم، والجَمْع...العِرْضان، وأَعْرَضْتُه: خَصَيْتُه[2].

عصب:

المَعْصُوب: ـ في لغة هُذَيْل ـ الجائع، كادت أَمْعاؤه تَيْبَس، وهو

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٤٢١، ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، ولكن جاء في التكملة (عرد) ٢/ ٢٨٣، والتاج (عرد) ٨/ ٢١٣: «العَرْد: الحِمار»، كما جاء في المحكم ٢/ ٦، واللسان (عرد) ٣/ ٢٨٩، والتاج (عرد) ٨/ ٢١٥: «العَرِيد: البَعِيد، يَمانية».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٠٥، وتنظر هذه اللهجة في التهذيب ١/ ٤٦٤،، واللسان (عرض) ٧/ ١٧٤، ١٧٥، والتاج (عرض) ١٨/ ٢٢٢، ٢٢٧، وقد جاء في اللسان: أن الجمع بكسر العين وضمها: العِرُضان. وأكثر المصادر التي تحت يدي لم تذكر هذه اللهجة، لكنها أوردت للفظ العَرِيض دلالة مقاربة تتصل بالغَنَم من دون إشارة إلى أنها لهجة، وقد أوردتها المصادر السابقة أيضًا، وهي أن لفظ العَرِيض ـ وجمعه عِرُضان ـ يطلق على الذَّكَر من المَعِز في مَرْحلة من مراحل عُمُره، وهي مرحلة مُخْتَلَف في تحديدها؛ قيل: ما بعد الفِطام، وقيل: إذا بَلَغ ونَزا، وقيل: إذا تم له نحو من سنة...، تنظر المصادر السابقة، كما ينظر: العين ١/ ٢٧٥، والمحكم ١/ ٣٩٧.

ولعل نسبة هذه اللهجة إلى أهل الحِجاز عامة دون تحديد قبيلة معينة أو موطن حِجازي معين هو الذي جعل دارسي لهجات قبائل حِجازية كبيرة يُغْفِلُونها كما هو الحال في كتاب لغة قُرَيْش للأستاذ مختار سيدي الغوث، وكتاب لغة هُذَيْل للدكتور عبد الجواد الطيب.

عاصِبٌ عُصُوبًا أيضًا، وقيل: سُمِّي مَعْصُوبًا؛ لأنه عَصَب بَطْنه بحَجَر من الجوع، وعَصَّبْتُهم: جَوَّعْتُهم[1].

عضرط:

العَضْرَط: ـ بلغة هُذَيْل ـ العِجان[2]، وهو العُضارِطِيّ أيضًا[3].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٤٣، وتنظر هذه اللهجة في العين ١/ ٣٠٩، والجمهرة ١/ ٣٤٨، واللسان (عصب) ١/ ٦٠٣ ـ ٦٠٤، والتاج (عصب) ٣/ ٢٣٨، وجاءت هذه اللهجة منسوبة إلى هُذَيْل في الصحاح (عصب) ١/ ١٨٢ بصيغة (العَصُوب)، ولا يبعد أنه تحريف؛ بدليل أنه جاء في اللسان والتاج الموضعين السابقين تصريح بنقل هذه اللهجة عن الصحاح، وقد جاءت فيهما بصيغة (المَعْصُوب)، كما أن هذه الصيغة جاءت بهذه الدلالة في مصادر أخرى، لكن دون إشارة إلى أنها لهجة، ينظر: المحكم ١/ ٤٥١، كما جاءت هذه الدلالة في اللسان الموضع السابق وكذلك في التهذيب ٢/ ٤٦، دلالة لصيغة (المُعَصَّب)، لكن دون إشارة إلى أنها لهجة، وابن عَبّاد وإن لم يذكر هذا الصيغة فقد ذكر فعلها الدال عليها (عَصَّبْتُهم)، في حين جاء في التاج (عصب) ٣/ ٢٤٢: «المُعَصَّب: الرَّجُل الفَقِير». وقد ذكر هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٢٨، معتمدًا على ما ورد عنها في بعض المصادر السابقة، وليس المحيط منها.

(٢) له عدة دلالات؛ أشهرها ـ وهي المرادة هنا ـ الموضع الذي بين القُبُل والدُّبُر من الإنسان، ينظر: اللسان (عجن) ١٣/ ٢٧٨، والقاموس (عجن) ١٥٦٧، كما ينظر: ما تقدم في مادة (عجن) من هذا البحث.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٢٤١، ولم أجد هذه اللهجة منسوبة إلى هُذَيْل إلا في التاج (عضرط) ١٩/ ٢٥١، وقد صَرَّح بنقلها عن ابن عَبّاد، كما أنه اقتصر في نسبتها إليهم على اللفظ الأول دون الثاني، وذكر أنه يقال بفتح العين والراء وبكسرهما، أما اللفظ الثاني فقد أورده بهذه الدلالة، لكن دون إشارة إلى أنه مرتبط بلهجة؛ جاء فيه: =

=

«العِضْرِط ـ كزِبْرِج وجَعْفَر ـ العِجان بلغة هُذَيْل، عن ابن عَبّاد»، ثم قال في موضع آخر من الصفحة نفسها: «والعُضارِطِيّ أيضًا: الاسْت، عن ابن عَبّاد، وقيل: العِجان»، وواضح من هذا النَّصّ أن لفظ (العُضارِطِيّ) ليس من لهجة هذيل، أو أنها غير مختصة به على الأقل، وهذا المعنى تحتمله عبارة ابن عَبّاد، كما هو واضح؛ فهو بعد أن نسب اللفظ الأول بدلالته المذكورة إلى هُذَيْل أردف باللفظ الثاني، وهذا قد يفهم منه أنه من لهجتهم، وقد يفهم منه أنه بهذا الدلالة عند العرب وليس خاصًا بهُذَيْل، كما أن ابن عَبّاد أنه لم يذكر دلالة (الاسْت)، فلعل صاحب التاج كان ينقل من نسخة خطية لم تتوفر لمحقق المحيط. وقد ورد اللفظ الأول بدلالة (العِجان) بالضبطين السابقين، لكن دون إشارة إلى أنه لهجة، في الصحاح (عضرط) ٣/ ١١٤٢ ـ ١١٤٣، واللسان (عضرط) ٧/ ٣٥١، وورد بكسر العين والراء وبضمهما في المحكم٢/ ٤٤١، وبكسرهما فقط في التهذيب ٣/ ٣٣٠، وورد بفتحهما فقط، لكن بدلالة مشابهة هي (الدُّبُر)، في الجمهرة ٢/ ١١٥٣، كما أوردت له المصادر السابقة دلالات أخرى لا يتسع المجال لإيرادها هنا. أما اللفظ الثاني فلم تذكره أغلب المصادر التي تحت يدي، والمصادر التي ذكرته لم تذكره بالدلالة التي أوردها ابن عَبّاد، ولا بدلالة (الاسْت) التي وردت في التاج بل بدلالة مقاربة؛ جاء في المحكم واللسان والتاج المواضع السابقة: «العُضارِطِيّ: الفَرْج الرِّخْو». وقد ذكر هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٣٠، معتمدًا على ماورد عنها في بعض المصادر السابقة، لكن دون إشارة إلى تفاوتها في ضبط اللفظ، ومما قاله عنها: «ويشير صاحب الصحاح إلى رواية ذلك عن أبي عُبَيْد»، وهذه عبارة غير دقيقة؛ لأن صاحب الصحاح نقل دلالة اللفظ على العِجان عن أبي عُبَيْد، لكنه لم ينسب ذلك مطلقًا إلى هُذَيْل، بل ليس في كلامه ولا فيما نقله مطلقًا ما يشير إلى أن ذلك لهجة، كما وَضَّحْت ذلك قبل قليل.

عطف:

العَطَف: ـ في لغة طَيِّئ ـ وجع الرأس من تَعادِي الوِساد[1]، وقد عَطِفَ الرَّجُل[2].

عفس:

الـمَعْفِس: ـ في لغة حِمْيَر ـ الـمَفْصِل من مَفاصل الإنسان[3].

(١) تَعادَى المكان: تفاوت ولم يستو، ينظر: اللسان (عدا) ١٥/ ٣٤، وجاء في أساس البلاغة (عدا) ص ٢٩٥: «بعُنُقِي وَجَعٌ مِنْ تَعادِي الوِساد: من المكان الـمُتَعادِي غير الـمُسْتَوِي».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٤٠٩، وقد ذكر محققه أن بعض أصول الكتاب جاء فيه: «وَجَع العُنُق»، ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، بل إن هذه الدلالة للفظ (العَطَف) لم يذكرها من هذه المصادر سوى التهذيب، وجاءت فيه أيضًا بلفظ العُنُق، بدل الرأس، جاء فيه: «العَطَف: وجع في العُنُق من تَعادِي الوِسادة»، وهذا مطابق لبعض أصول كتاب ابن عَبّاد، كما تقدم. وقد أوردت بعض المصادر الدلالة السابقة دلالة لثلاثة ألفاظ أخرى، يظهر أن اثنين منها ناشئان عن إبدال لغوي؛ جاء في اللسان (أجل) ١١/ ١١: «الإجْل والإدْل... وَجَع العُنُق من تَعادِي الوِساد... وهو البَدَل أيضًا»، وينظر أيضًا في المصدر نفسه: مادتا (أدل) و(بدل) ١١/ ١٣، ٤٩، على الترتيب. وقد فاتت هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد فلم يوردها في كتابه لغة طَيِّئ، كما فاتت الدكتور أحمد هاشم السامرائي فلم يوردها في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٧٣، ولم أجد نصًا على هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، بل إن هذه الدلالة للفظ (الـمَعْفِس) لم ترد إلا في بعض المصادر، كالتهذيب ٢/ ١٠٨، لكن صاحبه استشهد عليها ببيت أشار إلى أن قائله من حِمْيَر، وإن لم يُسَمِّه، جاء فيه: «الـمَعْفِس: الـمَفْصِل، وقال الحِمْيَرِي:

=

عقو:

العَقْوة: شَجَرة، في لغة هُذَيْل[1].

=

فَلَـمْ يَبْـقَ إلا مَعْفِـسٌ وعِجانُهـا وشُـتْرَةٌ مِنْهـا وإحْـدَى الـذَّوائبِ»

ولـم أستطع معرفة الحِمْيَرِيّ هـذا، والبيت أحد أبيات ثلاثة كَثُر الاستشهاد بها في المعجمات على ألفاظ منسوبة إلى اللهجات اليَمَنية ـ لم أستطع معرفة قائلها ـ سبق تفصيل الحديث عنها في حاشية مادة (جحم) من هذا البحث. وهذه الدلالة مذكورة أيضًا في القاموس المحيط (عفس) ص ٧٢٠، لكن بعض اللغويين أبدوا شكًّا حولها؛ مثل أحمد بن فارس (أبو الحسين، ت ٣٩٥هـ) في كتابه مجمل اللغة (عفس) ٣/ ٦١٧، والصاغاني (الحسن بن محمد، ت ٦٥٠هـ) في كتابه التكملة (عفس) ٣/ ٣٩٠، حيث جاء في الكتابين: «ويقال: إن الـمَعْفِس الـمَفْصِل من الـمَفاصِل، وفي هذه الكلمة نظر»، وقد نَقَل هذا عن ابن فارس السُّيُوطِي (عبدالرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١هـ) في كتابه المزهر ١/ ١٠٣، ١١٢، حيث جعل هذا اللفظ ضمن عدد كبير من الألفاظ قدم لها بقوله: «معرفة ما روي من اللغة ولم يَصِحّ ولم يثبت»، كما نُقِل هذا عن الصاغاني في التاج (عفس) ١٦/ ١٣٨. ويظهر أن اللفظ بهذه الدلالة غريب؛ حيث لم يرد في معجمات كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والصحاح والمحكم واللسان.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٨٣، بل إن هذه الدلالة للفظ (العَقْوة) لم يذكرها من هذه المصادر سوى التكملة (عقا) ٦/ ٤٧٢، والقاموس المحيط (عقا) ص ١٦٩٣، وعن الأخير وردت في التاج (عقا) ٣٩/ ٣٦، في حين لم ترد في معجمات كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان. كما أنها فاتت الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

عكن:

العِكان: ـ بلغة حِمْيَر ـ العُنُق[1].

علج:

العَلَجان: عَلَجان الناقة ـ في لغة هُذَيْل ـ اضطرابها[2].

علش:

العِلَّوْش: الذِّئب، بلغة حِمْيَر[3].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٢٧، وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى حِمْيَر في التكملة (عكن) ٦/ ٢٧٦، وإلى اليَمَن في التاج (عكن) ٣٥/ ٢٠٧، وقد ساقت بعض المصادر هذه الدلالة دون إشارة إلى أنها لهجة، ينظر: القاموس المحيط (عكن) ص ١٥٦٩، في حين لم ترد في معجمات كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٥٩، ولم أجد هذه اللهجة سوى في التكملة (علج) ١/ ٤٦٩، ونَقْعة الصَّدْيان فيما جاء على الفَعَلان ص٢٩، بل إن هذه الدلالة للفظ (العَلَجان) لم ترد إلا في مصادر قليلة، ينظر: القاموس المحيط (علج) ص ٢٥٥، وعن الأخير وردت في التاج (علج) ٦/ ٦٢، في حين لم ترد في معجمات كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان. كما أنها فاتت الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٨٨، وهكذا وردت هذه اللهجة في العين ١/ ٢٥٦، والمنتخب ١/ ١٠٥، ومبادئ اللغة ٢٢٩، وجاء في بعض المصادر: أنه ابن آوَى، كما أنها نسبت هذه اللهجة نسبة عامة؛ فلم تخصها بقبيلة حِمْيَر اليَمَنية، بل جعلتها لغة يَمانية، ينظر: الجمهرة ٢/ ٨٧٠، وينظر القولان في التهذيب ١/ ٤٢٩، والمحكم ١/ ٣٧٢، والتكملة (علش) ٣/ ٤٩٢، واللسان (علش) ٦/ ٣٢٠، والتاج (علش) ١٧/ ١٤٣، وقد جاء في العين الموضع السابق تعليقًا على كلمة (عِلَّوْش)، وقد نقلته المصادر السابقة عنه، سوى الجمهرة: «وهي مخالفة لكلام العرب؛ لأن الشينات =

علض:

العِلَّوْض: ابن آوَى، بلغة حِمْيَر، ولم يُسْمع من غيرهم[1].

=

كلها قبل اللام»، ولعل هذا هو الذي جعل بعض معجمات اللغة تهمل مادة (علش) فلا تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في الصحاح، أو تذكرها مشككة في وجودها في كلام العرب، كما هو الحال في مقاييس اللغة ٤/ ١٢٤، حيث جاء فيه: «العين واللام والشين ليس بشيء، على أنهم يقولون: إن العِلَّوْش: الذِّئب. وليس قياسه صحيحًا؛ لأن الشين لا تكون بعد اللام»، وقريب من ذلك جاء في مجمل اللغة ٣/ ٦٢٦، لكن صاحب التهذيب رَدّ هذا، فقال في الموضع السابق: «قلت: وقد وُجِد في كلامهم الشين بعد اللام؛ قال ابن الأعرابي وغيره: رَجُلٌ لَشْلاشٌ، إذا كان خَفِيفًا». وقد أورد صاحب العين وحده في الموضع السابق بيتًا شاهدًا على هذه اللهجة، وهو قوله:

أَيا جَحْمَتِي بَكِّي عَلَى أُمِّ واهِبٍ ... أَكِيلَةِ عِلَّوْشٍ بِبَعْضِ الذَّنائبِ

وهذا البيت أحد أبيات ثلاثة كَثُر الاستشهاد بها في المعجمات على ألفاظ منسوبة إلى اللهجات اليَمَنية ـ لم أستطع معرفة قائلها ـ سبق تفصيل الحديث عنها في حاشية مادة (جحم) من هذا البحث. ولم أعثر على هذا البيت بلفظ (العِلَّوْش) في مصدر آخر من المصادر التي تحت يدي غير العين، بل جاء فيها كلها بلفظ (القِلَّوْب) وهو اسم للذئب، نسبته هذه المصادر إلى أهل اليَمَن وأوردت البيت شاهدًا عليه، ومنها العين نفسه في مادة (قلب) ٥/ ١٧٢، ومنها الجمهرة ١/ ٤١، وأمالي القالي ١/ ١٣٦، والتهذيب ٩/ ١٧٥، والمحكم ٦/ ٤٢٥، واللسان (قلب) ١/ ٦٨٩، والتاج (قلب) ٤/ ٤١، وبعض المصادر أوردت البيت شاهدًا على لفظ (القِلَّوْب) دون أن تُشِير إلى أنه لهجة، ينظر: مقاييس اللغة ٥/ ١٨، والصحاح (قلب) ١/ ٢٠٥، وقد أورد ابن عَبّاد اللفظ دون الشاهد في مادة (قلب)، ودون أن يُشِير إلى أنه لهجة، ينظر: المحيط ٥/ ٤٣٥.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣١٣، وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى حِمْيَر في العين ١/ ٢٧٩، والتهذيب ١/ ٤٧٦، والمحكم ١/ ٤٠٩، ومبادئ اللغة ٢٣٢، والتكملة (علض) ٤/ ٧٩، واللسان (علض) ٧/ ١٩١، والتاج (علض) ١٨/ ٢٣٨، وبعض المصادر نسبتها نسبة عامة؛ فلم تخصها بقبيلة حِمْيَر اليَمَنية، بل جعلتها لغة يَمانية، =

عنج:

العَنَج: الرَّجُل، في لغة هُذَيل[1].

=

ينظر: الجمهرة ٢/ ٩٠٣، وأضافت بعض المصادر، كالمحكم الموضع السابق، واللسان (لعض) ٧/ ٢٢٧، والتاج (لعض) ١٩/ ٢٣: أن اللَّعْوَض ابن آوَى، لغة يمانية. وينظر ما سبق في حاشية مادة (علش) من هذا البحث.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣١٣، وتنظر هذه اللهجة منسوبة إلى حِمْيَر في العين ١/ ٢٧٩، والتهذيب ١/ ٤٧٦، والمحكم ١/ ٤٠٩، والتكملة (علض) ٤/ ٧٩، واللسان (علض) ٧/ ١٩١، والتاج (علض) ١٨/ ٢٣٨، وبعض المصادر نسبتها نسبة عامة؛ فلم تخصها بقبيلة حِمْيَر اليَمَنية، بل جعلتها لغة يَمانية، ينظر: الجمهرة ٢/ ٩٠٣، وأضافت بعض المصادر، كالمحكم الموضع، واللسان (لعض) ٧/ ٢٢٧، والتاج (لعض) ١٩/ ٢٣: أن اللَّعْوَض ابن آوَى، لغة يمانية. وينظر ما سبق في حاشية مادة (علش) من هذا البحث.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٦٢، وأكثر المصادر التي أوردت هذه اللهجة ساقت خلافًا في لفظ (العَنَج)؛ أهو بالعين أم بالغين، ينظر: العين ١/ ٢٣٢، ٤/ ٣٥٧، والتهذيب ١/ ٣٧٩، ١٦/ ١٥٧، والمحكم ١/ ٣٣٢، ٥/ ٣٩٠، واللسان (عنج) ٢/ ٣٣٠، و(غنج) ٢/ ٣٣٨، والتاج (عنج) ٦/ ٦٦، و(غنج) ٦/ ٧٧، في حين اقتصرت بعض المصادر على الغين فقط، ينظر: الجمهرة ٢/ ٨٧٠، والصحاح (غنج) ١/ ٣٣٢، لكنه لم يُنْسَب في الجمهرة إلى هُذَيْل، بل جاء فيها أنه من بعض اللغات، كما أن دلالة اللفظ في الجمهرة والصحاح مقيدة بالرَّجُل الهَرِم، وقد أُشِير إلى هذا الاختلاف الدلالي في اللسان والتاج الموضعين السابقين. ويرى بعض اللغويين أن الصحيح كون اللفظ بالغين لا بالعين؛ فقد جاء في التهذيب الموضع الأول السابق، ونُقِل عنه ذلك في اللسان والتاج الموضعين السابقين: «قلت: قاله ابن

=

عنك:

العِنْك: ـ في لغة اليَمَن ـ الباب[1].

=

الأعرابي وغيره بالغين، ولم أسمعه بالعين من أحد يُرْجَع إلى علمه»، ومن الغريب ما جاء في التكملة (عنج) ١/ ٤٧١: «العَنْج: الرَّجُل بلغة هُذَيْل، ذَكَره ابن عَبّاد، والصواب: الغَنَج، بالتحريك والغين المعجمة»؛ والغَرابة من شيئين؛ أولهما: أنه ذكر أن ابن عَبّاد أورد اللفظ بسكون النون، مع أن الذي بين أيدينا أنه بالفتح!!، وقد أكد محققه أن اللفظ بالفتح في أصول الكتاب، فلعل صاحب التكملة كان ينقل من نسخة للمحيط لم تتوفر لمحققه. والثاني: أنه وعد أن يورد اللفظ في موضعه الصحيح، وهو مادة (غنج)، ولكنه لم يورده فيها مع تقارب موضعي المادتين من كتابه!؛ لأنّه يتبع في ترتيب المواد اللغوية نظام القافية. وقد استشهدت كل المصادر السابقة ــ عدا الجمهرة والصحاح والتكملة ــ على هذه اللهجة بمقولة تُرْوَى عن هُذَيْل، وهي قولهم: «غَنَجٌ ـ أو عَنَجٌ ـ عَلَى شَنَج»، وفَسَّرت الشَّنَج بالجَمَل، أو بالجَمَل الثَّقِيل خاصة. وقد أورد الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب هذه اللهجة في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٢٥ ــ ٤٢٦، وأشار إلى الخلاف الواقع في دلالة اللفظ، وفي أصواته، ولكنه لم يرجح وجهًا على آخر، وإنما اكتفى برد الاختلاف في الدلالة إلى اختلاف اللغويين في فهم النصوص، وبرد الاختلاف في الأصوات إلى التصحيف والتحريف.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٢٧، وتنظر هذه اللهجة في العين ١/ ٢٠٣، والجمهرة ٢/ ٩٤٧، والتهذيب ١/ ٣١٧، والصحاح (عنك) ٤/ ١٦٠٢، والمحكم ١/ ٢٨٠، والتكملة (عنك) ٥/ ٢٢٥، واللسان (عنك) ١٠/ ٤٧٢، والتاج (عنك) ٢٧/ ١٧٣، وقد جاء في هذه المصادر عدا العين أنه يقال: «عَنَكْتُ البابَ، وأَعْنَكْتُه، إذا أَغْلَقْتُه»، وقد اقتصر صاحب الجمهرة في الموضع السابق على هذه العبارة، ولم يورد لفظ =

عنو:

ما يَعْنُوك: في معنى ما يُعَنِّيك، لغة بعض طيِّئ[1].

العَنْوة: القَهْر، وهي في لغة هُذَيل: الطاعة، قال كُثَيِّر[2]:

فَمـا تَرَكُوهـا عَنْـوَةً عَـنْ مَـوَدَّةٍ ... ولكنْ بحَدِّ الـمُرْهَفاتِ اسْتَقالَها

أي: ما تَرَكُوها طاعة[3].

=

العِنْك. كما جاء في الصحاح واللسان والتاج المواضع السابقة: أن الـمِعْنَك الـمِغْلَق. وجاء في التكملة وحده أنه يقال: «أَعْنَكَ الرَّجُلُ، إذا اتَّجَرَ في العُنُوك، أي الأبواب».

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٦٥، وقوله: يَعْنُوك، أي يُهِمّك، يقال: عَناه الأمرُ يَعْنِيه ويَعْنُوه عِناية، إذا أَهَمّه. وقوله: يُعَنِّيك، أي يُنْصِبك ويُتْعِبك، يقال: عَنِي عَناء وتَعَنَّى، إذا نَصِب. ينظر: التاج (عنا) ٣٩/ ٥٧، ٥٩. ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي. كما أنها فاتت الدكتور عبد الفتاح محمد فلم يوردها في كتابه لغة طَيِّئ، كما فاتت الدكتور أحمد هاشم السامرائي فلم يوردها في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب.

(٢) ينظر: ديوانه ص ١٤٨، وهو فيه بلفظ: «بحَدِّ الـمَشْرَفِيّ»، وقد جاء منسوبًا إليه بهذا اللفظ في الأضداد للأنباري ٧٩، واللسان (عنا) ١٥/ ١٠١، وغير منسوب في التهذيب ٣/ ٢١٠، والتاج (عنا) ٣٩/ ٥٥، في حين جاء منسوبًا باللفظ الذي عند ابن عَبّاد في المحكم ٢/ ٣٦٥.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٦٥، ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي منسوبة إلى هُذَيْل خاصة، وإنما جاءت في بعضها منسوبة إلى أهل الحجاز، ينظر: الأضداد للسِّجِسْتاني ٢٠٧، وأغلب المصادر تَسُوق هذه الدلالة دون أيّ إشارة إلى أنها لهجة، ينظر: الأضداد للأنباري ٧٩، والتهذيب ٣/ ٢١٠، والمحكم ٢/ ٣٦٥، واللسان (عنا) ١٥/ ١٠١، والتاج (عنا) ٣٩/ ٥٥، وقد استشهدت بعض هذه

=

عوى:

العَوّاء: الناقة الكبيرة التي لا سَنام لها، في لغة هُذَيْل[1].

=

المصادر على هذه الدلالة بشواهد أخرى غير الشاهد الذي ذكره ابن عَبّاد، في حين لم ترد هذه الدلالة في بعض المصادر مطلقًا، كما هو الحال في العين والأضداد لقُطْرُب والأضداد للأصمعي والأضداد لابن السِّكِّيت والجمهرة والصحاح والأضداد للصاغاني، والتكملة. كما أنها فاتت الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٨٦، وتنظر هذه اللهجة في اللسان (عوا) ١٥/ ١١٠، وقد صرح بنقلها عن الأزهري، لكني لم أجدها ــ بل لم أجد هذه الدلالة ــ في معجمه التهذيب في مادة (عوا). وقد أوردت مصادر كثيرة هذه الدلالة دون أن تشير إلى أنها لهجة، لكنها عممتها، فذكرت أنها الناب من الإبل ــ وهي الـمُسِنّة ــ دون إشارة إلى سنامها، ينظر: المقصور والممدود للقالي ص ٤١١، والتاج (عنا) ٣٩/ ٥٥، في حين لم توردها مصادر عديدة، مثل العين والجمهرة والصحاح والمحكم. وقد أورد صاحب اللسان في الموضع السابق بيتًا غير منسوب شاهدًا لهذه اللهجة، وهو قوله:

وكانوا السَّنامَ اجْتُثَّ أَمْسِ فَقَوْمُهُمْ ... كَعَوّاءَ بَعْدَ النَّيِّ غابَ رَبِيعُها

والبيت لأبي ذُؤَيْب الهُذَلِي (خُوَيْلِد بن خالد، ت ٢٨هـ)، ينظر: ديوانه ص ١٧٥، ورواية الديوان فيها بعض الاختلاف، كما أنها لا شاهد فيها؛ حيث جاء فيه البيت بلفظ: «وكانوا السَّنامَ اجْتُبَّ... كعَرّاءَ... راث رَبِيعُها»، وهو بهذا اللفظ أيضًا في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٥، كما جاء منسوبًا إلى أبي ذؤيب بهذه الألفاظ أيضًا في التاج (عرر) ١٤/ ٧، وكذلك في اللسان (عرر) ٤/ ٥٥٨، إلا أنه جاء فيه بلفظ (اجْتُثَّ)، وقد جاء في هذه المصادر: أن العَرّاء الناقة الذاهبة السَّنام أو قَصِيرته أو صَغِيرته. وقد أورد الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب هذه اللهجة في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٠٦ معتمدًا على نَصّ اللسان.

عين:

العَيِّن: سِقاء عَيِّن ـ بكسر الياء وفتحها ـ وهو الجَدِيد، بلغة طَيِّئ، والخَلَق[1] في لغة غيرهم[2].

---

(١) الذي في المطبوع: (الحَلَق)، وهو تصحيف أو خطأ طباعي، والتصويب من المصادر الأخرى، ومنها المصادر الواردة في الهامش التالي. والخَلَق: البالي، ينظر: اللسان (خلق) ١٠/ ٨٩.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ١٦١، وتنظر هذه اللهجة في الأضداد للأصمعي ص ٤٣، والأضداد لابن السِّكِّيت ص ١٩٧، والأضداد للأنباري ص ٢٩٣، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٠١، والمحكم ٢/ ٢٥١، واللسان (عين) ١٣/ ٣٠٤، والتاج (عين) ٣٦/ ٢٣٢، واللفظ في المصادر الأربعة الأولى بكسر الياء فقط، أما المصادر الثلاثة الأخيرة فقد نَصَّت على أنه بالكسر والفتح، ولكن الكسر أكثر، كما أنها أضافت بعد ذكر هذه اللهجة: «قِرْبة عَيِّن: جديدة، طائية أيضًا»، وهي دلالة لا تختلف كثيرًا؛ لأن السِّقاء والقِرْبة أوعية متشابهة. وقد استشهدت المصادر السابقة التي ذكرت هذه اللهجة سوى المحكم عليها ببيت للطِّرِمَّاح (الحَكَم بن حَكِيم الطائي، توفي بعد ١١٠هـ)، وهو قوله:

قَدِ اخْضَلَّ مِنْها كُلّ بالٍ وعَيِّنٍ   وجَفَّ الرَّوايا بالمَلا المُتَباطِنِ

وفي رواية هذه المصادر بعض الاختلاف، لكنه لا يتصل بموضع الشاهد، والبيت في ديوانه ص ٢٦٥، وهو فيه بلفظ: «فَأَخْلَقَ مِنْها كُلُّ بالٍ وعَيِّنٍ وَجِيفُ الرَّوايا...»، وقوله: اخْضَلَّ، أي نَدِي وابْتَلّ. وأَخْلَقَ ـ في الرواية الأخرى ـ قَدُم وبَلِي. وجَفّ: فِعْل ماضٍ، أي صار جافًّا، والوَجِيف ـ في الرواية الأخرى ـ اسم لضَرْب من سير الإبل السريع. والرَّوايا: مفردها راوية، والمراد بها ـ إن جاء قبلها لفظ (جَفّ) ـ الأَسْقِية الكبيرة التي يوضع فيها الماء وتُحْمَل على الإبل. وإن جاء قبلها لفظ (وَجِيف) على الرواية الأخرى، فالمراد بها الإبل التي تَحْمِل أَسْقِية الماء. والمَلا: الأرض الواسعة الممتدة. المُتَباطِن: المتطامن المنخفض.

=

=

كما استشهدت المصادر التي أضافت «القِرْبة العَيِّن» برَجَز أوردته غير منسوب، وهو قوله:

ما بالُ عَيْني كالشَّعِيبِ العَيِّنِ

وهو لرُؤْبة بن العَجّاج (ت ١٤٥هـ)، حيث ورد في ديوانه ص ١٦٠ ضمن أرجوزة طويلة، والشَّعِيب ـ كما صَرّحَت تلك المصادر ـ هو القِرْبة. والشاعر يُشَبِّه عَيْنه وانهمال الدَّمْع منها بالقِرْبة الجديدة إذا مُلِئتْ بالماء، حيث يكون نَضْحها أكثر من المستعملة؛ لأن مَخارِزها ـ وهي مواضع الخياطة منها ـ إنما تلتئم بتكرار استعمالها فيَقِلّ نَضْحها. ومع أن المصادر استشهدت بهذا الرجز على دلالة العَيِّن على القربة الجديدة، فلا يمنع مانع في نظري من حمله على القديمة الخَلِقة؛ لأنهما متشابهتان في صفة كثرة النَّضْح؛ فالجديدة يكثر نَضْحها بسبب عدم التئام مَخارِزها، والقديمة الخَلِقة يكثر نَضْحها لأن جِلْدها أصبح باليًا مُتَهَتِّكًا من كثرة استعمالها، بل قد يكون حمله على القديمة الخَلِقة أولى؛ فهذه هي دلالته عند سائر العرب سوى طَيِّئ، وقائله تَمِيمِيّ وليس طائيًّا.

وهذه الدلالة المضادة المنسوبة إلى طَيِّئ أنكرها بعض اللغويين؛ فابن فارس يُفَسِّر السِّقاء العَيِّن فيقول في مقاييس اللغة الموضع السابق: «قال الخليل: يقال للسِّقاء إذا بَلِي ورَقَّ مَوْضِعٌ منه: قد تَعَيَّن. وهذا أيضًا من العَيْن؛ لأنّه إذا رَقَّ قَرُبَ من التَّخَرُّق فصار السِّقاء كأنه يُنْظَرُ به»، ثم يقول بعد أن ساق هذه اللهجة وشاهدها: «وهذا عندنا مما لا معنى له، إنما العَيِّن الذي به عُيُون، وهي التي ذكرناها من عُيُون السِّقاء. وإنما غَلِط القوم لأنهم رأوا: «باليًا وعَيِّنا»، فذهبوا إلى أن الشاعر أراد كُلَّ جديد وبالٍ. وهذا خطأ؛ لأن البالي الذي بَلِي، والعَيِّن: الذي يكون به عُيُون. وقد تكون القِرْبة الجديد ذات عُيُون لعَيْب في الجِلْد». ولعل هذا الإنكار يفسر لنا إغفال بعض المصادر لهذه الدلالة والاكتفاء بإيراد الدلالة المشهورة، ينظر مثلًا: العين ٢/ ٢٥٥، والتهذيب ٣/ ٢٠٩، وإن كانت بعض المصادر أَغْفَلَت الدلالتين كلتيهما، كما هو الحال في الصحاح والتكملة ومجمل اللغة. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد في

=

حرف الغين

غشن:

الغُشانة: ـ بلغة عُمان ـ الكُرابة بعد الصِّرام[1].

حرف الفاء

فعفع:

الفَعْفَع: الجَدْي، في لغة بَطْن من اليَمَن[2].

فقح:

=

كتابه لغة طَيِّئ ص ٣٦٥، والدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٣٩ معتمدين على جملة من المصادر السابقة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٥٤٢، والكُرابة: هي أصول جَرِيد النَّخْل، بعد الصِّرام: بعد قطع الجَرِيد وصَرْمه. وتنظر هذه اللهجة في المحكم ١/ ٢٧٣، والتكملة (غشن) ٦/ ٢٨٣، واللسان (عشن) ١٣/ ٢٨٥ و(غشن) ١٣/ ٣١٣، والتاج (عشن) ٣٥/ ٢٠٣ و(غشن) ٣٥/ ٤٤ ٢، وجاء في هذه المصادر عدا الثاني أن اللفظ يُروَى بالعين أيضًا (العُشانة)، وأن هذا الوجه هو الصحيح، وأن بعض اللغويين نسبه إلى اليَمَن. وقد أغفلت بعض المصادر هذه اللهجة، مثل التهذيب، بل إن بعضها أهمل مادتي (عشن) و(غشن) مطلقًا، كما هو الحال في العين، وبعضها أهمل مادة (عشن)، كما هو الحال في الجمهرة، أو مادة (غشن)، كما هو الحال في الصحاح.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٥٤٢، ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، بل إن هذه الدلالة لم تَرِد إلا في بعضها، ينظر: التكملة (فعع) ٤/ ٣١٨، والقاموس المحيط (فعفع) ص ٩٦٦، والتاج (فعفع) ٢١/ ٢٧٧، في حين خلت منها معجمات كثيرة وكبيرة، مثل العين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان.

الفَقْحة: الراحة، بلغة اليَمَن، ويقال: فُقّاحة(١).

حرف القاف

قدد:

الـمَقَدّ: الخَمْر، وقيل: شَراب باليَمَن مُنَصَّف(٢).

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٣٦١، وهذه اللهجة منصوص عليها في مصادر كثيرة، لكن بعضها أورد اللفظين؛ الفَقْحة والفُقّاحة، ينظر مثلًا: المنتخب ١/ ٥٠، والجمهرة ١/ ٥٥٣، والتكملة (فقح) ٢/ ٧٨، واللسان (فقح) ٢/ ٥٤٦، والتاج (فقح) ٧/ ١٤، وبعضها اقتصر على الأول فقط، ينظر مثلًا: العين ٣/ ٥٢، والتهذيب ٤/ ٧٠، والمحكم ٣/ ١٩، وبعضها اقتصر على الثاني فقط، ينظر مثلًا: مجمل اللغة ٤/ ٧٠٣، وقد ضُبِط اللفظ الأول في جميع هذه المصادر بفتح الفاء، كما هو عند ابن عَبّاد، أما اللفظ الثاني فقد ضبط بالضم ـ كما هو عند ابن عَبّاد ـ في كل المصادر السابقة التي أوردته سوى التكملة والتاج فقد جاء فيهما بالفتح، بل إن صاحب التكملة نَصّ على الفتح نَصًّا، وكذلك ضبط اللفظان بالفتح في القاموس المحيط (فقح) ٢٩٩، لكن دون أن يُشار إلى أنهما لهجة.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ١٩٧، ولم أجد في المصادر التي تحت يدي ما يشير إلى ارتباط هذا اللفظ ودلالته باليَمَن خصوصًا، بل جاء في بعضها أنه منسوب إلى الشام، وقد ساقته هذه المصادر موردة خلافًا في صيغته ودلالته لا يتسع المجال هنا إلا لموجزه؛ حيث أوردته بصيغ: الـمَقَدّ والـمَقَدِّيّ ـ بكسر الميم والفتح وتشديد الدال ـ والـمَقَدِيّ. وذكرت في دلالته أنه ضَرْبٌ من الشَّراب يتخذ من العَسَل، أو طِلاء مُنَصَّف ـ أي طُبِخ حتى ذهب نصفه ـ أو هو الخَمْر، ينظر: الجمهرة ١/ ١١٤، ٢/ ٦٧٦، والتهذيب ٨/ ٢٦٩، ٩/ ٤٣ ـ ٤٤، والتكملة (قدد) ٢/ ٣١٥ و(مقد) ٢/ ٣٤٤، واللسان (قدد) ٢/ ٣٤٦ و(مقد) ٢/ ٤٠٨، والتاج (قدد) ٩/ ٨ ـ ٩ و(مقد) ٩/ ١٠٣ ـ ١٠٤ في حين اقتصرت بعض المصادر على الصيغتين الأولى والثانية، ينظر: المحكم ٦/ ٣٢٧، وبعضها اقتصر على الصيغة الثانية فقط، ينظر: ذيل أمالي =

قشو:

القاشِي: ـ في كلام أهل السَّواد ـ الفَلْس الرَّدِيء[1].

=

القالي ص ١٤٩، ومجمل اللغة ٣/ ٨٣٧، وبعضها على الثالثة فقط، ينظر: العين ٥/ ١٢٤، والصحاح (مقد) ٢/ ٥٤٠. وقد استشهدت المصادر السابقة عدا العين والصحاح والمجمل ببيت لعَمْرو بن مَعْدِيكَرِب الزُّبَيْدِيّ (توفي في حدود عام ٢١هـ)، روي بالصيغتين الأولى والثانية، وهو قوله:

وهُـمْ تَرَكُـوا ابـنَ كَبْشَـةَ مُسْـلَحِبًّا وهُـمْ شَـغَلُوهُ عَـنْ شُـرْبِ الـمَقَدِّ

وفي رواية هذه المصادر بعض الاختلاف، والذي يعنينا منه ما يتصل بموضع الشاهد؛ حيث جاء بلفظ (الـمَقَدِّ) فقط في المحكم واللسان، وبلفظ (الـمَقَدِّي) فقط في الجمهرة، وجاء بالروايتين في التهذيب والتاج. والبيت في ديوان الشاعر ص ٩٩، وهو فيه بلفظ (الـمَقَدِّي)، والقصيدة التي منها البيت مشروحة في ذيل أمالي القالي، ومما جاء فيه في الموضع السابق: «ابنَ كَبْشَة: الصَّباح بن قيس بن مَعْدِيكَرِب أخو الأشعث بن قيس... ومُسْلَحِبّ: مُجَدَّل... مُنْبَسِط على وجه الأرض. والـمَقَدِّي: خَمْر منسوبة إلى مَقَدّ، قرية بالشام». كما استشهدت بعض المصادر، كالعين والصحاح والتكملة واللسان والتاج في المواضع السابقة على الصيغة الثالثة (الـمَقَدِيّ) بشواهد أخرى، آثرت عدم إيرادها؛ لأنها تختلف عن الصيغة التي أوردها ابن عَبّاد.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤٥٩، ويقصد بالسَّواد سَواد العِراق، أي رِيفه. وينظر: العين ٥/ ١٨٣، والتهذيب ٩/ ٢٠٦، ٢٢٦ ـ ووقع في الموضع الأول: القاشر، وهو خطأ طباعي ـ والتكملة (قشا) ٦/ ٤٩٤، واللسان (قسا) و(قشا) ١٥/ ١٨٣ , ١٨١، والتاج (قسا) و(قشا) ٣٩/ ١٤٥، ١٤٨. وقد أشارت هذه المصادر إلى أن اللفظ أعجمي، وروت عن الأصمعي أن العَرَب عَرَّبَته على (قَشِيّ) و(قَسِيّ) بالشين والسين، ولكن هذه المصادر عدا التكملة نقلت أيضًا أن لفظ (قَسِيّ) مختلف، وأنه

=

قطع:

القِطاع: ـ في لغة هُذَيل ـ الدَّراهم[1].

قطن:

القَيْطُون: الـمُخْدَع[2]، بلغة مِصْر[3].

=

عربـي مشـتق مـن القَسْـوة، جـاء في التـاج الموضـع الأول السـابق: «وأصـل القَسْـوة الصلابة من كل شيء... قَسا الدِّرْهَمُ يَقْسُوا قَسْوًا: زاف، أي رَدُأَ، فهو قَسِيّ». وينظر: الـمُعَرَّب من الكلام الأعجمي ص ٢٥٧، وفيه: «دِرْهَم قَسِيّ: إنما هـو تَعْريـب قـاشٍ، ويقال: هو فَعِيل من القَسْوة، أي فِضَّته رديئة صُلْبة ليست بِلَيِّنة»، وينظر أيضًا: قـاموس المصـطلحات الاقتصـادية في الحضـارة الإسـلامية ص ٢١٢. ولـم أجـد في المصـادر التي تحت يدي ما يشير إلى اللغة الأصلية لهذا اللفظ.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ١٤٦، ولـم أجد هذه اللهجة إلا في التـاج (قطـع) ٢٢/ ٢١، وقد صَرَّح بنقلها عن ابن عَبّاد، بل إن هذه الدلالة لم تُذْكَر في شيء من المصـادر التـي تحت يدي سوى القاموس المحيط (قطع) ص ٩٧٣. وقد فاتت هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

(٢) يطلـق علـى الخِزانـة، وعلـى البيـت الصـغير داخـل البيـت الكبيـر، وقـد ورد في المـيم الحركـات الـثلاث، والأصـل الضـم، ينظـر: اللسـان (خـدع) ٨/ ٦٥، والتـاج (خـدع) ٢٠/ ٢٦١.

(٣) ينظـر: المحـيط في اللغـة ٥/ ٣٢٧، وينظـر: العـين ٥/ ١٠٣، والتهـذيب ١٦/ ٢٧١، والصـحاح (قطـن) ٦/ ٢١٨٣، واللسـان (قطـن) ١٣/ ٣٤٥، والتـاج (قطـن) ٣٦/ ٤، وأضافت كل هذه المصادر عدا الصحاح: أنه كذلك بلغة البَرْبَر أيضًـا. وجـاء في شـفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل ص ٢٤٠، وقصد السبيل فيما في اللغة العربيـة من الدَّخِيل ٢/ ٣٧٨، والتاج الموضع السابق: أنه مُعَرَّب عن الرُوميَّة. في حين جاء في =

قفر:

القَفِير: الزَّبِيل، لغة يمانية(١).

قلد:

الإقْلِيد: الـمِفْتاح، بلغة اليَمَن(٢).

=

بعض المصادر أنه أعجمي مُعَرَّب، لكنها لم تُشِر إلى أصله، ينظر مثلًا: الجمهرة ٢/ ١٢٠٤، والـمُعَرَّب من الكلام الأعجمي ص ٢٧٢، والمحكم ٦/ ٢٨٤. وقد استشهدت بعض المصادر السابقة على ورود هذا اللفظ في كلام العرب ببيت اختلفت في نسبته، وهو قوله:

قُبَّةٌ مِنْ مَراجِلٍ ضَرَبَتْها   عِنْدَ بَرْدِ الشِّتاءِ في قَيْطُونِ

حيث نُسِب إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت (ت ١٠٤هـ) في اللسان، وإلى أبي دَهْبَل الجُمَحِي (توفي في حدود عام ١٢٦هـ) في الـمُعَرَّب وجاء بالنسبتين في شفاء الغليل ـ ووقع فيه (دعبل الجمحي) وهو تصحيف ـ وقصد السبيل والتاج. والبيت في ديوان عبد الرحمن ص ٦١، وديوان أبي دَهْبَل ص ٧٠. وقد ورد البيت في مصادر كثيرة، وروي بألفاظ مختلفة ـ واختلافها لا يتصل بموضع الشاهد ـ تتبعها محققا الديوانين. وقوله: مَراجِل: هي ضَرْب من برود اليَمَن.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤٠٣، وتنظر هذه اللهجة في الجمهرة ٢/ ٧٨٦، والتهذيب ٩/ ١٢١، والمحكم ٦/ ٣٧٨، والتكملة (قفر) ٣/ ١٧٤، واللسان (قفر) ٥/ ١١١، والتاج (قفر) ١٣/ ٢٥٤.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٣٤٧، وتنظر هذه اللهجة في العين ٥/ ١١٧، والمحكم ٦/ ٣١٢، واللسان (قلد) ٣/ ٣٦٦، لكن مصادر أخرى ذكرت أن اللفظ أصله أعجمي، ولم تُشِر إلى كونه لهجة يَمَنية، ينظر: تفسير غريب القرآن ٣٨٤، والمنتخب ٢/ ٦٠٢، والجمهرة ٢/ ٦٧٥، والـمُعَرَّب من الكلام الأعجمي ص ٢٠، ٣١٤، وزاد =

قمعل:

القَمْعُل: القَدَح الضَّخْم، بلغة هُذَيْل[1].

=

المسير ٧/ ٢٥، والمهذب فيما وقع في القرآن من الـمُعَرَّب ص ١٢٣، وفي تفسير غريب القرآن والمصدرين الأخيرين: أنه حُمِل عليه قوله تعالى: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ من الآية ٦٣ من سورة الزُّمَر، والآية ١٢ من سورة الشُّورَى، على اعتبار أن مفرد مَقاليد: مِقْلِيد أو إقْلِيد، كما سيأتي. وينظر أيضًا: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل ص ٢٧٢، وقصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدَّخِيل ١/ ٢٠٣، والقولان في التاج (قلد) ٩/ ٣٧ ـ ٣٨، وقد أضافت بعض المصادر السابقة صيغًا أخرى للفظ وردت كلها بالإضافة إلى إقْلِيد في التاج الموضع السابق، وهي: مِقْلِيد ومِقْلاد ومِقْلَد. والمصادر التي أشارت إلى أن أصله أعجمي مختلفة في هذا الأصل؛ ففي الجمهرة والـمُعَرَّب وزاد المسير والمهذب وقصد السبيل والتاج المواضع السابقة: أنه فارسي، وأضاف المهذب: أنه نَبَطي، وأضاف التاج: أنه رُومي. وجاء في كتاب اللغات في القرآن ص ٤٣ ما يشير إلى أنه مما توافقت عليه اللغات العربية والفارسية والنَّبَطية والحَبَشية. ومع هذه الأقوال فإن مصادر لغوية كثيرة أوردت اللفظ دون أن تُشِير إلى عُجْمته، وهذا يعني ضمنًا أن أصحابها يرون عروبته، كما أنها لم تُشِر إلى وقوعه في لهجات اليَمَن، ينظر مثلًا: إعراب القرآن للنحاس ٤/ ٢٠، والتهذيب ٩/ ٣٣، ومجمل اللغة ٣/ ٧٣٠، ومقاييس اللغة ٤/ ٢٠، والصحاح (قلد) ٢/ ٥٢٨، والتفسير البسيط ١٩/ ٣٣٣.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٢١٥، وقد نَبَّه محققه على أن اللفظ ورد في أصول الكتاب بفتح القاف. ولم أجده في المصادر التي تحت يدي بالفتح، بل هو فيها بضم القاف، سواء التي نَصَّت على هذه اللهجة، كالعين ٢/ ٣٠٠، والمنتخب ١/ ٣٣٦، والتهذيب ٣/ ٢٩٧، وإصلاح غَلَط الـمُحَدِّثين ص٤٥، والتكملة (قمعل) ٥/ ٤٩٢، واللسان (قمعل) ١١/ ٥٦٩، والتاج (قمعل) ٣٠/ ١٦٠، أم التي ذكرت الدلالة دون إشارة إلى =

قنع:

القَنُوع: الـهَبُوط[١]، في لغة هُذَيْل، وقيل: الصَّعُود[٢]، في لغتهم[٣].

=

أنها لهجة، كالجمهرة ٢/ ١١٦٠، ١١٩٨، والمحكم ٢/ ٤١٤، لكن الذي جاء في الجمهرة وحده: أنه القَدَح الصغير، كما جاء فيه وفي التاج: أنه يُسَمَّى القُعْمُول أيضًا. وجاء في المحكم واللسان والتاج: أنه يُسَمَّى القُلْعُم أيضًا. وقد استشهدت المصادر السابقة عدا الجمهرة والمحكم على هذه اللهجة برجز غير منسوب، وهو قوله:

يَلْتَهِمُ الأَرضَ بِوَأْبٍ حَوْأَبِ ... كالقُمْعُلِ الـمُنْكَبِّ فَوْقَ الأَثْلَبِ

ولم أعثر له على نسبة، لكن قُدِّم له في هذه المصادر عدا العين والتكملة بما يفيد بأنه لأحد رُجَّاز هُذَيْل. وقد ورد البيت في اللسان وحده بلفظ (الأَثْأَب). والبيت في وصف حافر فَرَس، وقوله: بِوَأْبٍ حَوْأَب، الوَأْب: الحافِر الشديد الخفيف الـمُنْضَمّ السَّنابِك الـمُقَعَّب، أي الذي يشبه القَعْب، والحَوْأَب: مرادف له. الـمُنْكَبّ: الـمَكْفُوء. الأَثْلَب: التراب والحجارة، ولفظ الأَثْأَب الذي ورد في اللسان، لا أستبعد تحريفه؛ إذ ليس في معانيه ما يتوافق مع المعنى العام للبيت، وأقرب هذه المعاني ـ على بُعْده ـ أنه اسم لشَجَر، ينظر في هذه الدلالات: اللسان (ثأب) و(ثلب) و(حأب) و(وأب) ١/ ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٨٨، ٧٩١، على الترتيب. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص٣٨٥ ــ ٣٨٦ معتمدًا على ما جاء في اللسان والتاج فقط.

(١) الـهَبُوط: ـ بفتح الهاء ـ الـمُنْحَدَر، أو هو الحَدُور من الأرض الذي يَهْبِطُك من أعلى إلى أسفل. والـهُبُوط: ـ بضمها ـ مصدر الفعل هَبَط. ينظر: التاج (هبط) ٢٠/ ١٠٢ ـ١٠٣.

(٢) الصَّعُود: ـ بفتح الصاد ـ الطريق الصاعد، ويُطْلَق أيضًا على العَقَبة الشاقة. والصُّعُود: ـ بضمها ـ مصدر الفعل صَعِد. ينظر: اللسان (صعد) ٣/ ٢٥١.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ١٨٦، والمفهوم من نَصّ ابن عَبّاد أن هناك خلافًا بين اللغويين في هاتين الدلالتين المتضادتين؛ أيّهما لهجة هُذَيْل؟، لكن الذي في المصادر

=

قود:

القَوّاد: الأَنْف، بلغة حِمْيَر[1].

قوض:

قَوْض: هُذَيْل تقول: هذا بِذا قَوْضًا بِقَوْضٍ، أي بَدَلًا بِبَدَلٍ. وهما

=

التي تحت يدي أن دلالة الهَبُوط هي لهجتها، ينظر: العين ١/ ١٧٠، والتهذيب ١/ ٢٦١، والتكملة (قنع) ٤/ ٣٤٠، والتاج (قنع) ٢٢/ ٤٩، بل إن التهذيب لم يذكر إلا دلالة الهَبُوط فقط؛ فلعل نَصّ ابن عَبّاد قد طرأ عليه شيء من التغيير. وقد وردت هاتان الدلالتان دون الإشارة إلى أن إحداهما لهجة في الأضداد للصاغاني، في حين وردت دلالة الـهَبُوط فقط في اللسان (قنع) ٨/ ٢٩٩، والمحكم ١/ ٢٢٨. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص٤٤٢ معتمدًا على ما جاء في التاج فقط.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤٨٥، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (قود) ٢/ ٣٢٦، والقاموس المحيط (قود) ص ٤٠٠، والتاج (قود) ٩/ ٤٦، في حين جاء في الـمُنَجَّد ص ٣٣٣: أنه (الـمِقْوَد). وقد أورد التاج وحده شاهدًا على هذه اللهجة قول رُؤْبة بن العَجّاج (ت ١٤٥هـ):

أَتْلَعَ يَسْمُو بِتَلِيلٍ قَوَّادْ

وهو في ديوان رُؤْبة ٣٩، وهو ـ كما يبدو من سياقه في القصيدة ـ في وصف جَبَل، ولم أجده شاهدًا على هذه اللهجة في مصدر آخر، ويظهر أن الاستشهاد به عليها موضع خلاف؛ فقد جاء في التاج بعد البيت مباشرة: «ويقال في تفسيره: مُتَقَدِّم»، يقصد أن لفظ (قَوَّاد) في الشاهد فَسَّرته بعض المصادر بـمُتَقَدِّم. ويبدو أنه يقصد بذلك معجم المحكم أو اللسان؛ حيث لم أجد هذا البيت في مصدر آخر سواهما، وقد فَسَّراه بالتفسير المذكور، ومعلوم أن المحكم من مصادر اللسان، وأن اللسان من مصادر التاج، ينظر: المحكم ٦/ ٥٣٦، واللسان (قود) ٣/ ٣٧١.

قَوْضان وقَيْضان: أي يَتَقَايَضان[1].

حرف الكاف

كبر:

الكَبَر: الطَّبْل الذي له وَجْه واحد، بلغة الكوفيين[2].

كتل:

الكَتائل: ـ بلغة طَيِّئ ـ ما فاتَ اليَدَ من النَّخْل أول ما تحمل، الواحدة

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤٦٤، والمقصود الـمُقايَضة بالسِّلَع، وهو إعطاء سلعة وأخذ أخرى. وتنظر هذه اللهجة في التكملة (قوض) ٤/ ٨٩، والتاج (قوض) ١٩/ ١٩ـ ٢١، وقد صَرَّح المصدر الأخير بنقل هذه اللهجة عن ابن عَبّاد. وقد جاء لفظ (قَيْضان) وحده في مصادر أخرى دون الإشارة إلى أنه لهجة، ينظر: التهذيب ٩/ ٢١٦، واللسان (قيض) ٧/ ٢٢٥، وجاء في المصدر الأخير والتاج الموضع السابق ما مفاده: أن القَيْضَيْن ـ بتخفيف الياء ـ اسم للسِّلْعَتين الـمُتَقايَض بهما، يقال: هذا قَيْض له، وقِياض له، أي مُساوٍ له. كما جاء أن القَيِّضَيْن ـ بتشديد الياء ـ اسم للمُتبايِعَيْن، فهو مثل البَيِّعَيْن. وقد أشار إلى هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص٤٧٥.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٢٥٨، وتنظر هذه اللهجة في العين ٥/ ٣٦١، والتهذيب ١٠/ ٢١٣، والتكملة (كبر) ٣/ ١٨١، والتاج (كبر) ١٤/ ٥، في حين أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون أن تُشِير إلى أنها لهجة، ينظر: المحكم ٧/ ١٣، واللسان (كبر) ٥/ ١٣٠، وجاء فيه وفي التاج الموضع السابق قولان آخران في دلالة هذا اللفظ؛ وهما: أنه الطَّبْل ذو الرأسين، أو هو الطَّبْل الصَّغِير.

كَتِيلة[1].

كدر:

الكَدَر: أَهْل اليَمَن يُسَمُّون المَدَر العِظَام التي تَتَقَلَّع من الأرض إذا أُثِيرَت: كَدَرًا[2].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٢٢١، وقد نُسِبَت هذه اللهجة إلى طَيِّئ في إصلاح المنطق ص ٣٥٧، والتهذيب ١٠/ ١٣٦، والصحاح (كتل) ٥/ ١٨٠٩، والمحكم ٦/ ٧٦٨، والمخصص ١١/ ١١٢، واللسان (كتل) ١١/ ٥٨٣، والتاج (كتل) ٣٠١٤/ ١٧٦، ونسبت إلى بَلْحارِث بن كَعْب في المنتخب ٢/ ٤٥٩، في حين أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون أن تُشِير إلى أنها لهجة، ينظر: كتاب النخلة ص ٢٨٧، وقد أوردت هذه المصادر عدا النخلة رجزًا غير منسوب استشهدت به على هذه اللهجة، وهو قوله:

قَدْ أَبْصَرَتْ سُعْدَى بِها كَتائِلِي طَوِيلَةَ الأَقْناءِ والعَثاكِلِ

ولم أعثر له على نسبة. وقد ورد هذا الرجز في بعض هذه المصادر بزيادة ونقص واختلاف في بعض ألفاظه، لكنه اختلاف لا يتصل بموضع الشاهد، وينظر: أيضًا في مواضع أخرى من اللسان، في مواد (أثكل) و(ثكل) و(عثكل) و(عطبل) ١١/ ١٠، ٨٩، ٤٢٥، ٤٥٦، على الترتيب، ومادة (قنا) ١٥/ ٢٠٤، ومن التاج، ينظر: مواد (ثكل) ٢٨/ ٩٤، (عثكل) ٢٩/ ٢٥١، (عطبل) ٣٠/ ٩، (قنا) ٣٩/ ١٧٣. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الفتاح محمد في كتابه لغة طَيِّئ ص ٣٣٤، والدكتور أحمد هاشم السامرائي في كتابه المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب ص ١٤٨، معتمدين على المصادر السابقة.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٢٠٧، ولم أجد هذه اللهجة في المصادر التي تحت يدي، أما الدلالة فقد أوردتها مصادر كثيرة، لكن دون أن تُشِير إلى أنها لهجة، ينظر: مثلًا =

كرر:

الكُرّ: مِكْيال لأهل العِراق[1].

كره:

الكَرْهاء: أَعْلَى النُّقْرة[2]، بلغة هُذَيْل،

=

العين ٥/ ٣٢٦، والتهذيب ١٠/ ١٠٧، والمحكم ٦/ ٧٤٧، والتكملة (كدر) ٣/ ١٨٤، واللسان (كدر) ٥/ ١٣٥، والتاج (كدر) ١٤/ ١٢، في حين لم توردها مصادر أخرى، كالجمهرة ومجمل اللغة والصحاح.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ١٣٨، وقد نسب هذا المكيال إلى أهل العراق في العين ٥١/ ٢٧٧، والتهذيب ٩/ ٤٤٣، والمحكم ٦/ ٦٥٤،، واللسان (كرر) ٥/ ١٣٧، والتاج (كرر) ١٤/ ١٦، ووردت اللفظ بهذه الدلالة، لكن دون نسبة في الصحاح (كرر) ٢/ ٨٠٥، في حين لم ترد هذه الدلالة في بعض المصادر، كما هو الحال في الجمهرة ومقاييس اللغة ومجمل اللغة، وقد جاء في اللسان والتاج والعبارة للأول: «الكُرُّ: مكيال لأَهل العراق، وفي حديث ابن سيرين: «إِذا بلغ الماءُ كُرًّا لم يَحْمِلْ نَجَسًا «، وفي رواية: «إِذا كان الماء قَدْرَ كُرٍّ لم يَحْمِلِ القَذَرَ»، والكُرّ ستة أَوقار حِمار، وهو عند أَهل العراق ستون قَفِيزًا... والكُرُّ: واحدُ أَكْرارِ الطعام، ابن سِيدَه: يكون بالمصري أَربعين إِرْدَبًّا. قال أَبو منصور: الكُرّ: سِتُّون قَفِيزًا، والقَفِيز: ثمانية مَكَاكِيكَ، والـمَكُّوكُ: صاع ونصف، وهو ثلاثُ كَيْلَجاتٍ، قال الأَزهري: والكُرُّ من هذا الحساب: اثنا عشر وَسْقًا،كل وَسْقٍ ستون صاعًا».

(٢) يعني نُقْرة القَفا من الإنسان، وهي وَهْدة في مُنْقَطَع القَمَحَدُوة، والقَمَحَدُوة عُظَيْمة بارزة في قفا الإنسان في مُؤَخَّر رأسه، ينظر: اللسان (نقر) ٥/ ٢٢٩، والمعجم الوسيط ص ٧٥٨.

والكُرْهَيات والكُرْهَى مِثْله[1].

كعب:

الكَعْبَة: أهل العِراق يُسَمُّون البيت المربع كَعْبة، والجَمِيع كِعاب[2].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٣٥٦، وتنظر هذه اللهجة في العين ٣/ ٣٧٦، والجمهرة ٢/ ٨٠١، والتهذيب ٦/ ١٣، والمحكم ٤/ ١٣٧، والمخصص ١٦/ ٤١، والتكملة (كره) ٦/ ٣٥٣، واللسان (كره) ١٣/ ٥٣٦، والتاج (كره) ٣٦/ ٢٤٣، وقد اقتصرت كل هذه المصادر عدا التاج على الصيغة الممدودة دون المقصورة وجمعها (الكُرْهَى والكُرْهَيات)، أما التاج فذكرها، ونَصَّ على أن اللفظ إذا قُصِر فإنه يكون بضم الكاف فقط دون الفتح. كما ورد في الجمهرة وحده في الموضع السابق أن بعض اللغويين يُعَمِّمُون هذه الدلالة المنسوبة إلى هُذَيْل، جاء فيه: «الكَرْهاء: نُقْرة القَفا، لغة هُذَلِيّة... الكَرْهاء: الوَجْه والرَّأْس بأسره، لغة هُذَلِيّة، هكذا يقول الأصمعي، ولم أسمعه في شعرهم»، أما المصادر الأخرى في المواضع السابقة فتُورِد دلالة هذا اللفظ على الوَجْه والرَّأْس، دون إشارة إلى أن ذلك يختص بهُذَيْل. كما أشار التاج وحده إلى قول آخر، مفاده: أن الصيغة الممدودة تدل على أَعْلَى النُّقْرة في حين تدل المقصورة على الوَجْه والرَّأْس. وقد أورد هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ معتمدًا على ما جاء في بعض المصادر السابقة، ولكنه اقتصر على الصيغة الممدودة فقط، أما المقصورة فقد فاتته؛ لأنه لم يرجع إلى المصادر التي أوردتها، وهي المحيط والتاج، وقد قال معلقًا على نَصّ الجمهرة السابق: «والحق أن هذا اللفظ لا يوجد فيما بين أيدينا من أشعار الهُذَلِيِّين، فلعل الأصمعي سمعه من هُذَيْل في باديتها فرواه عنها».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٣١، ولم أجد هذه اللهجة إلا في العين ١/ ٢٠٧، أما بقية المصادر التي تحت يدي فتورد هذه الدلالة دون أن تُشِير إلى أنها لهجة، ينظر مثلًا: =

كعسم:

الكُعْسُوم والعُكْمُوس: الحِمار، بلغة حِمْيَر[1].

=

المنتخب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٦٦٨، والتهذيب ١/ ٣٢٥، والمحكم ١/ ٢٨٥، واللسان (كعب) ١/ ٧١٨، والتاج (كعب) ٤/ ٨٦، في حين لم ترد هذه الدلالة في بعض المصادر، كما هو الحال في الجمهرة والتكملة.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٢٢٠، وقد ورد هذان اللفظان في أغلب المصادر منسوبين إلى حِمْيَر بدلالة الحِمار عامة، كما وردا بصيغ عِدّة، يظهر أن بعضها ناجم عن القَلْب المكاني، وبعضها ناجم عن الحذف؛ وهي صِيَغ: (الكُعْسُوم والعُكْمُوس) اللتان أوردهما ابن عَبّاد، وكذلك: (العُكْسُوم والكُسْعُوم والكُعْمُوس والعُسْكُوم والكَعْسَم والكَسْعَم)، ينظر: العين ٢/ ٣٠٥، والمنتخب ١/ ١٠٩ ــ ١١٠، والتهذيب ٣/ ٣٠٤، والصحاح (كسع) ٣/ ١٢٧٦، والمحكم ٢/ ٤١٨، والمخصص ٨/ ٤٧، والتكملة (عكمس) ٣/ ٣٩١، و(كعسم) ٦/ ١٣٩، واللسان (عكسم) و(كعسم) ١٢/ ٤١٦، ٥٢٢، والتاج (عكمس) و(كعس) ١٦/ ١٤١، ٢٣٢، و(كسع) ٢٢/ ٦٨، و(عكسم) و(كعسم) ٣٣/ ٧٣، ٢١١، في حين جاءت النسبة في الجمهرة ٢/ ١١٥٦ نسبة عامة، وبدلالة مقيدة؛ جاء فيه: «الكَعسَم: الحِمار الوَحْشِيّ، لغة يمانية... ويقال كُعْسُوم أيضًا»، وقد أشير إلى هذا الخلاف في التاج والتكملة المواضع السابقة. وأكثر هذه المصادر استقصاء لهذه الألفاظ هو التاج، وقد ورد فيه في المواضع السابقة مما يتصل بهذه الصيغ مالم يرد في غيره؛ فقد وردت في الموضع الأخير صيغتا (العُكْسُوم والعُسْكُوم) مضبوطتين بفتح العين، وهما في بقية المصادر بالضم، كما ساق فيه خلافًا مفاده أنه قيل: الكَعْسَم للحِمار الوَحْشِي، والكُعْسُوم وبقية الصيغ للأهلي، وقيل: هي جميعًا للحِمار من غير تقييد بالوَحشية أو الأهلية. كما ساق في الموضع الذي يسبق الأخير خلافًا في أصل هذه الألفاظ، وهل هي من مادة (كعس) والميم زائدة، أو من (كعم) والسين زائدة.

كلع:

التَّكَلُّع: التَّجَمُّع، بلغة حِمْيَر[1].

كنف:

الكَنِيف: أهل العِراق يُسَمُّون ما أَشْرَعُوا من أَعالي دُورهم كَنِيفًا[2].

كوح:

كاح يُكِيح: سَيْفٌ كالٌّ لا يُكِيحُ في شَيْءٍ، أي لا يُحِيك، وضَرَبْتُه فما كاحَ فيه السَّيْفُ، لغة سُلَيْم، وكاحَ وأَكاحَ: مِثْل حاكَ وأَحاكَ[3].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٢٢٥، والمصادر التي تحت يدي تنسب هذه اللهجة نسبة عامة فتجعلها لغة يَمانية ـ وحِمْيَر من كبار قبائل اليَمَن، كما هو معروف ـ ينظر مثلًا: الجمهرة ٢/ ٩٤٦، والتهذيب ١/ ٣١٤، والمحكم ١/ ٢٧٨، والتكملة (كلع) ٤/ ٣٤٧، واللسان (كلع) ٨/ ٣١٣، والتاج (كلع) ٢٢/ ٧٠، كما جاء في هذه المصادر تفسير التَّجَمُّع بالتَّحالُف، وعبارة الأول: «التَّكَلُّع: التَّحالُف والتَّجَمُّع، لغة يمانية، وبه سُمِّي ذو الكَلاع الحِمْيَرِيّ؛ لأنهم تَكَلَّعوا على يَده، أي تجمعوا».

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٦/ ٢٧٧، وتنظر هذه اللهجة في التهذيب ١٠/ ٢٧٥، واللسان (كنف) ٩/ ٣١٠، والتاج (كنف) ٩/ ٣١٠، ٢٤/ ١٨٣، وقد أغفلت هذه اللهجة مصادر كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والصحاح والمحكم والعباب والتكملة.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ١٣٧، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (كيح) ٢/ ٩٧، وهي لهجة أغفلتها مصادر كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والمحكم والصحاح واللسان والتاج، لكن المصدرين الأخيرين أوردا (حاكَ وأَحاكَ) بالدلالة المذكورة دون أن يشيرا إلى ارتباطهما بلهجة، ينظر: اللسان (حيك) ١٠/ ٤١٨، والتاج (حيك) ٢٧/ ٧٩.

حرف اللام

لخع:

اللَّخِيعة: ـ والياء زائدة ـ من اللَّخَع، لغة يمانية، وهو استرخاء في الجِسْم[1].

لمق:

لَمِق: لَمِقْتُ الشيءَ أَلْمَقُه[2]: كَتَبْتُه. وقَيْس تقول: مَحَوْتُه[3].

---

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ١٢٧، وتنظر هذه اللهجة في الجمهرة ١/ ٦١٣، والمحكم ١/ ١٤١، والتكملة (لخع) ٤/ ٣٥١، واللسان (لخع) ٨/ ٣١٧، والتاج (لخع) ٢٢/ ٧٧، ويظهر أن هذه اللهجة منقولة في الأصل عن معجم الجمهرة؛ فعبارته وعبارة ابن عَبّاد متطابقتان تمامًا، وقد صَرَّحَت بعض المصادر السابقة ــ وهما التكملة والتاج ـ بهذا النقل، وهي لهجة أهملتها مصادر كثيرة، بل إن مادة (لخع) لم ترد في معجمات كبيرة وشهيرة، كالعين والتهذيب والصحاح.

(٢) هكذا ضبط الفعل؛ صيغة الماضي بكسر الميم، وصيغة المضارع بالفتح، وقد نبه المحقق على أنه وقع هكذا في أصول الكتاب. في حين ضبط الماضي في المصادر التي رجعت إليها بفتح الميم، ينظر: المنتخب ٢/ ٥٨٤، والجمهرة ٢/ ٩٧٤، ومقاييس اللغة ٥/ ٢١٢، والأفعال ٢/ ٤٤٥، والمحكم ٦/ ٤٤٢، والصحاح (لمق) ٤/ ١٥٥١، واللسان (لمق) ١٠/ ٣٣٢، والتاج (لمق) ٢٦/ ٢٠٨، أما المضارع فقد جاء بالفتح في بعضها، كالمحكم، وفي بعضها بالضم، كالمنتخب واللسان.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٥/ ٤٢٨، وقد نَصَّت مصادر عديدة على ما ذكره ابن عَبّاد من نسبة دلالة المَحْو إلى قَيْس، كما أضافت أن دلالة الكتابة لعُقَيْل، ينظر مثلًا: الأضداد لأبي عبيد القاسم بن سَلّام ص ٤٥، والأضداد للسِّجِسْتاني ص ١٧٢، والمنتخب ٢/ ٥٨٤، والأضداد لأبي الطيب اللغوي ص ٢٤٢، والأضداد للأنباري ص ٢٥، =

حرف الميم

ملح:

الـمِلاح: الـمِخْلاة[1]، بلغة هُذَيْل[2].

=

والتهذيب ٩/ ١٧٩، والمحكم ٦/ ٤٤٢، واللسان (لمق) ١٠/ ٣٣٢، والأضداد للمُنْشِي ص ١٥٦، والتاج (لمق) ٢٦/ ٢٠٨، لكن مصادر أخر أثبتت دلالة الكتابة لعُقَيل، وجعلت دلالة الـمَحْو لسائر العرب، ينظر: الأضداد للأصمعي ص ٤٠، والأضداد لابن السِّكِّيت ص ١٣٩، وهذا معاكس للمفهوم من نَصّ ابن عَبّاد؛ لأنه أثبتت دلالة الكتابة دون نسبة، ثم نَصَّ على أن دلالة الـمَحْو لقَيْس، وانفرد قُطْرُب في كتابه الأضداد ص ١٣١ فجعل دلالة الـمَحْو لقَيْس وعُقَيْل، ولا يبعد أن خللًا أصاب النَّصّ، ولم يتنبه له المحقق. في حين أوردت مصادر عديدة الدلالتين دون الإشارة إلى كونهما لهجتين، ينظر مثلًا: الأضداد للتَّوَّزِيّ ص ١٤، والأفعال ٢/ ٤٤٥، والأضداد للصاغاني ١١٦، والتكملة (لمق) ٥/ ١٤٩. ويظهر أن دلالة الـمَحْو أشهر، وقد تقدم أن بعض المصادر جعلتها لسائر العرب؛ ولذا اقتصرت عليها بعض المعجمات دون أن تنسبها إلى أحد، ينظر: الجمهرة ٢/ ٩٧٤، ومجمل اللغة ٢/ ٧٩٥، ومقاييس اللغة ٥/ ٢١٢، والصحاح (لمق) ٤/ ١٥٥١، ومن الغريب أن بعض المعجمات لم تذكر الدلالتين مطلقًا، كما هو الحال في العين.

(١) وِعاء يوضع فيه عَلَف الدابة، مأخوذ من الخَلَى، وهو العُشْب الرَّطْب، ينظر: التاج (خلي) ٣٨/ ٩.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ١١٨، وتنظر هذه اللهجة في الفائق في غريب الحديث ٣/ ٣٨٨، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٥٥، والتكملة (ملح) ٢/ ١١١، واللسان (ملح) ٢/ ٦٠٤، والتاج (ملح) ٧/ ٨١. وقد أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون أن تشير إلى أنها لهجة، ينظر: التهذيب ٥/ ٩٩، والقاموس المحيط =

حرف النون

نجد:

الـمِنْجَد: الجُبَيل الصَّغير، في لغة هُذَيْل[1].

نعر:

النُّعَر: ـ بلغة أهل الحجاز ـ طائر مثل العصفور، وقيل: هو بالغين،

=

(ملح) ٣١٠، في حين أهملتها مصادر كثيرة، كالعين والجمهرة والصحاح والمحكم. وقد استشهد صاحبا الفائق والتكملة وحدهما على هذه اللهجة ببيت غير منسوب ـ ولم أعثر له على نسبة ـ وهو قوله:

رُبَّ عاتٍ أَتَوابِهِ في وَثاقٍ خاضِعٍ أو برَأْسِهِ في مِلاحِ

لكنهما ذكرا أيضًا أن لفظ (المِلاح) في البيت كما فُسِّر بالـمِخْلاة، فُسِّر أيضًا بسِنان الرُّمْح، فالرَّأْس المقطوع المشار إليه في البيت، إمّا أنه وُضِع في مِخْلاة أو نُصِب على رُمْح. ودلالة هذا اللفظ على السِّنان ذكرها ابن عَبّاد في فيما ذكره عن مادة (ملح). وقد أشار إلى هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل ص٣٨٥.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٥٠، وتنظر هذه اللهجة في التكملة (نجد) ٢/ ٣٥٠، والتاج (نجد) ٩/ ١١٨، وخَصَّه المصدر الأخير بالجُبَيْل الصَّغِير الـمُشْرِف على الوادي. وقد أوردت بعض المصادر هذه الدلالة دون أن تشير إلى أنها لهجة، ينظر: القاموس المحيط (نجد) ٤١٠ ـ ٤١١، في حين أهملتها مصادر كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم واللسان، كما أنها فاتت الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه لغة هُذَيْل.

وقيل: هو النَّغَر أيضًا[1].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٢/ ٢٢، ولم أجد هذا اللفظ بهذه الدلالة بالعين، لا بفتح النون ولا بضمها في المصادر التي تحت يدي، وإنما جاء فيها بالغين وبضم النون فقط، وبعض هذه المصادر صَرَّحت بأنه لهجة، ولكنها نسبتها مرة إلى أهل الحجاز عامة، ونسبتها أخرى إلى أهل المدينة فقط، كما أنها حَدَّدَت الدلالة؛ فذكرت أنه البُلْبُل بلهجتهم، ينظر: المحكم ٥/ ٤٩٥، ١٠/ ٣٧٥، واللسان (كعت) ٢/ ٧٨ و(نغر) ٥/ ٢٣٣ و(بلبل) ١١/ ٦٨، والتاج (كعت) ٥/ ٣٣ و(نغر) ١٤/ ١٤٣ و(بلبل) ٢٨/ ٦٥، وقد أضافت هذه المصادر أسماء أخرى لهذا الطائر، فذكرت أنه يسمى الكُعَيْت، كما أضافت إليه دلالات مقاربة غير مرتبطة بلهجة معينة؛ جاء في اللسان مادة (نغر): «والنُّغَر: فِراخ العَصافِير واحدته نُغَرة... وقيل: النُّغَر ضَرْب من الحُمَّر حُمْر المَناقِير وأُصُول الأَحْناك وجمعها: نِغْران، وهو البُلْبُل عند أهل المدينة... وهي طَيْر كالعَصافِير حُمْر المَناقِير... والنُّغَر فَرْخ العُصْفُور، وقيل: هو من صِغار العَصافِير، تراه أبدا صَغِيرًا ضاويًا». وكثير من المصادر التي تحت يدي ساقت هذه الدلالات أو بعضها دون أن تشير إلى ارتباطها بلهجة، ينظر مثلًا: العين ٤/ ٤٠٥، والجمهرة ٢/ ٧٨٢، والتهذيب ٨/ ١٠٠، والصحاح (نغر) ٢/ ٨٣٣. وقد أوردت المصادر الثلاثة الأولى في مادة (نغر) بيتًا غير منسوب استشهدت به على هذه اللهجة، وهو قوله:

يَحْمِلْنَ أَزْقاقَ المُدام كَأَنَّما ... يَحْمِلْنَها بأظافِرِ النِّغْرانِ

ولم أعثر له على نسبة، وينظر غير منسوب أيضًا في الجمهرة الموضع السابق، ومقاييس اللغة ٥/ ٤٥٣، ومجمل اللغة ٣/ ٨٧٦، وأساس البلاغة ص ٤٦٥، وهو في هذه المصادر الأربعة الأخيرة بلفظ: (بأكارِع النِّغْران)، وجاء في اللسان الموضع السابق: أن الشاعر يَصِف كَرْمًا، وأنه شَبّه مَعالِق العِنَب بأَظافِرِ النِّغْران. كما استشهد الصحاح واللسان في الموضعين السابقين برَجَز غير منسوب أيضًا، وهو قوله:

=

نعص:

الانْتِعاص: ـ في لغة هُذَيْل ـ أن يُوتَرَ الرَّجُلُ فلا يَطْلُبُ ثَأْرَه، يقال: انْتَعَصَ ولم يُبالِ[1].

=

عَلِقَ حَوْضِي نُغَرٌ مُكِبٌّ إذا غَفَلْتُ غَفْلَةً يَعُبُّ

ولم أعرف له نسبة، وينظر غير منسوب في التهذيب ٥/ ٥٤، واللسان (غبب) ١/ ٦٣٥ و(حمر) ٤/ ٢١٥، و(علق) ١٠/ ٢٦٩، والتاج (حمر) ١١/ ٤٣ و(علق) ٢٦/ ١٠٥.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١/ ٣٣٨، ولم أجد هذ اللهجة إلا في التاج (نعص) ١٨/ ٩٥، وقد صَرَّح بنقلها عن العُباب للصاغاني، ولم أرجع إليه؛ فمادة (نعص) ليست مما بين يدي منه. وهذه اللهجة أغفلتها مصادر كثيرة وكبيرة، كالعين والجمهرة والتهذيب والمحكم والتكملة واللسان، بل إن بعضها شَكَّكَ في وجود مادة (نعص) في كلام العرب، جاء في العين ١/ ٣٠٤: «وأما (نعص) فليست بعربية، إلا ما جاء من اسم ناعِصة الـمُشَبِّب بِخَنْساء»، وناعِصة الـمُشار إليه في النَّصّ هو أَسَد بن ناعِصة التَّنُوخِيّ، شاعر جاهلي مُقِلّ، ينظر ما جاء عنه في: المؤتلف والمختلف ١٩٤ ـ ١٩٥. ومن المصادر التي شَكَّكَت في وجودها التهذيب ٢/ ٣٥، جاء فيه بعد نقل نَصّ العين السابق: «قلت: ولم يَصِحّ لي من باب (نعص) شيء أعتمده من جهة من يُرْجَع إلى علمه وروايته عن العرب»؛ وهذان النصان منقولان عن المصدرين السابقين في اللسان والتاج في الموضعين السابقين، ولأجل هذه الشكوك أهملت بعض المصادر مادة (نعص) فلم تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في مقاييس اللغة ومجمل اللغة والمصباح المنير. وقد فاتت هذه اللهجة الدكتور عبد الجواد الطَّيِّب في كتابه «لغة هُذَيْل».

نمه:

نَـمِه: نَـمِه نَـمَهًا، وهو نامِه، وهو شِبْه الحَيْرة، لغة يَـمانية(١).

حرف الهاء

هبخ:

الهَبَيَّخة: الجارية التارّة(٢)، لغة حِمْيَرية(٣).

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٨، وتنظر هذه اللهجة في الجمهرة ٢/ ٩٩٣، والمحكم ٤/ ٣٣٧، والتكملة (نمه) ٦/ ٣٥٨، واللسان (نمه) ١٣/ ٥٥٠، والتاج (نمه) ٣٦/ ٢٦٦، ولم تذكر هذه المصادر في مادة (نمه) إلا هذا اللفظ؛ ولذا نجد مصادر أخرى أهملت هذه المادة فلم تذكرها مطلقًا، كما هو الحال في العين والتهذيب ومقاييس اللغة ومجمل اللغة والصحاح.

(٢) أي السَّمِينة الممتلئة.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٣٣٣، والذي في المصادر التي تحت يدي أن لفظ (الهَبَيَّخة) في الحِمْيَرِيّة يدل على الجارية مطلقًا، ينظر: العين ٣/ ٣٥٩، والتهذيب ٥/ ٣٨٦، والمحكم ٤/ ١١٤، والتكملة (هبخ) ٢/ ١٨٦، واللسان (هبخ) ٣/ ٦٥، والتاج (هبخ) ٧/ ٢٠٧، وبعض المصادر عَمَّمَت في نسبة هذه الدلالة، فنسبتها إلى أهل اليَمَن، ينظر: المنتخب ١/ ١٣١ ـ ١٣٢، ٢/ ٥٦٩. أما الجارية التّارّة، فقد ذكرت هذه المصادر كلها عدا المنتخب والتكملة: أنها تُسَمَّى هَبَيَّخة، ولكنها لم تجعل ذلك خاصًّا بلهجة معينة، كما أضاف المحكم واللسان والتاج أن الهَبَيَّخ: الغُلام بالحِمْيَرِيّة، وأضاف المنتخب وحده: أن الهَبَيَّ والهَبَيَّة الغلام والجارية بلغة أهل اليمن أيضًا، وهذان اللفظان الأخيران ذكرتهما المصادر التي تحت يدي بهذه الدلالة ـ ومنها المحيط في اللغة في مادة (هبى) ٤/ ٧٧ ـ ولكنها لم تُشِر إلى أنهما لهجة، ينظر: المحكم ٤/ ٣٨٧، واللسان (هبا) ١٥/ ٣٥٢، والتاج (هبا) ٤٠/ ١٢٤، واللفظان في كل هذه المصادر بفتح الباء، في حين ضبطا في الصحاح (هبا) ٦/ ٢٥٣٢ =

هجو:

الهِجاء: القِراءة، في كلام قَيْس، وقيل لقَيْسِيّ: أَتَقْرَأُ القُرْآنَ؟، فقال: واللهِ ما أَهْجُو منه حَرْفًا(١).

هصر:

الـمُهاصِرِيّ: ضَرْب من بُرُود اليَمَن(٢).

=

بكسرها، وجاء في التاج الموضع السابق أن ضبطهما بالكسر في الصحاح وقع في أكثر نسخه، وأنّ الفتح هو الصواب.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٢٢، ولم أجد هذه الدلالة منسوبة إلى قَيْس صراحة في المصادر التي تحت يدي، بل إنها تورد الدلالة ثم تستشهد عليها بقول الرَّجُل القَيْسِيّ الذي ساقه ابن عَبّاد، ينظر: التهذيب ٦/ ٣٤٧، واللسان (هجو) ١٥/ ٣٥٣، والتاج (هجو) ٤٠/ ١٣١، جاء في المصدر الأول: «قال أبو زَيْد: الهِجاء القِراءة. قال: وقُلْت لِرَجُل من قَيْس...»، ثم ساق بقية القول. وكثير من المصادر لم تورد هذه الدلالة مطلقًا، كما هو الحال في العين والجمهرة والصحاح والمحكم والتكملة. ولم أجد في المصادر التي تحت يدي ما يُحَدِّد قَيْسًا الذين نُسِبَت إليهم هذه اللهجة؛ فقَيْس اسم يطلق على عدة قبائل وبطون مختلفة، وإن كان المشهور في هذا الاسم عندما يُطْلَق أن المراد به بنو قَيْس عَيْلان بن مُضَر، ينظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٣٦١ـ ٣٦٢.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٤٠٧، وتنظر هذه الدلالة في العين ٣/ ٤١١، والتهذيب ٦/ ١٠٧، والتكملة (هصر) ٣/ ٢٣٦، في حين لم تذكر بعض المصادر اليَمَن، فجاء فيها: أنه ضَرْب من البُرُود، ينظر: المحكم ٤/ ٢٠٦، والقولان في اللسان (هصر) ٥/ ٢٦٥، والتاج (هصر) ١٤/ ٢٣٩.

هقط:

الهَقَط: ـ لغة يَمانية ـ سُرْعة المَشْي، والطَّهَق لغة فيه[1].

هيس:

الهَيْس: أَداة الفَدّان كُلُّها[2]، بلغة عُمان[3].

(١) ينظر: المحيط في اللغة ٣/ ٣٤٠، وتنظر هذه اللهجة في العباب (هقط) ص ٢٣٣، والتاج (هقط) ٢٠/ ١٠٤ و(طهق) ٢٦/ ٦٤، وقد ورد لفظ (الهَقط) في هذين المصدرين بإسكان الوسط وفتحه، أما (الطَّهق) فورد فيهما بالإسكان فقط، كما ورد اللفظان كلاهما بالإسكان فقط في الجمهرة ٢/ ٩٢٥، والتكملة (هقط) ٤/ ١٩٠ و(طهق) ٥/ ١٠٦، كما اقتصرت بعض المصادر على لفظ (الطَّهق) فقط، وهو فيها ساكن الوسط فقط، ينظر: المحكم ٤/ ١١٩، واللسان (طهق) ١٠/ ٢٣١، في حين أغفلت مصادر أخرى مادتي (طهق) و(هقط)، فلم تذكرهما مطلقًا،كما هو الحال في العين والتهذيب ومجمل اللغة ومقاييس اللغة.

(٢) للفَدّان عِدّة دلالات، والمراد به هنا: الثَّوْران اللذان يُقْرَنان فيُحْرَث عليهما، وقد يُطْلَق على الثَّوْر الواحد أو البَقَرة المستعملين في الحِراثة، ينظر: اللسان (فدن) ١٣/ ٣٢١. وأَداة الفَدّان ــ فيما يظهر ــ مجموع الآلة التي يجرها الحيوان الذي يَحْرُث. وقد ضُبِط لفظ (كلّها) في نَصّ ابن عَبّاد بتشديد اللام والكسر، ويظهر لي أن الصَّواب تشديد اللام والضم؛ لأنه تابع للفظ أداة وليس للفظ الفَدّان، كما أن الفَدّان لفظ مُذَكَّر، والضمير عائد على مؤنث، فهو متجه إلى الأداة.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة ٤/ ٣٤، وقد نسبت هذه الدلالة ـ أعني أَداة الفَدّان ـ إلى عُمان في مصادر عِدّة، ينظر: العين ٤/ ٧٢، والبارع ص ١٥٦، والمحكم ٤/ ٣٧٠، واللسان (هيس) ٦/ ٢٥٣، في حين جاء في مصادر أخرى: أنها الفَدّان نفسه، كما أنها نُسِبَت إلى اليَمَن، ينظر: الجمهرة ٢/ ٨٦٤، والعباب (هيس) ص ٥٠٦، لكن المصدر الأخير أشار الاختلاف في الدلالة، وينظر هذا الاختلاف في الدلالة والنِّسْبة في التاج (هيس) ١٧/ ٢٦. وقد أوردت بعض المصادر دلالة هذا اللفظ على الدلالتين دون أن تشير =

حرف الواو

وثب:

الوَثْب: ــ في لغة حِمْيَر ــ القُعُود. والوِثاب: الوِسادة. ومَقْعَد من مَقاعِد الفَرْش[1]. وقيل: هو السَّرِير، ويسمون المَلِك: مَوْثَبان؛ لأنه على السَّرِير[2].

=

إلى أنه لهجة، ينظر: القاموس المحيط (هيس) ص٧٥١، واقتصرت أخرى على أداة الفَدّان، ينظر: الصحاح (هيس) ٣/ ٩٩٢، في حين أغفلت بعض المصادر هذه الدلالات مطلقًا، كما هو الحال في مجمل اللغة ومقاييس اللغة. واللفظ لا يزال موجودًا بهذه الدلالة في العامية العُمانية، ينظر: من فصيح العامية في عُمان ص ٢٤٥.

(١) يقصد نوعًا من أنواع الفُرُش التي يُقْعَد عليها.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ١٩١، وواضح أن هذه اللهجة االتي نسبها ابن عَبّاد إلى حِمْيَر تدور حول استعمال بعض مشتقات مادة (وثب) في الدلالة على القُعُود وبعض ما يستلزمه من الأشياء؛ كالفِراش أو الوِسادة أو السَّرِير، أو على قاعِد خاص ــ هو المَلِك ـ لأنه يُكْثِر القُعُود على بعض الأشياء السابقة، وهذه الدلالة مضادة في الجملة للدلالة المشهورة لهذه المادة، وهي القَفْز. وهي دلالة منسوبة إلى هذه القبيلة في مصادر كثيرة ــ وإن تفاوتت هذه المصادر في بعض تفصيلاتها ــ ينظر مثلًا: العين ٨/ ٢٤٧، والأضداد لقطرب ص ١١٨، والأضداد للأصمعي ص ٤٥، والأضداد لابن السِّكِّيت ص ١٩٩، وإصلاح المنطق ص ١٦٢، والجمهرة ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٠١٦، والأضداد للأنباري ص ٩١، والتهذيب ١٥/ ١٥٨، ومقاييس اللغة ٦/ ٨٦، والصحاح (وثب) ١/ ٢٣١، والمحكم ١٠/ ٢١٩، والتكملة (وثب) ١/ ٢٨٢، واللسان (وثب) ١/ ٧٩٢، والأضداد للمنشي ص ١٤٤، والتاج (وثب) ٤/ ١٨٩، وقد جاء في هذه المصادر عدا العين وإصلاح المنطق وكُتُب الأضداد والتكملة: أن لفظ المَوْثَبان يُطْلَق في هذه اللهجة على المَلِك الذي لا يَغْزُو؛ لأنّه

=

وصل:

الوصائل: ثِياب حُمْر مخططة يُجاء بها من اليَمَن، يتخذها النساء دُرُوعًا[1].

وضر:

=

ملازم للجلوس على السَّرِير. وقد استشهد الأصمعي في كتابه الأضداد الموضع السابق على هذه اللهجة بحكاية رواها ـ وجاءت مَعْزُوَّة إليه في غالب المصادر السابقة التي تلته ـ مفادها أن رجلًا من العرب دخل على مَلِك من مُلُوك حِمْيَر، فقال له الـمَلِك: ثِبْ ـ يريد: اُقْعُد ـ فظَنّ الرَّجُل أنه يأمره بالقَفْز فوَثَب فتكَسَّر، فقال الـمَلِك: ليس عندَنَا عَرَبِيَّتْ، مَنْ دَخَلَ ظَفار حَمَّرَ. وحَمَّرَ، أَي: تَكَلَّم بالحِمْيَرِيّة، وقيل: هو من الحُمْرة ولُبْس الثِّياب الحُمْر، وكانوا يلبسونها، والمراد أخذ بزَيِّهم وشَكْلهم. وعَرَبِيَّتْ: يُرِيدُ العَرَبِيَّةَ فوقف على الهاءِ بالتاءِ، وهي لهجة حِمْيَر.

(١) ينظر: المحيط ٨/ ١٨٤، وقد نسبت مصادر كثيرة هذه الثياب إلى اليَمن، لكن بعضها لم يستكمل ما ذكره ابن عَبّاد من أوصافها، وبعضها زاد عليها، حيث اقتصر أكثرها على وصفها بالبُرُود، ينظر: التهذيب ١٢/ ٢٣٤، أو بالثِّياب المخططة، ينظر: مجمل اللغة ٤/ ٩٢٧، والصحاح (وصل) ٥/ ١٨٤٢، وذكرت أخرى من ألوانها البِيض والحُمْر، ينظر: المحكم ٨/ ٣٧٦، واللسان (وصل) ١١/ ٧٢٩، وجاء في بعضها أنها حُمْر وفيها خطوط خُضْر، ينظر: التاج (وصل) ٣١/ ٤٢، ولم أجد ما يشير إلى اختصاص النساء بها إلا في المنتخب، جاء فيه: «الوَصائل: ثِياب يَمانيّة من الثِّياب؛ من لِباس النساء، مثل مِقْنَعة قد خِيط مُقْدَمها، يَلْبَسها النِّساء، وهو ما صَغُر»، هكذا وقع فيه، ولعل المراد: ما صَغُر من ثِيابهنّ. ينظر: ٢/ ٤٧٠، كما ينظر: ٢/ ٤٧٢. وقد أوردت بعض المصادر هذا اللفظ بالدلالة المذكورة دون إشارة إلى نسبته إلى اليَمَن، ينظر: الجمهرة ٢/ ٨٩٢، كما ذكرت أغلب المصادر السابقة مفردًا له، هو لفظ (وَصِيلة).

الوَضْراء: سِمَة لبني فَزارة في الرَّقَبة[١]، كأنها بُرْثُن الغُراب[٢].

ويج:

الوَيْج: خَشَبة الفَدّان[٣]، بلغة عُمان[٤].

---

(١) يقصد علامة يُوسَم بها البَعِير ـ أي يُكْوَى ـ في رقبته تدل على مالكه، وكان لكل قبيلة أو عشيرة أو فَخِذ أو أُسْرة من العَرَب علامة معروفة من هذه العلامات يضعونها إما على رقبة البَعِير أو فَخِذه أو جانب رأسه، يُمَيِّزُون بها ما يملكونه من الإبل، حتى لا تختلط بغيرها في مراعيها، ويَصُونونها بذلك عن السَّرقة، ولا يزال مُلّاك الإبل في الجزيرة العربية يفعلونه إلى يوم الناس هذا. وبنو فَزارة الذين تُنْسَب إليهم هذه التسمية هم بنو فَزارة بن ذُبْيان، كما هو مُصَرَّح به في التاج (وضر) ١٤/ ١٩٨. وهم بنو فَزارة بن ذُبْيان بن بَغِيض بن رَيْث بن غَطَفان من قَيْس عَيْلان من العَدْنانية، ينظر: جمهرة أنساب العرب ص٢٥٥.

(٢) ينظر: المحيط في اللغة ٨/ ٣٩، والبُرْثُن: جمعه بَراثِن، وهي من الطَّيْر والسِّباع بمنزلة الأصابع من الإنسان، ينظر: التاج (برثن) ٣٤/ ١٣٧. وتنظر هذه الدلالة للفظ الوَضْراء في التكملة (وضر) ٣/ ٢٢٥، والتاج (وضر) ١٤/ ١٩٨، وهي دلالة لم ترد في مصادر كبيرة وكثيرة؛ مثل العين والجمهرة والمقصور والممدود لابن وَلّاد والمقصور والممدود للقالي والتهذيب والمحكم واللسان.

(٣) هي الخَشَبة التي تكون بين الثَّوْرَين اللذين يجران المِحْراث، أو تكون مُعْتَرِضة على ظهر الثَّوْر، إذا كانت الحِراثة على ثَوْر واحد، ينظر: الجمهرة ١/ ٤٩٩، ٢/ ١٠٤٦، واللسان (ويج) ٢/ ٤٠١. وينظر ما سبق من تعليق على لفظ الفَدّان في حواشي مادة (هيس).

(٤) ينظر: المحيط في اللغة ٧/ ٢١٥، وقد نُسِبت هذه اللهجة إلى عُمان في عدد من المصادر، ينظر: العين ٦/ ١٩٧، والتهذيب ١١/ ٢٣٥، والمحكم ٧/ ٥٧٩، والتكملة =

حرف الياء

يفف:

اليَفُّوف: الدِّينار والدِّرْهَم، لغة يمانية[1].

=

(ويج) ١/ ٥٠٥، واللسان (ويج) ٢/ ٤٠١، والتاج (ويج) ٦/ ١٥٢، في حين نسبتها أخرى إلى اليَمَن، ينظر: الجمهرة ١/ ٤٩٩، ٢/ ١٠٤٦، والتهذيب ١٠/ ٦٣٧. ولم تورد المصادر السابقة في مادة (ويج) إلا هذا اللفظ، وهي مادة أهملتها مصادر عديدة، كما هو الحال في مقاييس اللغة ومجمل اللغة والصحاح.

(١) ينظر: المحيط في اللغة ١٠/ ٤٣٨، ولم أجد هذا اللفظ في المصادر التي تحت يدي، بل إن مادة (يفف) مهملة فيها، وقد ذكر ابن عَبّاد مع هذا اللفظ لفظًا آخر، تورده المصادر التي تحت يدي في مادة (أفف)، يقول ابن عَبّاد تحت عنوان (ما أوله ياء): «اليَفُّوف: الدِّينار والدِّرْهَم، لغة يمانية. واليَأْفُوف: الخَفِيف السَّرِيع من الخَدَم. وقيل: هو الذي يُتَأَفَّف مِنْ قَذَره. وقيل: هو العَيِيّ الخَوّار. والـمُرّ من الطَّعام. وفَرْخ الدُّرّاج، وجَمْعُه يَآفِيف»، وتنظر مادة (أفف) في التهذيب ١٥/ ٥٨٩، المحكم ١٠/ ٥٤١، والعباب ص ٢٦، والتكملة ٤/ ٤٣٦، واللسان ٩/ ٨، والتاج ٢٣/ ١٤.

الخاتمة

هذا البحث كما ذكرت في مقدمته جزء من مشروع كبير يتمثل في بناء معجم خاص بالمظاهر اللهجية التي تنضوي تحت المستوى الدلالي من اللغة، فهو يرصد الألفاظ التي تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة، ولا توجد في البيئات العربية الأخرى، ونتائجه النهائية لن تظهر إلا بتمام ذلك المشروع؛ ولذا رأيت أن أخصص هذه الخاتمة لبعض النتائج الإحصائية وغير الإحصائية التي تتصل بشيئين؛ أولهما: مادة هذا البحث التي هي جزء من مادة ذلك المعجم المنشود. والثاني: المعجم الذي استخلصت منه هذه المادة، وأعني به معجم المحيط في اللغة؛ حيث تبين لي من خلال هذا البحث ما يلي:

١ ـ بلغ عدد الألفاظ التي شملها البحث مئة واثنين وثلاثين لفظًا، تنتمي إلى مئة وتسع عشرة مادة لغوية.

٢ ـ نسبة كبيرة من هذه الألفاظ (في حدود ٥٧٪) جاءت منسوبة إلى مواطن وقبائل يَمَنيّة؛ حيث نُسِب إليها خمسة وسبعون لفظًا؛ جاء توزيعها كما يلي: نُسِب إلى اليَمَن أربعون لفظًا، وإلى قبيلة حِمْيَر تسعة عشر لفظًا، وإلى قبيلة طَيِّئ تسعة ألفاظ، وإلى أهل عُمان ـ وعُمان من مواطن القبائل اليَمَنيّة ـ أربعة ألفاظ، وإلى أهل المدينة ـ وسكانها الأَوْس والخَزرَج من أهل اليَمَن في الأصل ـ لفظان، وإلى أهل الجَوْف ـ وهو إقليم يَمَنيّ ـ لفظ واحد، وهذه النسبة الكبيرة من هذا النوع من الألفاظ عندما تُنْسَب إلى اليَمَن وقبائله قد يُسْتَدَلّ بها على أن أكثر هذا النوع قد يكون موروثًا عن العربية الجنوبية القديمة

التي كانت شائعة في اليَمَن[1].

٣ ـ نسبة أقل بكثير من هذه الألفاظ (في حدود ٣٢٪) جاءت منسوبة إلى قبائل ومواطن مُضَريّة؛ حيث نُسِب إليها ثلاثة وأربعون لفظًا؛ جاء توزيعها كما يلي: نُسِب إلى قبيلة هُذَيْل سبعة وعشرون لفظًا، وإلى أهل الحجاز أربعة ألفاظ، وإلى قبيلة قَيْس لفظان، وإلى أهل مكة لفظ واحد، وإلى أهل نَجْد لفظ واحد، وإلى قبيلة تَـمِيم لفظ واحد، وإلى فرعها بني يَرْبُوع لفظ واحد، وإلى قبيلة غَطَفان لفظ واحد، وإلى قبيلة عبد القَيْس لفظ واحد، وإلى قبيلة فَزارة لفظ واحد، وإلى بني سَعْد لفظ واحد، وإلى بني سُلَيْم لفظ واحد، وإلى بني جَعْفَر لفظ واحد، وكثرة عدد الألفاظ المنسوبة إلى قبيلة هُذَيْل أمر يسترعي الانتباه ويثير التساؤل، هل هذه الكثرة في معجم المحيط فقط؟، أم أنها كذلك في كل المعجمات؟؛ وإن كان الجواب هو الأخير فلا شك أن لذلك سببًا يتصل بأصول هذه اللهجة أو في بيئتها والظروف المحيطة بأهلها.

٤ ـ بقية الألفاظ (في حدود ١١٪) جاءت منسوبة إلى مواطن متفرقة لا نستطيع القطع بيَمَنِيَّتها ولا مُضَرِيّتها، أو أنها جاءت غير منسوبة، وعدد هذه الألفاظ أربعة عشر لفظًا؛ جاء توزيعها كما يلي: نُسِب إلى أهل العراق خمسة ألفاظ، وإلى أهل السَّواد ـ والمقصود به سواد العراق، وهو رِيفه ـ ثلاثة ألفاظ، وإلى الكوفيين لفظ واحد، وإلى أهل الشام لفظ واحد، وإلى أهل مصر لفظ واحد، في حين جاءت ثلاثة ألفاظ غير منسوبة، بل اكتفى ابن عَبّاد بالإشارة إلى

(١) أشرت إلى هذا في مقدمة البحث.

أنها لغة.

٥ ـ تبين لي من خلال هذا البحث أن بعض الألفاظ التي تستعمل بدلالات مختلفة في بيئات لهجية عربية خاصة تعود إلى أصول أعجمية غير عربية[١]؛ ينظر ما جاء في حواشي مواد: زير، شقل، شلط، شلم، قشو، قطن، قلد، من هذا البحث.

٦ ـ تبين لي من خلال هذا البحث أن معجم المحيط في اللغة يحوي مواد لغوية وتفسيرات دلالية ولهجات منسوبة وغير منسوبة... لا تُوجَد في معجمات اللغة الكبيرة المشهورة[٢]، كاللسان والتاج فضلا عن غيرهما من بقية المعجمات الأصغر منهما؛ ينظر مثلًا ما جاء في حواشي مواد: بيب، تبر، حدق، حمر، رفو، شرع، صدد، صخى، صرنفح، صيب، ضيب، عرد، عطف، عفس، عقو، عنو، فعفع، نعر، هجو، يفف، من هذا البحث.

٧ ـ تبين لي أن في معجم المحيط في اللغة ما يخالف المعروف في معجمات اللغة الكبيرة المشهورة وغيرها؛ ينظر مثلًا ما جاء في حواشي مواد: بظر، زير، طلل، هبخ، من هذا البحث.

٨ ـ تبين لي أن بعض اللهجات التي أوردتها معجمات اللغة الكبيرة المشهورة وغيرها مصدرها الرئيس معجم المحيط في اللغة ولا تُعْرَف إلا عنه؛ ينظر مثلًا ما جاء في حواشي مواد: خلص، ذفط، عضرط، قطع، قوض، من

(١) بَيَّنْت وجهة نظري في إيرادها في مقدمة البحث.

(٢) أشرت إلى سبب ذلك في مقدمة البحث.

هذا البحث.

٩ ـ تبين لي أن إغفال بعض الباحثين المحدثين في اللهجات لمعجم المحيط في اللغة واكتفائهم بمعجمات أكثر منه شهرة وأكبر منه حجمًا ـ كاللسان والتاج ـ فَوَّت عليهم إثبات مظاهر لهجية عديدة للقبائل التي يبحثون في لهجاتها، وردت في هذا المعجم ولم ترد في غيره، وقد اسْتَدْرَكْتُ في حواشي هذا البحث بعضًا من ذلك على كتب مؤلفة في هذا الشأن؛ ينظر مثلًا ما جاء في حواشي مواد: حدق، رفو، شعر، صخى، صرنفح، عثن، عطف، عقو، علج، عنو، قطع، كدر، نجد، نعص.

١٠ ـ تبين لي أن إهمال محققي المعجمات ـ عندما يقارنون نصوصها بمعجمات أخرى ـ مراجعة معجم المحيط، واكتفائهم بمعجمات أكثر منه شهرة وأكبر منه حجمًا، كاللسان والتاج فَوَّت عليهم التنبه لتحريفات وتصحيفات قديمة وقعت في النصوص التي يحققونها؛ ينظر مثلًا ما جاء في مادة طلل من هذا البحث.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

مصادر البحث:

١ - أثر اختلاف اللهجات في النحو، د. يحيى المباركي، دار النشر للجامعات بالقاهرة، ط (١) ٢٠٠٧م.

٢ - أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام بالقاهرة، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

٣ - أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة ببيروت.

٤ - إصلاح غَلَط الـمُحَدِّثِين، الخَطّابي، تحقيق: مجدي السَّيِّد إبراهيم، مكتبة الساعي بالرياض.

٥ - إصلاح المنطق، ابن السِّكِّيت، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بالقاهرة، ط (٤).

٦ - الأصوات واللهجات قديمًا وحديثًا، د. نادية النجار، دارغريب بالقاهرة، ٢٠١٤م.

٧ - الأضداد، الأصمعي، نشره د. أوغست هفنر ضمن مجموع سماه «ثلاثة كتب في الأضداد»، دار الكتب العلمية ببيروت.

٨ - الأضداد، الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، ببيروت، ١٤٠٧هـ.

٩ - الأضداد، التوزي. ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب ببيروت، ط (١) ١٤١٧.

١٠ - الأضداد، أبو حاتم السِّجِستاني، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد،

مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٤١١هـ.

١١ - الأضداد، ابن السِّكِّيت، نشرة د. أوغست هفنر ضمن مجموع سماه «ثلاثة كتب في الأضداد»، دار الكتب العلمية ببيروت.

١٢ - الأضداد، الصاغاني، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ١٤٠٩هـ.

١٣ - الأضداد، أبو عبيد. ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب ببيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ.

١٤ - الأضداد، قطرب، تحقيق: د. حنا حداد، دار العلوم بالرياض، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

١٥ - الأضداد، المنشي، ضمن ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق: د. محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب ببيروت، ط (١) ١٤١٧هـ.

١٦ - إعراب القرآن، النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مكتبة النهضة ببيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

١٧ - أمالي القالي، أبو علي القالي، دار الفكر ببيروت.

١٨ - إنباه الرواة على أنباه النحاة. القِفْطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

١٩ - البارع في اللغة، أبو علي القالي، تحقيق: هاشم الطعان، دار الحضارة ببيروت، ط (١)، ١٩٧٥ م.

٢٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ببيروت.

٢١- تاريخ العلماء النحويين، المفضل بن مسعر، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٤٠١هـ.

٢٢- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي، اعتنى به ووضع حواشيه د. عبدالمنعم خليل إبراهيم والأستاذ كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١) ١٤٢٧هـ.

٢٣- التفسير البسيط، الواحدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢٤- تفسير غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٥- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، الحسن بن محمد الصاغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وآخرين، القاهرة ١٩٧٠م.

٢٦- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، ابن بَرِيّ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي وعبد السلام هارون، مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط (١) ١٩٨١م.

٢٧- تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة تراثنا، ١٣٨٤هـ.

٢٨- جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: د. رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط (١)، ١٩٨٧م.

٢٩- جمهرة أنساب العرب، ابن حزم، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

٣٠- الجيم، أبو عمرو الشيباني، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.

٣١- حاشية ابن بَرِّيّ على كتاب المُعَرَّب للجواليقي = في التَّعْرِيب والمُعَرَّب.

٣٢- ديوان أبي دَهْبَل الجُمَحِيّ، تحقيق: عبدالعظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء بالنجف، ط (١) ١٣٩٢هـ.

٣٣- ديوان أبي ذؤيب الهذلي، تحقيق: د. أنطونيوس بطرس، دار صادر ببيروت، ط (١) ١٤٢٤هـ.

٣٤- ديوان رؤبة بن العَجّاج، نشره وليم بن الورد ضمن مجموع أشعار العرب، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط (١) ١٩٧٩ م.

٣٥- ديوان الطِّرِمَّاح، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي ببيروت، ط (٢) ١٤١٤هـ.

٣٦- ديوان العَجّاج، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق ببيروت.

٣٧- ديوان عمرو بن معديكرب.

٣٨- ديوان كُثَيِّر عَزّة، أخرجه مجيد طراد، دار الكتاب العربي ببيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

٣٩- ذيل أمالي القالي، أبو علي القالي، دار الآفاق الجديدة ببيروت، ١٤٠٠هـ.

٤٠ - زاد المسير في علم التفسير، ابن الجَوْزِيّ، تحقيق: د. محمد بن عبد الرحمن عبدالله، دار الفكر ببيروت، ط (١) ١٤٠٧هـ.

٤١ - شرح أشعار الهذليين، السُّكري، تحقيق: عبدالستار فراج، مكتبة دار العروبة بالقاهرة.

٤٢ - شعر طَيِّئ وأخبارها في الجاهلية والإسلام، د. وفاء السنديوني، دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض، ط (١) ١٤٠٣هـ.

٤٣ - شعر عَمْرو بن مَعْدِيكَرِب الزُّبَيْدِيّ، جمعه مطاع الطرابيشي، مكتبة المؤيد بالرياض ومكتبة دار البيان بدمشق، ط (٣) ١٤١٤هـ.

٤٤ - شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري، تحقيق: د. سامي العاني، دار المعارف ببغداد، ١٩٧١م.

٤٥ - شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدَّخِيل، الخَفاجي، تحقيق: د. محمد كشاش، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١) ١٤١٨هـ.

٤٦ - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، تحقيق: عبدالله الجرافي، عالم الكتب ببيروت.

٤٧ - الشوارد في اللغة، الصاغاني، تحقيق: عدنان الدُّوري، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٣هـ.

٤٨ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ببيروت، ط (٣)، ١٤٠٤هـ.

٤٩ - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بالقاهرة، ط (٢).

٥٠ - العامية الفصيحة في لهجة أهل الأَحْساء، محمد بن إبراهيم آل ملحم، نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ط (١) ١٤٢٨هـ.

٥١ - العباب الزاخر واللباب الفاخر، الصغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة ببغداد، ط (١)، ١٩٨٧ م.

٥٢ - عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ، السَّمِين الحلبي، تحقيق: د. محمد التونجي، عالم الكتب ببيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.

٥٣ - العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ببيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

٥٤ - الفائق في غريب الحديث. للزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، ط (٣)، ١٣٩٩هـ.

٥٥ - الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة ببيروت.

٥٦ - في التَّعْرِيب والـمُعَرَّب (وهو الكتاب المسمى حاشية ابن بَرِّيّ على كتاب الـمُعَرَّب للجواليقي)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

٥٧ - القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.

٥٨ - قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، د. محمد عمارة، دار الشروق ببيروت، ط (١) ١٤١٣هـ.

٥٩ - قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، المحبي، تحقيق: د.

عثمان الصيني، مكتبة التوبة بالرياض، ط (١)، ١٤١٥هـ.

٦٠ - لسان العرب، ابن منظور، دار صادر ببيروت.

٦١ - اللغات في القرآن، ابن حسنون، تحقيق: صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة بالقاهرة، ١٣٦٥هـ.

٦٢ - لغة تَمِيم دراسة تاريخية وصفية، د. ضاحي عبدالباقي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.

٦٣ - لغة طَيِّئ وأثرها في العربية، د. عبدالفتاح محمد، دار العصماء بدمشق، ط (١) ١٤٢٩هـ.

٦٤ - لغة قريش، مختار سيدي الغوث، النادي الأدبي بالرياض، ط (١) ١٤١٢هـ.

٦٥ - لغة هذيل، د. عبد الجواد الطَّيِّب، لم يدون على الكتاب أي معلومة عن الناشر أو تاريخ النشر.

٦٦ - اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، عبد اللطيف الصوفي، دار طلاس بدمشق، ط (١) ١٩٨٦م.

٦٧ - اللهجات العربية ـ دراسة وصفية تحليلية في الممنوع من الصرف، د. مجدي إبراهيم محمد إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، ط (١) ١٤٢٦هـ.

٦٨ - لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، د. عيد محمد الطيب، مصر ١٤١٥هـ.

٦٩ - اللهجات العربية الغربية القديمة، تشيم رابين، ترجمه د.

عبدالرحمن أيوب، جامعة الكويت، عام ١٩٨٦م.

٧٠- اللهجات العربية في التراث، د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب بليبيا، ١٩٨٣م.

٧١- لهجة أزد السَّراة في عصر الاحتجاج اللغوي، جمعان بن عبد الكريم الغامدي، نادي جيزان الأدبي، ط (١) ١٤٢٦هـ.

٧٢- لهجة بني كلاب، د. موسى مصطفى العبيدان، النادي الأدبي بتَبُوك، ط (١)، ١٤١٨هـ.

٧٣- المؤتلف والمختلف، للآمدي، مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق: د. كرنكو، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.

٧٤- مبادئ اللغة، الخطيب الإسكافي، تحقيق: د. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة بالقاهرة.

٧٥- المجالات اللغوية للهجة طَيِّئ في لسان العرب، د. أحمد هاشم السامرائي، دار دجلة بعَمّان، ط (١)، ٢٠١٤م.

٧٦- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة ببيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

٧٧- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١) ١٤٢١هـ.

٧٨- المحيط في اللغة، الصاحب بن عباد، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب ببيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.

٧٩- المخصص، لابن سيده، دار الكتب العلمية ببيروت.

٨٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، المكتبة العصرية ببيروت، ١٩٨٦م.

٨١- المصباح المنير، الفيومي، مكتبة لبنان ببيروت، ١٩٨٧م.

٨٢- معاني القرآن وإعرابه، الزَّجَّاج، تحقيق: د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب ببيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

٨٣- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث ببيروت.

٨٤- معجم البلدان، ياقوت الحموي، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.

٨٥- المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية ـ المنطقة الشرقية، حمد الجاسر، دار اليمامة بالرياض، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

٨٦- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، البكري، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب ببيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ.

٨٧- المعجم اليمني في اللغة والتراث، مطهر علي الإرياني، المطبعة العلمية ودار الفكر بدمشق، ط (١)، ١٤١٧هـ.

٨٨- الـمُعَرَّب من الكلام الأعجمي، الجواليقي، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ.

٨٩- مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل ببيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.

٩٠- المقصور والممدود، أبو علي القالي، تحقيق: د. أحمد هريدي،

مكتبة الخانجي بمصر، ط (١)، ١٤١٩هـ.

٩١- المقصور والممدود، ابن وَلّاد، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، مجمع اللغة العربية بدمشق، بدون تاريخ.

٩٢- المنتخب من غريب كلام العرب، كراع النمل، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٩هـ.

٩٣- الـمُنَجَّد، كُراع النَّمْل، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، ود. ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب بالقاهرة، ط (٢) ١٩٨٨م.

٩٤- من فصيح العامية في عُمان، عبدالله بن سعيد الحجري، مكتبة الجيل الواعد بمسقط، ط (١) ١٤٢٧هـ.

٩٥- المهذب فيما وقع في القرآن من الـمُعَرّب، السيوطي، تحقيق: سمير حسين حلبي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

٩٦- الموسوعة الجغرافية لشرقي البلاد العربية السعودية، عبد الرحمن العبيد، نادي المنطقة الشرقية الأدبي، ط (١)، ١٤١٣هـ.

٩٧- موسوعة المدن العربية والإسلامية، د. يحيى شامي، دار الفكر العربي ببيروت، ط (١)، ١٩٩٣ م.

٩٨- النخلة، أبو حاتم السِّجِسْتاني، تحقيق: عبد القادر أحمد، دار الوثائق بدمشق، ط (٢) ١٤٣١هـ.

٩٩- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي، دار الكتب العلمية ببيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

١٠٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة الإسلامية.

١٠١- النوادر، أبو مسحل الأعرابي، تحقيق: د. عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ.

١٠٢- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق ببيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

١٠٣- نَقْعة الصَّدْيان فيما جاء على الفَعَلان، الصاغاني، تحقيق: د. علي البواب، مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٠٢هـ.

١٠٤- الهمز والتسهيل في القراءات واللهجات العربية، د. أحمد طه حسانين سلطان، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط (١) ١٤٣١هـ.

(٤)

المحذوف المختلف فيه
دراسة صرفية

د. السيد إبراهيم المنسي سليم

- أستاذ مشارك بقسم تعليم اللغة العربية بمعهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها – جامعة أمّ القرى.
- نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة المنصورة عام ٢٠٠٤م بأطروحته (الحوار النبويّ في صحيح البخاريّ – دراسة نحوية دلالية).
- له أعمال وبحوث منشورة في مجلات محكمة.

ملخّص البحث

(المحذوفُ المختَلَفُ فيه - دراسةٌ صرفيَّةٌ) بحثٌ يعتمد على المنهج الوصفيّ التحليليّ، ويهدف إلى:

- الإجابة عن التساؤلات التي يُثيرها اختلافُ الصّرفيّين حول محذوفٍ ما.
- إيضاح المذاهب والأحكام الصرفيّة في كل موضع مصحوبةً بدليلها.
- الإسهام في تيسير هذه الفكرة على المهتمين بهذا العلم.

ومن أهمّ نتائجه:

١- الاختلاف في المحذوف يتمثّل في:

- تعيينه، أهو فاء الكلمة، أم عينها، أم لامها، أم حرف زائد؟
- إثباته أو حذفه.
- إيضاح عِلّة الحذف.

٢- لكلّ من القياس والسّماع أثره في إصدار حُكْم على مسألة ما (وجوبًا – جوازًا – امتناعًا)، مثل: فُعَيْل وفَعِيل صحيح اللّام إذا نُسب إليه، وكذلك فَعُولَة إذا نُسب إليها.

٣- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا فقط: فاء الكلمة في مذهب، ولام الكلمة في مذهب آخر، مثل لفظ: (اسم).

٤- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا في مذهب، وزائدًا في مذهب آخر، مثل لفظ: سُمَيَّة ونظائرها.

Research Summary

(**The different discarded - a morphological study**) research based on descriptive analytical approach ، **and aims to**:

- To answer the questions raised by the difference of the literal about the deleted.
- Clarifying the doctrines and the grammatical provisions in each place accompanied by its evidence.
- Contribute to facilitate this idea to those interested in this science.

The most important results:

1- The difference in the deleted is:

- His appointment ، whether he is a speaker ، a mother ، a mother ، or a character?
- Prove or delete it.
- Explanation of the deletion problem.

2- For both measurement and hearing its effect in the judgment on a matter (Juba - Jawawa - Mtnna) ، such as: the effective and valid if not attributed to him ، as well as Vola if attributed to it.

3- The different deleted letter in his appointment may be only original: the word in the doctrine ، and the word in another doctrine ، such as the word: (name).

4- The different deleted letter in his appointment may be original in the doctrine ، and excess in another doctrine ، such as the term: toxicity and analogy.

المقدّمة

الحمد لله، جعل اختلاف ألسنة خلْقه آية، واختصّنا بلغة وسِعت كتابه لفظًا وغاية، تبقى ببقائه إلى ما لا نهاية، والصلاة والسلام على نبينا محمد خيرِ مَن دعا إلى طريق الهداية، وبعدُ:

فموضوع هذا البحث: «المحذوف المختَلَف فيه – دراسة صرفيّة»، وبهذا القيْد (دراسة صرفية) يخرج المحذوف المختَلَف فيه نحويًّا، مثل اجتماع نون الوقاية مع نون الرّفع أو نون الإناث، وغيرهما مما ذكره ابن هشام تحت عنوان: «إذا دار الأمر بين كَوْن المحذوف أوّلًا أو ثانيًا فكونه ثانيًا أوْلى» وبيّن فيه سبع مسائل عقّب عليها الدسوقي في حاشيته بقوله: «المسألة الرابعة والخامسة[1] من مسائل الصّرف، فلا مدخل لهما لهما في الإعراب، فالأولى حذفهما»[2].

الحذف أحد الأبواب الخمسة التي ينقسم إليها علم الصرف[3]، وهي:

١- الزيادة. ٢- البدل. ٣- الحذف. ٤- التغيير بحركة أو سكون. ٥- الإدغام.

والحذف في الصّيغ الصّرفيّة ظاهرة، قد يكون قياسيًّا أو غير قياسيّ (مسموعًا من العرب).

---

(١) يُراد بهما صيغة مفعول من الأجوف، وصيغتا إفعال واستفعال من الأجوف.

(٢) حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٥- ٣٨٦.

(٣) المنصف ٣/ ٢٧٨.

والمحذوف قد يكون متّفقًا عليه أو مختَلَفًا فيه، أمّا المتّفق عليه فلا أرى للباحث فيه دورًا إلّا النّقل، وأمّا المختَلَف فيه فربّما يستطيع الباحث من خلال دراسته أن يرجّح رأيًا أو يردّ قولًا.

والمحذوف في هذا البحث حَرْفٌ في لَفْظ بعينه، أو في صيغة مقيّدة بشرط ما، أو في اسم تحقّق فيه شرط معيَّن، ومدارُ الخلاف بين الصرفيّين حول تعيين هذا الحرف، أو إثباته أو حذفه، أو بيان عِلّة حذفه.

وتبدو أهمية هذا الموضوع في:

- أنّه يُبيّن جمال لغتنا العربية وجلالها، ويُظهر حُبّ علمائنا هذه اللغةَ وتفانيهم في خدمتها.
- أنّه يدعو الباحثين إلى التأنّي لمعايشة ما يتمّ بحثه.
- أنّ دراسته تجيب عن تساؤلات يُثيرها اختلاف الصرفيّين حول المحذوف المراد في هذا البحث.

ومع هذه الأهمية لم أجد باحثًا معاصرًا – فيما أعلم – تناول هذه الفكرة؛ لذا كان اختياري لهذا الموضوع الذي توافرت لديَّ أسبابٌ لدراسته، وأهدافٌ أحاول تحقيقها بمعايشته؛ لتؤتي ثمارها كلّ حين بإذن الله.

أمّا أسباب دراسته فأذكر منها:

- تفرّق جزئيات هذه الفكرة في ثنايا كُتُب الأعلام: ابن جِنّي – الثمانيني – ابن الأنباري – ابن يعيش – عباس حسن.
- اختلاف الصرفيّين حول محذوف ما يُثير تساؤلات تدعو إلى البحث، منها:

- الحذف مصدره القياس أم السماع؟
- هل يُسهم القياس أو السماع في ترجيح رأي على آخر؟
- هل تتكافأ الأدلة فيظلُّ في المسألة قولان؟

- استحسان هذه الفكرة لدى أحبابي من أهل الاختصاص.

وأمّا أهداف البحث فيتقدّمها:

- الإجابة عن التساؤلات المذكورة سابقًا.
- إيضاح المذاهب والأحكام الصرفيّة في كل موضع مصحوبةً بدليلها.
- الإسهام في تيسير هذه الفكرة على المهتمين بهذا العلم.

منهج البحث وطريقتي في عرض مادّته:

أمّا المنهج المتّبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يعتمد على رَصْد المواضع الملائمة لعنوان البحث، وتقديمها من خلال:

- ذِكر أمثلة كافية لكلّ موضع.
- إيضاح بعض المفردات اللغوية في الهامش.
- إيضاح ما في الموضع من مذاهب وأحكام.
- التعقيب على كل موضع بترجيح رأْي، أو تضعيفه، أو قبول الرأيين.
- ترتيب المواضع داخل كل مبحث حسب ورودها في كُتب الصّرف.

خطّة البحث:

لتحقيق ما سبق قُسِّم البحث إلى: مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

في المقدّمة ذكرتُ أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وكيفية تناول مادّته. أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: المحذوف المختَلَف في تعيينه.

المبحث الثاني: المحذوف المختَلَف في إثباته أو حذفه.

المبحث الثالث: المحذوف المختَلَف في عِلّة حذفه.

وفي الخاتمة ذكرتُ أهمّ نتائج البحث، مشيرًا إلى أن هذه الدراسة أطروحة قابلة للأخذ والردّ، اجتهدتُ أن تكون جامعة ما يتطلّبه عنوانها، مانعة ما عداه، فإن أكُ أصبتُ فهو توفيق الله – تعالى – وتيسيره، وهو رجائي في كلّ لحظة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدت مخلصًا النيّة والعمل.

المبحث الأوّل: المحذوف المختَلَف في تعيينه

في هذا المبحث ستّة مواضع تناولها البحث على النحو الآتي:

أوّلًا: لفظ (اسْم):

إذ اختُلِف في اشتقاقه على قولين[1]:

أحدهما: أنّه مشتق من (وَسَمَ) والمحذوف فاءُ الكلمة (الواو)، وإليه ذهب الكوفيّون؛ لأنّ السِّمة العلامة، والاسمُ علامة تدلّ على المسمّى.

الآخر: أنّه مشتق من (سَمَا) والمحذوف لامُ الكلمة (الواو)، وإليه ذهب البصريّون؛ لأنّ المسمّى يرتفع ذِكْره باسمه فيُعرَف به، ولولا الاسم لكان خاملًا.

وكلا القولين صحيح من حيث المعنى، قال الفيروزآبادي: «واسْمُ الشيء بالكسر والضمّ وسُمُهُ وسِمَاه مُثَلَّثَتَيْنِ علامتُه واللفظُ الموضوعُ على الجَوْهَر والعَرَض للتَّمييز»[2].

(١) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/ ٦٦-٦٧ - الإنصاف، المسألة الأولى ١/ ٦ وما بعدها - اللّباب في عِلل البناء والإعراب ١/ ٤٦ - إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٦ - شرح المفصّل ١/ ٢٣ - الجامع لأحكام القرآن ١/ ١٠٠- ١٠١ - شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٨- ٢٥٩ - البحر المحيط ١/ ١٤ - الدّر المصون ١/ ٥٣.

(٢) القاموس المحيط ٤/ ٣٤٤.

أمّا من حيث الاشتقاق فقولُ الكوفيين موصوفٌ بالفساد والغلط، قال ابن منظور: «ومَن قال إنّ اسْمًا مأخوذٌ مِن وَسَمْتُ فهو غلط؛ لأنه لو كان اسمٌ من وسمته لكان تصغيره وُسَيْمًا، مثل تصغير عِدَةٍ وصِلَةٍ»[1].

وأمّا قول البصريين فصحيح من عدّة أوجه:

الأوّل: رجوع المحذوف (الواو) إلى موضع اللام في جميع تصاريفه على النحو الآتي:

- إذا أُسند أصلُ اسمٍ (سَمَا) إلى ضمير رفع متحرّك قيل: سَمَوْتُ – سَمَوْنا – سَمَوْنَ.

- إذا جُمِع (اسْمٌ) قيل: أسماء، وأصله أسماو؛ لأنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة.

- إذا صُغِّر (اسْمٌ) قيل: سُمَيٌّ، وأصله سُمَيْوٌ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابقُ منها ساكنٌ قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشدّدة، كما قالوا: سيِّد وجيِّد وهيِّن وميِّت.

- إذا نُسِب إلى (اسْمٍ) قيل: سَمَوِيّ.

قال الجوهري: والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لأنه تنويهٌ ورِفعةٌ. واسْمٌ تقديره افْعٌ، والذّاهبُ منه الواو؛ لأنّ جَمْعه أسماءٌ وتصغيره سُمَيٌّ...

(١) لسان العرب ١٤/ ٤٠٢.

وإذا نَسَبْت إلى الاسم قلت: سَمَوِيٌّ، وإنْ شئت اسْمِيٌّ تركته على حاله[1].

الثاني: لا حاجة إلى ادّعاء حصول قلْب مكانيّ في بعض التصاريف السابقة، كأن يقال: سَمَوْتُ (عَلَفْتُ) أصلُها وَسَمْتُ (فَعَلْتُ)، فنُقلت الواو (فاء الكلمة) إلى موضع اللام؛ قال ابن يعيش: فإنْ ادّعي القلبُ فليس ذلك بالسهل، فلا يُصار إليه وعنه مندوحة[2].

الثالث: قول السمين: فجعْلُه من السّمُوّ مُدخِلٌ له في الباب الأكثر، وجعْلُه من الوَسْم مُدخِلٌ له في الباب الأقلّ؛ وذلك أنّ حذْف اللام كثير، وحذْف الفاء قليل، وأيضًا فإنّا عهدناهم غالبا يعوّضون في غير محلّ الحذْف، فجعْلُ همزة الوصل عِوَضًا من اللام موافقٌ لهذا الأصل، بخلاف ادّعاء كونها عِوَضًا من الفاء[3].

ثانيًا: اسم المفعول من الثلاثيّ الأجوف:

اسم المفعول هنا لا يخلو أن يكون:

- يائيّ العيْن، مثل: مَبْيُوع – مَكْيُول – مَهْيُوم، مِنْ: بَاعَ – كَالَ – هَام.

(١) الصّحاح ٦/ ٢٣٨٣، وينظر: لسان العرب ١٤/ ٤٠١.

(٢) شرح المفصّل ١/ ٢٣.

(٣) الدرّ المصون ١/ ٥٣.

- واويّ العيْن، مثل: مَقْوُول – مَصْوُوم – مَقْوُوم، مِنْ: قالَ – صَامَ – قَامَ.

وكلاهما يلحقه الإعلال، كما لحِق فعله واسم الفاعل منه، وفي كيفيّة إعلال كلٍّ منهما مذهبان(١):

أحدُهما: للخليل وسيبويه، ولهما في يائيّ العيْن(٢) نَقْلٌ وحَذْفٌ وإبدالٌ، على النحو الآتي:

- نَقْل ضمّة الياء إلى الساكن قبلها، فتسكن الياء (عين الكلمة).
- يلتقي ساكنان: الياءُ وواوُ مفعول، فتحذَف واو مفعول؛ لأن الزائد أحقّ بالإسقاط.
- تُقلَب ضمّةُ ما قبل الياء كسرة؛ لئلّا تنقلب الياء واوًا، فيقال مَبُوع، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو.
- يصير وزن الكلمة (مَفِعْل) والياء أصلية.

---

(١) لكلٍّ مذهب عِلَله وأدلّته، ينظر: الكتاب ٤/ ٣٤٨ – المنصف ١/ ٢٨٧ – شرح التصريف ٣٩٠ – الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ وما بعدها – اللُّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٠ – شرح الملوكي ٣٥١ وما بعدها – شرح المفصل ١٠/ ٦٧ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٤ وما بعدها – ارتشاف الضّرب ١/ ١٥٠ – مجموعة الشافية ١/ ٢٩٥ – شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – حاشية الصّبّان ٤/ ٣٢٤ – حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٦ – شذا العرف ٢٠٦ - النحو الوافي ٤/ ٨٠٢ – ضياء السالك ٤/ ٤١٥ – ظاهرة الحذف ٦٦.

(٢) بنو تميم يُصحّحون الياء ولا يستثقلون الضّمّة فيها، فيقولون: مَبْيُوع – مَكْيُول...

أمّا واويُّ العيْن[1] فلهما فيه نَقْلٌ وحَذْفٌ، كما يلي:

- نَقْل ضمّة الواو إلى الساكن قبلها، فتسكن الواو (عين الكلمة).
- يلتقي ساكنان: الواوُ الأولى (عين الكلمة) وواوُ مفعول، فتحذَف واو مفعول؛ لأن الزائد أحقّ بالإسقاط.
- يصير وزن الكلمة (مَفُعْل) والواو أصلية.

الآخر: لأبي الحسن الأخفش، وله في يائيّ العين نَقْلٌ وحذْفٌ وإبدالان، وَفْق الخطوات الآتية:

- نقْل ضمّة الياء إلى الساكن قبلها، فتسكن الياء (عين الكلمة).
- يلتقي ساكنان: الياءُ وواوُ مفعول، فتحذَف الياءُ وإن كانت أصلًا؛ لأنها ليست لمعنًى، وتبقى واو مفعول؛ لأنها دخلت لمعنًى.
- تُقْلب الضّمّةُ كسرةً، وواوُ مفعول ياءً؛ لئلا يُقال مَبُوع، فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو.
- يصير وزن الكلمة (مَفِيل) والياءُ زائدةٌ منقلبةٌ عن واو مفعول.

أمَّا واويُّ العين فله فيه نقْلٌ وحذْفٌ، كما يلي:

- نقْل ضمّة الواو إلى الساكن قبلها، فتسكن الواو (عين الكلمة).

(١) اتفق بنو تميم وأهل الحجاز على إعلاله؛ لأنهم استثقلوا واويْن وضمّة، ولم يذكر أحدٌ – فيما قرأتُ – المحذوف عندهم. أهو الواو الثانية (الزائدة)، على مذهب الخليل وسيبويه، أم الواو الأولى (عين الكلمة) على مذهب الأخفش؟

- يلتقي ساكنان: الواو الأولى (عين الكلمة) وواو مفعول، فتحذَف عين الكلمة وإن كانت أصلًا؛ لأنها ليست لمعنًى، وتبقى واو مفعول؛ لأنها دخلت لمعنًى.

- يصير وزن الكلمة (مَفُول) والواو زائدة.

والصّرْفيّون أمام هذين المذهبين على ثلاثة أقسام:

الأوّل: يرى صِحّة مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنه أقلّ كُلفةً وعملًا(١).

الثاني: يرى أنّ مذهب الأخفش أقيس(٢) من جهة قاعدة حذْف الأول إذا وليه ساكن(٣).

الثالث: لم يرجّح أحد المذهبين، لكنه أورد حُجج كلّ فريق، والردّ على حُجج الآخر(٤).

وأرى أنّ:

- مذهب الخليل وسيبويه يتماشى مع التيسير؛ ولذا قيل: «... ويحسُن الاقتصار عليه»(٥).

---

(١) ينظر: شرح الملوكي ٣٥٢- الممتع في التصريف ٢/ ٤٥٨ – ابن عصفور والتصريف ١٢١.

(٢) المنصف ١/ ٢٨٨ – شرح الملوكي ٣٥٢.

(٣) إنما يكون هذا إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، كما في: قُلْ. نَمْ. بِعْ، وأما هنا فليس كذلك، بل هما حرفا علة [ينظر: شرح التصريح ٢/ ٧٤٩].

(٤) الأمالي الشجرية ١/ ٢٠٤ وما بعدها، ٢/ ١١.

(٥) النحو الوافي ٤/ ٨٠٣.

- تصحيح بني تميم الياءَ في يائيّ العيْن يقوِّي مذهب الخليل وسيبويه، كما يقوِّي ثبوتَ الواو في واويّ العين عندهم وعندهما.

ثالثًا: [إفْعال – اسْتِفْعال] من الأَجْوف:

كلٌّ من هاتين الصيغتين لا تخلو أن تكون:

- واويّة العَيْن، مثل: إقامَة، إجارَة، استعانَة، استثارَة، من: أَقَام، أَجَار، استَعَان، استَثَار والأصلُ: أَقْوَمَ إِقْوَام – أَجْوَر إِجْوَار – استَعْوَنَ اسْتِعْوَان – استَثْورَ اسْتِثْوَار.

- يائيّة العَيْن، مثل: إبانَة إبادَة. استِفَادَة، استِخَارَة من: أَبَانَ، أَبَادَ. استَفَادَ، استَخَارَ والأصلُ: أَبْيَنَ إِبْيَان – أَبْيَدَ إِبْيَاد – استَفْيَدَ استِفْيَاد– استَخْيَرَ استِخْيَار.

وكلتاهما يلحقُها الإعلال، كما لحِقَ فِعْلَها، واسْمَ الفاعل منها، وفي كيفيّة إعلال كلٍّ منهما مذهبان(١):

أحدُهما: للخليلِ وسيبويه، ولهما في كلّ صيغة نَقْلٌ وقَلْبٌ وحَذْفٌ وتعويضٌ، على النحو الآتي:

- نَقْلُ حركة الواو أو الياء (عيْن الكلمة) إلى الساكن قبلها.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٥٤ – المنصف ١/ ٢٩١ – شرح التصريف ٤٦٢ – اللُّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ٣٦١ – شرح الملوكي ٣٥٥ - شرح المفصّل ١٠/ ٧٠ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٧٩ – ارتشاف الضرب ١/ ١٥١ – مجموعة الشافية ١/ ٦٥ - شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – حاشية الصبان ٤/ ٣٢٢ – حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٧ – شذا العرف ٢٠٦ – ضياء السالك ٤/ ٤١٤ – ظاهرة الحذف ٦٦.

- تُقْلَب الواو أو الياء (عيْن الكلمة) ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها في اللفظ الآن، وتحرّكهما في الأصل[1].

- يلتقي ألفان، الأولى عيْن الكلمة، والثانية ألف المصدر، فتُحْذَف الثانية؛ لأنّ الزائد أحقّ بالإسقاط.

- يُعوَّض عن الألف المحذوفة بتاء تأنيث آخر المصدر، وحَذْف هذه التاء مقصور على السماع[2].

- يصير وزن الكلمة (إِفْعَلَة – استِفْعَلَة).

الآخر: لأبي الحسن الأخفش والفرّاء، ولهما في كلّ صيغة كما سبق للخليل وسيبويه، غير أنّ المحذوف عندهما عينُ الكلمة؛ لأنها وإن كانت أصلًا فليست لمعنًى، أمّا ألف المصدر فتبقى؛ لأنها دخلت لمعنًى. قال الفرّاء: «... وإذا قلتَ: أَفعلت، كقيلك: أَقَمْت وأَجَرت وأَجبْت، يقال فيه كله: إقامة وإجارة وإجابة، لا يسقط منه الهاء، وإنما أُدخلت؛ لأن الحرف قد سقطت منه العيْن، كان ينبغي أن يقال: أقمته إقوامًا وإجوابًا، فلما سُكّنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسَكنتا سقطت الأولى منهما. فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف...»[3].

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٨ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٨٠ – وينظر: حاشية الدسوقي ٣/ ٣٨٧ – النحو الوافي ٤/ ٧٩٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٧٩٨.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٥٤.

- يصير وزن الكلمة (إِفالَة – استِفَالَة).

والصّرْفيّون أمام هذين المذهبين على قسمين:

الأوّل: يرى صِحّة مذهب الخليل وسيبويه؛ إذ صَرّح قائلًا: والصحيح أنها الثانية[1].

الثاني: لم يرجّح أحد المذهبين، لكنه أورد رأي الخليل وسيبويه في موضع[2]، وركّز على رأي الأخفش والفراء في موضع آخر[3].

وأرى ألّا يرجّح أحد المذهبين، فيصير في المسألة قولان.

رابعًا: [أَفَاعيل][4] إذا توالَى آخرَها ياءان:

يمثّل هذا: أَثَافي[5] – أَضَاحِيّ – أَغَانِيّ – أَمَانِيّ.

وقد قرأ أبو جعفر وشَيْبة والأعرج (أَمَانِيَ) بتخفيف[6] الياء وصلًا، وسكونها وقفًا، بينما قرأ الباقون بتشديد الياء (أَمَانِيَّ) وصلًا ووقفًا[7].

---

(١) شرح التصريح ٢/ ٧٤٨ – شذا العرف ٢٠٦ – ضياء السالك ٤/ ٤١٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٧٩٨.

(٣) النحو الوافي ٣/ ٢٠٠.

(٤) ذكرها بعض أهل الاختصاص تحت (شِبْهُ فَعَالِل)، وهو ما ماثَلَه عددًا وهيئةً وإن خالفه زِنة، كـ: مَفَاعِل – فَيَاعِل – فَوَاعِل – فَعَاعِل. (مَنَابِر) (صَيَارِف) (جَوَاهِر) (سَلَالِم) [النحو الوافي ٤/ ٦٦٤، ٦٧٠، وينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٥٥].

(٥) أَحْجارٌ يُوضَع عليها القِدْر، جَمْع أثفيّة بضمّ الهمزة وكسرها وتشديد التحتية (حاشية الصبان ١/ ١٨٧).

(٦) في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

(٧) النّشْر ٢/ ٢١٧– ٢١٨ – البدور الزاهرة ١/ ٧٧، وينظر: البحر المحيط ١/ ٢٧٦.

والقراءتان تتضحان بالنظر إلى أصل الكلمة على النحو الآتي[1]:

الأمانيّ جَمْع أُمْنِيّة، وأصلها أُمْنُويَة على وزن أُفْعُولة، فَمَنْ قرأ (أَمَانِيَ) بتخفيف الياء جَمَعه على (أَفَاعِل) ولم يعتدّ بحرف المدّ الذي في المفرد. ومن قرأ (أمانيّ) بتشديد الياء جَمَعه على (أفاعيل) أُدغمت الواو في الياء كإدغامها في: سَيِّد – مَيِّت – جَيِّد – هَيِّن[2]، فانكسرت النون من أجل الياء.

وأهل الاختصاص أمام المحذوف هنا على ثلاثة مذاهب:

الأول: المحذوف ياء الجمع، وإليه ذهب الأخفش فقال: «هذا كما يقال في جمع مفتاح: مفاتيح ومفاتح، وهي ياء الجمع»[3]، وبه صرّح الفراء في قوله: «... ففي جمعه وجهان: التخفيف والتشديد، وإنما تشدّد؛ لأنك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع الياءين جمع الفعل والياء الأصلية، وإن خفّفت حذفت ياء الجمع فخفّفت الياء الأصلية»[4].

(١) ينظر: الصّحاح ٦/ ٢٤٩٨ – مقاييس اللغة ٥/ ٢٧٦ – المحرر الوجيز ١/ ٣٦٤ – إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ١٧٠ – الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥-٦ – لسان العرب ١٥/ ٢٩٤ – البحر المحيط ١/ ٢٧٦ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٢) قال ابن الأنباري: «لمّا اجتمعت الواو والياء والسابقُ منهما ساكنٌ قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياءً مشدّدة، وإنّما وجَب قلْبُ الواو إلى الياء دون قَلْبِ الياء إلى الواو؛ لأنّ الياء أخفُّ من الواو» (الإنصاف ١/ ١٣).

(٣) ينظر: المنصف ٢/ ١٨٦ – الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٩.

الثاني: لم يُشِر إلى محذوف مُعيّن، إنما قال: «أن تُحذَف إحدى الياءين جوازًا، للتخفيف»[1]. وهذا يعني أنّ للمختصّ حرّية اختيار المحذوف، إمّا ياء الجمع أو الياء الأصلية الموازنة للام الكلمة.

الثالث: لم يُشِر إلى محذوف أصلًا، وإنما قال: «كل ما جاء من هذا النّحو واحدُه مشدّد فَلَكَ في الجمع التشديد والتخفيف»[2].

وأرى أنّ المحذوف ياء الجمع لأمرين:

- لزيادتها، والأصل أولى بالبقاء من الزائد.
- إذا حُذِفت الياء الأخرى (لام الكلمة) جيء بتنوين العِوَض، فقيل: أمانٍ – أثافٍ – أضاحٍ – أغانٍ؛ لأنها – حينئذ – صيغة منتهى الجموع الناقص، مثل: غَواشٍ – جَوارٍ.

خامسًا: الاسم إذا توالى فيه ياءان بعد ياء التصغير:

تنتظم أمثلته في أربع مجموعات:

أ) سَمَاءٌ – صَفَاءٌ – عَطَاءٌ – دُعاءٌ – سِقَاءٌ

ب) إِدَاوةٌ[3] – غِشَاوة – عِلَاوةٌ

---

(١) النحو الوافي ٤/ ٦٧٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٥ – البحر المحيط ١/ ٢٧٦ – الدر المصون ١/ ٢٦٩.

(٣) الإداوة بالكسر: إناء صَغير من جِلْدٍ يُتّخَذ للماء، كالسَّطيحة ونحوها، وقيل: الإداوة للماء وجمعها أَداوَى (لسان العرب ١٤/ ٢٤-٢٥).

ج) غاوِيةٌ – حاوِيةٌ – هاوِيةٌ

د) مُعاوِيةُ – أَحْوَى[1] – أَرْوَى

عند تصغير ما سبق يجتمع في الاسم ثلاث ياءات أولاها ياء التصغير.

ففي أمثلة المجموعة الأولى يكون التصغير على النحو الآتي:

- يُضَمُّ أوّله، ويُفتَح ثانية، وتُزادُ ياء التصغير ساكنةً بعد الثاني.
- تُقلبُ ألف المدّ ياء مكسورة؛ لأنّ ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسورًا، ثم تُدغَم فيها ياءُ التصغير.
- تعود الهمزة المتطرّفة إلى أصلها الواو، ثم تُقلبُ ياءً لكسْر ما قبلها.
- تُزادُ تاء التأنيث للمؤنث.

تصير الكلمات بعد التصغير: سُمَيِّيَةٌ – صُفَيِّيَةٌ – عُطَيِّيٌ – دُعَيِّيٌ – سُقَيِّيٌ.

وتُصغّر أمثلة المجموعة الثانية كما سبق، غير أنّ الواو تُقلب ياءً مباشرةً.

(١) أَحْوى: أَفْعَلُ، من الحُوّة، وهي سُمْرة الشّفة، يقال: رجُلٌ أحوى، وامرأةٌ حوّاء، وجمعها حُوٌّ. (ينظر: شرح المفصل ٥/ ١٢٦، و الدر المصون ٦/ ٥١٠.

تصير الكلمات بعد التصغير: أُدَيِّيَةٌ – غُشَيِّيَةٌ – عُلَيِّيَةٌ.

أمّا أمثلة المجموعة الثالثة فيلزم في كلّ منها عند التصغير أمران:

- ضَمُّ أوّله وقَلْب ألِفه واوًا متحرّكة.
- زيادة ياء التصغير ثالثة قبل الواو التي هي عين الكلمة، ثمّ إدغامهما، كإدغامهما في جيِّد وسَيِّد.

تصير الكلمات بعد التصغير: غُوَيِّيَةٌ – حُوَيِّيَةٌ – هُوَيِّيَةٌ.

وفي أمثلة المجموعة الرابعة تُحذَف ألف (معاوية) لأنّ فيه زيادتين: الميم واللام، ولمَّا كانت الميم مزيدة لمعنًى أُبْقِيَتْ، ثمّ تُطَبّق الضوابط السابقة، فتصير الكلمات بعد التصغير: مُعَيِّيَةٌ – أُحَيِّيُ – أُرَيِّيَةٌ[1].

اجتمع في الأمثلة السابقة كافّة بعد تصغيرها ثلاث ياءات، ولابدّ من حَذْف إحداها؛ لثِقل الجمع بينها، وليجري اللفظ على وجوه العربية.

أمّا ياء التصغير فيمتنع حذْفها؛ لأنها جاءت لمعنى، وأمّا الياءان بعدها فقد اختلف أهل الاختصاص في أيّتهما المحذوفة على ثلاثة أقوال:

(١) كلمات هذه المجموعة غير منصرفة بعد التصغير كما كانت قبله. (ينظر: شرح المفصّل ٥/ ١٢٦ – مجموعة الشافية ١/ ٨٦، ٢/ ٥٨).

الأول: الياء المحذوفة هي الأخيرة (لام الكلمة) لتطرّفها وكثرة تطرّق التغيّر إلى اللام، قال سيبويه: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْلٍ، ويجري على وجوه العربية»(١).

الثاني: الياء المحذوفة هي التي قبل الأخيرة؛ إذ قيل: «إذا وَلي ياءَ التصغير ياءان وجب حذف أولاهما»(٢).

الثالث: التخيير بين الياءين الأخيرتين(٣).

وأرى أنّ الياء المحذوفة هي الأخيرةَ؛ لأن إدغام ياء التصغير فيما تلاها (زائدًا – أصليًّا) تمَّ قبل الياء الثالثة، فصارا بالإدغام كأنّهما حرف واحد، ومن ثَمّ تُنقل حركتُها إلى الياء المشدّدة للدلالة على المحذوف.

بناءً على ما سبق تكون الصورة النهائية لتصغير الألفاظ المذكورة كما يلي:

أ) سُمَيَّةٌ – صُفَيَّةٌ – عُطَيٌّ – دُعَيٌّ – سُقَيٌّ.

ب) أُدَيَّةٌ – غُشَيَّةٌ – عُلَيَّةٌ.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٧١، وينظر: المقتضب ٢/ ٢٤٤ – شرح المفصّل ٥/ ١٢٥ – شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٣١ – مجموعة الشافية ٢/ ٥٧ – حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ – شذا العرف ١٥٥.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٦٩٣، ٧٠٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٨٠ – حاشية الصبّان ٤/ ١٧١ – ضياء السالك ٤/ ٢٤٤.

ج) غُوَيَّةٌ – حُوَيَّةٌ – هُوَيَّةٌ.

د) مُعَيَّةُ – أُحَيُّ – أُرَيَّةُ[1].

سادسًا: (إِبْراهيمُ) ونظائره إذا صُغِّر لغير ترخيم[2].

يمثّل هذا: إِبْراهيم – إِسْماعيل – إِسْرائيل – إِسْرافيل

أمّا تصغير الأمثلة السابقة للترخيم[3] فَمتَّفقٌ عليه[4]، قال أبو حيان: «وإبراهيم وإسماعيل تقول فيهما: بُرَيْه وسُمَيْع اتّفاقًا»[5].

---

(١) يجوز أن يقال في كلمات هذه المجموعة: مُعَيْوِيَةُ – أُحَيْوِيُ – أُرَيْوِيَةُ، من غير قلب ولا حذف شيء؛ لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات، وهذا عند من قال أُسَيْوِد. (ينظر: المقتضب ٢/ ٢٨٣ – شرح المفصل ٥/ ١٢٥ – ارتشاف الضرب ١/ ١٧٣ – مجموعة الشافية ١/ ٨٦، ٢/ ٥٨).

تنبيه: أُسَيْود تصغير أَسْوَد، وإنْ شئت أُسَيِّد، أي قد قارب السَّوَاد. الصحاح ٢/ ٤٩١ – لسان العرب ٣/ ٢٢٤.

(٢) يُسمَّى التّصغير الأصلي، وهو: تغيير يطْرأ على بِنْية الاسم وهَيْئته وَفق شروط وأبنية معيّنة (صِيغ التّصغير) بطريقة خاصة تؤدّي إلى هذا التّغيير.

(٣) تصغير الترخيم هو: تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريده ممّا فيه من أحْرُف الزيادة الصالحة للبقاء، وسُمّي بذلك لما فيه من ضَعْف بسبب الحذف، من الرّخم بمعنى الضعف واللين. (ينظر: ضياء السالك ٤/ ٢٤٣).

(٤) ينظر: ارتشاف الضّرب ١/ ١٩١ – شرح التصريح ٢/ ٥٧٩ – شذا العرف ١٥٧.

تنبيه: عَدّ بعض أهل الاختصاص [بُرَيْه – سُمَيْع] شاذًّا؛ لأنّ فيه حذْف أصلَيْن وزائدَيْن. (ينظر: حاشية الصّبّان ٤/ ١٧٠ - حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ – ضياء السالك ٤/ ٢٤٣).

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ١٩١.

وإذا صُغِّرت الأسماء المذكورة لغير ترخيم ففيها مذهبان(١):

أحدهما: للمبّرد، والمحذوف عنده اللام؛ إذ اللفظ خمسة أصول، كـ: سَفَرْجَل - فَرَزْدَق، فتصغير ما سبق: أُبَيْرِهٌ - أُسَيْمِعٌ - أُسَيْرِئٌ - أُسَيْرِفٌ، كتصغيرهما: سُفَيْرِج، فُرَيْزِد.

قال الجوهري: «وتصغير إبراهيم أُبَيْرِهٌ؛ وذلك لأنّ الألف من الأصل؛ لأنّ بعدها أربعة أحرف أصول، والهمزة لا تلحق بنات الأربعة زائدة في أولها، وذلك يوجب حذْف آخره كما يحذف من سَفَرْجَل، فيقال: سُفَيْرِجٌ، وكذلك القول في إسماعيل وإسرافيل، وهذا قول المبرّد»(٢).

الآخر: لسيبويه، والمحذوف عنده الهمزة؛ لأنها زائدة، فتصغير ما سبق: بُرَيْهِيمٌ - سُمَيْعِيلٌ - سُرَيْئِيلٌ - سُرَيْفِيلٌ. قال سيبويه: «وإِنْ حَقَّرت(٣) إبراهيم وإسماعيل قلت: بُرَيْهِيمُ وسُمَيْعِيل، تحذف الألف، فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال فُعَيْعِيلٍ»(٤).

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٦٣ - شرح التصريح ٢/ ٥٧٩ - حاشية الصّبّان ٤/ ١٧٠ - حاشية الخضري ٢/ ١٦٨ - النحو الوافي ٤/ ٧١٢.

(٢) الصحاح ٥/ ١٨٧١ - ١٨٧٢. وينظر: لسان العرب ١٢/ ٤٨.

(٣) ورد هذا اللفظ كثيرًا عند سيبويه، رُغم أنه سَمّى بابه بابَ التّصغير، وقال في أوله: «اعلم أنّ التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ». (الكتاب ٣/ ٤١٥).

(٤) الكتاب ٣/ ٤٤٦.

وأقول:

أولًا: احتساب المبرد الألفاظ المذكورة من بنات الخمسة كسَفَرْجَل يُجيز التعويض عن المحذوف (اللام) بياء قبل الآخر، فيقال: أُبَيْرِيهٌ – أُسَيْمِيعٌ – أُسَيْرِيءٌ – أُسَيْرِيفٌ، وفي الكتاب: «زعم الخليل أنه يقول في سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِجٌ حتى يصير على مثال فُعَيْعِلٍ، وإِنْ شئت قلت: سُفَيْرِيجٌ»[1].

ثانيًا: لا أرى ترجيح أحد المذهبين، فالقياس يقتضي ما قاله المبرّد، والمسموع من العرب يقتضي ما قاله سيبويه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٤٤٨.

المبحث الثاني: المحذوف المختلف في إثباته أو حذفه

في هذا المبحث خمسة مواضع تناولها البحث على النحو الآتي:

أولًا: آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثُرت حروفهما:

أمّا المقصور فيمثّله: قَهْقَرَى[1] – خَوْزَلَى[2] – قَبَعْثَرَى[3] – جُمادَى

وأمّا الممدود فيمثّله: قاصِعَاء – نافِقَاء – حاثِيَاء[4].

وفي آخر كلٍّ منهما عند تثنيته مذهبان[5]:

(١) القَهْقَرى: الرجوع إلى خَلْف... والقَهْقَرى مصدر قَهْقَر إذا رجع على عقبيه. (ينظر: الصحاح ٢/ ٨٠١ – مقاييس اللغة ٥/ ٣٥).

(٢) الخَوْزَلى والخَيْزَلى مِشيةٌ فيها تثاقُل وتراجُع. (لسان العرب ١١/ ٢٠٣ – القاموس المحيط ٣/ ٣٦٧).

(٣) القَبَعْثَرُ: العظيمُ الخَلْق، قال المبرد: القَبَعْثَرَى: العظيمُ الشديدُ، والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِق بناتِ الخمسةِ ببنات الستّة؛ لأنك تقول: قَبَعْثَراةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقهُ تأنيثٌ آخر. (الصحاح ٢/ ٧٨٥، وينظر: مقاييس اللغة ٥/ ١١٩). وقال ابن جني: زيدت الألف لضَرْب من التوسع، (المنصف ١/ ٥١ – سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٤).

(٤) القاصِعَاءُ والنافِقاءُ والحاثِياءُ: جُحْرٌ من جِحَرَة اليرابيع، الذي تَقْصَعُ فيه، أي تدخُلُ، والجمع: قَواصِع – نَوافِق – حَواثٍ. ينظر: الصحاح ٣/ ١٢٦٦ – لسان العرب ٨/ ٢٧٥ – ١٤/ ١٦٤ – القاموس المحيط ٣/ ٦٩ – معجم القرآن ٢/ ١٨٩).

(٥) ينظر: الإنصاف، مسألة ١١٠ – ٢/ ٧٥٤ – شرح المفصل ٤/ ١٤٩، ١٥١ – ابن عصفور والتصريف ٩٩.

أحدهما: جَواز حذْفه أو إثباته، وإليه ذهب الكوفيّون، وتتضح علّتهم بما جاء في لسان العرب: «إذا ثَنّيت القَهْقَرى والخَوْزَلى ثنّيته بإسقاط الياء، فقلت القَهْقَران والخَوْزلان؛ استثقالًا للياء مع ألف التثنية وياء التثنية»[1].

الآخر: وُجوب إثباته، وإليه ذهب البصريّون، وتتضح علّتهم بما قاله ابن يعيش: «ومِن شَرْط المثنّى أن تَسْلَم صيغة واحده في التثنية، ولا تُغيّر عمّا كانت عليه في حال الإفراد؛ وذلك مِن قِبَل أنّ لفظ الاسم المثنّى دالٌّ على المحذوف، فلو غُيِّر بزيادة فيه أو نَقْص منه لم يبق دالًّا على ما حُذف، وشيء آخر أنّ المثنّى في معنى العطف، فكما أنّك في حال العطف لا تغيّر المعطوف عليه كذلك في التثنية التي هي في معناه، ولا فرق في ذلك بين المذكّر والمؤنث»[2].

وأقول: وَرَد في المعاجم اللغوية[3] ما يُساند كلا المذهبين، إلّا أنّ قول البصريين يقوّيه مراعاة الأصل في التثنية، كما ورد في نصّ ابن يعيش. أمّا قول الكوفيين فيعضّده الاستعمال اللغويّ[4]، ومن ثَمّ لا

(١) لسان العرب ٥/ ١٢١.

(٢) شرح المفصل ٤/ ١٤٣.

(٣) ينظر: لسان العرب ٣/ ١٢٩ – القاموس المحيط ٢/ ١٢٣.

(٤) ينظر: تعقيب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على شواهد هذه المسألة ص ٧٥٦– ٧٥٧ في الإنصاف.

يُوصَف بالشّذوذ[١].

ثانيًا: لفظ (بَنَات):

واحدتُه بِنْتٌ، ولامُ بِنْت واوٌ، والتّاءُ بَدَلٌ منها[٢]، وليست التاء بعلامة تأنيث؛ لسكون ما قبلها[٣].

وللعرب في هذه التاء عند جَمْع «بِنْت» مذهبان:

أحدهما: إثباتها وإجراؤها مجرى التاء الأصلية، وعدم ردّ المحذوف (الواو)، ومن ثَمّ يكون جمعها «بَنَات» جَمْع تكسير[٤].

الآخر: حَذْفها وعدم ردّ المحذوف (الواو) وزيادة تاء الجمع، ومن ثَمّ يكون جمعها «بَنَات» جَمْعَ مؤنث سالم، يقول سيبويه: «واعلم أنّك إذا حذفت فلا بدّ لك من أن تردّ؛ لأنه عِوَض، وإنما هي معاقبة... وأما بِنْتٌ فإنّك تقول: بَنَويّ من قِبل أنّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبُت في

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٠ - شرح التصريح ٢/ ٥٠٧ – حاشية الصبان ٤/ ١١١، ١١٤ – حاشية الخضري ٢/ ١٥١ – شذا العرف ١٢٦.

(٢) شرح التصريف ٤١٠- شرح المفصل ٥/ ١٢١ – لسان العرب ١٤/ ٨٩ – القاموس المحيط ٤/ ٣١٧.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٩ – شرح الملوكي ٤٠١ – لسان العرب ١٤/ ٨٩.

(٤) لأنّ المفرد «بِنْت» لم يَسْلم من تغيير ضَبْط حروفه عند جمعه «بَنَات». (ينظر: الصّحاح ٦/ ٢٢٨٧ – لسان العرب ١٤/ ٩١ – النحو الوافي ٤/ ٦١٣).

الإضافة كما لا تثبُت في الجمع بالتاء؛ وذلك لأنهم شبّهوها بهاء التأنيث... فإنّما أَلزموا هذه الردّ في الإضافة لقوّتها على الردّ...»[1].

يُفهم من كلام سيبويه أنّ حذْف العِوَض يقتضي ردّ المعوَّض عنه، لكنه استثنى لفظ «بِنْت» فطبّق القاعدة عليه عند النّسَب، ولم يطبّقها عند الجمع بالتّاء، وعلّل ذلك بقوّة النّسب على الردّ.

ولأجل ما سبق [اختلَف النّحاة في كلمة «بنات» أهي جمع تكسير (لتغيّر صيغة مفردها عند الجمع، ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص المسموعة عن العرب، كما يُنصب جمع التكسير) أم هي جمع مؤنث سالم؛ لكثرة النصوص الوافرة المتمالئة على نصبها بالكسرة، كجمع المؤنث السالم؟][2].

ويترجّح لديّ أنّ «بَنَات» جمع مؤنث سالم؛ لسببين:

أحدهما: مجيئها في القرآن الكريم - أعلى النصوص اللغوية فصاحة - منصوبة بالكسرة، جمع مؤنث سالمًا، في جميع القراءات المتواترة وغير المتواترة.

(١) الكتاب ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٦٨، ٦٩ - ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٨.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٦١٣ - وينظر أيضًا: ١/ ١٦٤.

الآخر: نُدْرة النصوص التي عُومل فيها لفظ «بَنَات» معاملة جمع التكسير، فجاز معه تذكير الفعل وتأنيثه[1].

ثالثًا: المبدوء بألِف وصْل إذا صُغِّر:

تنتظم أمثلته في أربع مجموعات:

أ) اسْمٌ – ابْنٌ – اسْتٌ[2] – اثنان...

ب) انطِلاقٌ – انكِسارٌ – افتِقارٌ – اجتِماعٌ – اضطِرابٌ – ازدِهارٌ – احمِرارٌ...

ج) استِخراجٌ – استضرابٌ[3] – استِعانةٌ...

د) اطمِئْنانٌ – احرِنْجامٌ[4] – اقعِنْساسٌ[5] – اغدِيدانٌ[6].

---

(١) ينظر: شرح التصريح ١/ ٤١١ – حاشية الصبان ٢/ ٥٤ – ضياء السالك ٢/ ٢٤.

(٢) الاسْتُ: العَجُزُ، وقد يُراد به حَلْقة الدُّبُر، وأصلها سَتَهٌ على فَعَلٍ بالتحريك، يدلّ على ذلك أنّ جمعه أَسْتَاهٌ. (الصّحاح ٦/ ٢٢٣٣ – لسان العرب ١٣/ ٤٩٥).

(٣) استضْربَ العَسَلُ: صار ضَرَبًا. وهذا كقولهم: استَنْوَقَ الجَمَلُ، واستَتْيَسَ العنْزُ، بمعنى التحوّل من حال إلى حال. (الصّحاح ١/ ١٦٩- لسان العرب ١/ ٥٤٧).

(٤) احرَنْجَمَ القومُ: ا زدحموا (الصحاح ٥/ ١٨٩٨) – احرَنْجَمَ القومُ: اجتمع بعضهم إلى بعض (لسان العرب ١٢/ ١٣٠).

(٥) اقْعَنْسَسَ: تأخّر ورجَع إلى خَلْفٍ. (الصّحاح ٣/ ٩٦٤ – لسان العرب ٦/ ١٧٧).

(٦) اغْدَوْدَنَ الشَّعْر، إذا طال وتمّ... واغْدَوْدَنَ النَّبْتُ إذا اخضَرّ حتى يَضرِب إلى السّوَاد من شدّة رِيِّه. (الصّحاح ٦/ ٢١٧٣ – لسان العرب ١٣/ ٣١١).

إذا صُغِّر أحد الأمثلة السابقة أو نظائرها فلا تخلو أَلِف الوصل من أحد حُكمين[١]:

أحدهما: وجوب حذْفها، وإليه ذهب سيبويه والجمهور، ويتحقّق ذلك في ضَوء ما يلي، مع مراعاة الضوابط المناسبة لكل مثال:

- تُحذَف ألف الوصل، لسببين[٢]:
- تحرُّك ما بعدها؛ لأنها إنّما دخلت لسكونه.
- أنّها زائدة.
- يُضَمُّ أوّله، ويُفتَح ثانيه، وتُزاد ياء التصغير ساكنةً بعد الثاني.
- يُرَدُّ المحذوف؛ لأنّ التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.
- الحرْف المقلوب يُرَدُّ إلى أصله؛ لزوال علّة القلب.
- تُحذف سين الاستفعال.
- يُحذف أوّل الزائديْن الباقيين في أمثلة المجموعة الرابعة.
- يُقلَب حرف اللّين (الألف قبل الآخر) ياءً ليناسب المكسور قبله، ويستثنى لفظ (اثنان) لأنّ الألف والنون زائدتان للتثنية.
- تُصغّر أمثلة المجموعة الأولى على مثال فُعَيْلٍ.
- تُصغّر أمثلة المجموعات الأخرى على مثال فُعَيْعِيلٍ.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٤٣٣، ٤٤٧ – اللّباب في عِلل البناء والإعراب ٢/ ١٦٩ – ارتشاف الضّرب ١/ ١٧٥ – همع الهوامع ٦/ ١٣٨.

(٢) المقتضب ٢/ ٢٦٨.

بناءً على ما سبق تكون الصورة النهائية لتصغير الألفاظ المذكورة كما يلي:

أ) سُمَيٌّ – بُنَيٌّ – سُتَيْهٌ – ثُنَيَّانِ

ب) نُطَيْلِيقٌ – نُكَيْسِيرٌ – فُتَيْقِيرٌ – جُتَيْمِيعٌ – ضُتَيْرِيبٌ – زُتَيْهِيرٌ – حُمَيْرِيرٌ

ج) تُخَيْرِيجٌ – تُضَيْرِيبٌ – تُعَيْوِينٌ

د) طُمَيْئِينٌ – حُرَيْجِيمٌ – قُعَيْسِيسٌ - غُدَيْدِينٌ

الآخر: إثبات ألف الوصل؛ لأنها فضَلَت ما تلاها من زوائد بالتقدُّم، وإليه ذهب ثَعْلَب.

وبناءً عليه يُحذف الزائد الثاني في أمثلة المجموعة الثانية، فتصير بعد التصغير كما يلي:

أُطَيْلِيقٌ – أُكَيْسِيرٌ – أُفَيْقِيرٌ – أُجَيْمِيعٌ – أُضَيْرِيبٌ – أُزَيْهِيرٌ – أُحَيْمِيرٌ

كما يُحذف الزائد الثاني والثالث في أمثلة المجموعة الثالثة، فتصير بعد التصغير كما يلي:

أُخَيْرِيجٌ – أُضَيْرِيبٌ – أُعَيْوِينٌ

لكنّ هذا المذهب لا يمكن تطبيقه على أمثلة المجموعة الأولى؛ لأنّ ألف الوصل عِوَضٌ عن لام الكلمة، والتصغير يردّ المحذوف، ولا يُجمع بين العِوَض والمعوَّض عنه.

كما لا يُطبّق على أمثلة المجموعة الرابعة؛ لأنّ هذا يقتضي حذْف حرف أصليّ وإبقاء الزائد (ألف الوصل).

وأرى الأخذ بمذهب سيبويه والجمهور لاستيعابه الأمثلة المذكورة ونظائرها.

رابعًا: (فُعَيْل – فَعِيل) صحيح اللّام[1] إذا نُسِب إليه:

يمثّله: قُرَيْش[2] – هُذَيْل[3] – سُلَيْم[4] – ثَقِيف[5].

(١) فُعَيْل وفَعِيل معتلُّ اللّام تُحذَف ياؤه الزائدة وتُقلَب الثانية (لام الكلمة) واوًا مكسورة قبل زيادة ياء النَّسب، قال سيبويه: «وذلك قولك في عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ، وفي غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ، وفي قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ، وفي أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ. وذلك أنّهم كَرهوا أن تَوَالى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْم وثَقِيف؛ حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنّك إذا حذفت الزائدة فإنما تبقى التي تصير ألفًا، كأنه أضاف إلى فَعَلٍ أو فُعَلٍ». (الكتاب ٣/ ٣٤٤، وينظر: المقتضب ٣/ ١٤٠ – حاشية الخضري ٢/ ١٧٢ – النحو الوافي ٤/ ٧٣٠، ٧٣١).

تنبيه: نُقِل عن يونس إثبات الياء فيما ذكر سيبويه من أمثلة، وهو مردود للعلة الواردة في الكلام السابق.

(٢) هي قبيلة. أبوهم النَّضْر بن كِنانة بن خُزيمة بن مُدرِكةَ بن إلياس بن مُضَر، فكلّ مَن كان من أولاد النّضر فهو قُرَشِيٌّ، دون ولد كنانة ومن فوقه، وربما قالوا قُرَيْشِيٌّ. وهو القياس. (الصّحاح ٣/ ١٠١٦ – لسان العرب ٦/ ٣٣٥).

(٣) حَيٌّ من مُضَر، وهو هُذَيْلُ بن مُدرِكة بن إلياس بن مُضَر. (الصّحاح ٥/ ١٨٤٩).

(٤) قبيلة من قَيْس عَيْلَان، وهو سُلَيم بن منصور بن عِكرِمة بن خَصَفَةَ بن قيْس عَيْلَان. (الصّحاح ٥/ ١٩٥٠ – لسان العرب ١٢/ ٢٩٩).

(٥) أبو قبيلة من هَوازن، واسمه قَسِيٌّ، والنّسب إليه ثَقَفِيٌّ. (الصّحاح ٤/ ١٣٣٤ – لسان العرب ٩/ ٢٠).

إذا نُسِب إلى أحد الأمثلة السابقة أوْ نظائرها فلا تخلو ياؤه من أحد حُكمين:

أحدهما: وجوب إثباتها، وإليه ذهب سيبويه، وعَدّه قياسًا، قال: «قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدَلتْه العربُ تركتَه على ما عدَلتْه عليه، وما جاء تامًّا لم تُحدِث العربُ فيه شيئًا فهو على القياس. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْلٍ: هُذَلِيٌّ، وفي فُقَيْمِ كِنانةَ: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْحِ خُزاعةَ: مُلَحِيٌّ، وفي ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ...»[1].

الآخر: جواز حذفها، وإليه ذهب المبرّد، وعَدّه خارجًا عن الشّذوذ؛ لأنّه كثير في لغة أهل الحجاز، قال: «واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياءٌ قبل آخره، وكانت الياء ساكنة، فحذْفها جائز؛ لأنها حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك. وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه. وذلك قولك في النسب إلى سُلَيْمٍ: سُلَمِيٌّ، وإلى ثَقِيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وإلى قُرَيْشٍ: قُرَشِيٌّ»[2].

وأُعقِّب على ما سبق بأمرين:

(١) الكتاب ٣/ ٣٣٥.

(٢) المقتضب ٣/ ١٣٣.

الأول: صَرّح كثير من أهل الاختصاص بأنّ ما ذهب إليه المبرّد شاذ[١]، وهذا مردود باستعمال العرب.

الثاني: لا أرى ترجيح أحد المذهبين، فالقياس يقتضي ما قاله سيبويه، وقولُ المبرّد يعضّده الاستعمال اللغويّ، ومن ثَمّ لا يوصف بالشذوذ؛ لأنه كثير على ألسنة العرب.

قال ابن منظور: «وهُذيْلٌ: قبيلة النّسبة إليها هُذَيْليٌّ وهُذَلِيٌّ، قياسيٌّ ونادرٌ، والنادر فيه أكثر على ألسنتهم»[٢].

خامسًا: (فَعُولَة) إذا نُسب إليها:

العيْن في هذه الصّيغة لا تخلو أن تكون:

- صحيحة غير مضَعَّفَة، مثل: شَنُوءَة[٣] – سَبُوحَة[٤].
- صحيحة مضَعَّفَة، مثل: مَلُولة.

---

(١) ينظر: شرح المفصّل ٦/ ١١ – ارتشاف الضّرب ١/ ٢٨٤ – شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – ضياء السالك ٤/ ٢٦٥ – شذ العرف ١٦٤.

(٢) لسان العرب ١١/ ٦٩٤.

(٣) «الشَّنُوءَةُ على فَعُولَة: التَّقَزُّزُ وهو التباعُد من الأدناس. تقول: رجُلٌ فيه شَنُوءَةٌ، ومنه أَزْدُ شَنُوءَةَ، وهم حيٌّ من اليمن يُنْسَبُ إليهم شَنَئِيٌّ. قال ابن السّكّيت: ربّما قالوا: أَزْدُ شَنُوَّةَ بالتّشديد غير مهموز، ويُنْسَبُ إليها شَنَوِيٌّ». (الصّحاح ١/ ١٥٨ – لسان العرب ١/ ١٠٢).

(٤) سَبُوحَةُ، (بضمّ السّين في الصّحاح ١/ ٣٧٢، وفتحها في لسان العرب ٢/ ٤٧٤) البلد الحرام، ويُقال: وادٍ بعرفاتٍ.

- معتلّة، مثل: قَوُولة – صَوُولة.

ولا يجوز حذْف الواو في الصورتين الأخيرتين، لاعتلال العين في (قَوُولة) ولتضعيفها في (مَلُولة)؛ لئلا يلتقي مِثْلان غيرُ مُدغَمين، فيثقُل اللفظ[1].

أمّا (شَنُوءَةُ – سَبُوحَةُ) ففي واو كلٍّ منهما عند النسب ثلاثة مذاهب[2]:

الأوّل: وجوب حذْف الواو والضّمّة معًا، واجتلاب فتحة مكان الضّمّة، وإليه ذهب سيبويه؛ لأنهم «أَجْرَوْا فَعُولَةَ مَجْرى فَعِيلَة لمشابهتها إيّاها من عِدّة أوجه... فكما قالوا حَنَفِيٌّ قياسًا قالوا شَنَئِيٌّ قياسًا»[3].

الثاني: وجوب بقاء الواو والضّمة معًا، فيُقال: شَنُوئِيٌّ، وإليه ذهب المبّرد[4]. وإليه مال صاحب النحو الوافي؛ لأنه «لم يرد عن العرب سوى

(١) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – شذا العرف ١٦٤ – ضياء السالك ٤/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣ وما بعدها – مجموعة الشافية ١/ ١٠٤ – ارتشاف الضرب ١/ ٢٨٣ – شرح التصريح ٢/ ٥٩٧ – شذا العرف ١٦٤.

(٣) لسان العرب ١/ ١٠٢. وينظر: الكتاب ٣/ ٣٣٩ – شرح المفصّل ٥/ ١٤٦ – حاشية الصّبان ٤/ ١٨٦.

(٤) أجمعت الكتب التي بين يديّ على نسبة هذا الرأي للمبرّد، لكنني راجعت باب النّسب عنده فلم أجده.

شَنَئِيّ في النّسب إلى شَنُوءَة، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ، وهذا الرأي هو الأعلى، والأجدر بالاقتصار عليه»(١).

الثالث: وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة، فيُقال: شَنُئِيٌّ، وإليه ذهب ابن الطراوة.

وأرى الأخْذ بالمذهبيْن الأوّل والثاني؛ لأنّ القياس يقتضي ما قاله المبرّد، والمسموع من العرب يقتضي ما قاله سيبويه، قال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متين من جهة القياس، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع»(٢).

(١) النحو الوافي ٤/ ٧٣٢.

(٢) شرح المفصّل ٥/ ١٤٧.

المبحث الثالث: المحذوف المختَلَف في عِلَّة حذفه

في هذا المبحث موضعان:

أولًا: حَذْف تاء التأنيث من صيغة فَاعِل.

تنتظم أمثلة هذه الصيغة في مجموعتين:

أ) حائِض – طامِث[1] – حامِل – مُرْضِع – طالِق

ب) عاشِق – عانِس[2] – عاقِر[3] – ضامِر[4] – لابِن – تامِر[5].

ولا تخلو تاء التأنيث في أمثلة المجموعة الأولى من أحد حُكْمين:

(١) طَمَثَت المرأةُ تطمُثُ بالضمّ: حاضت، وطمِثَت بالكسر لغة، فهي طامث. (الصّحاح ١/ ٢٨٦ – مقاييس اللغة ٣/ ٤٢٣).

(٢) عَنَسَت الجارية تَعْنُس بالضم عُنُوسًا وعِناسًا، فهي عانِسٌ، وذلك إذا طال مكثُها في منزل أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عِداد الأبكار... ويقال للرجل أيضًا: عانِسٌ... والجمع عُنْسٌ وعُنَّسٌ. (الصحاح ٣/ ٩٥٣، ٩٥٤ – مقاييس اللغة ٤/ ١٥٦).

(٣) العاقِرُ: المرأة التي لا تَحْبَلُ، ورجلٌ عاقِرٌ أيضًا: لا يُولَد له، بَيِّن العُقْر بالضم. (الصحاح ٢/ ٧٥٥ – وينظر: المحرّر الوجيز ٣/ ١٠٦ – الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٧٩ – الدرّ المصون ٢/ ٨٧).

(٤) الضّامر المهزول والعميق البعيد سُفْلًا، قال ابن عطية: كلّ ما اتصف بذلك من جمل أو ناقة وغير ذلك. (المحرّر الوجيز ١٠/ ٢٦٤ - الدرّ المصون ٥/ ١٤٤).

(٥) يقال: رجُلٌ تامِرٌ ولابِنٌ، أي ذو تَمْرٍ ولَبَنٍ. (الصحاح ٢/ ٦٠١ – مقاييس اللغة ١/ ٣٥٤).

أحدهما: أن تكون واجبة الذِّكْر حال التلبُّس بالحدَث، فيقال: حائضةٌ – مُرْضِعةٌ.

قال الزمخشري: «المرضعةُ هي التي في حال الإرضاع تُلْقِمُ ثديَها الصَّبيَّ، والمرضعُ التي شأنُها أن تُرضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به»(١).

كما يجب ذِكْر تاء التأنيث – أيضًا – لمنْع اللَّبْس، قال عباس حسن: «فإن كان المعنى ليس خاصًّا بطبيعة المرأة وجَب إثباتُ التاء، كقولنا: شاهدتُ حاملةً، تريد: امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئًا؛ لأن الحمْل على الرأس أو الكتِف ليس من خصائصها وحدها، وإنما يشاركها فيه الرجل، ومن ثَمّ كان حذْف التاء ممنوعًا إذا أوقَع في لَبْس»(٢).

الآخر: أن تكون واجبة الحذْف، وفي عِلَّة حَذْفها مذهبان(٣):

---

(١) الكشاف ٣/ ٤ – وينظر: الكتاب ٣/ ٣٨٤ – المقتضب ٣/ ١٦٣ - البحر المحيط ٦/ ٣٥٠ – الدر المصون ٥/ ١٢١ – الفتوحات الإلهية ٣/ ١٥١ – النحو الوافي ٤/ ٥٩٤.

(٢) النحو الوافي ٤/ ٥٩٤.

(٣) الإنصاف. مسألة ١١١، ٢/ ٧٥٨، وينظر: الصحاح ٤/ ١٦٧٦، ١٦٧٧ – إملاء ما منَّ به الرحمن ٤/ ٢٤ – مجموعة الشافية ١/ ١٢٦– ١٢٧.

الأول: اختصاص الألفاظ المذكورة بالمؤنث، وإليه ذهب الكوفيّون.

الثاني: إرادة النَّسَب إلى الألفاظ المذكورة، وعدم جريانها على الفعل، وإليه ذهب البصريّون.

أمّا أمثلة المجموعة الثانية فيستوي فيها المذكّر والمؤنّث، ولا تلحقها تاء التأنيث، إذا استُثني قول الجوهري: «وناقة ضامِرٌ وضامِرَةٌ»[1].

والمتأمّل في أمثلة المجموعتين يخلُص إلى:

- ردِّ قوْل الكوفيين، قال أبو حيان: «وقوْلُ الكوفيين إنّ الوصف الذي يختصّ بالمؤنث لا يُحتاج فيه إلى التاء؛ لأنها إنما جيء بها للفرق مردود بقول العرب مرضعة وحائضة وطالقة»[2].

- التفريق بين المذكّر والمؤنّث في أمثلة المجموعة الثانية يكون بذِكْر المنعوت، فيقال: امرأةٌ عانِسٌ ورجُلٌ عانِسٌ - امرأةٌ عاقِرٌ ورجُلٌ عاقِرٌ.

---

(١) الصحاح ٢/ ٧٢٢.

(٢) البحر ٦/ ٣٥٠.

ثانيًا: حَذْفُ الواو (فاء الفِعْل) من مضارع المِثال إذا كان من باب [فَعَلَ – يَفْعِلُ][1].

تنتظمُ أمثلة هذا الباب في مجموعتين:

أ) وَعَدَ – يَعِدُ، وَزَنَ – يَزِنُ، وَرَدَ – يَرِدُ، وَجَبَ[2] – يَجِبُ، وَكَفَ[3] – يَكِفُ، وَنَمَ[4] – يَنِمُ، وَخَدَ[5] – يَخِدُ...

---

(١) الأفعال: وَرِثَ – يَرِثُ، وَثِقَ – يَثِقُ، وَلِيَ – يَلِي، وَرِمَ – يَرِمُ، ونظائرها، قال عنها ابن الشجري: «ومجيء هذه الأفعال على فَعِلَ – يَفْعِلُ شذوذ عن القياس؛ لأنّ قياس فَعِلَ أن يأتي مضارعه على يَفْعَلُ مفتوح العين، كقولك: عَجِلَ يَعْجَلُ، عَلِمَ – يَعْلَمُ...». (الأمالي الشجرية ١/ ٣٧٩).

ويلحق بالأفعال السابقة: وطِيءَ – وسِعَ، قال ابن منظور: «وإنما ذهبت الواو من يَطَأُ فلم تثبُت كما تثبُت في وَجِلَ يَوْجَلُ؛ لأنّ وَطِئَ يَطَأُ بُني على توهُّم فَعِلَ يَفْعِلُ، مثل وَرِمَ يَرِمُ، غير أنّ الحرف الذي يكون في موضع اللام من يَفْعَلُ في هذا إذا كان من حروف الحلق الستة فإن أكثر ذلك عند العرب مفتوح... وأما وَسِعَ يَسَعُ ففُتحت لتلك العلّة. (لسان العرب ١/ ١٩٦).

(٢) وَجَب الشيء، أيْ لَزِم، يَجِبُ وجوبًا... وَجَبَ القَلْب وجيبًا: اضطرب... وجَبت الشمسُ، أيْ غابت، ووجب الحائط: سقط. (الصّحاح ١/ ٢٣٢ – مقاييس اللغة ٦/ ٩٠ – معجم القرآن ٢/ ٢٦٣).

(٣) وَكَفَ البيتُ وكْفًا ووكيفًا وتَوْكافًا، أيْ قَطَرَ. (الصّحاح ٤/ ١٤٤٠ – مقاييس اللغة ٦/ ١٣٩).

(٤) وَنَمَ الذّبابُ يَنِمُ وَنْمًا ووَنيمًا: ذَرَقَ. (مقاييس اللغة ٦/ ١٤٦).

(٥) وَخَدَ البعيرُ يَخِدُ وَخْدًا ووَخَدَانًا، وهو أن يرمي بقوائمه كمشي النّعام. (الصحاح ٢/ ٥٤٨ – مقاييس اللغة ٦/ ٩٤).

ب) وَضَعَ – يَضَعُ، وَقَعَ – يَقَعُ، وَدَعَ – يَدَعُ، وَهَبَ – يَهَبُ...

وفي عِلّة حَذْف الواو (فاء الفعل) في الأمثلة السابقة ونظائرها مذهبان[1]:

أحدهما: التفريق بين الفعل اللازم والمتعدّي، وإليه ذهب الكوفيون؛ إذ تثبُت الواو في مضارع اللازم، وتُحذَف من مضارع المتعدي؛ لأن التعدّي صار عِوضًا من حذف الواو.

والآخر: وقوع الواو بين ياء وكسرة[2]، وإليه ذهب البصريون، والكسرةُ إما ظاهرة كما في أمثلة المجموعة الأولى، أو مقدّرة كما في أمثلة المجموعة الثانية؛ إذ الأصل: يَوْضِعُ، يَوْقِعُ، وإنما فُتحت عين الفعل لمكان حرف الحلق، فالفتحة إذًا عارضة، والعارض لا اعتداد به.

والمتأمّل فيما سبق من أمثلة يجد:

- صِحّة مذهب البصريين. قال الجوهري: «وإنما سقطت الواو من المستقبل لوقوعها بين ياء وكسرة، وهما متجانسان، والواو

(١) ينظر: المنصف ١/ ١٨٨ – الإنصاف، مسألة ١١٢ – ٢/ ٧٨٢ – شرح الملوكي ٣٣٤ وما بعدها – شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٩٢ – بغية الآمال ٨١ وما بعدها – ابن عصفور والتصريف ١٠١.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٢٧ – شرح التصريف ٣٧٤ – اللُّباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٣- شرح المفصل ١٠/ ٥٩ – الممتع في التصريف ٢/ ٤٢٦ – مجموعة الشافية ١/ ٢٧٢ – شرح التصريح ٢/ ٧٥٢ – حاشية الصّبان ٤/ ٣٤٠ – حاشية الخضري ٢/ ٢٠٨ –النحو الوافي ٤/ ٨٠٠ – ظاهرة الحذف ٧١.

مضادّتهما، فحذفت لاكتنافهما إياها، ثم جُعل حكمها مع الألف والتاء والنون كذلك؛ لأنهنّ مبدلات منها»[1].

- فساد مذهب الكوفيين؛ لأنّ الواو سقطت من الفعل اللازم كما سقطت من المتعدّي.

(١) الصّحاح ١/ ٢٩٦. وينظر: مجموعة الشافية ١/ ٢٧٢.

الخاتمة

لله – وحده – الحمدُ؛ فبنعمته تتمُّ الصالحات، وأرجو أن يكون هذا البحث منها. والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فهذه – في رأيي – أهمّ نتائج هذا البحث:

١- المحذوف المتّفق عليه أكثر من المحذوف المختَلَف فيه.

٢- الاختلاف في المحذوف يتمثّل في:

- تعيينه، أهو فاء الكلمة، أم عينها، أم لامها، أم حرف زائد؟
- إثباته أو حذفه.
- إيضاح عِلّة الحذف.

٣- لكلّ من القياس والسّماع أثره في إصدار حُكْم على مسألة ما (وجوبًا – جوازًا – امتناعًا)، مثل: فُعَيْل وفَعِيل صحيح اللّام إذا نُسب إليه (ينظر: ص ٢١) وكذلك فَعُولَة إذا نُسب إليها (ينظر: ص ٢٣).

٤- ترجيح تقعيد البصريين لقوة حجتهم وعمق تعليلهم.

٥- قد يُرجَّح مذهب على آخر، أوْ قول على آخر:

- مراعاةً للتيسير، كما في اسم المفعول من الثلاثيّ الأجوف. (ينظر: ص٨)
- لكثرة الاستعمال، كاحتساب (بَنَات) جمع مؤنث سالم. (ينظر: ص١٨).

٦- قد تتكافأ الأدّلة، فيبقى في المسألة قولان متساويان، كما في صيغتي إفْعَال واسْتِفْعال من الأجوف. (ينظر: ص١٠).

٧- إذا كان في مسألة ما مذهبان، أحدهما قياسيّ والآخر سماعيّ، فلا سبيل إلى ترجيح أحد المذهبين، مثل تصغير (إبراهيم) ونظائره. (ينظر: ص١٥)

٨- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا فقط: فاء الكلمة في مذهب، ولام الكلمة في مذهب آخر، مثل (اسم) (ينظر: ص٦)

٩- الحرف المحذوف المختَلَف في تعيينه قد يكون أصليًّا في مذهب، وزائدًا في مذهب آخر، مثل: سُمَيَّة ونظائرها. (ينظر: ص١٣)

وختامًا، هذه أطروحةٌ قابلةٌ للأخْذ والردّ، اجتهدت فيها مخلصًا النيّة والعمل، راجيًا أن تكون في ميزان حسناتي، سائلًا الحقَّ - ﷻ- أن يمُنّ عليّ بالقبول.

المصادر والمراجع

١- ابن عصفور والتصريف، د. فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب – لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) – تحقيق: د. مصطفى أحمد النمّاس – ط١ – ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

٣- الأمالي الشجرية، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري ت ٥٤٢هـ – دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٤- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ، هامش كتاب الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تأليف الشيخ الإمام/ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥١٣هـ – ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

٦- البحر المحيط في التفسير – محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي (٦٥٤- ٧٥٤هـ)، مراجعة/ صدقي محمد جميل – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، لبنان ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٧- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، الشيخ/ عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٦، ٢٠١٣م.

٨- بُغْية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، تأليف الحافظ أبي جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يعقوب اللَّبْليّ الفِهريّ (٦١٣- ٦٩١هـ) – تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد – وحدة البحوث والمناهج. جامعة أم القرى ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٩- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ت ٦٧١هـ، مكتبة الرياض الحديثة د.ط.ت.

١٠- حاشية الخضري – للشيخ محمد الدمياطي الشهير بالخضري (١٢١٣ – ١٢٨٧هـ) – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الأخيرة ١٩٤٠م.

١١- حاشية الدسوقي، للشيخ العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي ت ١٢٣٠هـ، على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ضبطه عبد

السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ، ٢٠٠٠م.

١٢- حاشية الصّبّان (ت ١٢٠٦هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي – د.ط.ت.

١٣- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

١٤- سر صناعة الإعراب، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) – تحقيق: د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق – ط١ – ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥- شذا العَرْف في فنّ الصّرف. للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ت١٣٥١هـ، شرحه وفهرسه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٤م.

١٦- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥هـ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧- شرح التصريف. تأليف عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) – تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ – ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.

١٨- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت – د.ط.ت.

١٩- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – المكتبة العربية – حَلَب، ط١ – ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٢٠- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) تحقيق: أ. محمد نور الحسن وآخرِيْن – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١- الصّحاح – تاج اللغة وصحاح العربية – تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار – دار العلم للملايين – بيروت – ط٢ – ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٢٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك – أ. محمد عبد العزيز النجار – مؤسسة الرسالة – ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٢٣- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي – د. طاهر سليمان حمودة – الدار الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

٢٤- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجَمَل ت ١٢٠٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٥- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان – د.ط.ت.

٢٦- الكتاب، سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٢٧- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) – دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.

٢٨- اللُّباب في عِلل البِناء والإِعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٢٩- لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١هـ) دار صادر – دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥م.

٣٠- مجموعة الشافية من علمي الصّرف والخط – الجاربردي (ت٧٤٦هـ) – عالم الكتب – بيروت – ط٣ – ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٣١- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق/ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين – الدوحة – ط١ –١٩٨٣م.

٣٢- معاني القرآن، الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ط.ت.

٣٣- مُعجم القرآن – أ. عبد الرؤوف المصري – مطبعة حجازي – القاهرة – ط٢ – ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

٣٤- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت ٣٩٥هـ تحقيق: عبد السلام محمد هارون – دار الجيل – بيروت، وتحقيق: شهاب الدين أبو عمرو – دار الفكر – ط ١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

٣٥- المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (٢١٠هـ - ٢٨٥هـ) – تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة – ١٣٨٦هـ - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – د.ط.

٣٦- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (٥٩٧- ٦٦٩هـ) – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط٤، ١٩٧٩م.

٣٧- المنصف، للإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق: أ. إبراهيم مصطفى، أ. عبد الله أمين – الجمهورية العربية المتحدة – الإدارة العامة للثقافة – مطبعة مصطفى البابي الحلبي – ط١ – ١٩٦٠م.

٣٨- النحو الوافي، أ. عباس حسن، دار المعارف، ط٦.

٣٩- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ/ علي محمد الضبّاع – دار الفكر – د.ط.ت.

٤٠- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – الكويت - د.ط.ت.

القسم الثالث:

المقالات

قرأت لك من بلد المليون شهيد

كتاب «ابن سيده اللغوي ومصادره في المحكم والمخصص وشرح مشكل شعر المتنبي»

أ. د. صادق عبدالله أبو سليمان[١].

مدخل:

أسعدَني أنْ أقدمَ من فلسطين لهذا الكتاب القيِّم[٢] الذي ألّفه **الأستاذ الدكتور/ عبد القادر سلّامي** أستاذ اللسانيات في جامعة تلمسان في الجزائر «**بلد المليون الشهيد**». وأحب أن أنوه في البداية أنه لم يجمعْني بصاحب الكتاب لِقاء، وإنّما جمعَنا قاسِمٌ علميٌّ مشترَكٌ هو «علم اللسانيات Linguistics»، ومنهجٌ لُغويٌّ فيه يتخذ من فكر الأسلاف من علماء العربية في الدرس اللغويِّ أو «اللسانيِّ» أو «الألسني»

(١) أستاذ علوم اللغة العربية في جامعة الأزهر- غزة/ فلسطين، وعضو مجامع اللغة العربية (القدس- مكة- مصر)، و«عضو المجلس العلمي» و«رئيس لجنة الألفاظ والأساليب» في مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، وسابقًا «عضو مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية»؛ و«عميد القبول والتسجيل» و«عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية»، و«عضو المجلس الرئاسي» لجامعة الأزهر.

(٢) صدر الكتاب عن مكتبة سمير منصور للطباعة والنشر والتوزيع- غزة/ فلسطين، ٢٠١٧م.

ومنهجهم في التقعيد والقياسِ مصدرًا رئيسًا في الحفاظ على أنظمةِ لغتنا العربية الفصحى وتنمية متنها لتلبية متطلباتِ ما يَجِدُّ في مجالات العلوم والحضارة والحياة المعاصرةِ السريع تجددها.

لقد أثبت هذا المنهجُ العربيُّ الأصيلُ في تاريخه الطويل قدرتَهُ على **الحفاظِ** على هويةِ لغتنا العربية الفصحى، ومساراتِ أنظمتِها الصوتيةِ والصرفيةِ والتركيبيةِ المعبّرة عن ألوان حيواتهم المتنوعة، **واستمرارِها** عنوانَ وَحدةِ الأمةِ العربيةِ في مختلِفِ بقاعِ الأرضِ؛ **تعبيرًا** عن سماتِ ارتقاءِ هذهِ اللغةِ، **وانتصارِ** الخلَفِ من أهلها في المحافظةِ عليها لسانًا فصيحًا، وهويةً مميزةً لعروبتهم؛ **وإصرارِه** على بقائها سليمةً قويةً، ومتجددةً ناميةً وفقَ خصائصِ أنظمتها الموروثة إلى أنْ يرث اللهُ الأرضَ وَمَنْ عليها.

أقول:

وفي ضوء هذه العقيدة اللغوية المتمسكة بتراثها فإننا نأخذ على بعضِ أبناء جلدتنا احتكامَه في دراساتِه اللغويةِ إلى معاييرَ مستوردةٍ يراها جديدةً، وما درى هؤلاء أنَّها بل أكثرها قديمٌ في الكتبِ الصفراءِ لم يصلوا إليه، وإنهم إذا ما تعمقوا في الاطلاعِ على دراساتنا التراثيةِ فسنراهم يرون في أكثر ما رأوه جديدًا أنه جاء من بضاعتنا التي رجعت إلينا منظّمةً مفيدًا تنظيمها، أو مشوهةً في فهمها، أو مثيرةً للشبهات.

وعليه فإنني أقرر- في هذا السياق- أنه بات من الخطأ أن يتوجه بعض دارسينا للحكم على تراثنا اللغوي الذي صمدَ أمامَ كثيرٍ من التشويهِ والتحريف والاتهامِ وَفقَ معاييرِ لغاتٍ أخرى، وعقلياتٍ لا تعي موقع لغةِ الضادِ في فكر أهلها ولاسيما الفكر الديني المرتبط بالقرآن الكريم. وأن الصوابَ الذي أرتئيه يتمثلُ في جعل تراثنا اللغويِّ الذي أثبت جدواه عبر سني القرون الطوال مصدرَ الحكْمِ والتقييم والتقويم.

إنَّ هذا الذي أرتئيه ويرتئيه كل منتصرٍ لعروبته وتراثها وفكر أهلها – يجب أن يكون هو الأساس الذي نُغذّي به عقولَ ناشئتنا، ونعوّدُ ألسنتها عليه؛ بعيدًا عن التعصب بإغلاق منافذ التواصل الإنساني المتكافئ بغيرنا؛ فجميع بني البَشَرِ من أصلٍ واحد، أراد الله تعالى لهم أن يعيشوا في كوكبٍ واحدٍ؛ ليعمروه؛ فهو القائل: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ﴾ من الآية (٦١) من سورة هود.

وتدبر- عزيزي القارئ- معنى «استعمركم» لترَ أن الزمخشري قال في معجمه أساس البلاغة في مادة(ع. م. ر): «استعمر الله تعالى عباده في الأرض؛ أي طلَب منهم العمارة فيها». ولتنظر كيف حوّل دعاة الشر والاغتصاب معناها الإلهي إلى معنى القهر والاستعباد؟!

وعودٌ إلى المنهج المستقيم منهج «العلم المستطيل» الموروث فسنرى أن هناك مِن أهل اللغة من يرى في مصطلحات قديمة ومفاهيمها مصطلحات لسانية جديدة، مثل مصطلح «**علم اللسان**» الذي ذكره أبو

نصر الفارابي (٣٣٩هـ) في كتابه «إحصاء العلوم». و«**علوم اللسان العربي**» مصطلح أبي حيان النحوي الأندلسي (ت. ٧٤٥هـ)، وتابعه فيه عبدالرحمن ابن **خلدون** (ت. ٨٨٨هـ) مع توسعٍ في المفهوم، وتسمية علومه في مقدمته أيضًا بـ«**العلوم اللسانية**».

وكذلك «**اللسانيات**» هذا المصطلح ذائع الصيت في دلالته الحداثية الآن قديمٌ قد ذكره **ابنُ سيده** (ت. ٤٥٨هـ) في مقدمة معجمه «المحكم والمحيط الأعظم ضمن العلوم النافعةِ من الديانيّات **واللسانيات**»[1].

ولم يكتف ابن سيده بهذا، وإنما ذكر في مقدمته لمعجمه «المخصص»: «**وَلَيْسَ هَذا** الَّذي نذكرهُ هَهُنا **مَقْصورًا على اللِّسان الْعَرَبِيّ فَحسب بل هُوَ حدٌّ شامِلٌ لَهُ ولعلم كل لِسان** فَأَرَدْتُ أَنْ أفيد المولَع بِطَلَبِ هَذِه الْحَقائِق هَذا الْفَصْل اللَّطيف وَالْمعْنَى الشريف؛ **فَعلم اللِّسان فِي الْجُمْلَة ضَرْبان:** أَحدهما- حفظ الْأَلْفاظ الدّالَّة **فِي كل لِسان** وَمَا يدل عَلَيْهِ لشَيْءٍ شَيْءٍ مِنْها، وَذلِكَ كَقَوْلِنا: طَويل وقصير وعامل وعالم وجاهل. **وَالثانِي فِي** علم قوانين تِلْكَ الْأَلْفاظ».

(١) ابن سيده المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تح. عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ينظر فيه، مقدمة ابن سيده لمعجمه، ١/ ٣٢.

هذه إشاراتٌ شاهدةٌ من تراثنا الذي نعتز به، ونرى ضرورة تعميق ثقافةِ ناشئتنا فيه؛ لتتربى على قيمِهِ، وتواصل مسيرته بخُطًا لا تبتعد عنه، تهتدي بهديه، وتضيف إليه ما تحتاج اللغة العربية وعلومُها إليه.

هذا ما أحببت أن أقدم به لتصديري لكتاب الأستاذ الدكتور/ عبد القادر سُلامي(أستاذ اللسانيات في الجزائر الشقيقة، وعضو مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية- مكة)؛ ليدخل القارئ إلى متنه، وهو يدرك قيمة العمل الذي غاص صاحبه في أعماق جزء غالٍ من تراثنا المعجمي[١].

قلت في التصدير: «الحمد لله العليِّ العظيم، الرحمن الرحيم الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على رسول الإنسانيةِ أجمعين بعثه الله هاديًا وبشيرًا ونذيرًا، فَبلّغَ الرسالةَ، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وتركها على المحجة البيضاء: ليلها كنهارها، لا يَزيغ عنها إلا هالك.

أما قبل:

فقد أطلعني الأستاذ سمير منصور على هذا العملِ اللغويِّ الرَّصينِ الذي آثر صاحبه الأستاذ الدكتور/ عبد القادر سلّامي نشرَهُ وإذاعتَهُ من فلسطين، ولاسيما غزة المحاصَرَة مَنشأ «مكتبةِ سمير منصور» العامرة

(١) ينظر: نص التصدير كما هو في الكتاب الأصل: (ص ٧- ١٤).

ومستقرها؛ فأكبرتُ هذا المؤلِّفَ العالمَ الذي لم ألتقه؛ ورأيتُ أنَّ هذا التوجهَ جديرٌ بالاحترامِ والتقدير، وإنْ دلَّ على شيءٍ فإنما يدلُّ على أن فلسطين ما زالت القضية العربية المحورية المحفورة في عقلِ كلِّ عربيٍّ ومسلمٍ، يَدقُّ نبضُها في قلبِ كلِّ غيورٍ على تراب وطنِه الكبير وهويتِه سواء في المشرق أم المغرب.

وليس من شكٍّ في أننا- نحن العربَ والمسلمين- بحاجةٍ اليومَ إلى ما يبعثُ الأملَ في نهوضِ ملكاتِ ذاتِنا الجَمْعِيةِ؛ لتستجليَ فينا ما تميّزَ به ماضينا التليدُ من معانٍ قِيميةٍ تهذّب النفوس، وإنجازاتٍ علميةٍ وفِكريةٍ ومساراتٍ حضاريةٍ راقيةٍ شاركَ فيها عُمومُ القادرين على المشاركة في دولةِ العربِ والمسلمين، وعمَّ نفعُها أهلَ الأرضِ بدونِ حجبٍ أو تمييز؛ لِيسير مَنْ يَهتدي بهديها سُبلَ الهُدى والرشاد.

لقد شعرتُ وأنا أقرأ الكتابَ، وأتفحص لغتَهُ ومنهجَهُ أنّي أقرأُ ذاتي العربية؛ فلغته لغتي، وهدفُهُ هدفي في أنْ يعيش تراثنا فينا وفي أفلاذِ أكبادنا؛ فأمةٌ بلا ماضٍ ليست بذي حاضرٍ ولا مستقبل، وأنْ تعيشَ «لغتُنا الجميلة» مُعَبِّرةً عن أصولِها الأولى موصولةً بها إلى أنْ يَرِثَ الله الأرضَ وَمَنْ عليها.

إن هذا الكتابَ الذي صنَّفَهُ الأستاذ الدكتور عبد القادر سلامي لَيوجِّهُ رسائلَ كثيرةً تتجمعُ في رسالةِ الوطنِ العربيّ الواحد، وتوقِ أبنائِهِ إلى تخطيطٍ ومنهجٍ وفكرٍ وتأليفٍ يُعبِّرُ عن طبيعة هذا الوطن الواحد

الموحّد(بفتح الحاء المضعفة وكسرها)، وتآلف عموم أهلِهِ أصلًا ولغةً، وهو ما سبق لمتنِ كتابِ «العقد الفريد» لابن عبدِ ربِّهِ الأندلسي أنْ عبَّرَ عنه نتيجةً دراسية؛ فَحقَّ للسانِ الصاحب بن عباد(ت. ٣٨٥هـ) أنْ ينطقَ كاشفًا عن هذه الحقيقةِ العربيةِ المتجانسةِ فكرًا ولسانًا وإنتاجا: «هذهِ بِضاعتُنا رُدَّتْ إلينا»، وما كان لِأثرها أنْ يعودَ إلا بعودةِ المُناخِ العربيِّ الإسلاميِّ المفتوحِ الذي غُلّقَتْ مختلِفُ أبوابِ حُدودِهِ في هذه الأيامِ النَّكِدَة.

إنها جملةٌ جامعةٌ حكيمةٌ يمكنُ أنْ تقالَ في كلِّ إنتاجٍ عربيٍّ ينطلق معبِّرًا عن روح العربية ولغةِ أَنْفاس أهلِها[1]، كما هو الحال عند ابن سيده (ت. ٤٥٨هـ) والجزولي(ت. ٦٠٧هـ)، وابن مالك(ت. ٦٧٢هـ)، وابن آجروم أبو عبد الله محمد(ت. ٧٢٣هـ)، وأمير الرَّحّالين المسلمين: ابن بَطوطة محمد بن عبد الله الطَّنْجي(ت. ٧٧٩هـ)، وابن عصفور الإشبيلي(ت. ١٢٧١هـ)، والشنقيطي المدني محمد الأمين بن محمد المختار (١٣٢٥-١٤٣٤هـ)، وعبد العزيز بن عبد الله (١٩٢٣-٢٠١٢م)، وعبد الهادي التازي (١٩٢١- ٢٠١٥م)، ومحمد بن شريفة(مواليد ١٩٣٢م)، ومحمد رشاد الحمزاوي(مواليد ١٩٣٤م)، وعبد الرحمن بودرع، وعبد القادر سلّامي، وهلمَّ جَرّا.

(١) النَفَسُ بفتح الفاء واحد الأَنْفاس.

وبعد:

فقد جاء هذا الكتابُ ليدرس ثلاثةَ أعمالٍ مغربيةٍ لم يَخرجْ مؤلِّفُها «ابنُ سيده (ت. ٤٥٨هـ)» عن المنهجِ العربيِّ العامِّ في استقراءِ مُفرداتِ متنِ اللغةِ العربيةِ الفُصحى لشرحِها وتصنيفِها التصنيفَ المعجميَّ الذي أنتجَ فيهَ مُعْجَمَيْنِ كبيرين: «المُحْكَم والمحيط الأعظم» سار فيهِ على منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت. ١٧٥هـ) في ترتيبِ موادِّ مفرداتِ مُعجمِهِ «العين». أما معجمُهُ «المُخَصَّصُ» فهو أولُ معجمٍ مُبوَّبٍ شاملٍ في مفرداتِ اللغةِ العربيّة، وما يزال المعجمَ اللغويَّ العربيَّ الوحيدَ الجامعَ في منهجه.

أما عن معجم «الإفصاح في فقه اللغة» الذي ظهر في مصرَ الكنانة في العصر الحديث عام ١٩٢٩م لمؤلفَيهِ حسين يوسف موسى وعبد الفتاح الصعيدي فهو في جملتهِ مختصرٌ لمخصص ابن سيده، مع إضافاتٍ استخلصاها من الكتب والمعجمات القديمة.

أما العمل الثالث الذي اختاره مؤلفُنا فهو كتاب «شرح مشكل شعر المتنبي»؛ ولعلي بالدكتور سلامي حين اختاره مجالًا للشرح وبيان الأسرار والخصائص أراد استكمالَ استجلاء مكوناتِ صورِ اللغةِ ومعانيها في ذهنِ ابن سيده؛ بغيةَ الوصولِ الشاملِ لخصائصِ منهجِهِ في بيانِ المعنى وتوضيحِهِ لغةً نثريةً مفسِّرةً عمادُها العملُ المعجمي، وتجليًا شعريًّا مصدرُهُ لغةُ شعرِ شاعرِ العُروبةِ الأولِ المتنبي.

وعليه فإنَّ تسليطَ أضواء الدرس على هذه الكتب الثلاثة- لَأراه- يلبي متطلباتِ حاجتِنا المعاصرة المُلِحَّةِ في استقراءِ خصائصِنا التراثيةِ التي مكّنت لنفوذِ أسلافِنا العربِ في الأرض، وَبَنَتْ لهم أمجادًا قِيَميةً وفكْريةً وعلميةً وحضاريةً، وانفتاحًا مَكّنَ لكثيرٍ من غيرِ العربِ والمسلمينَ من الانخراطِ في مجتمعِهِم بِنَفْسٍ راضيةٍ مطمئنة، والإسهامِ فيه بلسانٍ عربيٍّ مبين.

وكذلك فإن الوقوفَ عند معجم «المخصص» لَيشكِّلُ تنبيهًا إلى أهميةِ منهجِهِ وحاجتنا إليه، ودعوةً صريحةً إلى احتذائِه، وذلك بوضعِ معجماتٍ مُبَوَّبَةٍ عامةٍ، وأخرى خاصةٍ متعددةِ المجالاتِ والأهداف، تضم متونُها- بميزانٍ واحدٍ- مُكوناتِ اللغةِ العربيةِ عبرَ «زَمَكاناتِها» المتنوعة، ويأخذُ بعضُها بعيونِ الاعتبارِ حاجةَ غيرِ الناطقين بالعربيةِ لِمثلِ هذا النوعِ من المعجمات، وعرضِها ميسرةً لهم؛ نشرًا لِلُغةِ العروبةِ وقيمِ أهلِها التي يَسعى الأعداءُ وتابعوهم إلى تشويهها، وتجريدِها من مضامينِها الإنسانية.

والحالُ نفسُهُ في الوقوف عند كتابِ «شرح مشكل شعر المتنبي»؛ لِأنّي أرى فيه دعوةً إلى ردٍّ جميلٍ لشرحِ شعرنا العربيِّ بإنتاجِ عقولٍ عربيةٍ بعيدًا عن الإغراقِ الزائدِ في التحليلِ والتأويلِ والتلبيسِ بما لا يتلاءم وخصائصَ بناءِ أنظمتِهِ لغةً وإيقاعًا، فما أُنتِجَ من شعرٍ أو نثرٍ فَنيٍّ أو غيرِهما في أيِّ بيئةٍ من بيئاتِ الدنيا فإن أدمغةَ أهلِ بيئتِهِ لَهِيَ الأَوْلى

باستخلاصِ ما فيه من عناصرِ المضمون والبيانِ واستجلائها؛ فأهلُ مكةَ- كما يقول المَثَلُ العربي- أدرى بِشِعابها.

على أن هذا الذي أقول لا يعني الانغلاقَ وعدمَ الانفتاح على ما فيه فائدةٌ عند غيرنا لنا. وإذا كان الشيءُ بالشيءِ يُذكَرُ فإنّي أَتوجّهُ إلى علمائنا وأدبائنا ولا سيَّما لغويينا- مجال تخصصنا- لأقول: إن إغراقَ نفرٍ في فقهِ الفكرِ اللغويِّ العالميِّ غربيًّا كانَ أم غيرَه لا نرفضه، بل ندعو إلى الانفتاحِ على الفكرِ العالميِّ في مختلِفِ أصقاعِ المعمورة: غربًا وشرقًا، شمالًا وجنوبًا، والتخصصِ فيه، وبيانِ ما فيهِ كما هُوَ، مع التوضيحِ والبيانِ لنا بإنتاجِنا العربيِّ ما أمكنَ؛ ولكنَّ الذي أحذِّرُ منهُ هنا هو لَيُّ النصِّ، والدخولُ في تحليلاتٍ وتأويلاتٍ ومصطلحاتٍ قد لا يكونُ لنا بها حاجة، أو قدرةٌ على فهمها؛ فليس كلُّ شيءٍ أجنبيٍّ حسنًا وصالحًا في غير بيئته. ومع هذا فنحن لا نرفض التعرُّفَ عليه؛ لذا كان قولي: «كما هو»؛ لا أريدُ أنْ أقبلَ أو أقولَ ما قاله بعضُ أجدادنا في يومٍ ما: «كلّ إفرنجي إبْرنجي»، بل أقول: «لنأخذ منه ما يناسبنا وفيه فائدةٌ لفكرنا وثقافتنا وحاجتنا».

وإذا جاز لي التمثيلُ في هذا المقام فأنا هنا أُمَثّلُ بإنتاجِ عالِمٍ أَفنى شبابَهُ في التعمق في دراسته، وعاش في بيئتِهِ التي هضمَ لغةَ أهلِها، وتنفّسَ أنفاسَهم، وَتَغذّى بغذائهم حتى بَشِم؛ وابتعدَ عن بيئتِهِ الأمِّ حتى بات غريبًا بل كالغريبِ عن طباعِ أهلِها وفكرِهم ولسانِهم؛ وهو من قبلُ لم

يتعمقْ فيما أنتجوه، ثمَّ يأتي ويأخذُ في عَرْضِ إنتاجِ اطّلعَ عليهِ غريبًا؛ لِيقارنَ بين ما تَعَمَّقَ في دماغِهِ منه؛ **وآخرَ** خَمَدَ وجَمَدَ وَتعمّقَ سُكونُهُ غَضًّا في دماغِهِ، وتقطعت حبائلُ وَصْلِهِ بما جَدَّ فيه؛ فَهنا- بلا ريب- قد نجدُ الخلطَ أو الخطأَ، وتلبيسَ المصطلحِ أو تحريفَهُ بمعنًى غيرِ معناهُ عند المصدر وما إلى ذلك.

إنني أقرأ كتبًا وبحوثًا منها ما قَيَّمْتُهُ أو حَكّمتُهُ التحكيمَ العلميَّ الأمينَ فوجدتُ في بعضها خلطًا شديدًا، أو غموضًا ناتجًا عن سوء فهم، أو غموضِ أسلوبٍ أو رِكّة. لا أريد أن أخوضَ- هنا- في تفاصيل المشكلة؛ فقد غدت ظاهرةً منتشرةً استفحلَ خطرُها لغةً ومضمونًا ومصطلحًا سيء فهمُهُ؛ فالتعبيرُ عنه، وَتَشَتَّتَ شملُهُ بترادفِ ترجماتِ دوالِّ المصطلَحِ الواحدِ أو خطئِها.

وعلى هذا فإنَّ انصرافَ نفرٍ من دارسينا إلى الانتصارِ لِما استوردَهُ من علمٍ ألسنيٍّ، وَسَعْيَهُ إلى تطبيقِ نظرياتهِ وقواعدَ أنظمةِ لغةِ مصدرهِ إنْ أفادنا في التعرفِ على ما يدورُ حَوْلَنا في هذا السياقِ فإنَّ فَرْضَ تطبيقِ كلِّ ما فيهِ على عربيتِنا لَيًّا وتأويلًا أو سوءَ فهم لَأراهُ ضارًّا بلغتنا وهويتنا اللسانية الموحّدة بكسر الحاء وفتحها.

إنَّ الخروجَ من هذه الورطةِ التي تهدد وَحدةَ ثقافتِنا لَأراه في توجهِ جامعاتنا ومراكزِ البحث العلمي في بلادنا إلى عقدِ ندواتٍ دَوريةٍ جادّةٍ أسميها مجالسَ السَّمَرِ العلميِّ- بدلًا من كلمة سِمِنار- يتسامرُ فيها

علماءُ التخصصِ الواحد، كلٌّ فيها يَعْرِضُ بِضاعتَهُ بحريةٍ تامةٍ؛ ليدورَ التَّسامرُ الموضوعيُّ بين الفريقينِ بروح المحبةِ والأُخوَّةِ، وبعيدًا عن التعصب؛ وصولًا إلى تفاهماتٍ ومصطلحاتٍ ومضامينَ تكونُ أكثرَ وُضوحًا، وأقربَ فهمًا. أمّا أنْ يُتْرَكَ الحبلُ على الغارب؛ فيبقى الأمرُ رهينةَ اجتهاداتٍ فرديةٍ، أو يَبقى كُلٌّ- دونَ لقاءٍ أو حِوارٍ علميٍّ هادِفٍ- متشبثًا بما عندَهُ محتذيًا مضمونَ الشاهد النحوي المتعصِّب طرفاه، القائل ناظمه: (البحر المنسرح)

نَحنُ بِما عِندَنا، وَأَنتَ بِما عِندَكَ راضٍ، وَالرَأيُ مُختَلِفُ

فهذا سيؤدي إلى نتائجَ لا تُحْمَدُ عُقباها، وسنجني منها بلبلةً في الفكرِ والمصطلح، الأمرُ الذي سيعود حَتْمًا بالضرر على الفريقين: فريق المجددين أو المتنورين أو المستنيرين، وفريق المحافِظين أو التراثيين ما لم يتناقش الفريقانِ النقاشَ الشفهيَّ الموضوعيَّ الهادئَ الذي أدعو إليه، وقد لمستُ فوائدَهُ في مناقشاتي الذاتية ومناقشات بعض أساتذةِ اللغاتِ، ولاسيما اللغتين الإنجليزية والعِبْرِيةِ في كليتي.

أقول:

إن الحاجةَ ماسةٌ- في هذا الأَوان وكلِّ أوانٍ- إلى العودةِ إلى تراثِنا لا لِنَجْمُدَ عندهُ بل لِنَنهلَ منه الأصالةَ والتأسيسَ المبنيَّ عليها، ونعرضَ عليه بالروح العلميةِ الأمينةِ مضامينَ هذهِ البضاعةِ الجديدةِ، فنأخذَ منها

ما يتناسبُ واحتياجاتِ أَمْنِنا اللغويِّ وعلومِه، ونتعرّفُ على ما لا يناسبنا فيها.

بهذا المنهج- ليس غير- تنجسرُ الفَجَوات، وتتقاربُ المفاهيم، وتتحصلُ الفوائدُ المشتركةُ لِكِلا الفريقين. وسيقفان إنْ تلاقيا اللقاءَ التحاوريَّ الموضوعيَّ على أرضٍ صُلْبَةٍ تعودُ بالنفع عليهما، وعلى طلبتهما بل علينا جميعا؛ وهو منهجٌ صالحٌ لأيِّ أمةٍ تريدُ الحِفاظَ على هُويتِها اللسانيةِ المعبرةِ عنها في كلِّ أحوالِها.

وإذا كان الأمرُ- فيما قد يُظَنّ- أني انصرفتُ عن تقديم كتاب عالمنا الجليل الدكتور عبد القادر سلّامي فإن ما استطردتُ فيه ما كان إلا إلهامًا استلهمتُهُ من قراءتي لكتابين لمؤلفنا آثر بعروبته ووطنيته نشرَهما في فلسطين: هذا الكتاب الذي جالَ دَرْسُهُ في المضمون المعجميِّ التراثي، وسلّط الأضواءَ على نضجِهِ المبكّر، واستلهمَ صائغُهُ بِعقلٍ عربيٍّ مستنيرٍ جوانبَ مفيدةً من مناهجِ البحث الألسني الحديث، أضاء بها تجلياتِهِ في استقراءِ لغة كتب ابن سيده الثلاثة التي جعلها فيه مجالًا للبحث والشرح والتحليل والنقد. وجاءت صياغته لتراكيبها بلغةٍ عربيةٍ فصيحةٍ تجلَّت بسلامةِ الأسلوبِ وتماسكه. أما الكتابُ الآخرُ فهو معجمٌ في لغةِ ثلاثةِ قصائد من ديوان شاعرنا الفلسطيني المعاصر محمود درويش (١٩٤١- ٢٠٠٨م)، وعنوانه: «**معجم محمود درويش الشعري: قصائد (أبي)**

و(**نشيد للرجال**) و(**صلاة أخيرة**) **نماذج**»، وهو معجمٌ يَسيرُ وَفْقَ منهجِ صاحبِهِ الجامعِ بين القَدامة والحداثة.

إنني أعتزّ بأني قرأتُ هذين المصنفَينِ المغربيَّين اللذين صاغهما عقلٌ عربيٌّ مستنيرٌ؛ أتانا بهما إنجازًا عربيًّا خالصًا، جاء ناضجًا في متونٍ عربية، ومستفيدًا مما جدَّ في البحثِ الألسني المعاصر، بعيدًا عن غموضِ تراكيبَ استعجمت- في الأغلب- دوالُّها ودلالاتها. وهما- كما أرى- مثالٌ صالحٌ لِما أدعو إلى تطبيقه في دراساتنا الألسنيةِ المعاصرة؛ لتجمع بين الأصالةِ والجِدّة، أو إنْ شئت فقل بين القَدامةِ والحَداثةِ الملائمةِ لطبيعتنا وفكرنا.

إنني أدعو إلى الأخذ بهذا المنهجِ التفاعليِّ الهادف، وأدعو إلى زيادة التواصل بين المشرق والمغرب بل فتح حدود التواصل البَنّاء، وأدعو المشرقيين والمغربيين ألا يقفوا في نشر مصنفاتهم ومباحثهم في حدود أقطارهم. وساقَ اللهُ أيامًا يعود فيها تَواصلُ بني العروبة إلى عهدِهِ السالف.

والله الموفق والمستعان

(المساوئ) أبالهمز هي أم بالياء؟

أ. فيصل بن علي المنصور[(١)].

كلمة (المساوئ) كلمة كثيرة الذِّكر بعيدة الصّيت فاشية في الكتب وعلى الألسُن. وقد اجتمعتْ فيها مع ذلك جملةٌ من العجائب قلّما تجتمع في كلمة!

فواحدةٌ أنك تراها في صورتين، صورةِ الهمز (المساوئ)[(٢)]، وصورةِ الياء (المساوي)[(٣)]. وربّما صادفتَها في الكتاب الواحد بالهمز وبالياء[(٤)].

---

(١) محاضر في جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية وآدابها – قسم اللغة والنحو والصرف، ومؤسس ملتقى أهل اللغة على الشبكة.

(٢) كما في أدب الكتاب للصولي ٣٩ تح إبراهيم صالح، والبصائر والذخائر ٥/ ١٠ تح وداد القاضي، والتذكرة الحمدونية ١/ ٢٥ تح إحسان عباس وغيرها.

(٣) كما في المعمرين لأبي حاتم السجستاني ١٤ تصحيح الشنقيطي، وعيون الأخبار لابن قتيبة ١/ ١٣ ط المكتب الإسلامي، والفاضل للمبرد ٨٩ تح الميمني وغيرها.

(٤) انظر: مثلًا: الأدب الصغير ٣٨، ٣٩، ٦٤ تح أحمد زكي باشا، فقد جاءت في الموضعين الأولين بالياء، وفي الموضع الثالث بالهمز. وكذلك ما وقع في الموشح للمرزباني ٤٠، ٣٣٨ تح البجاوي، ففي الموضع الأول ضُبطت بالياء، وفي الثاني ضُبطت بالهمز!

وثانية أنك إذا استفتيتَ فيها المعاجم القديمة لم ترجع من معظمها بشيء، فقد ضَربتْ دونها حجابًا مستورًا من الجمجمة والإبهام، فهي لا تَشفي غُلّتك منها ولا تجلو حَيرتك فيها.

وثالثة أنك إذا تتبعتَ خبرها في غير المعاجم لم تجد فيها على كثرتها رأيًا صريحًا في ضبط هذه الكلمة ما خلا كتبًا قليلةً أكثرُها ناءٍ عن الأيدي والأبصار. ثم ألفيتَ مصنّفي هذه الكتب القليلة التي عرَضتْ لها بين موجب للهمز مخطّئ للياء، وبين موجب للياء مخطّئ للهمز، ثمّ وجدتَ كلّ فريق من هذين الفريقين لا يعلم أنّ فريقًا آخر يرى فيها خلاف رأيِه. وهذه العجيبة الرابعة.

وخامسة أنّك إذا فحصت عنها من جهة الرّواية والدراية وجدتَ ما ظاهرُه تأييد الهمز ووجدت ما ظاهرُه تأييد الياء، فمن الأول دليل اشتقاقها إذ هي مأخوذة من (السوء)، ومن الثاني قولهم: (الخيل تجري على مَساوِيها)، هكذا نراه مضبوطًا في الكتب. والبيتُ المشهورُ لعبد الله بن معاوية:

ولكنّ عين السخط تُبدي المساويَا

وغيرُه.

فإن قلتَ في نفسك: لعلهما وجهان صحيحان، فالهمز هو الأصل، والياء تخفيف. أبَى عليك ذلك أن قياس تخفيف (مساوئِها) مثلًا هو بإبدال الهمزة بين بينَ لا بإبدالها ياءً خالصةً، لا خلاف بين العلماء في

ذلك، وشكّك فيه أيضًا أنّ الكُتب إنما تُضبط في الغالب على لغة التحقيق لا لغة التسهيل، فلا ترى نظائرها مخفّفةً، كـ(رأس) و(بئر) و(يسأل) وغيرها.

فإن قلتَ: لعله تخفيفٌ على غير القياس يُحفظ ولا يقاس عليه. رابكَ من هذا القول أنّهم قد نصّوا على كثير من الألفاظ الخارجة عن القياس كـ(سال) في (سأل) و(المنساة) في (المنسأة) و(أرجيت) في (أرجأت) وغيرها[1]، وليس من بينها (المساوئ) مع أنّها أشهرُ من بعض ما نصّوا عليه.

من أجل ذلك رأيتُ أن أحقّق هذه المسألة وأبيّن وجهَ الصواب فيها مستعينًا بالله.

وسأعرضُ أوّلُ جميعَ ما وقع إليّ من الشواهد التي ظاهرها صحّة الاحتجاج بها ثم أُردفها بمقالات العلماء مرتّبَة ترتيبًا زمنيًّا ثم أعطِف عليها بما تقتضيه من الرأي والنظر والتمحيص. ولن أحتجّ بشيء من ضبط القلم لغلبة الخطأ عليه وكثرة التصرّف فيه من قِبَل النّسّاخ والمحقّقين[2]. ومتى ذكرتُ شاهدًا محتمِلًا لأوجهٍ أخرى يخرج بها عن الاحتجاج بينتُ ذلك إن شاء الله.

---

(١) راجع في ذلك المخصص لابن سيده ٤/ ٢٠٠ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) على أني أبيّن أن هذه الكلمة توجد بالياء في أكثر الكتب ولا سيما التي تولى ضبطَها أمَنة المحققين وثقاتهم.

* **الشواهد:**

١- قالوا في المثل: «الخيل تجري على مَساوِئها» أو «مَساويْها».

٢- قال الزُّبير بن عبد المطّلب الهاشمي القرشيّ:

غداةَ نرفّع التأسيسَ منه ... وليس على مسوّينا ثيابُ

قال ابن هشام: «ويُروى: وليس على مساويْنا ثيابُ»[١].

٣- قال عُبيدة بن الحارث المطّلبي القرشي:

فأكرمني الرحمنُ من فضلِ منّه ... بثوبٍ من الإسلام غطّى المَساويا

٤- قال هُبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي:

هذا وبيضاءَ مثلَ النّهي محكَمةً ... نِيطتْ عليّ فما تبدو مساويْها

٥- قال أبو زُبيد الطائيّ:

أغمّض للصديق عن المَساوي ... مخافةَ أن أعيش بلا صديقِ

٦- قال عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشي:

وعينُ الرِّضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ ... ولكنّ عينَ السخط تبدي المَساويا

* **مقالات العلماء:**

٧- قال الأخفش الأصغر (ت٣١٥) معلقًا على قول أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥): «وقَرَف عليه قرْفًا، وعيّن عليه تعيينًا. وهما واحد: إذا أخبر السلطان عنه بمَساويه شاهدًا كان أو غائبًا»، قال: «هذا حرف

(١) السيرة النبوية ٢١٦ تح السقا ط دار المغني.

استُعمل على إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتى. وذلك أنه من سؤتُه»[1].

٨- قال الثمانيني (ت٤٤٢): «وتقول في جمع مساءة: مساوئ. كما قال الشاعر:

مساوِئَهم لـو أن ذا الميـل يعـدِلُ»[2]

٩- قال ابن مكّيّ الصقلّيّ (ت٥٠١): «ويقولون: مساويْه. والصواب مساوئُه بالهمز»[3]. ونقله عنه الصفديّ (ت٧٦٤)[4].

١٠- قال التبريزي (ت٥٠٢): «ومساويْه أصلها الهمز؛ لأنه من ساء يسوء. والتخفيف مطّرد»[5].

١١- قال الأجدابي (ت نحو ٥٠٠) يردّ على ابن مكيّ كلمته السابقة في (المساوئ): «الأصل الهمز كما ذكرتُه. وتركُ الهمزة جائز على لغة من يقول في الخاطئين: الخاطين. وهي لغة معروفة»[6].

---

(١) النوادر ٥٢٣ تح محمد أحمد.

(٢) شرح التصريف ٥٠٢. وفيه (مساوئُهم لو أن ذا الليل). والصواب ما أثبتُّ. وهو للكميت في شرح الهاشميات ١١١ لأبي رياش.

(٣) تثقيف اللسان ٧٧.

(٤) تصحيح التصحيف ٤٨٠.

(٥) شرح ديوان أبي تمام ٢/ ٣٠٦ ط دار الكتاب العربي.

(٦) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٦٣٧ ط أضواء السلف.

١٢- قال سليمان الملتاني (ت نحو٧٥٠): «المساوي بالهمز. وقلبَ الهمز ياءً للضرورة»[١]. يعني الحريريّ (ت٥١٦) في بيت له في مقاماته سيأتي ذكرُه.

١٣- قال الفيّومي (ت٧٧٠): «والمساءة نقيض المسرّة. وأصلها مَسْوَأة على مَفْعَلة بفتح الميم والعين. ولهذا تُرَدّ الواو في الجمع فيقال: هي المَساوي. لكنِ استُعمل الجمع مخففًا. وبدت مَساويْه، أي نقائصه ومعايبه»[٢].

١٤- قال ابن معصوم المدني (ت١١٢٠): «والمساءة خلاف المسرّة، الجمع مساوي[٣]، بترك الهمزة تخفيفًا»[٤].

١٥- قال الزَّبيدي (ت١٢٠٥): «والمساوي هي العيوب. وقد اختلفوا في مفردِها، قال بعض الصرفيين: هي ضدّ المحاسن، جمع سوءٍ على غير قياس. وأصله الهمز»[٥].

* من آراء المعاصرين:

---

(١) في شرحه لمقامات الحريري لوحة ١٣٠ أ.

(٢) المصباح المنير ٢٩٨ ط دار الكتب العلمية.

(٣) هذا الرسم على لغة من يثبت من العرب الياءَ في الوقف على نحو هذا المنقوص. وقد أجازه المبرّد كما حكى عنه تلميذه ابن السراج في الخط ١٢٩ مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث. واختاره المازني والزجاجي لأنهما يريان لغة الوقف بالياء أجودَ احتجاجًا منهما بظاهر القياس. انظر: الخط للزجاجي ٣٧، ٣٨.

(٤) الطراز الأول (سوأ).

(٥) تاج العروس ١/ ٢٧٩.

١٦- جاء في (المعجم الوسيط، ساء): «المساوي: المعايب والنقائص، لا تُهمز».

١٧- قال عبد السلام هارون (ت١٤٠٨): «وأحبّ أن أنبّه هنا إلى أن كلمة المساوئ الواردة في الشرح ممّا يخطئ فيه كثير من الأدباء. وصوابها المساوي بدون همز، فإن العرب لم تهمز هذا الجمع كما في اللسان والقاموس والمعجم الوسيط (سوأ). ومنه قول العرب: (الخيل تجري على مساويها»[1]، ثم نقل كلام المعجم الوسيط المذكور آنفًا.

١٨- قال عباس أبو السعود: «ويجمعون المساءة وهي ضدّ المسرّة على مساوئ بالهمز في آخره. والفصيح الذي ورد عن العرب أن يقال في جمعها المساوي بدون همز»[2].

* القياس والنظر:

ونقول في هذه المسألة من جهة القياس: إنّه لا جرمَ أنّ لام (المساوئ) همزةٌ في الأصل؛ لأنها من (ساء يسوء). وهي جمع (مساءة) على الراجح. وإذْ كان هذا هو الأصلَ فاعلم أنّ التفريع اللفظيّ في كلام العرب على ضربين:

(١) حول ديوان البحتري ٢٠. وليس في اللسان ولا القاموس نصّ على ذلك كما يوهم كلامه، وإنما هو ضبط قلم.

(٢) شموس العرفان ٢٧. وعرض لها أيضًا صاحب (معجم الصواب اللغوي) غير أنه لا يسير في أحكامه على منهج أصوليّ صحيح مطّرد، فلم أر أن أذكره من بينهم.

فالضرب الأول من الأصول ما نجدهم استعملوه كما استعملوا فرعه الذي فُرّع عليه ونُتِج منه من قِبَل أنه ليس من شأن الفرع أن يحجُب الأصل أو يُخمِل ذِكرَه. ومثال هذا أنك تراهم يقولون في نحو (رأس) و(ذئب): (راس) و(ذِيب) وفي نحو (يوجَل): (يَيجل) و(يِيجل) و(ياجل) وفي نحو (هيّن) و(ميّت): (هيْن) و(مَيْت) وفي (يستحيي): (يستحيْ) إلى كثير من أشباه ذلك، ثم لا يجدون حرجًا من أن يستعملوا هذه الأصول كما استعملوا فروعها من غير أن يدعوَهم استطرافُهم لهذه الفروع لما فيها من لذّة الجِدّة ومن فضلِ المزيّة إلى أن يهملوا أصولها ويطّرحوها.

على أنّهم ربّما استخفّوا الفرع جدًّا وبالغوا في استحسانه حتّى لا تكاد تراهم يستعملون أصلَه، وذلك كتركِهم استعمال (يرْأى) واستغنائهم عنه بـ(يرَى) إلا قلّة منهم، وذلك كقول سُراقة البارقيّ:

أري عينـــيّ مـــا لـــم ترْأيـــاه   كلانـــا عـــالمٌ بالترّهـــاتِ

وكما اجتمعوا على كسر همزة (إخال) فما يكادون يفتحونها مع أنّ فتحها هو الأصل.

والضرب الثاني من الأصول هو ما لا نعلمهم استعملوه قطّ، وذلك كـ(قام) و(باع)، فإن أصلهما (قوَم) و(بيَع)، وكنحو (ضنّ)، فإن أصله (ضنِن)، كأنّهم لشدّة استثقالهم لهذا الضرب ونبوّ طباعهم الموزونة عنه فرّعوا عليه والتمسوا إصلاحَه وهو مضمَر في صدورهم وملحوظٌ في أذهانهم من غير أن تنطق بهذا ألسنتهم، إلا أن يُضطرّوا فيحملَهم مكانُهم

من الاضطرار على أن يمذَلوا بسرّه ويراجعوا وصلَه بعد صرمه كما فعل قَعنب حين قال:

مهلًا أعاذلَ، قد جرّبتِ من خُلُقي أنّي أجود لأقوامٍ وإن ضنِنوا

وهو ما يُسمّى بالأصل الافتراضي أو المرفوض.

وعلى مقدار الخفّة والثقل، وقلّة الاستعمال وكثرتِه، وبين أن يكون مطّردًا في مسألةٍ ذات أفرادٍ وأن يكون فردًا من مسألةٍ يكون تخيّرهم بين هذين الضربين.

وكلمة (المساوئ) هي بحسب دلالة القياس من الضرب الأول؛ لأنّها مفرَدة لا نظائر لها ولا قياس ينتظمها بالتخفيف مع غيرِها، فحقُّها إذا راموا تخفيفها لثقلِها وكثرة استعمالها ففرّعوا عليها بالإبدال فقالوا: (المساوي)، أن يُبقوا عليها فيستعملوها مع فرعها؛ لأنّ الفردَ من الجنس متى أُريدَ اختصاصه دون أبناء جنسه بحُكم من الأحكام كترك استعمال أصلِه لم تنشب نظائره أن تضيّق عليه مكانَه وتجاذبَه عِنانه مستظهرةً عليه بما لها من الكثرة والذيوع حتّى يفيء إلى أمر الجماعة فيُستعمل منه أصلُه، ألا ترى أن العرب أجمعوا على ترك همز (يرى) ثم رأينا مع ذلك نفرًا منهم يخالفُ إليها فيستعملها كما في بيت البارقي المذكور آنفًا وغيرِه.

ورأيناهم أيضًا كالمطبقين على ترك الماضي من (يدعُ) ثم دلّنا طول البحث والتفتيش على أنّ منهم من راجعَ الأصل فاستعملَه كقراءة ﴿مَا

﴿وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾. ولهذا لو سمِعتُ أحدًا يستعمل الماضي من (يذر) لم أخطِّئه لما ذكرتُ من قوّة قياسه وشدّة اقتضائه له(1).

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لو لم تأتِنا بيّنة من السماع عن العرب تُثبت الهمز في (المساوئ) أو تنفيه لكان القياسُ وحدَه كافيًا في تصحيحه والدلالة عليه.

فكيف وقد جاءَ عنهم في هذا شاهدٌ صحيحٌ من كلامهم، وهو قولهم في المثل: «الخيل تجري على مساوئِها»، فإنّه مرويّ بالهمز في كتاب «الخيل ٧١» للأصمعي (ت٢١٦) إذ كُتب في المخطوطة فوق كلمة (مساوئها): (مهموزة)، فعسى أن تكون هذه رواية الأصمعيّ(2).

وحكى ذلك أيضًا أبو الحسن الأخفش الأصغر (ت٣١٥)، وذلك في نصّ نفيس لم أر من احتجّ به، ولعلّه أقدم نصّ صريح في هذه المسألة، قال: (هذا حرف استُعمل على إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتى. وذلك أنه من سؤتُه)(3). وكذلك الثمانيني (ت٤٤٢) إذ ظاهر ما ذكرَه في كتابِه أنّه

(١) وقد قال بذلك ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه ٢٦٠ تح المختون.

(٢) ورواه أيضًا غيره كأبي عبيد في الأمثال ١٠٩، وثابت بن أبي ثابت في الفرق ٩٨، ولكن الضبط فيها محتمل.

(٣) النوادر ٥٢٣.

مهموز[1]. وكذلك ابن مكّيّ الصقلّي (ت٥٠١) والأجدابي (ت نحو٥٠٠) والملتانيّ (ت نحو٧٥٠) إلا أنّ ابن مكيّ والملتانيّ خطّآ الإبدال، وسيأتي القول في ذلك.

وبهذا يتبيّن خطأ من صدعَ بتخطئة الهمز، وكلّهم معاصرون، وهم المعجم الوسيط وعبد السلام هارون (ت١٤٠٨) وعباس أبو السعود وغيرهم. وظاهرٌ من كلامهم في هذه المسألة أنهم لم يطّلعوا على ما أوردناه من نصوص العلماء المثبتة للهمز.

فهذا هو أصلُ هذه الكلمة. وهو أحد الوجهين الجائزين فيها. وقد بينّا صحةَ استعماله بالقياس والسّماع. والوجه الآخَر إبدال همزتها ياءً (المَساوي) إبدالًا محضًا في جميع أحوالها لا على جهة الإبدال القياسيّ، فتُلحَقُ بباب (قاضٍ) فيقال: «بدت مساويْه، ورأيت مساويَه[2]، ونظرت إلى مساويْه»، و«هذه مَساوٍ[3]، والمَساوي». وشاهدُه قولهم في

(١) قلت: (ظاهر) لأن رسم الكلمة يحتمل أن تكون بالياء (مساوي)، وذلك على مذهب المازني والزجاجي الذي أومأت إليه آنفًا.

(٢) ويجوز الإسكان إلحاقًا للمنصوب بالمرفوع والمجرور. وممن قال بهذا الفراء كما حكى عنه أبو العلاء في «عبث الوليد ٣٠٩» تح ناديا الدولة، وأبو حاتم السجستاني كما حكى عنه أبو حيان في «التذييل والتكميل ١/ ٢٤١» والمبرد كما حكى عنه ابن جني في «المحتسب ١/ ٢٨٩»، وأبو محمد الأنباري في «شرح المفضليات ١/ ١٢١» ط صادر، وابنه أبو بكر في «شرح القصائد السبع ٢٨١» و«إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٣٧، ٢٤٥». وهذا الخلاف قلما تجده مبسوطًا في كتاب.

(٣) ويجوز إثبات يائها رسمًا كما سبق بيانه.

المثَل المذكور آنفًا: «الخيل تَجري على مساويْها»، فإنه يُروى بالياء كما يُروى بالهمز بآيةِ أنّ الكسائيّ (ت١٨٩) ذكر أن مفرده (مَسوًى)(١)، وأنّ الصاحب بن عباد (ت٣٨٥) سلكَه في ألفاظ المساواة وفسّره بهذا المعنى(٢). وهذا وإن كان غلطًا من جهة الاشتقاق فهو بيانٌ لما تأدّى إليه من ضبطها.

والإبدال في (مساويها) في هذا المثَل هو على غير الإبدال القياسي؛ لأنّ القياس في هذا أن تُجعل الهمزة بينَ بينَ لا أن تقلب ياءً خالصةً.

ومن الشواهد أيضًا قول الزُّبير بن عبد المطّلب الهاشمي القرشيّ. وهو جاهليّ مات قبل البَعثة:

غداةَ نرفّع التأسيسَ منه ... وليس على مسوّينا ثيابُ

رواه ابن إسحاق (ت١٥٠) في «سيرته ٨٩» برواية (مساوينا). وأثبته ابن هشام (ت٢١٨) في «تهذيبه ٢١٦» برواية (مسوِّينا) وقال: «ويُروى: وليس على مساويْنا ثيابُ»، قال السهيلي (ت٥٨١): «وقول ابن هشام: ويُروى مساوينا. يريد السوآت، فهو جمع مساءة مفْعَلة من السّوءة. والأصل مساوئ، فسهّلت الهمزة»(٣)، وهذا يقطع بأنّ الرواية بالياء لا بالهمز. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يدلّ على أنّ لغة الزبير الياء؛ لأنه ليس شيء يضطرّه إلى ترك الهمز من حيث إنّ الوزن يستقيم بهما جميعًا.

(١) حكى ذلك عنه الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/ ٣٠.

(٢) المحيط في اللغة ٨/ ٤١٦ تح آل ياسين.

(٣) الروض الأنف ٣٤٨ ط دار الكتب العلمية.

وهذا ليس تخفيفًا قياسيًّا؛ لأن العلماء مجمعون على أن تخفيف الهمزة المكسورة المكسور ما قبلها بجعلها بينَ بينَ.

ومنها أيضًا قول هُبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي. وهو إسلاميّ هرب بعد الفتح إلى نجران ومات بها كافرًا:

هذا وبيضاءَ مثلَ النّهي محكَمةً نِيطتْ عليّ فما تبدو مساويْها

رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبته ابن هشام في «تهذيبه ٨١٤». وليس هذا بتخفيف قياسيّ عند سيبويه (ت١٨٠) وغيره، وإنما التخفيف القياسي عندهم في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها هو أن تُجعل بينَ بينَ، وهو (كلام العرب)[1] إلا ما كان من الأخفش (ت٢١٥)، فإنه يخفّفها بقلبها ياءً خالصةً[2].

وكذلك قول أبي زُبيد الطائيّ أو غيره:

أغمِّض للصديق عن المَساوي مخافةَ أن أعيش بلا صديقِ

وأقدم من وجدته رواه هو ابن قتيبة (ت٢٧٦) في «عيون الأخبار ٢/ ٤٢٥» و«فضلِ العرب ١٩٢ ط أبو ظبي» عن ابن الأعرابي (ت٢٣١)، ولكنه لم ينسبه. ونُسِب بعدَه إلى شاعرين:

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٢.

(٢) معاني القرآن له ١/ ٤٨ تح هدى قراعة.

الأول: أبو زُبيد الطائي، نسبه إليه أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤) في «البصائر والذخائر ١/ ١٠١ ط صادر» و«الصداقة والصديق ٤٢ تح الكيلاني».

الثاني: عبد الله بن طاهر (ت٢٣٠)، نسبه إليه الثعالبي (ت٤٢٩) في «من غاب عنه المطرب ١٨٠» مع بيتين آخرين.

ولا أحسبه لابن طاهر؛ لأن ابن عبد ربّه (ت٣٢٨) أنشد في «العقد الفريد ٢/ ٣١٤ تح أحمد أمين» البيتين الآخرين مع بيت ثالثٍ منسوباتٍ إلى ابن طاهر وليس فيها هذا البيت. ونسبَ هذه الأبيات الثلاثة إلى إبراهيم بن العباس الصّوليّ (ت٢٤٣) الأخفشُ الأصغرُ كما نقل عنه تلميذه أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦) في «الأغاني ١٠/ ٤٧ ط دار الكتب» وابن أخيه أبو بكر الصوليّ (ت٣٣٥) في «أخبار أبي تمّام ٧١». ولعله الأصحّ.

فإذا بطلَ أن يكون هذا البيت لابن طاهرٍ فلعلّه لأبي زبيد كما ذكر أبو حيان. وإذا كان له فإنه يصحّ الاحتجاج به؛ لأن أبا زبيدٍ مات في زمن معاوية. أما ابن طاهر فمولّد لا يُحتجّ بكلامه. على أن النصفة تقتضينا ألّا نقطع بصحة نسبته إليه، فلا يكون لنا إذن في هذا البيت نفسِه حجّة قاطعةٌ وإن كان يؤنِسنا بصحّة ما أصّلنا.

فأما قول عُبيدة بن الحارث المطّلبي القرشي. وهو صحابيّ استُشهد في بدر:

فأكرمني الرحمنُ من فضلِ منّه   بثوبٍ من الإسلام غطّى

فقد رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبته ابن هشام في «تهذيبه ٧١٣» وقال: «وبعض أهل العلم بالشِّعر يُنكرها لعُبيدة». على أنّ هذا البيت لو لم يكن مشكوكًا في نسبته فإن إبدال همزة (المساوئ) فيه ياءً جارٍ على التخفيف القياسي؛ لأنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها كسرة فإنها تُبدل ياءً قولًا واحدًا، فتقول في (مِئة): (مِيَة)، فلا يقوى هذا البيت وحدَه أن يكون حجّة لإبدالها ياءً في جميع أحوالها.

ومثلُه بيت عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشيّ. وقد توفّي في آخر دولة بني أميّة:

وعينُ الرِّضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ ولكنّ عينَ السخط تبدي المَساويا

وهو منسوب إليه باتفاقٍ، نسبه إليه مؤرج السدوسي (ت بعد٢٠٤) في «حذف من نسب قريش ١٨» ومصعب الزبيري (ت٢٣٦) كما حكى عنه أبو الفرج في «الأغاني ١٢/ ٢١٤» وغيرُهما.

وإذن لا يَسلَم لنا شاهد من شواهد الإبدال من كلّ اعتراضٍ إلا بيت هُبيرة بن أبي وهبٍ. أما سائرُها فإنه إما مرويّ أكثر من روايةٍ وإما مشكوك في نسبته وإما مؤوّل. فإذا جمعنا إلى بيت هُبيرة - وناهيك به - هذه الشواهد مستأنسين بكثرتها كان فيها مَقنع وبلاغ.

على أنّا لو لم نقف على شاهدٍ صريح البتةَ فإن في حكاية من حكى الإبدالَ من العلماء حجة شافية، وهم أبو الحسن الأخفش الأصغر في كلامه الذي سقناه آنفًا، والتبريزي (ت٥٠٢) والأجدابي والفيومي (ت٧٧٠) وابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠) وبعض الصرفيين كما نقلَ

الزَّبيدي. وقد قال بهذا من المعاصرين المعجم الوسيط وعبد السلام هارون وعباس أبو السعود خلا أن هؤلاء المعاصرين أنكروا الهمز أو ضعَّفوه. وقد عرّفناك خطأهم في ذلك. وهذا كلُّه ينفي أيضًا احتمالَ أن يكون الإبدال في بيت هبيرة ضرورةً.

فقد ظهر إذن صحّة هذا الوجه كما ظهرتْ صحّة الوجه الآخر. وعلى هذا يتبيّن أن ابن مكيّ الصقلّي غير مصيب في تخطئته له، وأن الملتاني غير مصيب أيضًا في حمله على الضرورة. ولم ينصّ على صحّة هذين الوجهين جميعًا من العلماء إلا الأخفش الأصغر والأجدابيّ.

وإذن فقد كانَ ينبغي أن يُذكر هذا اللفظ في جُملة ما ذكروه من الألفاظ المخفّفة على غير القياس كـ(سالَ) و(المنساة) وغيرهما.

فأما العِلّة التي حملتهم على هذا الإبدال فلأن من العرب من يستثقل الهمزة فيخفّفها. ومن المواضع التي يكثر فيها تخفيفها أن تكون متطرّفةً، فإنها تُبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها إن كان متحرّكًا وتُعامل معاملة المعتلّ اللام بالياء إن كانت في فعل، ومعاملةَ المنقوص أو المقصور إن كانت في اسم. وتُحذف إن كان ما قبل آخرها ساكنًا. وهذا وإن كان عند سيبويه مقصورًا على الشِّعر[1] فقد جاء منه مقدارٌ صالحٌ من كلامهم حتّى إنك لا تكاد تجد جذرًا مهموز اللام إلا وجدتّ منهم من يبدلها ولو في بعض تصاريفِها، فلو قيل بإجازة ذلك في النثر لم

(١) الكتاب ٣/ ٥٥٤.

يكن نُكرًا. وقد قال بهذا الكوفيون وأبو زيد الأنصاري وأبو الحسن الأخفش(١). ومن أمثلته قولهم في (أجأ): (أجا) كما قال أبو النجم:

قد حيّرته جنُّ سلمى وأجا

وفي (بدأ): (بدا) كما قرأ الزهري: ﴿وَبَدَاْ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ و(بدِيَ) كما قال عبد الله بن رواحة:

باسمِ الإله وبه بدَينا

قال أبو عبيدة (ت٢٠٩): «يقال: بدأت وبدَيت. وبعضهم يقول: بدِينا لغة»(٢). و(يبدَى)(٣) كما قال زهير:

جريءٍ متى يُظلَم يعاقِب بظلمه سريعًا، وإلّا يُبدَ بالظلمِ يَظلِمِ

وفي (أبطأ): (أبطَى)، وفي (جاء يجيء): (جا يجي)، قال سيبويه: «وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجيَك ويسوَك. وهو يجيْك ويسوْك بحذف الهمزة»(٤). وفي (الحمَأ): (الحما). وأطبقوا على (الخابية) وهي من (خبأت)، قال أبو عبيدة: (ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها).

---

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٣٣٥، والمقتضب للمبرّد ١/ ١٦٥، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤/ ٨٥.

(٢) مجاز القرآن ١/ ٢١ تح سزكين.

(٣) ويجوز رسمه (يبدا) بالنظر إلى عروض البدل. وكذلك نظائره.

(٤) الكتاب ٣/ ٥٥٦.

وذكر منها (الخابية)[1]. وقالوا في (اختتأ): (اختتى) كما قال عامر بن الطفيل:

فلا يُرهبُ ابنَ العمّ منيَ صولتي ولا أختتي من قولِه المتهدِّدِ

وفي (أخطأ): (أخطى). وقرئ: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطُونَ﴾ وقال أعشى باهلة:

نعَيتَ من لا تُغِبّ الحيَّ جفنتُه إذا الكواكب أخطى نوءَها المطرُ

وفي (دارأته): (داريته)، وفي (أرجأ): (أرجى) كما في قراءة ﴿وآخَرُونَ مُرْجَوْن لِأَمْرِ اللهِ﴾، وفي (رِدْء): (رِد) كقراءة نافع: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدًا يُصَدِّقُنِي﴾، وفي (رفَأَ): (رفَا) كما قال الهذلي:

رفَوني وقالوا: يا خويلدُ، لا تُرَعْ فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ: همُ همُ

وفي (روّأ): (روَّى) كقولهم: (روّيت في الأمر)، وفي (سبَأ): (سبَاْ). ومنه قولُهم: (أيادي سبَاْ) وفي (صَبَأَ): (صبَاْ) كقراءة نافع وغيره: ﴿الصَّابُونَ﴾ وفي (ضاهأ): (ضاهى)، وفي (الفرَأ): (الفرَاْ) وفي (قرأت): (قرَيت) وفي (كلأَه): (كلاْه) كما قال عمر بن أبي ربيعة:

فقالت وقد لانت وأفرخَ روعُها: كلاكَ بحفظٍ ربُّك المتكبّرُ

وفي (الكمْأة): (الكمَاْة) وفي (الملأ): (الملا) كما قال حسان:

فدونَك فاعلمْ أن نقضَ عهودِنا أباه الملاْ منا الذين تبايعوا

---

(١) رواه عنه تلميذه أبو عبيد في الغريب المصنف ٢/ ٤٤٥ تح داوودي. وانظر أيضًا: مجاز القرآن ٢/ ١٤٥.

وفي (تمالئوا): (تمالَوا) كما قال الطائيّ:

وقبلَك ربّ خصمٍ قد تمالَوا   عليّ فما هلِعتُ ولا دعوتُ

وفي (أنبأ): (أنبى). وقد قُرئ: ﴿قَالَ أَنْبُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾. ومنه قول حسان:

فأنبَوا بعادٍ وأشياعها   ثمودَ وبعضِ بقايا إرَمْ

وفي (المِنسأة): (المنساْة). وقالوا أيضًا في (المناوَأَة): (المناواْة) كما قال الأزدي:

وحسبُك من ذلٍّ وسوء صنيعةٍ   مناواْةُ ذي القُربى وأن قيل: قاطعُ

وفي (توضأت): (توضيت) وفي (أومأت): (أوميت) كقول عمر بن أبي ربيعة:

أومتْ بعينيها من الهودجِ   لولاك هذا العامَ لم أحجُجِ

وفي (استهزأت): (استهزيت). وقرأ أبو جعفر: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزُونَ﴾. وقالوا في (هَنأَك): (هناْك)، قال الفرزدق:

راحت بمَسلمة البغالُ عشيةً   فارعَي فَزارةُ لا هنَاكِ المرتعُ

وغيرها. وإنما ذكرتُ أمثلةً لهذا الباب ولم آتِ على جميعه.

فهذه كما ترى شِرعتُهم في تخفيف عامّة هذا الضرب من المهموز. فإذا اتّفقَ لشيء منه مع ذلك كثرة استعمالِه وطول دورانِه في كلامهم

كانت رغبتهم في تخفيفِه أشدَّ وكانوا على التلعُّب به أحرصَ، وذلك كـ(السوء) وتصاريفه، فإنهم حذفوا الهمزة منه كما قال الهذلي[(١)]:

وأبو العيال أخي، فمن يَعرض له   منكم بسوءٍ يؤذني ويسُوني

وكما قالوا: (ساءه سوايةً)[(٢)]. وقلبوا في قولهم(ساءه)، فقالوا: (سآه) كما قال كعب بن مالك[(٣)]:

لقد لقيت قُريظة ما سآها   وحلّ بدارهم ذلّ ذليلُ

وفي قولهم: «سؤته مسائية»[(٤)]، وأصلُها (مساوئة). وقد اجتمع في هذه الكلمة خصال كلُّها يدعو إلى استثقالها، فمنها ما ذكرناه من وقوع الهمزة طرفًا، ومنها كثرة الاستعمال، ومنها تجاورُ الهمزة والواو، وهما حرفان مستثقلان، قال سيبويه: «فمسائيةٌ إنما كان حدها مساوئةٌ، فكرهوا الواو مع الهمزة؛ لأنهما حرفان مستثقلان»[(٥)]، وقال: «ومثلُ ذلك قولهم: «أكره مسائيتك»، إنما جمعت المساءة ثم قلبت»[(٦)].

(١) رواه السكري في شرح أشعار الهذليين ١/ ٤٠٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٧٩.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٦٧.

(٤) حكاها أبو زيد الأنصاري في نوادره ٥٦٥.

(٥) الكتاب ٤/ ٣٨٠.

(٦) قوله: (مسائيتك) كذا وقع في نسخة ابن خروف من الكتاب ل ٨٢ ب، وفي نشرة باريس ٢/ ١٣٢، وبولاق ٢/ ١٣٠ وفي بعض نُسخ نشرة هارون ٣/ ٤٦٧ ولم يعتمدها، وفي بعض نسخ شرح السيرافي ١٣/ ١٧٤ ولم يعتمدها المحقق أيضًا.
=

فلا عجبَ إذن أن يستثقلوا (المساوئ) فيبدلوا همزتها ياءً إبدالًا محضًا؛ وذلك لوقوع همزتها طرفًا، والحذف إلى الأطراف سريعٌ، ولتجاور الهمزة والواو، وكثرة الاستعمال[1]. والكلمة إذا كثر استعمالها حسُن تخفيفها بحذف أو قلب أو إبدال كما صنعوا في (يرى) وأصلها (يرأى) وفي (لم أبَل)، وأصلها (لم أبالِ)، وفي (أَيشٍ) وأصلها (أيّ شيء) وكما رخّموا (يا صاحبُ) فقالوا: (يا صاحِ) مع أنه ليس علمًا ولا مختومًا بتاء. وفي هذا يقول سيبويه: «لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثلُه، ألا ترى أنك تقول: «لم أكُ» ولا تقول: «لم أقُ»، إذا أردت أقُلْ. وتقول: «لا أدرِ» كما تقول: «هذا قاضٍ». وتقول: «لم أُبَل» ولا تقول: «لم أُرَمْ» تريد لم أُرامِ. فالعرب ممّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره»[2]. وهذا كثير معروف.

=

ويعضده نصّ سيبويه السابق، وما جاء في أصول ابن السراج ٣/ ٦٠، وتعليقة أبي عليّ على الكتاب ٣/ ٣٢٠، والمنصف لابن جني ٢/ ٩٣، والممتع لابن عصفور ٣٣٢. وهو الراجح خلافًا لما وقع في نشرة هارون وشرح السيرافي والمحكم لابن سيده (سأو).

(١) كثرة الاستعمال ليست من العلل الثواني، وإنما هي علة ثالثة شارحة لها ومحصّنة لها من النقض.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦.

وبيّنٌ أن إبدال همزة (المساوئ) ياءً كان من لغة أهل الحجاز؛ لأنهم لم يكونوا يهمزون في الغالب كما هو معروف. وترك الهمز عندهم جارٍ في الهمزة المتطرّفة جرَيانه في غيرِها، ألا ترى أن الفرّاء (ت٢٠٧) يقول: (لغة قريش تركُ الهمز فيقولون: أنبُوني)[(١)]، ويقول أيضًا في (مستهزئون): (وقريش وعامة غطفان وكنانة على ترك الهمزة)[(٢)]. وأنت ترى كثيرًا من الشواهد التي سقنا بعضها في إبدال الهمزة المتطرفة ياءً هي لشعراء حجازيّين كبيت عبد الله بن رواحة وحسان وعمر بن أبي ربيعة والهذليَّين. ورأيتَ أيضًا بيت زهير في (يبدَى) وهو في غطفان. وأكثر من يقرأ بترك الهمز هم من قراء الحجاز كنافع وأبي جعفر.

وأمرٌ آخر، وهو أنّك تجد عامة أبيات إبدال همزة (المساوئ) ياءً لشعراء حجازيين قرشيين، وهم الزُّبير بن عبد المطلب، وعُبيدة بن الحارث، وهُبيرة بن أبي وهب، وعبد الله بن معاوية.

وعلى هذا ينبغي أن يُضبط نحو قول حسان[(٣)]:

وعلــت مســاويْها محاســنَها ممّــا أضــرّ بهــا مــن الضُّــمْرِ

بالياء.

(١) لغات القرآن له ٢٢.

(٢) لغات القرآن ١٥.

(٣) رواه الأثرم وابن حبيب في ديوانه ١٨٧ ط المعارف.

ولمكانِها من الثِّقل ومن كثرة الاستعمال استخفّها الناس وآثروها على لغة الهمز وتفشّت في سائر القبائل والأمصار. وعلى قدر ثِقَل اللفظ وكثرة استعمالِه يُستحبّ تخفيفه لتقلّ مئونته على الألسن، فإن طلب الخفّة موكّل بما ذاعَ وشاعَ، ألا ترى أن أكثرهم يخفّفون (يرَى) دون نظيرتها (ينأى) و(يبأى) ونحوهما، ويستجيدون إبدال همزة (أرجأت) ياءً فيقولون: (أرجيت) حتى قال الفراء: (وترك الهمز أجود)[1]، ولا يستحسنون ذلك في أخواتها كـ(أرقأت) بمعنى سكّنتُ. ومثلُ ذلك (المنسأة)، فقد قال الفراء: (أهل الحجاز لا يهمزون «المِنسَاةَ». وتميم وفصحاء قيس يهمزونها)[2]. وكأنَّها غلَبت بعد ذلك على لغة الهمز لكثرة دورانها حتّى صار أكثرهم يختارها. وفي هذا يقول الأخفش: «وذلك أن العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو «المِنْسأة» ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإن أكثرهم قرأها بالهمز»[3]. ومثلُه أيضًا (الخابية)، فإن العرب مطبقون على اختيار الإبدال فيها. وذلك لفشوّها وكثرة تجويلها في كلامهم. وكذلك فعلوا في (النبيّ) و(الذّريّة) وغيرهما.

---

(١) لغات القرآن ٦٦.

(٢) لغات القرآن ١١٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٠٦، ١٠٧.

ولذلك رأينا إبدال همزة (المساوئ) ياءً هو الشائع في كلام المولّدين من شعراء وعلماء وعامّةٍ، فمن شواهدها في لسان الشعراء قولُ أبي نُوَاس (ت١٩٨)(١):

حوادثُ أيام تدور صروفُها لهنّ مَساوٍ مرةً ومحاسنُ

وقول محمود الورّاق (ت٢٢٠)(٢):

لا ترجعنّ على الدنيا بلائمةٍ فعذرُها لك بادٍ في مَساويْها

وقول أبي تمام (ت٢٣١)(٣):

مساوٍ لو قُسمن على الغواني لما جُهّزن إلا بالطّلاقِ

وقوله(٤):

محاسنُ ما زالت مساوٍ من النوى تغطّي عليها أو مساوٍ من الصّدِّ

وقوله(٥):

عفّت محاسنُه عندي إساءتَه حتى لقد حسُنت عندي مَساويْهِ

ومن الشاهد على شيوعها في كلام العلماء ما سقتُه آنفًا من كلام الأخفش الأصغر إذ قال معلقًا على قول أبي زيد الأنصاري: «إذا أخبر السلطان عنه بمَساويه شاهدًا كان أو غائبًا»، قال: «هذا حرف استُعمل

(١) رواه حمزة الأصبهاني في ديوانه ١/ ٣٤٥ تح إيفالد فاغنر.

(٢) رواه عنه ابن أبي الدنيا في كتاب الزهد ١٢٨ ط ابن كثير.

(٣) ديوانه ٤/ ١٠٨ ط البابطين.

(٤) ديوانه ٢/ ١٧٥.

(٥) ديوانه ٥/ ٣٨٠.

على إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتى. وذلك أنه من سؤتُه»[1]. فدلّت تعليقة الأخفش على هذا النصِّ على أنّ أبا زيد آخذ بلغة الإبدال، ودلّت كلمة الأخفش (استُعمِل) على أنّها شائعة في كلام الناس كذلك.

ومنه أيضًا قول الحريري (ت٥١٦)[2]:

وفي المَساويْ بدا التساوي ... فلا أمينٌ ولا ثمينُ

ومن دلائل شيوعها في كلام العامّة «ما حُكي أن المأمون كان في يده مساويك، فقال لولد الحسن بن سهل: ما هذه؟ فكره أن يقول: مساويك. فقال: محاسنك»[3]. فدلّ تحاميه للفظ (مساويك) جمعًا لـ(مسواك) على أنهم ينطقون (المساوي) جمع (مساءة) بالياء.

وإذا كان ذلك كذلك فالرأي أن نختار في هذه الكلمة وجهَ الإبدال ياءً متى أصبناها في شيء من كلام المولَّدين إلا أن يقوم البرهان الناصع على أنّ القائلَ آخذ بلغة الهمز.

وإذن نضبط مثلًا قول أبي تمام[4]:

لقد أنسَت مساويَ كلِّ دهرٍ ... محاسنُ أحمد بن أبي دُوادِ

بالياء.

---

(١) النوادر ٥٢٣.

(٢) مقاماته ٤٨ ط بولاق.

(٣) كنايات الأدباء للجرجاني ٢٠٣ تح القطان.

(٤) ديوانه ٢/ ٢٦٥. وضبطها المحقق بالهمز.

وكذلك ما نجده في كلام المصنّفين كابن المقفع (ت١٤٥) في قوله: «وعلى العاقل أن يحصي على نفسه مساويَها»[١]، والجاحظِ (ت٢٥٥) في قوله: «حتى يتفرغ لذكر محاسنهما ومساويهما»[٢] وأمثالِهما، وكعنوان كتاب (المحاسن والمساوي) للبيهقي. كلُّ ذلك بالياء.

فأما قولُ أبي العتاهية (ت٢١١)[٣]:

ولا أسائلُ عن قومٍ عرفتُهمُ ذوي مساوئَ إلا قيل: قد زادوا

فلا يقطع باختياره الهمزَ؛ لأنه يجوز أن يكون بالياء، فيكون كقول الفرزدق[٤]:

فلو كان عبد الله مولًى هجوتُه ولكنّ عبد الله مولى مواليا

وهذا جائز عند الجمهور في الضرورة. وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢) أنه (لا خلافَ أنه في الرفعِ والجرّ جارٍ مجرى قاضٍ في اللفظِ، وفي النصبِ جارٍ مجرى نظيره من الصحيح)[٥]. غير أني وجدتُ في ذلك خلافًا لم أر من أشار إليه، وهو قول أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨) في «صناعة الكتاب ١٤٥»: «ويجوز (مررت بجواريَ) بالياء تُجري

(١) الأدب الصغير ٣٨.

(٢) الحيوان ١/ ٢٠٠ تح هارون.

(٣) رواه ابن العديم بسنده إليه في بغية الطلب ١٧٨٦ تح زكار.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ٣١٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٠٦. وانظر أيضًا: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٨٨٩، ٨٩٠ ط الخانجي.

المخفوض مُجرى المنصوب وتشبّهه بغير المعتلّ». وهذا إذا لم يكن علمًا، فأما إذا كان علمًا ففيه خلاف مشهور.

وممّا يدلّ على أن لغة أبي العتاهية الياء قوله[1]:

فأعظمُ الإثم بعد الشرك نعلمه   في كلّ نفس عماها عن مساويْها

فأما أفصح هذين الوجهين فهو وجه إبدالها ياءً وإن كان الهمز هو القياس. وذلك لشيوعه وكثرة استعماله دون نظيره. وإنما تتفاضل اللغات بقدر حظِّها من القَبول عند أهل الفصاحة وعلى حسب استعمالهم لها ولهَجهم بها لا بموافقتِها للقياس[2]، ألا ترى أن (ما) الحجازية أفصح من (ما) التميمية وإن كانت التميمية أقوى منها قياسًا، وأنّ حذف ياء المتكلّم والاستغناء عنها بالكسرة في نحو (يا غلامِ) أفصح من إثبات الياء وإن كان إثبات الياء هو حدّ القياس، وأنّ إبدال (أرجيت) أجود عندهم من همزها مع أن همزها هو الأصل، وأنّ (نعْم) و(بئْس) بإسكان العين أفصح من تحريكها مع أن التحريك هو الأصل أيضًا. بل ربّما تمكّن الوجه عندهم لكثرة استعمالِه وأنِسوا به حتى استوحشوا من استعمال القياس فصار حِجرًا محجورًا أو ضعيفًا مرذولًا كما بيّنا آنفًا.

---

(١) الأغاني ٤/ ٣٥.

(٢) وانفرد ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٣٦ بقول غريب، وهو أن الأفصح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس لا ما كثر استعماله.

ونتهي من هذا كلِّه إلى أنه يجوز في هذه الكلمة وجهان (المساوئ) بالهمز، و(المساوي) بالياء، وأنّ الأصل منهما الهمز، وأن الياء لغة أهل الحجاز ولا سيما قريش، وأنها ذاعت في غيرهم من العرب وغلبت على لسان المولّدين من علماء وشعراء وعامّة حتّى استحقّت أن تفضُلَ أختها في الفصاحة وإن كانت لغة الهمز صحيحة فصيحة وجيِّدة مرضيّة.

مَعَ اللّغويّين في المرادِ من كلمتي الحمامِ واليمامِ

د. خليل محمّد أيّوب[1]

الملخَّص:

شَغَلَ المرادُ من كلمتي الحمام واليمام اللُّغويِّين القدامى، فتعدّدت آراؤهم في المسألة، وتشعّبت مسالكُهم، حتّى يُخيَّل لمن يطالعها في كتب اللُّغة والمعاجم أنّه بإزاء اختلافٍ دلاليّ لا تلاقيَ فيه، فدفعني ذلك إلى تتبُّع أقوال اللُّغويين بُغْيَةَ تحريرِها ومناقشتِها وتقويمها، فكانت هذه الدِّراسةُ الَّتي ابتدأتها بمقدِّمةٍ حَوَتْ جملةً منَ الأسئلة، عملتُ على الإجابةِ عنها، ثم تكلَّمْتُ على منهج اللُّغويّين في تناول المسألةِ، وقَفَّيْتُ على ذلك بعرْضِ أقوالهم عرضًا شاملًا مفصَّلًا، فحاورْتُ هذه الأقوالَ، وقوَّمتُها، وصحَّحْتُ بعضَها، وخطَّأتُ أخرى، ثمَّ أنهيْتُ الدّراسةَ بخاتمةٍ أودعْتُها أهمَّ ما انتهيْتُ إليه من نتائجَ.

(١) أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بجامعة حمص، في سورية، ومعالج لغوي في معجم الدوحة التاريخي.

أوّلًا: المقدّمة:

الحمامُ واليمام اسما جنسٍ، الواحدُ منهما حمامةٌ ويمامةٌ، وقد اختلف أهل العلم في تعيين المراد من هذين اللَّفظين، وتمييز كلٍّ واحدٍ منهما عن الآخر، فمن قائل بأنَّ الحمامَ الطَّائرُ ذو الطَّوْقِ، ومن قائلٍ: إنَّه الَّذي يألف البيوت، وثالثٌ يقول: إنَّه الطَّير البريُّ، والَّذي يألفُ البيوتَ هو اليمامُ، ورابعٌ يقول: إنَّه الحَصَرُ، وخامسٌ يقول: إنَّه كلُّ ما عبَّ وهَدَرَ، وسادسٌ يرى أنَّ الدَّواجنَ هي الحمامُ أو مِنَ الحمامِ.

فما المرادُ من هذين اللَّفظين، وما الفرقُ بينهما، وكيف عرضتِ المعاجمُ وكتبُ اللُّغةِ أقوالَ العلماء فيهما، وأين تلتقي هذه الأقوالُ، وأين تفترقُ؟ ذلك ما سأبين عنه من خلال التَّدقيق في هذه الأقوال وتحقيقِها ومقاطعةِ بعضها ببعضٍ؛ للاهتداء إلى وجه الصَّواب في المسألة أو ما هو قريبٌ من الصَّواب. لكنِّي أوطِّئ بين يَدَي هذا الدَّرْس بعَرْضٍ موجزٍ لمناهج اللُغويين في تحرير دِلالة لفظي الحمامِ واليمامِ:

ثانيًا: منهجُ اللُّغويِّين في تناول لفظي الحمامِ واليمامِ:

إنَّ النَّاظر في تناول كتب اللّغويين للفظي الحمام واليمام، والمرادِ منهما، يلحظ أنَّها سلكت طرقًا متنوِّعةً، فبعضُها لم يتعرَّض للخلاف، وبعضُها أخذ برأي دون رأي، ثم عرض للخلاف بإجمال، وبعضُها فصَّل في الخلاف من دونْ ترجيح وجه على وجه، وبعضُها تناول

الموضوع لغرض فقهيٍّ لا لغويٍّ؛ وذلك لتنزيل الحكم الشَّرعيِّ على الواقع، وهذه هي مسالك تناول اللُّغويين للفظي الحمام واليمام:

١-**تعريفُ أحد اللَّفظين بأوجز لفظٍ** من غير تحديدٍ، ولا ذكرٍ للخلاف كما فعل ابنُ دريدٍ، حين أعرَضَ عن تعريف لفظ الحمام، واكتفى بتعريف اليمام، واقتصر عليه بالقول: "واليمامُ: ضربٌ من الطَّيرِ، الْوَاحِدَةُ يمامةٌ»[1]، أو تعريفُ لفظِ الحمام في غير مادة (حمم)، كما فعل ابن فارس حين عرَّف الحمام في مادة (سفع)، فقال: «وَالسَّفْعاءُ: الحَمامَةُ، وَسُفْعَتُها فِي عُنُقِها، دُوَيْنَ الرَّأْسِ وَفُوَيْقَ الطَّوْقِ»[2]، واكتفى بتعريف لفظ اليمام بأنَّه طائر، وعرض رأيًا من الآراء حول صفة اليمام، ثُمَّ بادر، فاستضعف ذلك الرَّأيَ؛ إذ صدَّره بفعلِ القول مبنيًّا للمجهول (يقال)، ففي مجمل اللُّغة: «واليمامُ، طائرٌ يقال: هو الحمامُ الوحشيُّ»[3]، وفي مقاييس اللُّغة: «وَاليَمامُ طَائِرٌ، يُقَالُ: إِنَّهُ الطَّيْرُ الَّذِي يُسْتَفْرَخُ فِي الْبُيوتِ»[4].

(١) جمهرة اللّغة، ابن دريد، ١/ ٢٤٨.

(٢) مجمل اللّغة، ابن فارس ١/ ٤٦٥، مقاييس اللّغة، ابن فارس، ٣/ ٨٣.

(٣) مجمل اللّغة، ابن فارس، ٢/ ٩٤٠.

(٤) مقاييس اللّغة، ابن فارس، ٦/ ١٥٣.

٢-الانتصار لرأي من الآراء مع عَرْضِ الآراء الأخرى عرضًا مُجْمَلًا، كما فعل ابنُ قتيبةَ والجوهريُّ، فقد انتصر ابنُ قتيبة لرأي الأصمعيِّ، وقال بأنَّ «الحمامَ عندَ العربِ ذواتُ الأطواقِ»[١]، ثمَّ عرَضَ رأيي الأصمعيِّ والكسائيِّ عرضًا مجملًا، فقال: «والحمامُ هو البريُّ الَّذي لا يألفُ البيوتَ، فأمَّا الَّتي تألفُ البيوتَ فهيَ اليمامُ، هذا قولُ الكِسائيِّ، قال الأصمعيُّ: اليمامُ ضربٌ مِنَ الحمامِ بريٌّ، فأمَّا الحمامُ فكلُّ ما كان ذا طَوْقٍ، مثلُ القُمْرِيِّ[٢] الفاخِتَةِ[٣] وأشباهِهِما»[٤].

وكذلك فعل الجوهريُّ في مادّتي (حمم) و(يمم)، فقد أخذ برأي الأصمعيِّ في المسألة، ثمَّ عرض للآراء الَّتي قيلت في تحديد صفة الحمام واليمام، قال: «والحمامُ عندَ العربِ: ذواتُ الأطواقِ... وقال الأمويُّ: الدَّواجنُ: الَّتي تُسْتَفْرَخُ في البيوتِ حَمامٌ أيضًا...وأمَّا اليمامُ فهو الحمامُ الوحشيُّ، وهو ضربٌ من طَيَرانِ الصَّحراءِ. وهذا قولُ

(١) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٢٥.

(٢) القُمْرِيُّ: طائر مشهور...حسنُ الصوت، والأنثى قُمْرِيَّةٌ، والذَّكر ساقُ حرٍّ، والجمع قَمَارِيُّ. حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ٢/ ٣٥١.

(٣) الفاخِتَةُ: واحدة الفَواخِتِ، من ذوات الأطْوَاقِ...وهي عراقيَّة، وليست بحجازية، وفيها فصاحةٌ، وحسن صوتٍ. حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٢٦٧- ٢٦٨.

(٤) الجراثيم، المنسوب لابن قتيبة، ٢/ ٢٩٢.

الأصمعيّ. وكان الكسائيُّ يقولُ: الحمامُ هو البَرِّيُّ، واليمامُ هو الَّذي يألفُ البيوتَ»[١].

٣- **عَرْضُ الخلافِ عَرْضًا مُفَصَّلًا** كما فعل الأزهريُّ، ولكن من دون ترجيح وجهٍ على وجهٍ. يقول الأزهريُّ: «الحمَامَةُ: طائرٌ. تَقولُ الْعَرَب: حمامةٌ ذكرٌ، وحمامةٌ أُنثى، والجميعُ الحَمامُ. وَأَنْشدَ:

أَوالِفًـــا مَكَّـــة مـــن وُرْقِ الحَمَـــا

أَرَادَ الحمام.

أَبُو عبيد، عَن الكسَائي: الحَمامُ هُوَ البَرِّيُّ الَّذي لَا يألفُ البيوتَ، قَالَ: وَهَذِه الَّتِي تكون فِي البيُوت هِيَ اليَمامُ. وقالَ: قالَ الأصمعيُّ: اليَمامُ: ضرْبٌ مِنَ الحَمام بَرِّيٌّ، قَالَ: وأمَّا الحَمام، فكلُّ ما كانَ ذا طَوْقٍ، مثلَ القُمْرِيِّ والفاخِتَةِ وأشباهِها. وَأَخْبرنِي عبدُ الملكِ، عَن الرّبيع، عَنِ الشَّافعيِّ أَنَّه قَالَ: كلُّ ما عَبَّ وهَدَر فَهُوَ حَمامٌ...»[٢]، ونقل ابنُ منظورٍ[٣]، ومن بعده الزّبيديُّ[٤] هذا الخلافَ عن الأزهريِّ، وأضافا إليه

(١) الصّحاح، الجوهريّ، مادّة (حمم).

(٢) تهذيب اللّغة، أبو منصور الأزهريّ، ٤/ ١٦.

(٣) انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادّة (يمم) و(حمم).

(٤) تاج العروس، مرتضى الزّبيدي، مادّة (حمم) و(يمم).

ما ذكره الجوهريُّ في الصِّحاح، واكتفيا بذلك من غير ترجيح وجهٍ على وجهٍ.

على أنَّه يُلاحَظُ في نقلهما عن الجوهريِّ أنَّهما نسبا إليه بأنَّ الدَّواجن من الحمام، وهذا خطأ لا شك فيه، ففي اللِّسان، وكذا التَّاج: «وَعند العامَّة أَنَّها الدَّواجِنُ فَقَط. ثمَّ قَالَ-أي الجوهريُّ-: وأَما الدَّواجِن الَّتِي تُسْتَفْرخ فِي البُيوتِ، فَهِيَ حَمامٌ أَيْضا»[1]، فهما نسبا القول الأخير إلى الجوهريِّ، وهو ليس من قول الجوهريِّ، وإنَّما هو قول الأُمَويِّ نَقَلَه الجوهريُّ.

٤- التَّناوُل اللُّغويُّ للفظ الحمام بُغْيَةَ تحديد مناط الحكم الشرعيِّ وتنزيلِه على الواقع، وهو ما كان من الإمام الشّافعيِّ الخرِّيت بلغة العرب وطرقها في التَّعبير[2]، ولهذا صدَّرَ الشّافعيُّ تعريفَه الحمامَ بتقسيم الطَّائر إلى حمامٍ وغير حمامٍ، قال: «الطَّائِرُ صِنْفانِ: حَمامٌ وَغَيْرُ حَمامٍ،

(١) لسان العرب، مادّة (حمم)، وتاج العروس، مادّة (حمم).

(٢) وقد شَهِدَ للإمام الشّافعيّ غيرُ عالم بعلوِّ كعبه في علم العربيَّة، «قال الأصمعيُّ: صَحَّحْتُ أشعار الهُذَلِيِّين على شابٍّ من قريش بمكة يقال له: محمَّد بن إدريس الشَّافعيُّ. وقال أبو عبيد القاسم بن سلَّام: كان الشَّافعيُّ ممَّن يؤخذ عنه اللغة، أو من أهل اللغة. قال أبو محمّد: الشَّكُّ منِّي.وقال أبو عثمان المازنيُّ: الشَّافعيُّ عندنا حجَّة في النَّحو.» مناقب الشّافعيّ، أبو بكر البيهقيّ، ٢/ ٤٤.

فَما كانَ مِنْهُ حَمامًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فَفِدْيَةُ الحَمَامَةِ مِنْهُ شَاةٌ»[1]، وما ليس بحمامٍ من الطَّير فله حكم آخرُ.

٥- **مذهبُ الجمعِ والتَّوفيق بين الأقوال السَّابقة**، وهذا ما نلقاه عند الدَّمِيريِّ، يقول: «الحمامُ يقع على الَّذي يألفُ البيوتَ، ويُسْتَفْرَخُ فيها، وعلى اليمامِ، والقُمْرِيِّ، وساقِ حُرٍّ- وهو ذكر القُمْرِيِّ- والفَواخِتِ[2]، والدُّبْسِيِّ[3] والقَطا والوَارَشينِ[4] واليعاقِبِ والشِّفنين[5]

(١) الأمّ، الشافعيّ، ٢/ ٢٢٨.

(٢) وقد تناقض الدّميريُّ في شأن الفاختة، فعدَّها في موضع من الوحشيِّ، وذكرها ضمن القَماريِّ والدَّباسِيِّ والطُّورانيِّ، وغيرِ ذلك من أَضْرُبِ الحمام البريِّ، حياة الحيوان الكبرى، ١/ ٣٦٤، وعدّها في موضع آخرَ من الطَّير الَّذي يألف البيوت، يقول: «فالفاختةُ: واحدةُ الفواختِ، من ذوات الأطواق...وهي عراقيَّةٌ، وليست بحجازيَّةٍ، وفيها فصاحةٌ وحسنُ صوتٍ...وفي طبعها الأنسُ بالنَّاس وتعيش في الدُّور...» حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٢٦٧- ٢٦٨.

(٣) الدَّبَاسِي بفتح الدّال المهملة، وكسرِ السِّين المهملة، ويقال له أيضا الدُّبْسيُّ، بضمّ الدّال، طائرٌ صغير منسوب إلى دِبْسِ الرُّطَبِ... وهذا النّوع قسم من الحمام البريِّ، وهو أصنافٌ مصريّ وحجازيّ وعراقيّ، وهي متقاربة، لكنَّ أفخرَها المصريُّ. ولونُه الدُّكْنَةُ، وقيل: هو ذكر اليمام. حياة الحيوان الكبرى، ١/ ٤٥٧.

(٤) الوَرَشان: بالشِّين المعجمة هو ساقُ حُرٍّ...والجمع وَرَاشينُ، وقيل: إنَّه طائر يتولَّد بين الفاختةِ والحمامة. حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٥٣٨.

(٥) الشِّفنين بكسر الشين المعجمة، وهو متولِّد بين نوعين مأكولين. وعدَّه الجاحظ في أنواع الحمام. وبعضهم يقول: الشِّفنين هو الذي تسميه العامَّة اليمام، وصوته في =

والزَّاغ(1) والوَرْداني(2) والطُّوراني(3)»(4)، وذكر للحمام الأهليِّ، قسمين: «أحدهما: البريُّ(5) وهو الَّذي يلازم البروج وما أشبه ذلك، وهو كثير النُّفُور، وسُمِّيَ بريًّا لذلك، والثّاني الأهليُّ وهو أنواع مختلفةٌ، وأشكال متباينةٌ، منها الرَّواعِبُ(6)، والمَراعيشُ والعَدَّادُ، والقلَّابُ والمنسوبُ.

=

التّرنّم، كصوت الرَّباب، وفيه تحزين، وجمعه شفانين. حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٧٣، وفي صبح الأعشى، ٢/ ٧٤ الشَّفْنِين: بفتح الشَّين المعجمة، وسكون الفاء، ونونٍ مكسورة بعدَها ياءٌ مثنَّاةٌ تحتَ، ثمَّ نونٌ.

(١) أخطأ الدّميريّ في إدخال الزّاغ في أضرب الحمام؛ لأنّ الزّاغ غرابٌ من الأَغْرِبَةِ، وهو نصَّ على ذلك في موضع آخَرَ، يقول في كتابه حياة الحيوان، ٢/ ٣: «الزَّاغ من أنواع الغِرْبان...وهو غراب أسودُ صغير، وقد يكون مُحْمَرَّ المِنْقارِ والرِّجْلَين».

(٢) قال الجاحظ في الحيوان، ١/ ١٠٣: «وليس يعتري مثل ذلك الخِلاسيَّ من الدجاج، ولا الورداني من الحمام» وعند الدميري في حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٣٥٨.: «بالرّاء المهملة طائر متولِّدٌ بين الوَرَشان والحمام، وله غرابة لون وظرافةٌ» حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٣٥٨.

(٣) قال ياقوت الحمويّ في معجم البلدان ٤/ ٢٤: «...وقال بعضهم: طُرْآن: جبل فيه حَمام كثير، إليه يُنسَب الحمامُ الطُّرْآنِيُّ، وقال أبو حاتم: حمام طُرْآنيّ من طَرَأَ علينا فلان، أي: طَلَعَ، ولم نعرفه، قال: والعامَّة تقول: طوراني، وهو خطأ».

(٤) حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ١/ ٣٦٤.

(٥) حين يُطلق لفظ البريِّ على الطَّير عند العلماء فالمراد في الغالب منه الوحشيُّ، لا الأهليُّ.

(٦) يرى الجاحظ أنَّ الرَّاعِبيَّ خلقٌ ملفَّق من الوَرَشان وضربٍ آخرَ من الحمام، يقول في الحيوان، ١/ ١٢٠ -١٠٣: «وشرُّ الطّبائع ما تجاذبته الأعراقُ المتضادّةُ. والأخلاق المتفاوتةُ، والعناصر المتباعدة، كالرَّاعِبيِّ منَ الحمام، الَّذي ذهبت عنه هِدايَةُ الحمام، =

وهو بالنِّسبة إلى ما تقدَّم كالعتاقِ من الخيل، وتلك البَرَاذِينُ، قال الجاحظ: الفَقيعُ من الحمام، كالصِّقْلابِ منَ النَّاس، وهو الأبيض»[1].

ثالثًا: أقوالُ أهلِ العلم في الحمام واليمام (عرضٌ ومناقشةٌ وتقويمٌ):

١-**القول الأول**: الحمامُ هو الطَّائرُ ذو الطَّوْقِ: «والمراد بالطّوقِ: الحمرةُ أوِ الخضرةُ أوِ السَّوادُ المحيطُ بعنق الحمامة في طَوْقِها»[2]، قال بذلك الأصمعيُّ، فعنه أنَّه قال: «اليَمامُ: ضرْبٌ مِنَ الحمام بَرِّيٌّ، قالَ: فأمَّا الحَمام، فكلُّ ما كانَ ذا طَوْقٍ، مثلَ القُمْرِيِّ والفاخِتَةِ وأشباهِها»[3]، وإلى ذلك ذهب ابنُ قتيبةَ[4]، ولكنَّه ذكر شيئًا مهمًّا أغفلته عُظْمُ الكتب والمعاجم، وهو أنَّ الكِسائيَّ -رحمه الله- وافق على قول الأصمعيِّ بأنّ

=

وشكلُ هديره، وسرعةُ طيرانه، وبَطَلَ عنه عُمْرُ الوَرَشان، وقوّةُ جناحه، وشدَّةُ عصبه، وحسن صوته، وشَحْو حلقه، وشكلُ لحونه، وشدّة إطرابه... وفي الرَّاعبيِّ أنّه مُسَرْوَل مُثْقَلٌ، وحَدَثَ له عِظَمُ بدنٍ، وثِقَلُ وزنٍ لم يكن لأبيه، ولا لأمّه».

(١) حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ١/ ٣٦٤.

(٢) حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ١/ ٣٦٤، وانظر: طوق الحمامة، مجموع من رسائل السّيوطيّ، ٦٦.

(٣) الجراثيم، ابن قتيبة، ٢/ ٢٩٢، وانظر: تهذيب اللّغة، الأزهريّ، ٤/ ١٦.

(٤) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٢٥.

الحمام هو الطّائر ذو الطّوق[1]، ونصَّ على ذلك الأزهريُّ؛ إذ قال: «قال الكسائيُّ: كلُّ مطَوَّقٍ حمامٌ»[2].

وقال الجوهريُّ: «والحمامُ عند العرب: ذوات الأطواقِ، من نحو الفَواخِتِ، والقَمارِيِّ، وساقِ حُرٍّ، والقطا، والوَارَشين، وأشباهِ ذلك»[3]، وبذلك أخذ الفارابيُّ[4]والحِمْيَريُّ[5] والفيُّوميُّ[6]، والكَفَويُّ[7]، وصرَّح الدَّميريُّ بصحَّة قول الأصمعيِّ في مواجهة الكسائيِّ بقوله: «والصَّواب ما قاله الأصمعيُّ»[8].

فإذا رجعنا إلى قول الأصمعيِّ للنّظر فيه، فقد يُفْهَمُ منه عند أوَّل النَّظر أنَّ الحمام هو الطَّائر الأليفُ ذو الطَّوْقِ؛ لأنَّ البرِّيَّ عنده ضرب منَ اليمام، لكنَّ النَّظر المتأنِّيَ في ذوات الأطواق الَّتي ذكرها الأصمعيُّ، والجوهريُّ[9]-وهي أنواع برِّيَّة وحشيَّةٌ- تبيِّن أنَّ المراد من الحمام هو

(١) انظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٢٥.

(٢) الزّاهر في غريب ألفاظ الشافعي، أبو منصور الأزهريّ، ٢٨٦.

(٣) الصّحاح، مادّة (حمم).

(٤) معجم ديوان الأدب الفارابيّ، ٣/ ٦٦.

(٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميريّ، ٣/ ١٢٦٦.

(٦) المصباح المنير، الفيوميّ، مادّة (حمم)، ١/ ١٥٢.

(٧) الكلّيّات، الكفويّ، ٤٠٤.

(٨) حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ١/ ٣٦٤.

(٩) الصّحاح، الجوهريّ، مادة (حمم).

الطَّائر ذو الطَّوق سواء أكان بريًّا أم أهليًّا، أمَّا ما ليس بذي طوقٍ، فهو اليمام البرِّيُّ والأهليُّ، وتشير عبارة الأصمعيِّ: «اليمامُ ضربٌ مِنَ الحَمامِ بَرِّيٌّ»[(١)]، وما جاء على شاكلتها عند الجوهريِّ[(٢)] إلى أنَّ بين الحمامِ واليمامِ عمومًا وخصوصًا، فاليمامُ يُسَمَّى حمامًا، وأمَّا الحمامُ الأليف والوحشيُّ ذو الطّوْق فلا يُسَمَّى يمامًا، وهذا يعني أنَّ لفظ الحمام أعمُّ من اليمام.

وهذا الذي يُفْهَمُ من عبارة الأصمعيِّ نصَّ عليه الجاحظُ نصًّا لا لَبْسَ فيه بقوله: «فإنْ زعمتم أنّ الحمامَ والقُمْرِيَّ واليمامَ والفواختَ والدَّباسِيَّ والشّفَانِينَ والوَارَشِينَ حمامٌ كلُّه، قلنا: إنّا نزعم أنّ ذُكُورَةَ التَّدَارِجِ وذُكُورَةَ القبَجِ، وذكورةَ الحَجَلِ ديوكٌ كلُّها. فإنْ كان ذلك كذلك، فالفخرُ بالطّوق نحن أولى به. قال صاحبُ الحمامِ: العربُ تسمِّي هذه الأجناسَ كلَّها حمامًا، فجمعوها بالاسم العامِّ، وفرَّقُوها بالاسم الخاصِّ، ورأينا صُورَها متشابهةً، وإن كان في الأجسام بعضُ الاختلافِ، وفي الجثثِ بعضُ الائتلافِ، وكذلك المناقيرُ، ووجدناها تتشابهُ من طريق الزِّواج، ومن طريق الدّعاء والغناء والنّوح، وكذلك هي في القُدُود، وصُوَرِ الأعناق، وقُصُبِ الرِّيشِ، وصِيغَةِ الرُّؤوس والأَرْجُلِ

(١) تهذيب اللّغة، الأزهريّ، ٤/ ١٦.

(٢) الصّحاح، (حمم).

والسُّوق والبَرَاثِنِ»[1]، ويقوِّي صحّةَ هذا القولِ كثرةُ ورود لفظ الحمام في الشّعر العربيّ، وقلَّةُ مجيء لفظ اليمام، فمن شواهد الحمام القديمةِ قولُ زرقاءِ اليمامةِ:

لَيْتَ الحَمامَ لِيَهْ   ونِصْفَهُ قَدِيَهْ

إِلى حَمامَتِيَهْ   تَمَّ الحَمامُ مِيَهْ[2]

وقولُ الشّنفرى:

فَخَفَّضتُ جَأشي ثُمَّ قُلتُ حَمامَةٌ   دَعَت ساقَ حُرٍّ في حَمامٍ تَنَفَّرا[3]

وقولُ عنترةَ:

يا حَمامَ الغُصونِ لَو كُنتَ مِثلي   عاشِقًا لَم يَرُقكَ غُصنٌ رَطيبُ[4]

ومن شواهد اليمامة القليلة قولُ الشَّاعر:

صُبَّةٌ كاليَمامِ تَهْوي سِراعًا   وَعَدِيٌّ كمِثْلِ سَيْرِ الطَّرِيق[5]

وقولُ عمرو بنِ الحسن الكوفيِّ:

(١) الحيوان، الجاحظ، ٣/ ٢٠١– ٢٠٢.

(٢) الأغاني: أبو الفرج الأصفهانيّ، ١١/ ٢٥.

(٣) ديوان الشّنفرى، ص٤٥.

(٤) شرح ديوان عنترة، الخطيب التبريزي، ٢٧.

(٥) البيت بلا نسبة في جمهرة اللُّغة ص ٧١، والمحكم، ٨/ ٢٧٤، ولسان العرب مادّة (صبب)، وتاج العروس، مادّة (صبب).

حتَّـى وَرَدْنَ حِيـاضَ مَكَّـةَ قُطَّنـا   يَحْكِينَ وَارِدَةَ اليمامِ القارِبِ[1]

وقول القائل:

ولا اليمامُ ولـم يصْدَحْ لَـهُ الـرَّنَنُ[2]

ولعلَّ السِّرَّ في شيوع لفظ الحمام وشموله لفظ اليمام في الشِّعر العربيّ كائنٌ في أنَّ العربيَّ كان ينظر إلى الحمام نظرةَ قُرْبٍ ومودَّةٍ ومحبّةٍ؛ فالحمام يطربه، ويثير مواجده وذكرياته، يقول حُمَيْدُ بنُ ثَوْرٍ:

وما هاجَ هذا الشَّوْقَ إلَّا حمامةٌ   دَعَتْ ساقَ حُرٍّ في حَمامٍ تَرَنَّما
مطوَّقـةٌ خَطْبـاءُ تَصْـدَحُ كلَّمـا   دنا الصَّيفُ، وانْجابَ الرَّبيعُ فَأَنْجَما
عَجِبْتُ لهـا أَنَّـى يكـونُ غناؤُهـا   فَصيحًا، ولـم تَفْغَرْ بِمَنْطِقِها فَمَا[3]

وقال نُصَيْبُ بنُ رباحٍ:

لعلّـكَ بـاكٍ أنْ تَغَنَّـتْ حمامـةٌ   يَمِيدُ بها غُصْنٌ مِنَ الرِّيحِ مائِلُ[4]

(١) الأغاني، ٢٣/ ١٦٩.

(٢) مجمل اللّغة، ابن فارس، ٣٧٠، مقاييس اللّغة، ابن فارس، ٢/ ٢٨٠، والبيت بلا نسبة فيهما.

(٣) ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، ٢٤ -٢٧.

(٤) ديوان نصيب، ١١١، وفي كتاب الزّاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر الأنباري، ١/ ٣٧٣: «... يميد بها غصن من البان مائل».

فاختار له العربيُّ اسمًا اشتقَّه من الحميم، وهو: الأخصُّ الأحبُّ «الذي يودُّك وتودُّه»[1]، فكان لفظ الحمام دون اليمام؛ لِما فيه من دِلالة على القرب القريبِ من قلب الحبيب.

٢-**القول الثَّاني**: الحمام هو الطّير البرِّيُّ: قال بذلك الكسائيُّ، جاء في تهذيب اللُّغة قال: «أَبُو عبيدٍ، عَن الكسَائي: الحَمامُ هُوَ البَرِّيُّ الَّذي لا يألفُ البيوتَ. قالَ: هَذِه الَّتي تكون فِي البيُوت هِيَ اليَمامُ»[2]، على أنّ الكسائيّ-كما بانَ من قبلُ- وافقَ على قول الأصمعيّ بأنّ الحمام هو الطّائر المطوَّقُ، وذلك معناه أنَّ الحمام يتَّصف عنده بوصفين: أوَّلهما: أنَّه ذو طوق، والآخر أنَّه برِّيٌّ، أي أنَّ الحمام الأهليَّ المطوَّق ليس بداخل عنده في الحمام، وإنَّما هو من اليمام.

وذهب أبو حاتم السّجستانيُّ إلى أنَّ الحمام طير برِّيٌّ، ففي رأيه: «لا تعرف العربُ حمامَ الأمصار، إنَّما يسمُّونه: الحَصَرُ. وإنَّما الحمام عند العربِ: القطا، والقَمَارِيُّ والدَّباسِيُّ، والوَرَاشِينُ، والفَواخِتُ، وساقُ حُرٍّ، ونحوهنَّ ضروبٌ كثيرةٌ وحشيَّةٌ»[3]، وذكر أبو حاتمٍ فرقًا بين الحمام

(١) العين، الخليل، ٣/ ٣٤.

(٢) تهذيب اللّغة، الأزهريّ، ٤/ ١٦.

(٣) طوق الحمامة، السّيوطيّ، ٦٦.

واليمام، وهو: «أنَّ أسفل ذَنَبِ الحمام ممَّا يلي ظهرَها بياضٌ، وأسفلَ ذَنَبِ اليمام لا بياضَ فيه»[1]، وهو فرقٌ تفرَّد به، ونقله عنه ابنُ سيده.[2].

وهذا الّذي ذهب إليه أبو حاتمٍ في موضوع الحمام الأهليِّ مختلفٌ عمَّا ذهب إليه الكسائيُّ والأصمعيُّ؛ إذ الأهليُّ عنده لا يُسَمَّى حمامًا ولا يمامًا، وإنَّما اسمُه الحَصَرُ، ويلتقي عنده الحمامُ باليمام في كلِّ شيءٍ إلَّا أنَّ أسفلَ ذَنَبِ الحمام فيه بياضٌ، وأسفلَ ذنب اليمامِ لا بياضَ فيه، وذلك يعني أنَّ اليمام عند أبي حاتم طيرٌ وحشيٌّ ذو طَوْقٍ، والدَّليل على ذلك أنَّ كلَّ الأضرب الَّتي ذكرها أبو حاتم من ذوات الطَّوق الوحشيَّةِ، وقد نصَّ الجاحظ على وحشيَّةِ هذه الأضرب، قال: «ويُقال في الحمام الوحشيِّ من القَماريِّ والفَواخِتِ والدَّباسِيِّ وما أشبَهَ ذلك: قد هَدَلَ يهدِل هديلًا. فإذا طرَّب، قيل غرّد يغرِّدُ تغريدًا»[3].

(١) طوق الحمامة، السّيوطيّ، ٦٥.

(٢) المخصّص، ابن سيده، ٢/ ٣٤٩.

(٣) الحيوان، الجاحظ، ٣/ ٢٤٤. على الرَّغم من تقرير السّجستانيّ والجاحظ وغيرهما من العلماء الثّقات بوحشيَّة هذه الأضرب وجدنا بعض أهل العلم يذهبون إلى أنّها أهليّةٌ، كما عند أبي إسحاق الشيرازيّ والنّوويّ، قال الشيرازيُّ في المهذَّب في فقه الإمام الشافعيّ، ١/ ٣٩٦: «فإن كان حمامًا، وهو الّذي يعبُّ ويهدر كالذي يقتنيه النّاس في البيوت كالدُّبسِيِّ والقُمْرِيِّ والفاختةِ فإنَّه يجب فيه شاةٌ»، وقال النّوويُّ ناقلًا نصَّ الشّيرازي في المجموع، ٧/ ٤٢٤.: «وان كان الصيدُ طائرًا نظرت، فإن كان حمامًا، وهو الَّذى يعبُّ، ويهدِر كالَّذى يقتنيه النّاس في البيوت كالدُّبسِيّ والقُمْرِيِّ =

وممَّن أخذ برأي الكسائيِّ أبو هلالٍ العسكريُّ، يقول: «والحمامُ عندَ العربِ ذواتُ الأطواقِ. فأمَّا الَّتي تكونُ فِي البيوتِ فتسمِّيها العربُ اليمامَ الواحدةُ يمامةٌ»(١)، أي أنَّ الحمامَ هو البرِّيُّ ذو الطَّوقِ.

وأمَّا ابنُ سيده فيبدو من خلال جمع النُّصوص الّتي تكلَّم فيها على الحمام واليمام أنَّه كان مضطربًا غيرَ ثابت على رأي، وليس متابعًا للكسائيِّ كما يُفْهَمُ من نقل ابن منظور(٢) عنه، فهو تارةً يأخذ برأي الكسائيِّ نصًّا، يقول: «الحَمامُ مِنَ الطَّيْرِ: البَرّيُّ الَّذِي لَا يأْلَف الْبُيُوتَ»(٣)، ويقول: «والمطوَّقُ منَ الحمام: مَا كَانَ لَهُ طوقٌ»(٤)وتارةً يعرض أقوال العلماء في المسألة من غير أن ينتصرَ لقولٍ، يقول: «واليَمامُ: طائِرٌ، قِيلَ: هُوَ أَعَمُّ من الحمامِ، وقِيلَ: هُوَ ضَرْبٌ منه، وقيلَ:

=

والفاختةِ، فإنَّه يجبُ فيه شاةٌ»، وكما عند ابن المقري كما نقل عنه الدّميريُّ، في حياة الحيوان الكبرى، ٢/ ٢٧٠: «الفواختُ والقَماريُّ والدُّبسي وما أشبهَها، يدلُّ مُلْكُها في الرُّؤيا على العزِّ والجاهِ وظهور النِّعم؛ لأنَّها لا تكون في الغالب إلَّا عند المتنعِّمين.» فقوله: «لأنَّها لا تكون في الغالب إلّا عند المتنعِّمين.» يفيد بأنّ هذه الطيور أهليّةٌ. ولا شكّ في تقديم كلام أبي حاتم والجاحظ؛ إذ هما أعلم بكلام العرب، ومعانيه ومراداته.

(١) التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال العسكريّ، ٣٩٥.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، مادّة (حمم)، ١٢/ ١٥٨.

(٣) في المحكم، ٢/ ٥٥٦، وفي العصر الحديث أخذ بقول الكسائيّ المعجم الكبير، مجمع اللّغة العربيّة في القاهرة، مادة (حمم)، ٥/ ٧٢٨.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده، ٦/ ٥٣٣.

اليمامُ الّذي يُسْتَفْرَخُ، والحمامُ هو البَرِّيُّ الّذي لا يَأْلَفُ البُيُوتَ، وقِيلَ: اليَمَامُ: البَرِّيُّ من الحمامِ الّذي لا طَوْقَ لَهُ، والحَمَامُ: كُلُّ مُطَوَّقٍ كالقُمْرِيِّ والدُّبْسِيِّ والفَاخِتَةِ»[1]، وتارةً ثالثةً يأخذ بقول أبي حاتم السجستانيِّ في الفرْق بين الحمام واليمام، يقول: «اليَمام واحدتُها يَمامَةٌ، وَهِي كالحَمامَةِ إِلَّا أَنه لَيْسَ فوقَ ذُناباه بَياضٌ، وذَلِكَ الَّذي يَفصِلُ بَين الحَمامِ واليمام، وحمامُ مَكةَ أجمعُ يَمَامٌ. قَالُوا: والحَمامُ والدُّبْسيُّ والقُمْرِيُّ والفَاخِتَةُ والأُنُنُ -والجميع الإِنَّان- واليَمَامُ كلُّ هَؤُلاء حمام، والوَرَاشِينُ وساقُ حُرٍّ. قَالُوا: واليَمامةُ بِعظَم الحَمامَة كَدْرَاءُ اللَّونِ بَين القَصِيرة والطَّويلة، ضَخْمَةُ الرَّأْس تكون فِي الشَّجَر والصَّحَاري، تَبِيضُ بَيْضًا عِظَامًا رُقْشًا مثلَ بَيْضِ الحُبارَى»[2].

أمَّا الفيروزآبادي فكان يرى أنَّ قول الأصمعيّ لا يمكن أن يلتقيَ بقول الكسائيّ، ولهذا عرَّف الحمامَ بقوله: «طائرٌ بَرّيٌّ لا يألَفُ البُيوتَ، أو كُلُّ ذي طَوْقٍ»[3]، فحرْفُ العطف (أو) يُفْهَمُ منه أنَّ المعنيين اللَّذين ذكرهما الفيروز لا يمكن أن يلتقيا، والمعنى الأوّل أخذه عن الكسائيّ والثّانيَ عن الأصمعيّ.

وفي رأيي أنّ ذلك مردُّه إلى عدم تدقيق الفيروز فيما قاله الكسائيُّ والأصمعيُّ، وقد ظهر للدِّراسة أنَّ الكسائيَّ يشترط صفة الطَّوْق في

---

(١) المحكم، ابن سيده، ١٠/ ٥٧٩.

(٢) المخصَّص، ابن سيده، ٢/ ٣٤٠.

(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مادّة (حمم).

الحمام، وأنَّه يلتقي بالأصمعيِّ في أنَّ الطَّير البرِّيَّ المطوَّقَ مِنَ الحمامِ، لا من اليمامِ.

٣- القول الثّالث: الحمام هو ما عبَّ وهدر، أي: ما شرب نَفَسًا نَفَسًا، ورجّع في صوته: وهو قول الشَّافِعِيِّ رحمه الله، يقول: «والْحَمامُ: كُلُّ ما هَدَرَ وَعَبَّ في المَاءِ، والعرب تُسَمِّيهِ أَسْماءَ جَمَاعَةِ الْحَمَامِ، وَتَفَرَّق بِهِ بَعْدُ أَسْماءٌ، وهِيَ الحَمَامُ واليَمامُ والدَّباسِيُّ والقَمارِيُّ والفَواخِتُ وَغَيْرُهُ مِمَّا هَدَرَ»(١)، فالحمام عند الشافعيِّ هو ما عبّ وهدَرَ، وقد يكون مطوّقًا، وقد لا يكون، وقد يكون أهليًّا أو وحشيًّا.

وهذا الذي ذهب إليه الشافعيُّ لا يكاد يختلف عمّا ذهب إليه الجاحظ سوى أنَّ الجاحظ اقتصرَ على معنى الهدرِ صفةً للحمامِ، يقول: «الحمامُ وحشيٌّ، وأهليٌّ، وبيوتيٌّ، وطُورانيٌّ، وكلُّ طائر يُعْرَفُ بالزِّواج، وبحسن الصَّوْت، والهديل، والدُّعاء، والتَّرجيع فهو حمامٌ، وإن خالفَ بعضُه بعضًا في بعض الصّوت واللّون، وفي بعض القدِّ. ولَحْنِ الهديل...والقُمْرِيُّ حمامٌ، والفاخِتَةُ حمامٌ، والوَرَشانُ حمامٌ. والشَّفنينُ حمامٌ، وكذلك اليمامُ واليعقوبُ، وضروبٌ أخرى كلُّها حمامٌ. ومفاخرُها الَّتي فيها تَرْجِعُ إلى الحمام الَّتي لا تُعْرَفُ إلّا بهذا الاسمِ»(٢)، فالحمامُ عند الجاحظ بريٌّ ووحشيٌّ، وقد يكون مطوَّقًا، وقد لا يكون،

---

(١) الأمّ الشّافعيّ، ٢/ ٢٢٨. بتصرف يسير.

(٢) الحيوان، الجاحظ، ٣/ ١٤٤- ١٤٦.

والحدُّ في ذلك حسنُ الصّوت، والهديل، والدُّعاء، والتَّرجيع، وكلُّ أولئك ألفاظ لا تعني غير الهدير.

وقد روى الأزهريُّ رأي الشافعيِّ في مسألة اليمام والحمام، ثمَّ روته عنه العديدُ من معاجم اللُّغة، يقول: «وأَخْبرني عبدُ الْملك، عَن الرّبيع، عَنِ الشّافعيِّ أَنّه قَالَ: كلُّ ما عَبَّ، وهَدَر فَهُوَ حَمامٌ، يدخلُ فيهِ القَماريُّ والدَّباسيُّ والفَواخِتُ سَواء كَانَ مُطَوَّقَةً أَو غيرَ مُطَوَّقةٍ، آلفةً أَو وحْشِيّةً.

قلت: جعل الشّافعيُّ اسْمَ الحمام وَاقعًا على ما عبَّ وهَدَرَ، لا على ما كانَ ذا طَوْقٍ، فيدخُلُ فِيها الوُرْقُ الأَهْلِيَّة والمُطَوّقَةُ الوَحْشِيَّةُ. وَمعنى عَبَّ أَي: شَرِبَ نَفَسًا نَفَسًا حَتَّى يَرْوَى، وَلم يَنْقُرِ الماءَ نقرًا كما يَفْعَله سَائِرُ الطَّير. والهديرُ: صَوتُ الحمامِ كلِّه»(1).

والنَّاظر المدقِّق فيما رواه الأزهريُّ عن الشّافعيِّ، يواجه شيئين مُشْكِلَين، وإن كانا لا يؤثران في مُراد الشَّافعيِّ:

أوّلًا: إنَّ الأنواع التي ذكرها الخبر المرويُّ عن الشَّافعيِّ مثالًا على ما يعبُّ ويهدِر، «القَمَارِيُّ والدَّباسيُّ والفَواخِتُ» كلُّها وحشيَّةٌ مطوَّقةٌ، وعليه فلا معنى لأنْ يقال بعد ذكرها «سَوَاءٌ كانَ مُطَوَّقَةً أَو غيرَ مُطَوَّقَةٍ، آلفةً أَو وحْشِيّةً»، وهذا يعني أن من روى الخبر للأزهريِّ لم يروه بلفظه، بل رواه بمعناه، وكان اهتمامُه منصبًّا على شرح مراد الشافعيِّ.

(1) تهذيب اللّغة، أبو منصور الأزهريّ، ٤/ ١٦.

ولكنِّي وجدت الأزهريَّ في كتابٍ آخر[1] عن ألفاظ الشّافعيّ يذكر خبر الشافعيِّ كما ورد في كتاب الأمِّ، وكأنَّ الأزهريَّ لم يقتصر في هذا الكتاب على رواية خبر الشافعيِّ اعتمادًا على من رواه له من قبلُ، وإنّما عاد إلى كتاب الأمِّ، فاستلَّ منه رأي الشافعيِّ كما خطَّه الشافعيُّ.

ثانيًا: إنَّ القول المرويَّ عن الشّافعيِّ عند الأزهريِّ: «سَوَاء كَانَ مُطَوَّقَةً أَو غيرَ مُطَوَّقَةٍ آلفةً أَو وحْشِيّةً» يفهم منه أنَّ ثمَّة حمامًا غيرَ مطوَّقٍ يهدِر، وأنَّ منه الوحشيَّ والإنسيَّ، وهو قول ردَّه الأزهري نفسه في كتاب آخرَ؛ فقد قال: «وقال الأصمعيُّ: كلُّ ما كان ذا طوقٍ، مثلُ: القُمْرِيِّ والفاختةِ وأشباهِها فهو حمامٌ. قال الأزهريُّ: ولا يهدِر إلَّا هذه المطَوَّقاتُ...وأمَّا عبُّ الحمام، فإن البريَّ والأهليَّ من الحمام يعُبُّ إذا شرب»[2]، فقوله: لا يهدر إلّا هذه المطوَّقاتُ تعليقٌ على الأمثلة التي ذكرها الأصمعيُّ، وهو يحتمل أحد معنيين: أنَّ هذه المطوَّقاتِ التي ذكرها الأصمعيُّ وأشباهها هي الّتي تهدِر، وأنَّ هناك مطوقاتٍ أخرى لم يذكرها الأصمعيُّ لا تهدِر، وهذا معنى غير مراد؛ لأن كل ذي طوق ممّا يهدِر. المعنى الثَّاني: أنَّه لا يهدِر إلّا ما كان ذا طوق. وهو رأي غير صحيح، جانب فيه الأزهريُّ الصّوابَ؛ إذ ثمَّة طيورُ حمامٍ تعبُّ وتهدِر، ولا طوقَ لها.

---

(١) الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ، أبو منصور الأزهريّ، ٢٨٣.

(٢) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيّ، أبو منصور الأزهريّ، ٢٨٣.

وقد استحسن الرَّافعيُّ قولَ الشَّافعيِّ، فقال: «المشهورُ أنَّ اسم الحمام يقع على كلِّ ما عبَّ وهدَرَ، فمنه صِغارٌ وكبارٌ، ويدخل فيه اليمامُ -وهي الّتي تألف البيوت- والقُمْرِيُّ والفاختةُ والدَّاس والفاسُ والقطا..»[١]، وواضح أنّ اليمام عند الرافعي الّذي يألف البيوت، وهو قول الكسائيِّ، لكنّه ذكر أنّ العلماء لو اقتصروا في تفسير الحمام على العبِّ لكفاهم؛ لأنّ: «ماله عبٌّ فله هديرٌ... يدلُّ عليه نصُّ الشّافعيِّ- رضى الله عنه- في عيون المسائل، قال: وما عبَّ في الماء عبًّا فهو حمامٌ، وما شَرِبَ قطْرَةً قطرةً كالدَّجاج فليس بحمامٍ»[٢]، وتعقَّب الدّميريّ قولة الرّافعيِّ، فقال: «وفيما قاله الرّافعيُّ نظر؛ لأنَّه لا يلزم من العبِّ الهدير قال الشّاعر:

عَلِـــقَ حَوْضِـــي نُغَـــرٌ مُكِـــبُّ
إذا غَفِلْـــتُ غَفْلَـــةً يَعُـــبُّ
وحُمَّـــراتٌ شُـــرْبُهُنَّ غِـــبُّ[٣]

(١) فتح العزيز بشرح الوجيز، الرافعي، ٧/ ٤٠٥- ٥٠٥.

(٢) فتح العزيز بشرح الوجيز، الرافعي، ٧/ ٤٠٥- ٥٠٥.

(٣) لم يرد نصُّ الرّجز في كتاب «حياة الحيوان الكبرى»، طبعة دار الكتب العلميَّة كما أثبتُّه، بل جاء محرَّفًا غيرَ مضبوطٍ، وهذا نصُّه كما جاء في الطبعة:

علـــى جـــو يضـــي نغـــر مكـــب
إذا افـــترت فـــترة يعـــب
وحمـــرات شـــربهن غـــب

=

وصف النُّغَرَ بالعبِّ، مع أنَّه لا يهدِر، وإلَّا كان حمامًا، والنُّغَرُ نوع من العصفور»[1].

والحقُّ أنَّه ليس لاعتراض الرّافعيّ على من قَرَنَ العبَّ بالهدْر محلٌّ؛ فلو أنّه رجع إلى الأم لوجد الشّافعيَّ ينصُّ على لفظي العبِّ والهدْر، والذي أوقعه في هذا الاعتراض، وأوقع الإمامَ النّوويّ؛[2] إذ قال بمثل ما قال أنّهما لم يستقصيا المسألة في كتاب الأمّ، وإنّما أخذاها عن كتاب عيون المسائل لأبي بكر الفارسيّ[3] الذي ضاع فيما ضاع من كتبنا،

=

ولهذا صوَّبْت الرَّجز نقلًا عن كتب اللّغة المعتبرة على اختلاف بينها في ضبط الفعل (علق)، انظر: إصلاح المنطق، ابن السِّكّيت، ١٧٨، والصّحاح، الجوهريّ، مادّة (نغر)، ولسان العرب، ابن منظور، مادّة (حمر)، و(علق)، و(نغر). وتاج العروس، الزّبيديّ، مادة (حمر)، و(علق).

(١) حياة الحيوان الكبرى، الدّميريّ، ١/ ٣٦٤.

(٢) يقول الإمام النّوويّ، المجموع، ٧/ ٤٣١: «قال الشّافعيّ: ولا حاجة في وصف الحمام إلى ذكر الهدير مع العبِّ؛ فإنهما متلازمان، ولهذا اقتصر الشّافعيّ على العبِّ».

(٣) أحمد بن الحسين بن سهل، أبو بكر الفارسيّ، صاحب (عيون المسائل في نصوص الشّافعيّ)، وهو كتاب جليل على ما شَهِدَ به الأئمّةُ الذين وقفوا عليه، تفقّه على ابن سريج، نقل عنه الرّافعيّ في أوّل صفة الوضوء، ثمّ في الوضوء أيضًا، ثمّ في المسح على الخُفَّين، ثمّ في الاستحاضة، ثمّ في مواقيت الصّلاة، ثمّ كرّر النّقل عنه، وممّا نقله عنه شاذًّا أنَّ العشاء يخرج وقتُها بخروج وقت الاختيار. مات في حدود سنة خمسين وثلاث مئةٍ. طبقات الشَّافعيَّة، ابن قاضي شهبة، ١/ ١٢٣.

واكتفى فيه الفارسيُّ على ما يبدو بنقل نصٍّ من الأمّ، اقتصر فيه الشافعيُّ على لفظ العبِّ، وهذا النصُّ هو: «وعامَّةُ الحَمامِ ما وَصَفْت، ما عَبَّ في الماءِ عَبًّا مِنْ الطَّائِرِ فَهُوَ حَمامٌ، وما شَرِبَهُ قَطْرَةً قَطْرَةً كَشُرْبِ الدَّجاجِ فَلَيْسَ بِحَمامٍ»[1]، والشّافعيّ وإنِ اقتصر هنا على العبِّ، فقد قرنه في موضع آخرَ بالهدْر، ولعلّ اقتصاره على العبّ في هذا الموضع مرجعه إلى أنّ الهدْر صفةٌ تكاد تكون مطَّردةً للَّذي يعبُّ من الطَّير، وقلَّ أن تجد طيرًا يعبُّ، ولا يهدِر.

ولكن لماذا لم يأخذِ الشَّافعيُّ بقول الأصمعيّ أو الكسائيِّ، ولماذا اخترع وصفًا جديدًا رأى أنَّه الأدلُّ على لفظي الحمام واليمام؟ وقبل الإجابة عن هذين السّؤالين يحسن أن أقرِّر أمرين مهمَّين:

الأوّل: أنّ الشّافعيَّ -كما قلت من قبلُ- حين عرض لمعنى الحمام لم يكن الجانبُ اللُّغويُّ مقصدَه وغايتَه، بل كان الفقهُ؛ إذ كان يريد تحديدَ مناطِ الحكم الشّرعيّ -وهو فِدْيةُ قتل الحمامة في الحرَم- وتنزيلَه على الواقع. وهذا معناه أنَّ الشّافعيَّ بذل أقصى الوُسْعِ في تحرير دِلالة لفظ الحمام؛ لأنَّ المسألة عنده مسألةُ دين.

الثاني: لا شك أنَّ الشَّافعيَّ اطَّلع على الخلاف النّاشب في المسألة بين أهل اللّغة - ولا سيِّما بين الأصمعيّ والكسائيّ- إذ هو من الخلاف المشهور المعلوم، ونظرَ فيه، وأدامَ النَّظر، فرأى أنَّ كلا الرَّأيين لم يهتدِ

---

(١) الأمّ، الشّافعيّ، ٢/ ٢١٧.

إلى الصَّواب في المسألة، فجادَ خاطرُه بصفتي العبِّ والهدْر حدًّا للحمام بعدَ طُول تأمُّلٍ وتفكيرٍ ومناقشةٍ.

ولكن كيف اهتدى الشَّافعيُّ إلى هذين الوصفين؟ والَّذي يظهر لي من بعد إدامة النّظر أنّ الشّافعيّ كان -وهو يفكّر في المراد من الحمام- يتأمّل الفدية (الشّاةَ) الّتي فرضَها بعضُ الصّحابةِ لقتل الحمام في الحرم، فلَحِظَ بين الحمامة والشّاةِ وجهَ شبهٍ يجمعُهما، وذلك الشّبهُ هو العبُّ والهدْر، وعندها رأى أن يجعل هذه المشابهة حدًّا يحيط بلفظ الحمام؛ لأنّ هذه المشابهة ستحيط بالمطوَّق وغير المطوَّق والبريّ والأهليّ.

وقد نبَّه غيرُ فقيهٍ على ملاحظة الشّافعيّ هذه المشابهة بين الحمام والشّاةِ، يقول السّرخسيُّ من أصحاب أبي حنيفةَ: «وقال الشّافعيُّ - رحمه الله تعالى- في الحمامة شاةٌ، وهو قولُ ابن أبي ليلى، وزعم أنَّ بينهما مشابهةً من حيثُ إنَّ كلَّ واحد منهما يعبُّ، ويهدِر»(١)، وقال النَّوويُّ من أصحاب الشَّافعيِّ: «وإن كان الصيد طائرًا، نظرت، فإن كان حمامًا، وهو الذى يعبُّ ويهدِر...فإنَّه يجب فيه شاةٌ؛ لأنَّه رُوِيَ ذلك عن عمرَ وعثمانَ ونافعِ بنِ عبد الحرث وابنِ عبّاس رضى الله عنهم، ولأنَّ الحمام يشبهُ الغنم؛ لأنّه يعبُّ ويهدِر»(٢).

٤- القول الرّابع: الدّواجنُ: وهو قول العامّة: قال الجوهريُّ في «... وعند العامّة أنّها الدّواجن فقط، وقال الأُمويُّ: الدّواجنُ: التي تُسْتَفْرَخُ

(١) المبسوط، السّرخسي، ٤/ ٨٢.

(٢) المجموع، النّوويّ، ٧/ ٤٢٤.

في البيوت حَمامٌ أيضًا»[1]، وردَّ ابن قتيبةَ ذلك بالقول: «وأمَّا الدّواجنُ في البيوت، فهي وما أشبهَها من طيرِ الصّحراء اليمامُ»[2]، وابن قتيبةَ محقٌّ في ردِّه؛ فهذه الدّواجنُ ليست من ذوات الطّوق، وهو - كما علمت- يشترط صفة الطّوق للحمام، ولا يختلف معنى الحمام عنده عن معنى الحمام عند الأصمعيّ؛ إذ بعضه بريٌّ مطوّقٌ، وبعضه أهليٌّ مطوَّق.

(١) الصّحاح، مادّة (حمم).

(٢) أدب الكاتب، ابن قتيبة، ٢٥.

رابعًا: الخاتمة:

وبعد كلّ الّذي عرضناه، واستقصيناه، وناقشناه أوجزُ أهمَّ ما اهتديت إليه في الدّراسة من نتائجَ:

١- بيّنتِ الدّراسة أنّ تناول اللُّغويِّين للمراد من لفظي الحمام واليمام، سلك طرقًا عدّة فبعضُها لم يتعرّض للخلاف، وبعضُها أخذ برأي دون رأي، ثمّ عرض للخلاف بإجمال، وبعضُها فصَّل في الخلاف من دون ترجيح وجهٍ على وجهٍ، وبعضُها تناول الموضوع لغرض فقهيٍّ لا لغويٍّ؛ وذلك لتنزيل الحكم الشّرعيّ على الواقع.

٢- كشفتِ الدّراسة أنّ تناول اللّغويِّين لم يكن تناولًا شاملًا كاملًا، بل شابَه شيءٌ من الاضطراب والخلط وعدم التّدقيق؛ وأنّ هذه المصادر أغفلت ما بين هذه الأقوال من تلاقٍ، وعرضت المسألة على أنَّها نزاع لا هوادةَ فيه بين الأصمعيّ والكسائيّ.

٣- كشفتِ الدّراسة أنّ للحمام عند الأصمعيّ، ومن سار على دربه معنيين، معنى عامٌّ: وفيه يشْمَل الحمام اليمام، ومعنى خاصٌّ: لا يدخل فيه إلّا ذو الطّوق، سواء أكان بريًّا أم أهليًّا.

٤- بيّنتِ الدّراسة أنّ الكسائيّ وافق على صفة الطّوق التي قال بها الأصمعيّ، وأنّ الحمام عنده هو البريُّ المطوّق، وليس كلُّ بريٍّ كما تروي عنه الكتب والمعاجم.

٥- بيّنتِ الدّراسة أنّ الحمام واليمام عند أبي حاتم هو البرّيُّ المطوّق، وأنّ الفرق بين الحمام واليمام كائن في بياض الذّنب أو عدمه،

وأنّه لا يلتقي بالأصمعيّ والكسائيّ إلّا في القول بأنّ البرّيّ المطوّق حمامٌ، وأنّه يختلف معهما فيما وراءَ ذلك.

٦- بيّنتِ الدّراسة أنّ ابن سيده كان مضطربَ الرّأي في تعيين المراد من الحمام واليمام، وليس متابِعًا للكسائيّ كما يُفْهَم من نقْل ابن منظور عنه، فهو تارةً يأخذ برأي الكسائيّ نصًّا، وتارةً يعرض لأقوال العلماء في المسألة من غير أن ينتصرَ لقولٍ، وتارةً ثالثةً يأخذ بقول أبي حاتم السّجستانيّ في الفرق بين الحمام واليمام.

٧- بيّنتِ الدّراسة أنّ سبب تسمية العرب الحمام بهذا اللفظ، يرجع إلى أنّ العربيَّ كان ينظر إلى الحمام نظرةَ قرب ومودَّة ومحبَّةٍ، ولهذا اختار له العربيُّ اسما اشتقّه من الحميم، وهو الأخصُّ الأحبُّ الذي تودُّه ويودُّك.

٨- كشفتِ الدّراسة أنّ معنى الحمام عند الجاحظ لا يختلف عن معنى الحمام عند الشّافعيّ إلّا أنّ الشّافعيَّ حدَّ معنى الحمامِ بصفتي العبِّ والهدْرِ، واقتصر الجاحظ على صفة الهدر، ولا يترتَّب على هذا الاقتصار أيُّ فرق.

٩- كشفتِ الدّراسة أنّ الشّافعيّ اهتدى إلى صفتي العبّ والهدرِ من خلال تأمّله الحمام والشاء، لكون الشاء فدية القتل المحرم للحمام، وأنّه لحظ بينهما وجهَ شبهٍ، وذلك الشّبهُ هو العبُّ والهدْر، فجاد خاطره بما يراه الأدلَّ على معنى الحمام، المحيطَ بالمطوّق وغير المطوّق والبريّ والأهليّ.

١٠- أظهرتِ الدّراسة عدم تدقيق بعض الكتب فيما قالته عن الحمام كمثل جعل بعض الحمام الأهليّ وحشيًّا والوحشيِّ أهليًّا، وكمثل القول بأنّ الجوهريَّ جعل الحمام من الدّواجن، وأظهرتِ الدّراسة أنّ بعض الكتب التي نقلت رأي الشّافعيّ لم تنقل عن كتاب الأمّ، وإنّما نقلت عن كتاب (عيون المسائل)، فنسبت للشّافعيّ قولًا لم يقله، وهو الاقتصار على صفة العبّ في معنى الحمام.

خامسًا: المصادر:

١- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العَوتبي الصُّحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرّار – د. محمد حسن عوّاد – د. جاسر أبو صفيّة، وزارة التّراث القوميّ والثّقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م.

٢- أدب الكاتب، أبو محمّد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: د. محمّد الدّالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ= ١٩٨١م.

٣- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤. د. ت.

٤- الأغاني، أبو الفرج، عليّ بن الحسين الأصفهانيّ (ت٣٥٦هـ)، إحسان عبّاس، إبراهيم السعافين، بكر عبّاس، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٨م.

٥- الأم، الشّافعيّ، محمد بن إدريس، (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

٦- التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء، أبو هلال العسكريّ، (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الدّكتور عزّة حسن، دار طلاس للدّراسات والتّرجمة والنّشر، دمشق ط٢، ١٩٩٦ م.

٧- تهذيب اللّغة، أبو منصور، محمد بن أحمد الأزهري، (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، مراجعة: محمد علي النّجار، الدّار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، د. ط، د. ت.

٨- الجراثيم، المنسوب لابن قتيبة الدّينوريّ (ت ٢٧٦هـ) تحقيق: محمد جاسم الحميديّ، قدم له: الدّكتور مسعود بوبو، وزارة الثّقافة، دمشق، ١٩٩٧م.

٩- جمهرة اللغة، أبو بكر، محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١، ١٩٨٧م

١٠- حياة الحيوان الكبرى، محمّد بن موسى الدّميريّ، (ت ٨٠٨هـ)، وضع حواشيه، وقدّم له: أحمد بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤ هـ= ٢٠٠٣م.

١١- الحيوان، الجاحظ، عمرو بن بحر، (ت ٢٥٥هـ) تحقيق: عبد السّلام هارون، مطبعة البابي الحلبيّ، القاهرة، ط٣، ١٣٨٥هـ= ١٩٦٥م.

١٢- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، الدّار القوميّة للنّشر، القاهرة، ١٤٣٨هـ= ١٩٦٥م.

١٣- ديوان الشّنفرى، إعداد وتقديم طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

١٤- ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم: د. داود سلّوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.

١٥- الزّاهر في غريب ألفاظ الشّافعيّ، أبو منصور، محمّد بن أحمد بن الأزهريّ، (ت ٣٧٠هـ)، تح: عبد المنعم بشناتي، دار البشائر الإسلاميَّة، ط١، ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

١٦- الزّاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم أبو بكر الأنباريُّ (ت ٣٢٨هـ)، تح: د.حاتم صالح الضّامن، مؤسَّسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢ هـ =١٩٩٢م.

١٧- شرح ديوان عنترة، الخطيب التبريزيّ، قدّم له مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢.

١٨- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت ٥٧٣هـ)، تح: د حسين بن عبد الله العمريّ - مطهر بن عليّ الإريانيّ - د يوسف محمّد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

١٩- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، أبو العبّاس، أحمد بن عليّ القلقشنديّ (ت ٨٢١هـ)، دار الكتب الخديوية، د.ط، ١٣٣١هـ= ١٩١٣م.

٢٠- الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، أبو نصر، إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٢١- طبقات الشّافعية، أبو بكر، تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ)، د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٢- طوق الحمامة، مجموع من رسائل السيوطي، جلال الدّين السّيوطيّ: (ت٩١١)، بدر الدّين عبد الإله العمرانيّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

٢٣- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، تحقيق، د مهدي المخزوميّ، د. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال. د.ط، د.ت

٢٤- فتح العزيز بشرح الوجيز، عبد الكريم بن محمد الرّافعيّ القزوينيّ (ت ٦٢٣هـ)، دار الفكر، د.ط، د.ت.

٢٥- القاموس المحيط، مجد الدّين أبو طاهر محمّد بن يعقوب الفيروزآبادي(ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسيّ، مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٢٦- الكلّيّات، أبو البقاء الكفويّ، (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، د.ت.

٢٧- لسان العرب، ابن منظور الأنصاري، (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

٢٨- المبسوط، محمّد بن أحمد السّرخسيّ (ت ٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
٢٩- مجمل اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
٣٠- المجموع شرح المهذّب، أبو زكريا محيي الدّين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر
٣١- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م.
٣٢- المخصّص، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفّال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.
٣٣- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمد الفيوميّ، (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق: عبد العظيم الشّناوي، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د.ت.
٣٤- معجم البلدان، ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، د.ط، ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.
٣٥- معجم ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: الدّكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: الدّكتور إبراهيم أنيس، مؤسّسة دار الشّعب، القاهرة، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م.

٣٦- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

٣٧- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ)، تح: عبد السّلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.

٣٨- مناقب الشّافعيّ، أبو بكر، أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ) تح: السّيد أحمد صقر، مكتبة دار التّراث – القاهرة، ط١، ١٣٩٠ هـ= ١٩٧٠ م.

٣٩- المهذّب في فقة الإمام الشّافعيّ، أبو إسحاق، إبراهيم بن عليّ الشّيرازيّ (ت ٤٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، د. ط، د.ت.

موضع الحركة من الحرف في العربيّة: أهي قبله أم بعده أم معه؟

أ.د. عبدالحميد النوري عبدالواحد[1]

ملخّص:

نروم في هذا البحث أن نعالج مسألة الحركة (الصائت) في اللغة العربيّة ومحلّها من الحرف (الصامت)، أهي قبله أم بعده أم معه، وذلك انطلاقا من التراث النحويّ، وتحديدا من نصّ لابن جنّي من نحاة القرن الرابع الهجريّ. الأمر الذي دعانا إلى فحص المسألة من زاوية نظر صوتيّة حديثة، قادتنا إلى ضرورة التمييز منهجيّا بين المستويين: الصوتيّ من جهة والفنولوجيّ من جهة ثانية. ولا يخفى أنّنا قد وصلنا في هذا البحث إلى إثبات أن الحركة صوتيّا ومن حيث الاستعمال لا بدّ أن تتبع الحرف في السلسلة المنطوقة، بيد أنّه لا مانع يمنع من أن تجيء أوّل الكلمة، وذلك بالنسبة إلى الكلمات القائمة على همزة وصليّة في أوّلها. وأمّا فنولوجيّا فلا ضير في أن تجيء الحركة بعد الحرف أو قبله، وذلك بالنظر إلى ما يُمليه السياق المتعلّق بالتغييرات الطارئة على الكلمة. وما تجدر الإشارة إليه في طرح هذه القضيّة أنّه أوصلنا إلى نتائج قد لا تقلّ أهميّة عن مسألة الحركة، تتعلّق بالبنية المقطعيّة في العربيّة.

(١) أستاذ النحو والصرف في كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى؛ وعضو المجمع.

الكلمات المفاتيح:

الصائت – الصامت – الوظيفة الصوتيّة – القيمة الصوتيّة – الصوتيّ النطقيّ – الفنولوجيّ.

Abstract:

We treat in this presentation the question of vowel in Arabic ،and its position relative to the consonant ، while starting from the grammatical tradition ،we appeal modern linguistics in order to distinguish in this treatment between the phonetic and phonological level.

And ،this leads us to affirm that the vowel follows the consonant usually speak in chain. But it can be also be noted that certain words may be starting with a vowel.

From point of view phonological ،the vowel may be before or after the consonant ،as the context in which change happens phonological. All the more we note that this study leads us to results concerning the structure of syllables in Arabic

The key words:

vowel – consonant – vowel function – linguistic value - phonetics – phonology.

المقدمة

قد يجدر بنا طرح مثل هذا السؤال الوارد في عنوان البحث، وتكلّف الإجابة عنه طالما أنّ علم الأصوات الحديث يُقرّ بما لا يدعو إلى الشكّ بأنّ الكلام سلسلة نطقيّة تتتابع فيها الأصوات بانتظام، وهي تخرج من الفم وتتلاشى في الفضاء الخارجيّ على هيئة أصوات متتالية، سواء كانت هذه الأصوات صوامت أو صوائت. وما كان له السبق في حيّز النطق أو حيّز السمع فله حقّ الأسبقيّة أو التقديم. بيد أنّ هذه الأصوات قد تتبادل المواقع ليتقدّم الصامت على الصائت أحيانا أو العكس. بل قد يجيء الصائت في بعض الألسن مستقلا بنفسه، ليشكّل مقطعا قائما بذاته، ولأدلّ على ذلك ممّا نجده في الفرنسيّة بالنسبة إلى الرابطة /a/ التي تفيد الاتجاه أو الكيفيّة، أو في الإنجليزية بالنسبة إلى علامة التنكير من نحو a book وما شابه ذلك. هذا فيما يتعلّق باللسانيّات العامّة وهو ليس بضنين. وأمّا فيما يتعلّق باللسانيّات العربيّة فالأمر ما زال بحاجة إلى نظر، أو بالأحرى إلى إعادة نظر.

الحركة في اللغة العربيّة:

ليس السؤال المطروح جديدا في واقع الأمر، وإنّما هو قديم قدم التراث النحويّ؛ إذ سبق أن تكفّل أبو عثمان بن جنّي بطرحه ومعالجته

في **خصائصه**[1]، وذلك منذ القرن الرابع للهجرة. والطرح عنده لا يخرج عن نطاق التصوّر النظريّ الذي أرساه الخليل بن أحمد، ومن بعده سيبويه في أنّ الصامت هو الحرف الساكن، والصائت هو الحركة. ومصطلح الحركة تبعا لما توحي به دلالته يفيد بأنّ من شأن الحركة أن تحرّك الحرف الساكن، أو أن تقلقله، وذلك بالنظر إلى أنّ الحرف لا يكون إلّا ساكنا أو متحرّكا، ولا يُقبل أن يجيء الحرف ساكنا متحرّكا في الآن نفسه، أو أن يتحرّك بحركتين اثنتين.

لقد شاع في العربيّة أنّ الحركة تجيء ملازمة للحرف، وبالنظر إلى الرسم أو الخطّ فهي تجيء فوقه أو تحته، وذلك باعتبارها ألفا صغيرة ممتدّة هي الفتحة، أو واوا صغيرة هي الضمّة، أو ياء صغيرة هي الكسرة، وذلك تمشّيا مع أنّ الفتحة هي من جنس الألف، والضمّة هي من جنس الواو، والكسرة هي من جنس الياء. ويقول ابن جنّي في هذا الصدد «إنّك متى أشبعت واحدة منهنّ (أي الحركات القصار) حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه»[2]. وهو ما يجعل الفتحة المشبعة في الأصل فتحة مع ألف لها من جنسها، والكسرة المشبعة كسرة مع ياء لها من جنسها، والضمّة المشبعة ضمّة مع واو لها من جنسها، وهذا من

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ من الصفحة ٣٢١ إلى ٣٢٧.

(١) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ١٨.

(٢) ....

باب التصوّر الفنولوجيّ، لا من باب الخطّ أو الرسم مثلما يتوهّمه بعض اللغويّين المحدثين.

وتبعا لهذا فإنّ الحركات المميّزة في العربيّة لا تعدو أن تكون ثلاث حركات قصيرة، ولها ما يوافقها أو يقابلها في الطول، وهي الحركات الطويلة أو المشبعة. وممّا يستدلّ به على مجانسة هذه الحركات للحروف المذكورة، أنّنا إذا أردنا أن نأتي بالكسرة أو الضمّة قبل الألف لاستحال ذلك، وكذلك لو أردنا أن نجيء بالكسرة قبل الواو الساكنة، أو بالضمّة قبل الياء الساكنة لتجشّم الواحد منّا، كما يقول ابن جنّي(١)، كلفة ومشقّة لا يجدها مع الحروف الصحاح.

ومن الجانب الصوتيّ النطقيّ إنّ الحركة في العربيّة هي في الأصل صوت يأتي عُقيب الحرف ليجعله مفتوحا أو مضموما أو مكسورا. وهو بعبارة فخر الدين الرازي ما هو إلّا صوت مخصوص يوجد عقيب الصامت(٢). ولا يختلف النحاة واللغويّون العرب على أن هذه الحركات الثلاث هي الفتحة والكسرة والضمّة، وهي ثلاث حركات تمييزيّة، إلّا أنّ محصولها على الحقيقة ستّ حركات، وذلك أنّ بين كلّ حركتين حركة، بمعنى أنّ بين الكسرة والفتحة فتحة من قبيل التي توجد

---

(١) المرجع نفسه ص ١٩.

(٢) فخر الدين الرازي: التفسير الكبير ج ١ ص ٣٨.

قبل الألف الممالة، وأنّ بين الضمّة والفتحة فتحة من قبيل التي توجد قبل الألف المفخّمة في أمثلة من نحو «صلاة» و«زكاة»، وأنّ بين الكسرة والضمّة كسرة من قبيل التي توجد في أمثلة من نحو «قيل» و«سير». والحركات في العربيّة سواء كانت قصيرة أو طويلة هي وحدها الحركات المميّزة، وما عداها هو من باب التنوّع والتلوين، وذلك من نحو الفتحة نصف المنفتحة أو نصف المنغلقة التي تجيء بين الكسرة والفتحة /e/ ، أو الحركة نصف المنفتحة أو نصف المنغلقة التي تجيء بين الضمة والفتحة /o/ .

وتبعا لهذا فإنّ الحركات الثلاث المميّزة المشار إليها، سواء كانت قصيرة أو طويلة، هي وحدها الحركات التي تظهر قيمتها التمييزيّة فيما تحدثه من أثر في المعنى، وذلك بأن يتغيّر المعنى إذا ما تغيّرت الحركة، من نحو أن نقول «قَطْر» (بالفتحة) و«قُطْر» (بالضمّة) و«قِطر» (بالكسرة)، أو من نحو «سِنة» (بالكسرة) و«سَنة» (بالفتحة)، أو من نحو «كَتَبَ» (دون إشباع) و«كَاتَبَ» (بالإشباع)، وما شابهها. والصوتان المتمايزان هما الصوتان اللذان يمكن استبدال أحدهما بالآخر، وعند الاستبدال تفقد الكلمة معناها الأوّل لتتحلّى بمعنى آخر جديد.

وتحتلّ الحركة في الكلام قيمتها من التمييز الصوتيّ الفونولوجيّ لينعكس على دلالة الكلمة، ذلك أنّ اللغة عموما «تُعتبر نظام قيم محضة، لا يتحدّد فيها شيء خارج الوضع الراهن لمفرداتها»(١).

وتظهر القيمة المشار إليها من خلال العلاقات القائمة بين الأشياء، فقطعة أرض في عالم الاقتصاد مثلا تتحدّد قيمتها بثمنها الذي به تُباع وتُشترى، وقيمة الوحدة اللسانيّة في اللغة تتحدّد بما يربطها مع غيرها من الوحدات الأخرى. والحركة بدورها تتحدّد قيمتها بما يقابلها من وحدات صوتيّة أخرى، وتظهر قيمتها بالتمايز الحاصل بينها وبين الوحدات المشابهة لها. وإذا كانت الفتحة وحدة مميّزة في مقابل الكسرة أو الضمّة مثلا، فإنّ الفتحة المرقّقة أو المفخّمة لا قيمة لها بهذا الاعتبار؛ لأنها ناتجة عن تأثير صوتيّ جانبيّ لا أثر له على المعنى، أو هي ناتجة عن فرد يختلف عن فرد آخر من حيث العوامل الجغرافيّة أو اللهجيّة أو غيرها، ولا غرو في أنّ ما ينطبق في هذا الشأن على الحركات ينطبق بالضرورة على الحروف أو الصوامت.

ويشبّه دي سوسير في هذا المضمار الوحدات اللسانيّة بقطع الشطرنج، التي لا تكتسب قيمتها من المادّة المصنوعة منها، كأن تكون

(١) Troubetzkoy: Principes de phonologie p. 49.

من العاج أو الخشب أو غيره، وإنّما تكتسب قيمتها من وظيفتها في قوانين اللعبة، باعتبارها بيدقا أو ملكة أو ملكا.

وفي المضمار نفسه يمكن أن نتحدّث عن قيمة عُملة ما؛ إذ إنّ قيمتها لا تكون في ذاتها، وإنّما تكون فيما يمكن أن نشتري بها، أو في مقارنتها بغيرها من العملات الأخرى. وكذا الشأن في اللغة لا تظهر قيمة الوحدات اللسانيّة، وبالتالي الوحدات الصوتيّة إلّا من خلال الاستعمال الشائع بين الناس أو بين المجموعة اللسانيّة الواحدة(١).

وظيفة الحركات في العربيّة:

للحركات في العربيّة أكثر من وظيفة، فهي من شأنها أن تحرّك الحرف، باعتباره يجيء في الأصل ساكنا، فيكون مفتوحا أو مضموما أو مكسورا، ويكون ساكنا في حالة انعدام الحركة، إمّا لسكت أو وقف أو بناء. ولا تقتصر الحركات على إيلاء الحرف صفة مميّزة، وإنّما هو يتمتّع بوظائف صرفيّة ومعجميّة دلاليّة وإعرابيّة أيضا. إذ الحركة من شأنها أن تميّز بين الأبنية والصيغ، وأنّ بنية من نحو «فَعَل» مثلا تختلف عن بنية من نحو «فَعِل» أو «فَعْل»، وأن صيغة اسم الفاعل واسم المفعول في بعض الأفعال المزيدة تتحقّق بالحركة، وذلك من نحو «مُكرِم» و«مُكْرَم» أو «مُستثمِر» و«مُسْتَثْمَر». ولا يخفى أنّ الحركة من

---

(١) Louis J.C.: Encyclopaedia Universalis.

شأنها أن تحدّد المعاني النحويّة أيضا، أي الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وهو ما يتعلّق بالجانب الإعرابيّ.

وعليه إنّ الحركات في العربيّة، وبالرغم من محدوديّة عددها تحتلّ موقعا مهمّا في نظام اللغة العربيّة؛ إذ هي لا تقتصر على الجانب الصوتيّ وحده، وإنّما تمسّ كلّ الجوانب اللسانيّة، سواء في ذلك الجوانب الصوتيّة، والأبنية الصرفيّة والإعراب والدلالة المعجميّة.

وهذه الحركات في عرف النحاة العرب القدامى تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، ثمّ إنّ بعضها أخفّ من بعض، أو بعضها أثقل من بعض. وفي سلّم الخفّة والثقل تعتبر الفتحة أخفّ الحركات، وذلك بالنظر إلى الوضع الطبيعيّ للسان في الفم وانفراج الشفتين قليلا، وتجيء الكسرة علويّة أماميّة، وهي أثقل من الفتحة، في حين تجيء الضمّة علويّة خلفيّة، وبالتالي فهي أثقل من الكسرة والضمّة معا. ومن مبدإ الخفّة والثقل تنشأ توافقات في أبنية الكلمات، لا في مستوى الحركات وحدها، وإنّما بينها وبين الحروف أيضا. ومن باب الملاحظة ليس اللسان وحده المحدّد للخفّة والثقل، وترتيب الحركات، وإنّما للشفتين دور أيضا. ولقد كان اللسانيّون العرب القدامى على وعي تام بحركات الشفتين وطبيعتهما، ويكفي أن نشير إلى التسمية أو الاصطلاح في الغرض، لنتبيّن أنّ ما سمّيت الضمّة ضمّة إلّا لضمّ الشفتين عند تحقيقها أو إنجازها، وما سمّيت الفتحة فتحة إلّا لفتح الفم وانفراج الشفتين عند النطق بها، وما

أطلقت الكسرة على الكسرة إلّا لتعلّقها بكسر الشدق الأسفل أو خفضه. ولم يفت سيبويه أن يلاحظ في هذا المضمار ب «أنّ الكسرة أسهل في أدائها من الضمّة؛ نظرا لانفراج الشفتين في كلتا الفتحة والكسرة، واستدارتهما في الضمّة»(١).

موضع الحركة من الحرف:

لقد سبق أن ألمحنا أعلاه إلى أنّ ابن جنّي سبق أن تناول المسألة في **خصائصه** بشيء من التفصيل، ولقد أدرج المسألة تحت عنوان «باب محلّ الحركات من الحروف، أمعها أم قبلها أم بعدها». ولقد أوجز ابن جنّي في هذا الباب مواقف النحاة من القضيّة في ثلاثة مواقف. وتتلخّص هذه المواقف بشيء من الوضوح في القائلين بأنّ الحركة تحدث بعد الحرف، وعلى رأس هؤلاء سيبويه. وابن جنّي مثله مثل جمهور النحاة إلى هذا الرأي أميل. ولقد ذهب «غيره» حسب عبارته إلى أنّها تحدث معه، في حين قال فريق ثالث بأنّها تحدث قبله. وما يلاحظ من ذكر هذه المواقف، أن الرأي الأوّل هو الشائع، وهو ينسب إلى أبرز أعلام البصرة، في حين أنّ الرأيين المتبقيين، واللذين سنبدأ بهما هما ينسبان إلى مجهولين. ولنفصّل الحديث قليلا في هذه الآراء، ونعرض للعلل المتعلّقة بها، ومدى صحّتها أو سلامتها.

(١) سيبويه: الكتاب ج ١ ص ٢٥٥.

الرأي الأوّل:

وأمّا من ذهب إلى أنّ الحركة تحدث قبل الحرف فيستدلّ على صحّة ما يذهب إليه بأمثلة من نحو «يَقِفُ» و«يَزِنُ» و«يَصِفُ» من مضارع المثال الواوي، التي أصلها وعلى التوالي:

/yawqifu/ و/yawzinu/ و/yawSifu/[1].

ولا يخفى أنّ التغيير يتمّ في هذه الأمثلة جميعها بحذف الواو، وذلك «لوجودها بين ياء وكسرة»، وكأنّ العبارة توحي بأنّ الواو تباشر الياء من جهة، والكسرة من جهة ثانية، ومن ثمّ ينصرف الفهم إلى أنّ الكسرة هي قبل عين الفعل، أي قبل القاف والزاي والصاد في هذه الأمثلة، وأنّ الفتحة هي قبل الياء. بيد أنّ هذا لا يعتدّ به في الحقيقة؛ لأنّ الأصل في الكلام أن تجيء الواو بين ياء مفتوحة وعين الفعل المكسورة. وهذا من جهة أخرى لا معنى له بعبارة ابن جني، ولا يُتّخذ حجّة وإن كان عليه إجماع، وإنّما ينبغي للباحث في مثل هذه الحالات الرجوع إلى الحسّ وما تمليه النفس. والمقصود من كلام النحاة «بوجود الواو بين ياء وكسرة» هو وجودها بين حرف مكسور وياء مفتوحة، هي في الحقيقة ياء المضارعة، وهنا لا بدّ من الوقوف عند مقاصد العبارة، لا الوقوف عند ظاهرها وحرفيّتها. ولعلّ هذا من باب التجوّز في الكلام؛ إذ لا تجاور

---

(١) لقد آثرنا أن نكتب الصيغ المفترضة المجرّدة لهذه الأمثلة وغيرها ممّا سيرد في غضون هذا البحث كتابة صوتيّة؛ وذلك لمزيد البيان والتوضيح، بأن نُعطي لكلّ صوت رمزا.

الكسرة الواو مباشرة، وإنّما تجاورها بغير مباشرة، أي أنّ بينهما حاجزا، وقد لا يكون هذا الحاجز حصينا. ولا تجاور الواو الياء مباشرة أيضا، وإنّما هي تجاور الياء المتحرّكة بالفتحة، والدليل على هذا أنّ في حالة مجيء الياء متحرّكة بالضمّة في أمثلة من نحو «يُوعِدُ»، تثبت الواو ولا تسقط. وكلّ هذا يدعو في اعتقادنا إلى مزيد ضبط السياق الحاصل فيه التغيير ضبطا أدقّ وأحسن(١).

ولا يقتصر أصحاب هذا الرأي على هذا النوع من الأمثلة، وإنّما هم يعرضون لأمثلة أخرى من نحو «ميزان» و«ميقات» و«ميلاد»، والأصل فيها:

/ miwzaanun / و/ miwqaatun/ و/ miwlaadun /(٢).

تقلب الواو في هذه الأمثلة إلى ياء، وعلّة قلبها إتيانها ساكنة وقبلها كسرة. وهذا دليل عندهم على أنّ الكسرة تسبق الواو، أي تسبق الحرف، وإلّا لما انقلبت.

يتّضح من هذا الرأي أنّه لا يخرج عن دائرة التغيّرات الفونولوجيّة التي تصيب الكلمة، ولا يخرج عن تأويل عبارة النحاة المتعلّقة بالتغيير،

(١) بشأن هذه القاعدة المتعلّقة بمضارع الفعل المثال الواوي، يمكن الرجوع إلى كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٢٩ أو إلى شرح تصريف الملوكيّ لابن يعيش ص ٣٣٥.

(٢) فيما يتعلّق بالكتابة الصوتيّة مجدّدا لقد اضطررنا أن نكتب الحركة الطويلة حركة مكررة لإكراهات أملتها علينا متطلّبات الحاسوب.

وصوغ القاعدة على علّاتها، ولكن دون تقدير لواقع الحسّ بعبارة ابن جنّي، وتأويل الكلام على وجهه الصحيح.

الرأي الثاني:

ويتعلّق هذا الرأي بالقول القائل بأنّ الحركة تحدث مع الحرف. ولقد نسب ابن جنّي هذا الرأي إلى شيخه أبي علي الفارسيّ، وينقل عنه قوله: «النون الساكنة مخرجها من حروف الأنف، فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحرّكة أيضا من الأنف»[1]. ولا يتوانى ابن جنّي في أن يردّ على شيخه ويدحض هذا الرأي، وذلك بالاستناد إلى ما يطلق عليه في علم الأصوات بالتأثير البعديّ في مقابل التأثير القبليّ. ومن المعلوم أنّ الأصوات يؤثّر بعضها في بعض، وأنّ الصوت الأقوى أو الأشدّ هو الذي يؤثّر في غيره، سواء كان بالتقديم أو بالتأخير، بل إنّ الصوت في تأثيره قد يتجاوز الصوت المجاور له ليبلغ الأصوات الأبعد. ومن الأمثلة الدالّة على هذا ما يقدّمه ابن جنّي من أمثلة من نحو كلمتي «عنبر» و«شنباء» (بالنون والباء)، ونحن نسمع في هذين المثالين /عمبر/ و/شمباء/ (بالميم والباء)، وذلك بإبدال النون ميما، كلّما جاءت النون ساكنة وبعدها باء. وتبعا لهذا يعلّق ابن جنّي على هذه الظاهرة بقوله: «لا يُنكر أن تكون حركة

---

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ ص ٣٢٤.

النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف إلى الفم»[1]. ذلك أنّ النون والميم خيشوميّان، والميم أقرب إلى الباء من النون؛ لأن كلّا من الميم والباء شفويان.

إنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه أبو علي الفارسيّ، والقائل بأن الحركة تحدث مع الحرف بعيد عن الصواب؛ لأنه يتعلّق بظاهرة تأثّر الصوت بالصوت، وهو ما يؤدّي إلى التغيير. والتغيير ظاهرة فونولوجيّة، وإن كانت متعلّقة في الأصل بتحقّق الأصوات وإنتاجها. ويقول مالبارج في هذا الصدد بأنّ «الحركات تتأثّر بالصوامت التي تجاورها، ولا سيّما الصوامت الأنفيّة (الميم والنون)، ولا شكّ أنّ الناطق والسامع كليهما يشعران بالفرق بين الفتحة الطويلة في كلمتي «ناب» و«مال»، وفي كلمتي «دار» و«فات»، فالأولى لا بدّ أن يصيبها نوع من الأنفيّة لاتصالها بالنون أو الميم قبلها، والثانية حركة فميّة خالصة[2].

الرأي الثالث:

وأمّا من ذهب إلى أنّ الحركة حادثة بعد الحرف، وهو الرأي الشائع، فيستدلّ عليه بظاهرة الإدغام التي لا تتحقّق في أمثلة من نحو «مَدَدْتُ» في الأفعال و«مَلَلٌ» في الأسماء، وذلك بالرغم من وجود السياق الموجب لتحقّقها. والحركة التابعة للمِثل الأوّل هي التي تمنع

---

(١) ابن جني: الخصائص ج ٢ ص ٣٢٤.

(٢) برتيل مالبارج: علم الأصوات ص ص ٧٥ – ٧٦.

الإدغام، ولولا وجود هذه الحركة التي تتبع الحرف لحصل الإدغام، مثلما يحصل في أغلب الأمثلة المتداولة من نحو «شَدّ» و«يشُدُّ» و«شَادّ» وغيرها. ومن المعلوم أنّ الإدغام يتمّ في هذه الأمثلة بالإسكان، والإسكان يكون إمّا بالحذف أو بالنقل[1]. وفي هذا الصدد يقول ابن جنّي «فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف، وذلك أنّ الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه. فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده»[2]. وكلّ هذا يشير إلى البعد الصوتي النطقيّ الذي يتجلّى في الجوانب الوظيفيّة للحركة.

هذا فيما يتعلّق بمجمل هذه الآراء التي تعالج مسألة موضع الحركة من الحرف، والاستدلالات التي يوظّفها أصحاب هذه الآراء في محاولة إثبات مدى صحّتها وسلامتها. ومن باب الاستخلاصات قد يجدر بنا أن نخلص إلى الملاحظات التالية:

١- إنّ الرأي الشائع في هذا الشأن هو رأي الجمهور القائل بأنّ الحركة تأتي بعد الحرف، وإن كانت الاستدلالات التي يقدّمها هؤلاء ليست صوتيّة محضة، وإنّما هي صوتيّة فونولوجيّة تعتمد بالأساس على ظاهرة الإدغام.

(١) للاطّلاع على تطبيق قاعدة الإدغام نحيل على كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٣٩.

(٢) ابن جنّي: سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ٢٨.

٢- إنّ الرأي القائل بأنّ الحركة تأتي قبل الحرف، هو نفسه رأي يستند أصحابه إلى جوانب فونولوجيّة، تتعلّق بالتغيّرات الطارئة على الكلمات.

٣- إنّ الرأي القائل بأنّ الحركة تأتي مع الحرف لا ينأى أيضا عن الجوانب الفونولوجيّة، وإن كانت منطلقاته في الأصل منطلقات صوتيّة نطقيّة.

٤- إنّ كلّ هذه الاستدلالات المتعلّقة بموضع الحركة من الحرف لا تخرج في مجملها عن نطاق الجوانب الصوتيّة والصوتيّة الفونولوجيّة، وهو ما يشي بالخلط أو شبه الخلط الحاصل بين الجوانب الصوتيّة الخالصة التي ترجع إلى علم الأصوات (أي الفونيتيكا)، والجوانب العائدة إلى الأصوات الوظيفيّة أو الفونولوجيّة.

وقد يكون هذا مدعاة لنا إلى إعادة النظر في المسألة مجدّدا، وذلك بالتمييز بين هذه الجوانب المشار إليها، أي الصوتيّة النطقيّة السمعيّة من جهة، والجوانب الفونولوجيّة من جهة ثانية، ومحاولة تخليص بعض المسائل التي عالجها النحاة القدامى ممّا علق بها من التباس أو غموض.

موضع الحركة من الحرف من الناحية الصوتيّة النطقيّة:

إنّ ما دعانا إلى إعادة النظر في المسألة وطرح السؤال مجدّدا بشأن علاقة الحركة بالحرف، هو ما شاب مواقف النحاة العرب القدامى من عدم تمييز واضح بين المستوى الصوتيّ والمستوى الفونولوجيّ، وذلك

بشأن هذه المسائل الصوتيّة والفنولوجيّة، وبشأن الكثير من المسائل الأخرى غيرها[1]. والتمييز بين المستويات اللسانيّة ضرورة منهجيّة نتمكّن من خلالها أن نصل إلى التحليل السليم، والخروج أو الوصول إلى النتائج السليمة. وبالنظر إلى المسألة من زاويتي نظر مختلفتين، وإن كانتا متكاملتين، هما الجوانب الصوتيّة النطقيّة والجوانب الفونولوجيّة.

وبالعود إلى مسالة موضع الحركة من الحرف نقرّ، ومن الناحية الصوتيّة النطقيّة أو السمعيّة، بأنّ الحركة (أو الصائت) ما هي إلّا صوت يأتي عُقيب الحرف (أي الصامت). وتُعطي الحركة الحرف نبرته، من نحو أن يكون /بَ/ أو /بُ/ أو /بِ/، وهذا التمييز مهمّ؛ لأنّه يفرّق، مثلما أشرنا سلفا، بين المعاني المعجميّة والصرفيّة والإعرابيّة، والفرق بين /كَتَبَ/ و/كُتِبَ/ واضح، والفرق بين /كَتَبَ/ و/كَاتَبَ/ واضح أيضا. وفي كلّ هذه الحالات نسمع الحرف متلوّا بالحركة، وتتشكّل الحروف والحركات على هيئة مقاطع مفتوحة أو مغلقة، طويلة الحركة أو قصيرتها.

---

(١) من هذه المواقف المتضاربة ما حصل بشأن الألف هل هي حرف أم بخلافه، وما حصل بشأن السكون هل هو حركة أم ليس كذلك، والابتداء بالساكن وغيرها من القضايا التي لم يكن التمييز فيها واضحا بين المستويين الصوتيّ والفونولوجيّ. انظر: مقالنا في هذا الشأن «الألف بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة»، و«السكون بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة».

ومصطلح الحركة في العربيّة، أي من حيث التسمية على غاية من الوجاهة؛ إذ هو يعبّر عن مفهوم التحريك إزاء مفهوم السكون أو الثبات، ومن هنا يكون التحريك عرضا للحرف، يدخل عليه ويخرج، فيصبغه في كلّ مرّة بصبغة معيّنة، ويُعطي المفتوح سمة الفتح، والمضموم سمة الضمّ والمكسور سمة الكسر.

وليست الحركات أو الصوائت في اللسانيّات الحديثة إلّا أصواتا متحقّقة في جهاز التصويت، وهي تتميّز بنطق مفتوح وغياب أيّ عائق، خلافا لما يحدث في النطق بالصامت، والحركة بطبيعتها مصوّتة أو رنّانة(١). وهي من الأصوات الانطلاقيّة التي «يندفع الهواء خلال النطق بها عبر مجراه في الفم، ودون أيّ عائق يعترضه، بعكس الصوامت التي تقوم على الاعتراض»(٢). والصائت هو الفونيم الذي يأخذ السمة المميّزة /+ صائت/ و/- صامت/، وهو صوت موسيقيّ طبيعيّ يتحقّق بمرور الهواء حرّا طليقا عبر القناة الفميّة. ويرجع تنوّع الصوائت إلى اختلاف الأشكال التي يأخذها الحيّز الفمي والحلقيّ، وأثر عضلات اللسان واللهاة والشفتين في هذا التحقّق(٣). وهذا فيه إشارة واضحة إلى الهواء المنساب من الفم، الذي لا يلاقي بشكل واضح أيّ اعتراضات في انسيابه، ممّا يشير بجلاء إلى الفرق البيّن بين الصوائت

---

(١) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغويّ ص ٦٩.

(٢) برتيل مالبارج: علم الأصوات ص ٧٥.

(٣) Dubois: Dictionnaire de linguistique p. 513.

والصوامت (أو الحروف). ولعلّنا من كلّ هذا نتبيّن الطبيعة الفيزيائيّة والفيزيولوجيّة للصائت وتميّزه من الحرف. وهو مثله مثل كلّ الفونيمات يأخذ شكل الهواء المنساب، المتلاشي في الفضاء الخارجيّ على شاكلة سلسلة نطقيّة، حلقاتها متتالية ومتتابعة في انتظام.

وفي نطاق هذا التسلسل والتتابع في الأصوات أو الفونيمات لا مانع يمنع من أن تجيء الصوائت بُعيد الحرف أو قُبيله، بل أن تجيء مستقلّة أحيانا في الكثير من اللغات، مثلما سبق أن ألمحنا إليه. ويكفي أن نستدلّ على تقدّم الصائت على الصامت بالإشارة إلى ببعض اللغات الهنديّة الأوروبيّة كالفرنسيّة مثلا التي تعرف كلمات من نحو «il» و«elle» و«arbre»، أو كالإنجليزية التي تعرف كلمات من نحو «apple» و«allophone»، أو كالإيطاليّة التي تعرف كلمات من نحو «acqua» و«albero» وغيرها.

ولعلّ من الجدير بالملاحظة أيضا، ومن باب التوسّع الدعوة إلى النظر في إمكانيّة مجيء الحركة قبل الحرف، وفي مطلع الكلمة تحديدا في العربيّة. وغير خاف في مثل هذا التوجّه أنّ القاعدة العامّة في العربيّة تقول: «إنّ العربيّة لا تبدأ بساكن»، وفي حالة الابتداء بساكن نضطرّ إلى الإتيان بهمزة وصل، تكون طبيعتها مجانسة لطبيعة حركة العين في الفعل، أي أن تكون ضمّة مع ضمّ، وكسرة مع كسر، أو فتحة مع فتح، وذلك من نحو صيغ الأمر التالية: «اُكتُبْ» و«اِضْرِبْ» و«اِفْهَمْ»، أو في الأسماء من نحو «اِسم» و«ابن» وما شابه ذلك.

والابتداء بالساكن، وعلى حدّ عبارة النحاة، ليس لغة ولا أنّ القياس اقتضاه، وإنّما هو: «من قبيل الضرورة وعدم الإمكان»[1]. ولقد ذهب أغلب النحاة إلى أنّ الابتداء بالساكن متعذّر، في حين ذهب بعضهم إلى أنّه متعسّر. وفي الحقيقة إنّنا لا نرى في هذا أيّ وجه للصحّة؛ لأنّ الابتداء بالساكن موجود في الكثير من اللغات، ولا أدلّ على ذلك من وجوده في اللهجات العربيّة المحليّة. ويرى الإستراباذي من جهته أنّ الابتداء بالساكن يتمّ بالاعتماد على همزة مكسورة هي في غاية الخفاء، لا يدركها السامع «حتّى كأنّها من جملة حديث النفس»[2]. هذه الهمزة الوصليّة على نحو ما تفطّن له بعض النحاة، إنّما هي همزة مخفّفة جدّا، لا تكاد تختلف سماتها عن سمات الحركة أو الحركات، وهذا يغلّب الظنّ أنّ الابتداء بالساكن ما هو في الحقيقة إلّا ابتداء بحركة تكون طبيعتها في الغالب كسرة أو ضمّة، وهي صالحة في أوّل الكلام، مثلما هي صالحة في درَجه، أو في طرفه. ولا يفوتنا أن نشير في هذا الصدد إلى أنّ الإقرار بوجود هذه الحركة لا يتعلّق بالأذن المجرّدة أو الحسّ، وإنّما هو يتعلّق بما أثبتته المخابر الصوتيّة، والرسومات الطيفيّة التي تبيّن الفرق الواضح بين تحقّق الهمزة القطعيّة وتحقّق ما يطلق عليه الهمزة الوصليّة، وذلك في أمثلة مسجّلة من نحو «اِسمع» في صيغة الأمر و«أسمع» في صيغة المضارع مع المتكلّم المفرد. ويبيّن الرسم الطيفيّ،

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل ج ٩ ص ١٣١.

(٢) الإستراباذي: شرح الشافية ج ١ ص ٢١١.

بما لا يدعو إلى الشكّ، بأنّ همزة القطع يتمّ إنتاجها بالتقاء الوترين الصوتيين التقاء تامًّا، ممّا يُعيق مرور الهواء، في الوقت الذي لا يحدث فيه هذا في النطق بالهمزة الوصليّة[1].وهذا ما يدعونا إلى الاستنتاج أنّه ليس للهمزة الوصليّة من الهمزة المحقّقة إلّا الاسم، وأنّها لا تعدو في الحقيقة أن تكون حركة مثل بقية الحركات التي تأتي عقيب الحرف، أو هي همزة على غاية من التخفيف، ما يفقدها مميّزاتها النطقيّة المعتبرة.

إنّ التقدير بأنّ الهمزة الوصليّة ما هي إلّا حركة لا يقف عند هذا الحدّ، وإنّما تترتّب عليه نتائج هامّة، من شأنها أن تحدث تغيّرا في نظام أبنية المقاطع. وإذا كانت هذه المقاطع تعدّ عند أغلب علماء اللغة المحدثين ستّة مقاطع في أغلب الحالات[2]. فإنّها تصبح بما وصلنا إليه تسعة مقاطع، أي بإضافة ثلاثة مقاطع جديدة وهي:

/ح ص/ أي /vc/ من نحو ما نجده في صيغ الأمر مثل «اُكتُب» و«اِذهب».

/ح ص ص/ أي /vcc/ من نحو ما نجده في الوقف في «اِسم» و«ابن».

/ح ح/ أي /vv/ من نحو ما نجده في صيغة الأمر في «اِيجِلْ» أو «اِيتِ».

(١) إستيتيّة: الأصوات اللغويّة ص ٣١٨.

(٢) إنّ الشائع في المقاطع العربيّة أنّها ستّة مقاطع هي: /cvcc/ و/cv/ و/cvc/ و/cvv/ و/cvvc/ في الوقف، و/cvvcc/ في الوقف أيضًا.

بهذا المعنى لا تُفهم الأصوات في العربيّة أو في غيرها من اللغات إلّا بالنظر إليها باعتبارها سلسلة منطوقة تتحقّق فيها الفونيمات (سواء كانت صوائت أو صوامت) تحقّقا طبيعيّا، ينمّ عن الكثير من الوضوح والانتظام، حتّى وإن كانت الحركة تسبق الحرف في مستوى النطق، وتحقّق الأصوات والكلمات.

ومجمل القول إن الحركة في العربيّة، وفيما يتعلّق بموضعها من الحرف لا تجيء، ومن الناحية النطقيّة السمعيّة (أي الصوتيّة المحضة) إلّا بعد الحرف أو تابعة له، وهذا هو الأصل، إلّا أنّها قد تجيء وعلى غير ما هو متوقّع، في مطلع الكلمة أو في رأس الكلِم، وذلك بالنسبة إلى ما ابتدئ بساكن أو بما جاء في أوّله همزة وصل[1].

---

(١) إنّ الكلمات التي جاءت في أوّلها همزة وصل تتوزّع بين الأفعال والأسماء، ولا توجد إلّا في حرف واحد. أمّا بالنسبة إلى الأفعال فهي تجيء في جملة من الأفعال المزيدة ومصادرها من نحو «انفعل» و«افتعل» و«استفعل» و«افعلّ» وغيرها، مثلما تجيء في بعض صيغ الأمر من نحو «اكتب» و«اضرب» و«اشرب» و«استفهم». وأمّا بالنسبة إلى الأسماء فتجيء في أمثلة معدودة محدودة مثل «ابن» و«اثنان» و«اسم»، مثلما تجيء في بعض الأسماء الأعجميّة المعرّبة من نحو «اسطبل» و«امبرياليّة». وأمّا في الحروف فلا تجيء إلّا في مثال واحد هو أداة التعريف «أل»، وهي الهمزة الوصليّة الوحيدة التي تتبعها فتحة.

موضع الحركة من الحرف من الناحية الصوتيّة الوظيفيّة أو الفونولوجيّة:

إنّ موضع الحركة من الحرف، ومن الناحية الفونولوجيّة، يمكن أن نقرّ بدءا، أنّه قد يجيء بعد الحرف أو قبله. فأمّا في حالة مجيئه بعده، فهذا أمر لا جدال فيه، ولا غبار عليه. ففي مثال «كَتَبَ» على سبيل الذكر لا الحصر، فإنّ الكاف متحرّكة بالفتحة، والفتحة تجيء بعد الكاف لا محالة، وفق ما تمليه متطلّبات النطق. وأمّا في حالة مجيئه قبله فالأمر يتعلّق بالجوانب الفونولوجيّة حتما، والأمثلة التي أثارها النحاة وعرضها ابن جنّي من قبيل «ميزان» و«ميلاد» وما شابهها هي دالّة على هذا التصوّر، وللاستدلال على هذا الرأي، لا يسعنا إلّا أن نشير إلى بعض الظواهر غير الخافية في العربيّة نقطع من خلالها بمجيء الحركة قبل الحرف، نجملها في الحالات التالية:

-الحالة الأولى وتتعلّق بتاء التأنيث؛ إذ لا بدّ لتاء التأنيث سواء كانت في الاسم أو في الفعل، أن تسبقها فتحة بالضرورة، وإن كانت هذه الفتحة هي في الأصل حركة الحرف الأخير من الجذع أو من بنية الكلمة(١)،

---

(١) إنّ بنية الكلمة على ما هو شائع هي الهيئة التي تجيء عليها الكلمة، باعتبار الحروف الأصول والحركات والسكنات والحروف الزائدة إن وجدت، دون اعتبار لحركة الحرف الأخير، سواء كانت الحركة للبناء أو الإعراب. وبنية «جملٌ» على سبيل المثال لا تختلف عن بنية «ضَرَب» بالرغم من كون الكلمة الأولى اسما والثانية فعلا، وأمثلة من نحو «جملٌ» و«جملًا» و«جملٍ»، حسب الإستراباذي هي على بنية =

وذلك من نحو «وردَة» و«كَتَبَتْ»، أي أنّ تاء التأنيث في الأسماء هي التاء التي ترد في آخر الاسم، وهي في كلّ الحالات /at/ ، أي تاء مسبوقة بالضرورة بفتحة. ويقول ابن جنّي في هذا الغرض: «ومن ذلك تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحات نحو «حمزة» و«طلحة» و«قائمة» ولا يكون ساكنا»(١). والأمر نفسه يحصل في الفعل مع المؤنّث المفرد في صيغة الماضي الذي ينتهي بتاء ساكنة. وهذه التاء هي علامة تأنيث ولكنّها أيضا وفي الأصل هي /at/ والفعل مبنيّ على السكون(٢). وهذا ما يجعل الصيغ الفونولوجيّة تأخذ الصور التالية:

/ward+at+un/

/katab+at/

=

واحدة؛ لأنّه لا اعتداد بالتنوين أو الإعراب. ويجري مفهوم البنية على الصورة التي يكون عليها الجذع Le radical في الكلمة. والجذع في الاسم الثلاثيّ أو الفعل الثلاثيّ وعلى سبيل التمثيل يقف عند الحرف الأصلي الثالث والأخير، وما تلاه هو من باب اللواحق الدالة على مقولا ت نحويّة أو صرفيّة.

(١) ابن جنّي: الخصائص ج ٢ ص ٣١٨.

(٢) إنّا نعتقد أنّ صيغة الفعل الماضي مع مختلف التصاريف هي صيغة مبنيّة على السكون، وليست مبنيّة على الفتح أو الضمّ أو غيرها حسب ما يراه النحاة العرب القدامى. وبناء الفعل «كَتَب» على سبيل المثال يقوم على سكون الباء، وما تلا هذا الحرف هو علامات ضمائر سواء كانت حركة أو حرفا. انظر في هذا الصدد مقالنا «الوسم الإعرابي في الأفعال العربيّة».

-الحالة الثانية وتتعلّق بالنسبة أو بالاسم المنسوب؛ إذ لا بدّ لياء النسبة أن تكون ياء مشدّدة مسبوقة بكسرة، أي / iyyun/ (في التنكير) أو / iyyu/ (في التعريف)، وهي قرينة دالة على النسبة تلحق آخر الأسماء المنسوبة، أو بالأحرى تلحق جذع الاسم أو بنيته، من نحو «كُتُبِيٌّ» أو «قُطْرِيّ»، ما يجعل الصورة المفترضة تأخذ الشكل التالي:

/kutub+iyy+un/

/quTr+iyyun/

وليس أدلّ على ضرورة وجود هذه الكسرة ثباتُها وعدم قابليتها للتغيير كلّما دعت الحاجة إلى ذلك، وهذا من نحو الثقل المتأتّي من تشابه الأمثال، أي بكثرة الكسرات أو الكسرات والياءات، من قبيل ما نجده في أمثلة من نحو «مَلِك» (بكسر اللام) التي تعطي «ملَكِيّ» (بفتح اللام)، أو «حنِيفَة» (بكسر النون) التي تُعطي «حَنَفِيّ» (بفتح النون).

-حالة الجمع بالألف والتاء؛ إذ لا بدّ للألف والتاء علامة الجمع المؤنث أو غير المؤنّث أن تكون مسبوقة بفتحة أيضا، أو بالأحرى بفتحة مشبعة، وذلك في أمثلة من نحو «مسلمات» أو «لقاءات»، وعليه إنّ علامة الجمع المؤنث هي في الأصل / aat/ مضافة إلى بنية الكلمة (أو جذعها)، وبالإضافة إلى علامات الإعراب أو التنوين، ما يُعطي في المثالين السابقين الصور الافتراضيّة التالية:

/muslim+aat+un/

/liqaa>+aat+un/

-وأمّا بقية الحالات وهي كثيرة لا تحصى ولا تحدّ، فتتعلّق بالتغيّرات الطارئة على الكلمات من نحو الإعلال وتخفيف الهمزة والإدغام. وهذه الحالات يعرضها النحاة في عبارات على غاية من الجلاء، من نحو قولهم: «إذا كانت الياء والواو قبلها فتحة اعتلّت»[١]، وذلك في أمثلة من نحو /قَوَلَ/ أو /خَوِفَ/ أو /طَوُلَ/؛ إذ السياق الموجب للتغيير هو /awa/ و/awu/ و/awi/[٢]. ويقول سيبويه أيضا «وقد يحذفون في الوقف الياء التي قبلها كسرة، وهي من نفس الحرف نحو القاضي»[٣]. والأصل فيها /al+qaaDiy+u/، والسياق الموجب للتغيير في هذا المقام هو /iyu/ و/iyi/[٤].

ويقول ابن جنّي بشأن الواو والياء والألف: «جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة لك أن تأتي بكلّ حرف منها بعد أيّ الحركات شئت، ولا تجد مع ذلك نبوّا في اللفظ ولا استكراها، وذلك من نحو اللام في «سَلَم» و«سِلْم» و«سُلمَى»»[٥]. صحيح أنّ الحركة المشار إليها في هذه الحالات تسبق الحرف، وإن كانت في الأصل متعلّقة بالحرف السابق،

---

(١) سيبويه: الكتاب ج ٤ ص ٣٨٣.

(٢) المرجع نفسه ص ١٦٧.

(٣) لمزيد من التفصيل بشأن هذا النوع من الأمثلة نحيل على شرح تصريف الملوكيّ لابن يعيش ص ٢٢٠ أو كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٢٤ وما بعدها.

(٤) لمزيد الاطّلاع على حذف الحركة المتطرّفة في هذا النوع من الأمثلة نحيل على كتب علماء الصرف، أو على كتابنا الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ ص ١٨٢.

(٥) ابن جنّي سرّ صناعة الإعراب ج ١ ص ١٩.

أي السين، إلّا أنّها ومن الجانب الفونولوجيّ نشير إلى أنّها تسبق اللام لأغراض وظيفيّة. وهذا خلافا للألف التي لا تسبقها من الحركات إلّا الفتحة التي هي من جنسها، في الوقت الذي يمكن أن تسبق فيه هذه الحركات الواو أو الياء، وإن طالهما التغيير. والتغيير يتعلّق بقلب الواو ياء إذا سبقتها كسرة في أمثلة من نحو «ميزان» والأصل فيها /miwzaanun/ ، مثلما يتعلّق بقلب الياء واوا إذا جاءت ساكنة وقبلها ضمّة، في أمثلة من نحو «موسِر» والأصل فيها /muysirun/ . ويقول ابن جنّي في هذا الصدد معلّلا التغيير المشار إليه: «وإنّما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات؛ لأنّك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أوّل كلامك بآخره، وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضمّة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقّع؛ لأنّك لمّا جئت بالضمّة توقّعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد نقضت بآخر لفظك أوّله، إلّا أنّ ذلك، وإن كان مستثقلا فليس بمستحيل»(١).

هذه تنبيهات سريعة، أردنا من خلالها أن نشير إلى أهميّة الجوانب الفنولوجيّة في دراسة اللغة العربيّة، والتي من شأنها أن ترمي إلى تبيان أن الصائت قد يجيء قبل الحرف أو بعده. وأمّا مجيئه بعده فذاك ما يُقرّه الأداء الطبيعيّ للغة أو الكلام، وأمّا مجيئه قبله فذاك متعلّق بضبط

(١) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

السياق الموجب للتغيير. والسياق في التحليل اللسانيّ يقضي لا محالة بتغيير عنصر صوتيّ ما عندما يحدّ يمنة ويسرة بعنصرين، أو بجملة من العناصر إمّا مباشرة أو غير مباشرة، ولا يتمّ التغيير إلّا بوجودها، ولا يتمّ في سياق آخر غيرها. وتبقى قضيّة الصائت ومحلّه من الحرف قبله أو بعده خاضعة للجانب المعرفيّ أو المستوى اللسانيّ الذي ننظر من خلاله إليه. وواضح أنّ الفصل المنهجيّ بين الجوانب الصوتيّة النطقيّة (أو الفونيتكيّة) والجوانب الفنولوجيّة الوظيفيّة ضروريّ، وهو ممّا يساعد على حسن تقدير المسائل وفهمها. ويظلّ المخبر الصوتيّ، والرسومات الطيفيّة التي تنجزها هذه المخابر، والنتائج المسفرة عنها في مثل هذه الحالات ممّا لا يرقى إليها الشكّ. ويظلّ كلّ ما خالفها من باب الوهم أو الافتراضات التي لا أساس لها من الصحّة. وما الرأي القائل، فيما نحن فيه، بأنّ الصائت قد يجيء في أوّل الكلمة أو الكلم في العربيّة، إلّا رأي جدير بالقبول والتسليم، وإن أدّى إلى نتائج غير متوقّعة، من نحو إعادة النظر في البنى المقطعيّة في العربيّة، وما ينبني على هذا فيما يتعلّق بأبنية الكلمات وأوزانها، ورسمها أو كتابتها، وترتيبها داخل المعجم أو القاموس، وما هذا في تقديرنا، إلّا من باب الارتقاء بكفاية المردود العلميّ للبحث في مسائل اللغة العربيّة، وقراءة أو إعادة قراءة التراث النحويّ واللغويّ عموما، وذلك بالتوسّل بأدوات منهجيّة حديثة، من شأنها معرفيّا أن تفصل الفصل الواضح بين المستويات اللسانيّة

الخاضعة للتحليل، وذلك من نحو التمييز المطلوب بين المسائل الصرفيّة والمسائل الفونولوجيّة من جهة، والمسائل الفونولوجيّة والصوتيّة من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

أ- بالعربيّة:

- إستيتيّة (سمير شريف): **الأصوات اللغويّة، رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة**. دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان ٢٠٠٣.
- الإستراباذي (رضيّ الدين): **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمّد نور الحسن ومحمّد الزقراف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب العلميّة، بيروت ١٩٨٢.
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّار. دار الكتاب العربيّ، بيروت لبنان (د.ت).
- ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط ٢. دار العلم، دمشق ١٩٩٣ / ١٤١٣.
- الرازي (فخر الدين): **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**. المطبعة الحسينيّة المصريّة ١٣٤٢.
- سيبويه (أبو بشر): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون. عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- ابن سينا (أبو علي الحسين): **أسباب حدوث الحروف**، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد. مكتبة الكليّات الأزهريّة، القاهرة (د.ت).
- عبد الواحد (عبد الحميد): **الكلمة في التراث اللسانيّ العربيّ**، ط ٢. عالم الكتب الحديث، إربد الأردن ٢٠١٦.

- عبد الواحد (عبد الحميد): «الوسم الإعرابيّ في الأفعال العربيّة»، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة على الشبكة العالميّة**، العدد ٩. المملكة العربيّة السعوديّة ٢٠١٥.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «ما حظّ الفعل الماضي من البناء»، ضمن كتاب **الصرف بين التحويل والتحريف**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس ٢٠١٢.
- عبد الواحد (عبد الحميد): **من أصول التصريف، شرح تصريف الملوكيّ**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس ودار قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس تونس ٢٠١٠.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «السكون بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة». **مجلّة مجمع اللغة العربيّة** ج ٢، طرابلس ليبيا ٢٠١٠.
- عبد الواحد (عبد الحميد): «الألف بين التحقّق الصوتيّ والوظيفة الصوتميّة»، ضمن كتاب **الأصوات والصواتم في اللّسان العربيّ**. كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، صفاقس تونس ٢٠٠٧.
- ابن عصفور (أبو الحسن): **الممتع في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ٣. دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٨.
- عمر (أحمد مختار): **دراسة الصوت اللغويّ**. عالم الكتب، القاهرة ١٩٩٧ / ١٤١٨.
- مالبارج (برتيل): **علم الأصوات**، تعريب عبد الصبور شاهين. مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٨٤.

- المهيري (عبد القادر): «محلّ الحركات من الحروف، معها أم قبلها أم بعدها؟»، **حوليّات الجامعة التونسيّة** العدد ٤٥، كليّة الآداب منّوبة تونس ٢٠٠١.
- ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح الملوكيّ في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة. المكتبة العربيّة، حلب ١٩٧٣.
- ابن يعيش (موفّق الدين): **شرح المفصّل للزمخشريّ**. دار صادر بيروت (د.ت).

ب- باللّسان الأجنبيّ:

- Calvet ‹J.L.: «Valeur linguistique» ‹in **Encyclopaedia Universalis**. www.universalis.fr
- Chomsky ‹N & Halle ‹M.: **Principes de phonologie generative**,Trd. Encrevee ‹P. ‹Ed. Seuil ‹Paris 1973.
- Dell ‹F.: **Les regles et les sons ‹introduction a la phonologie generative** ‹Hermann ‹Paris **1973.**
- De Saussure ‹F.: **Cours de linguistique generale** ‹ Paillot ‹Paris 1967.
- Dubois ‹J. & Coll.**: Dictionnaire de linguistique** ‹ Larousse ‹Paris 1973.
- Troutbetzkoy ‹N. S.: **Principes de phonologie** ‹ Trd. Cantineau ‹J. ‹C.Klincksiek ‹Paris 1949.

القسم الرابع:

الملحقات

أولا: أخبار المجمع

الخبر الأول:

مجلس نظارة وقف المجمع يعقد اجتماعه الأول

في مساء السبت، الحادي والعشرين من جمادى الأولى لعام ١٤٣٨هـ، وفي منزل الشيخ مشعل الزايدي؛ عَقد مجلس نِظارة وقف مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة اجتماعَه الأول، بحضور أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:

- الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي.
- سليمان بن عواض الزايدي.
- يوسف بن عوض الأحمدي.
- مشعل بن سرور الزايدي.

وناقش الأعضاء آلية وضع لائحة تنظيمية للمجلس، وتشكيل مجلس الأمناء؛ بناءً على ما ورد في صك الوقف، ولا سيما الفقرة السابعة منه.

واتفق أعضاء المجلس على تنظيم جلستين عاديتين كل عام، فضلًا عن الجلسات الطارئة كلما دعت الحاجة، وقد قرر المجلس ترشيح رئيس المجمع أ.د. عبدالعزيز الحربي رئيسًا لمجلس النُّظار، ونوه الأعضاء بجهود المجمع وإنجازاته التي تحققت حتى الآن، شاكرين

المولى سبحانه على توفيقه، وتيسيره لهذا العمل.

الخبر الثاني:

«معجم أسماء الناس في المملكة العربية السعودية» إصدار جديد من إصدارات المجمع

صدر - بعون الله - عن مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة الإصدار الثاني عشر من منشورات المجمع، وهو كتاب «معجم أسماء الناس في المملكة العربية السعودية» للأستاذ الدكتور إبراهيم الشمسان، عضو المجمع، وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، وهو بتقديم معالي الشيخ الدكتور صالح ابن حميد، رئيس مجلس أمناء المجمع. والكتاب عمل معجمي موسوعي كبير، يقع في خمسين وتسعمئة (٩٥٠) صفحة من القطع المتوسط، ضم في طياته جهدا طويلا من البحث والتوثيق والرجوع إلى أمّات المعاجم وكتب اللغة، لتخرج مواد المعجم من - الأسماء المرتجلة أو المنقولة - مؤصلة بصيغها ودلالاتها اللغوية.

الخبر الثالث:

محاضرة عنوانها «من اتجاهات القرارات اللغوية في مجمع اللغة العربية بالقاهرة» لـ أ.د. ياسين أبو الهيجاء بمقر المجمع

في مساء السبت الخامس من جمادى الآخرة لعام ١٤٣٨هـ، الموافق للرابع من مارس لعام ٢٠١٧م، نظم مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة أمسية علمية بعد صلاة العشاء في مقره بحي الزايدي بمكة.

وكان ضيف الأمسية هو الدكتور ياسين أبو الهيجاء، الأستاذ في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

وقد قدم المحاضر ورقة علمية بعنوان «من اتجاهات القرارات اللغوية في مجمع اللغة العربية بالقاهرة»، تحدث فيها عن جهود هذا المجمع في خدمة اللغة العربية، وتناول فيها بالتحليل والتقويم اتجاهات المجمع ومناهجه في دراسة قضايا اللغة العربية المستجدة وبحثها، منذ تأسيسه إلى اليوم.

وقد حضر الأمسيةَ جمع من رجال العلم والثقافة والأدب، وأسهم بعضهم في إثرائها بالمداخلات والتعليقات.

الخبر الرابع:

أمسية لغوية عنوانها «نظراتٌ في آياتٍ» لمعالي الشيخ د. صالح ابن حميد، بمقر المجمع

في مساء السبت السادس والعشرين من جمادى الآخرة لعام ١٤٣٨هـ، الموافق للخامس والعشرين من مارس لعام ٢٠١٧م، أقام مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية في مكة المكرمة بمقره أمسية علمية، شهدَها لفيف من رجال العلم والفكر والأدب، وطلبة العلم.

بدأت الأمسية بكلمة افتتاحية للأستاذ الدكتور عبدالعزيز الحربي رئيس المجمع، رحب فيها بالحاضرين، وعرَّف بالضيف الكريم، وهو معالي الشيخ الأستاذ الدكتور صالح ابن حميد، إمام المسجد الحرام

وخطيبه، ورئيس مجلس أمناء المجمع.. فتحدث عن بعض صفات الشيخ، من خلال علاقة الصحبة التي ربطته به منذ ربع قرن. ثم مهَّد لمحاضرة الشيخ التي عنوانُها ((نظرات في آيات)) بالحديث عن عظمة القرآن، وإعجازه في معانيه وحقائقه ودقائقه.

وبعد ذلك شرع الشيخ المحاضر في تقديم محاضرته، فتحدث عن مكانة الإعجاز، وبلاغة القرآن، الذي هو تبيانٌ لكل شيء وهدًى، فهو ليس كتاب فقه وعقائد وأخبار فحسب، بل كتاب هداية أيضًا. ومظاهرُ إعجازه لا تنحصر في جانب دون آخر، بل هي متعددة، تتجلى في أساليب القرآن، وتراكيبه، وخطاباته، وأخباره، وأحكامه، وحججه، ومغيباته.

ثم ذكر الشيخ المحاضر بعض مظاهر الإعجاز القرآني، وعدَّ منها ما يأتي:

١- بدء السور بالحروف المقطعة.

٢- كثرة أساليب الالتفات.

٣- حسن صياغة الأخبار والأحكام والخطابات والمغيبات، من حيث سبقها، وحقائقها، ومناسباتها.

٤- حسن ختام الآيات، وما تتضمنه من معاني المناسبة لما سبَقَها.

٥- الاختلاف بين السور في النظم والأساليب، فلكل من السور الطوال والقصار نظمه وأسلوبه الذي يختلف من سورة إلى أخرى.

وذكَر الشيخ المحاضر بعض الفروق بين سور القرآن من حيث النظم والسبك، وطول الآيات، ودلالة الخواتيم، وصنف بعض السور وفقًا لذلك.

ثم ساق المحاضر بعض وجوه الاستنباطات اللطيفة للعلماء والمفسرين، مبينًا ما يتعلق بها من نكت ولطائف، مشيدًا في ختام ورقته بأهمية هذا الباب في علوم التفسير والبلاغة.

ثم توالت مداخلات الحاضرين من رجال العلم والأدب، في موضوع الأمسية، واتفقوا على أهميته، وضرورة صرف العناية إليه، وخدمته من الجهات والشخصيات البحثية والعلمية.

واختُتمت فِقرات الأمسية بتكريم المجمع لطائفة من شركائه، من الجهات والشخصيات التي كان لها إسهام في خدمة العربية والمجمع، فوُزعتْ عليهم شهادات الشكر والتقدير، مع نسخة من «كتاب العام».

الخبر الخامس:

مجلس أمناء المجمع يعقد جلسته الأولى للعام ١٤٣٨هـ بمقر المجمع

عقد مجلس أمناء مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية جلسته الخامسة والأولى للعام ١٤٣٨هـ في مبنى المجمع، وذلك مساء السبت السادس والعشرين من جمادى الآخرة، الموافق للخامس والعشرين من مارس لعام ٢٠١٧م.

وناقش أعضاء المجلس الموضوعات المقررة في الاجتماع، وهي:

- عرض منجزات المجمع، وتقويمها.

- افتتاح مبنى المجمع.

- إطلاق جائزة الشيخ صالح ابن حميد لخدمة اللغة العربية.

- بيان الحالة المالية للمجمع.

- وضع مقترحات لتوفير ريع للمجمع.

- استشراف مستقبل المجمع.

هذا، وقد رأس الاجتماع معالي الشيخ الدكتور صالح ابن حميد، رئيس المجلس، وحضره كلّ من:

- أ.د. عبد العزيز بن عليّ الحربيّ، رئيس المجمع، ونائب رئيس المجلس.

- الأستاذ سليمان بن عواض الزّايدي، أمين المجلس.

- الأستاذ محمّد بن مهدي الحارثيّ، المدير العام للتّعليم بمنطقة مكّة المكرّمة، عضو المجلس.

- الشّيخ مشعل بن سرور الزّايديّ، عضو المجلس.

- الدّكتور سعد بن محمّد آل حامد، عضو المجلس.

- الشّيخ عبد الله بن عبد الرّحمن الجميح، عضو المجلس.

- الدّكتور عبد الله بن صالح، عضو المجلس.

- الأستاذ عبدالله بن علي الهيج، عضو المجلس.

- الأستاذ زياد بن صالح نوري، عضو المجلس.

الخبر السادس:

مجمع اللغة العربية في مكة المكرمة يخصُّ عددَ مجلته المقبل ببحوث تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، بالتعاون مع معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود

بناءً على التعاون المبرم مع معهد اللغويات العربية بجامعة الملك سعود، فإن مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية تعلن أنها ستفرد عددها المقبل، وهو العدد الخامس عشر (ربيع الأول ١٤٣٩هـ) للبحوث المعنية بتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

الخبر السابع:

اجتماع بين مجمع اللغة العربية وإدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة؛ لتفعيل سبل الشراكة بينهما

عُقد بعد ظهر يوم الأحد التاسع عشر من رجب، في مكتب مدير التعليم بمنطقة مكة المكرمة، اجتماع بين رئيس مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي، وسعادة مدير إدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة الأستاذ محمد مهدي الحارثي. وقد نوقش في الاجتماع طائفة من الموضوعات، منها سبل تفعيل الشراكة الموقعة بين المجمع وإدارة التعليم، وتسخيرها لخدمة المجتمع. ومنها كذلك معايير بعض فروع جائزة الشيخ صالح ابن حميد لخدمة اللغة العربية المرتبطة بالتعليم، وهي الفرع الأول للطالب المتميز، والفرع الثاني للمعلم المتميز. وستنطلق الجائزة قريبا بعون الله.

الخبر الثامن:

المجمع ينظم ندوة للمخطوط العربي، بالتعاون مع مركز الملك عبدالله الدولي لخدمة اللغة العربية.

أقام مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية بمكة المكرمة بالتعاون مع مركز الملك عبدالله لخدمة اللغة العربية ندوةً عن المخطوط العربي، احتفاءً بيوم المخطوط العربي، وذلك في مبنى المجمع، بعد عِشاء يوم السبت الثامن عشر من رجب ١٤٣٨هـ، وقد شارك في الندوة كل من الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي (عضو المجمع)، والدكتور حسن العثمان (عضو المجمع)، والأستاذ محمد عزير شمس (عضو المجمع)، وأدارها الأستاذ الدكتور محمد ربيع الغامدي (عضو المجمع).

ألقى الكلمة الافتتاحية الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي (رئيس المجمع)، فرحب بالمحاضرين والحاضرين، ثم قدَّم -وفقًا لعادته الكريمة- لمحة دالة بين يدي الأمسية، تكلم فيها عن مادة الخط في القرآن الكريم، وشكر رئيس المجمع في ختام كلمته مركز الملك عبدالله الدولي على ما يقدمه من خدمات جليلة للغة العربية، ومن ذلك مشاركته في تنظيم هذه الندوة.

ثم شرع مقدم الندوة الأستاذ الدكتور محمد ربيع الغامدي في التعريف بالضيوف المحاضرين، فنوّه بهم وبجهودهم في مجالات التحقيق، محيلًا الكلام إليهم واحدًا بعد الآخر.

وشرع المحاضرُ الأول الدكتور حسن العثمان في إلقاء كلمته، وموضوعها هو «تحرير مصطلحات التحقيق».

وبعد أن طرح بعض التساؤلات والإشكالات المتعلقة بالموضوع، شرع في الحديث عنه في مبحثين:

تحدث في المبحث الأول عن المعنى اللغوي للتحقيق، وهو الإثبات، والإيجاب، والتصديق، والإحكام، والتصحيح، والإحقاق.

ثم ذكر بعض المعاني الاصطلاحية للتحقيق عند المستشرقين وأوائل المحققين الكبار من العرب، واختار تعريف الدكتور محمود مصري الذي ينص على أن التحقيق هو: علم توظيف الثقافية المرجعية والمنهج التاريخي؛ لإخراج النص التراثي المطلوب المختار توثيقًا، وتصحيحًا، وخدمةً، ودرسًا.

وذكر المحاضر أمثلة لطائفة من المصطلحات الموازية أو المقاربة لمصطلح التحقيق التي تظهر على أغلفة الكتب، منها: التحرير، والعناية، وضبَطه، وراجعَه، ودقَّقه، وعلَّق عليه، وقابله، ووقف على طبعه، وصحَّح أصله، وصححه وقابله.. إلخ.

ثم شرع في شرح هذه المصطلحات وبيان معانيها، والتمثيل عليها؛ فذكر أن أحمد زكي باشا استعمل مصطلح «وقف على طبعه»، في كتاب حققه سنة ١٩١١م، وأن محمد شاكر استخدم مصطلح «صححه وعلق عليه» في أحد تحقيقاته.

ثم ذكر المحاضر بضعةَ تنبيهاتٍ، تتعلق بالتحقيق من حيث مصطلحه، ونشأته، وتاريخه، وتعريفه.

وتحدث في المبحث الثاني عن مصطلحين، هما تحرير النص، وتحقيق النص.

فأما مصطلح تحرير النص فيعني الإجراءات التي تهدف إلى الوصول بالنص التراثي في المخطوط، كما تتجلى في الكتاب المطبوع.

وأما مصطلح تحقيق النص فهو علم توظيف الثقافة المرجعية والمنهج التاريخي؛ لإخراج النص التراثي المكتوب المختار توثيقًا وتصحيحًا وخدمةً ودرسًا.

وقد اضطرب مفهوم مصطلح التحقيق عند المحققين من قبلُ، فبعضهم يعرف التحقيق بجزء من إجراءاته، أو يجعل الخاص عامًّا، أو العام خاصًّا، أو يعرفه بالغاية منه.

ثم انتقلت الكلمة إلى المحاضر الثاني الأستاذ الدكتور عياد الثبيتي، وبدأ الكلام منبهًا على تشعب موضوعات التحقيق، والحاجة إلى عددٍ أكبرَ من المشتغلين به؛ للحديث عن جوانبه المتعددة.

ونص عنوان كلمته، وهو: «منازل النُّسخ، وصفات هذه المنازل».

بيَّن المحاضر أن منازل النسخ متعددة متفاوتة، وهي مرتبة وفقا للتالي: نسخة المؤلف، ثم النسخة المقروءة عليه، ثم النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف أو المقابلة عليها، ثم النسخة المكتوبة في حياة المؤلف، ثم الأقدم تاريخيًّا إن لم تفُقْها نسخة أخرى صحةً وكمالًا ودقةً؛ وتزدادُ قيمة النسخة إذا كان ناسخُها عالمًا ثبتًا أو ثقةً..

ثم تحدث عن آفة (تسوُّر التحقيق)، وهي اقتحام ميدان التحقيق دون إعداد العدة لذلك من الدربة والدراية.. فذكَر نماذج من أخطاء

التحقيق والمحققين.

ومن ذلك تَكرارُ نشر الكتاب بعنوانين مختلفين، وسببه اختلاف منازل النسخ، كما حصل في تحقيق كتاب «الكافي في العروض والقوافي» للخطيب التبريزي، إذْ حُقق مرتين، أولاهما باسم «الكافي»، والأخرى باسم «الوافي».

ومن أخطاء التحقيق التقصيرُ في جمع النسخ، وإسقاطُ بعض نصوص الكتاب عمدًا، مثلما فعل محققٌ لكتاب التلقين حيث حذف كتاب الجامع من آخره ظنًّا منه أنه كتاب مستقل.

ومن ذلك الترددُ في تغيير منازل النسخ المتوفرة، بعد أن يظهر للمحقق ما يرجح نسخة على أخرى، أو تظهر نسخة جديدة، أحسن مما قبلها، كما حدث في تحقيق عبدالسلام هارون لكتاب سيبويه.

ثم انتقلت الكلمة إلى المحاضر الأخير، وهو الأستاذ محمد عزير شمس، الباحث الخبير بفهرسة المخطوطات، وتناول في كلمته موضوع «المخطوطات العربية في الهند».

استهل الأستاذ محمد عزير كلامه بالحديث عن عدد المخطوطات العربية ومكتباتها في الهند، التي تحتوي على عشرات الآلاف من المخطوطات، غير أن كثيرا منها مفهرس بالإنجليزية، وبعضها بالأوردية، وبالعربية.

وتحدث المحاضر عن بعض المكتبات التي زارها في الهند، مستطردًا بذكر بعض سيرته وتجربته في مجال فهرسة المخطوطات، ثم عدَّد أهم المكتبات العربية في الهند، وأولها مكتبة «باتنة»، تليها مكتبة

«رضا»، ويبلغ عدد هذه المكتبات أكثر من مائة مكتبة، تحتوي على نفائس المخطوطات.

ودعا المحاضر المعنيين بالمخطوطات إلى الاهتمام بالمخطوطات الهندية، بزيارة مكتباتها وتصويرها، ودعمها.

ثم توالت بعد ذلك مداخلات بعض الحاضرين من رجال العلم والفكر والثقافة، فأغنت موضوع الأمسية بما اشتملت عليه من إضافات وتعقيبات وأسئلة.

وفي ختام الندوة، أهدى المجمع دروعًا تذكارية لضيوف الندوة، ومقدمها، ثم كُرِّمَ الجميع بالعَشاء.

الخبر التاسع:

مجلس أمناء المجمع يعقد جلسته الثانية للعام ١٤٣٨هـ بجوار بيت الله الحرام

عقَد مجلسُ أمناء مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية اجتماعَه الثاني لعام ١٤٣٨هـ، وذلك في برج الصفوة بجوار الحرم المكي، عشية الثلاثاء الحادي عشر من رمضان.

وانعقدت الجلسة برئاسة معالي الشيخ الدكتور صالح ابن حميد رئيس المجلس، وحضور السادة:

- الأستاذ الدكتور عبدالعزيز بن علي الحربي، نائب رئيس المجلس، ورئيس المجمع.
- الأستاذ سليمان بن عواض الزّايدي، أمين المجلس.
- الشّيخ يوسف بن عوض الأحمديّ، عضو المجلس.

- الشّيخ عبد الله بن عبد الرّحمن الجميح، عضو المجلس.

- الدّكتور عبد الله بن صالح، عضو المجلس.

- الأستاذ زياد بن صالح نوري، عضو المجلس.

وناقش أعضاء المجلس الموضوعات المقررة في جدول الأعمال، وهي:

١- عرض بعض نشاطات المجمع ومنجزاته السابقة.

٢- عرض القرار الثالث عشر للمجمع.

٣- عرض مقترح إنشاء فرع نسائي لمجلس الأمناء.

٤- إعادة عرض موضوعات الجلسة الماضية غير المنجزة.

٥- اعتماد الموازنة المالية لعام ١٤٣٩هـ.

٦- ما يجدُّ من أعمال.

وتوصل المجلس في هذه الجلسة إلى القرارات التالية:

١- اعتماد الشريط المرئي والنشرة الإخبارية، والموافقة على عضويات المجمع.

٢- اعتماد القرار الثالث عشر للمجمع المتعلّق بمخاطبة وزارة التعليم بتعليم العلوم الطبية باللغة العربية، والتوصية بتعميمه.

٣- الموافقة على إنشاء الفرع النسائي للمجلس.

٤- إنشاء مكتب سكرتارية للجنة تنمية الموارد بالمجمع، وإكمال الجوانب القانونية لافتتاح المجمع.

٥- اعتماد ميزانية عام ١٤٣٩هـ، وقد أسهم في التبرع لهذه الميزانية

كل من الشيخ يوسف بن عوض الأحمدي، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجميح، والدكتور سعد بن محمد آل حامد، والأستاذ منصور بن سعيد، والأستاذ زياد نوري.

وقد أوصى المجلس في ختام الجلسة بعدة توصيات تخدم المجمع، والمجتمع، وطلاب اللغة العربية، والباحثين.

الخبر العاشر:

المجمع يحصل على صكٍّ وقفي منجز مؤبد لأرضه وبنائه.

أكمل المجمع إجراءات إثبات الوقف الخاص بأرضه وبنائه، وفقًا للنظم القضائية المعمول بها في مجال الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وانبثق عن هذا الوقف نظام داخلي عيَّن أعضاء مجلس النظارة، وحدَّد مسؤولياتهم، وما يتعلق بمكافآت المجلس، وموارد المجمع المادية.

الخبر الحادي عشر:

المجمع يصدر قرارًا بشأن تعليم الطبِّ والعلوم باللغة العربية (منشور في المجلّة).

أصدر المجمع قراره التاسع عشر بشأن الحث على اعتماد العربية في تعليم الطب والعلوم، واشتمل القرار على خطاب إلى الجهات المعنية بالتعليم، بجعل العربية اللغة الرسمية في التدريس، والتنويه بجدارتها بتعليم علوم الطب والرياضيات؛ لقدرتها على حمل المفاهيم العلمية الدقيقة، ونقلها، والتدريس بها، ويأتي هذا القرار توكيدا وإنفاذًا

لتوصيات المؤتمرات المنعقدة بهذا الشأن.

ويُنظر نصُّ القرار كاملًا في هذا العدد (ص:١١).

الخبر الثاني عشر:

عقد المجمع شراكات مع عدد من الجهات، منها شركة رافد للخدمات الوقفية.

عقد المجمع شراكة مع شركة وقف رافد، في مجال نشر ثقافة الأوقاف في المجتمع، وتقديم الاستشارات والبرامج التطويرية في ميدان الأوقاف والوصايا، وتعزيز القيمة اللغوية في إعداد وثائق وصكوك الأوقاف والوصايا، وغير ذلك مما يخدم ميدان الأوقاف والوصايا من برامج ومواد معرفية ومادية.

الخبر الثالث عشر:

من مشروعات المجمع الجديدة

يعكف المجمع على مشروعات جديدة، منها إعداد مكتبة صوتية ومرئية، من ضمنها مشروع الكتاب المسموع، ومنها تقويم مجمع اللغة العربية بدءًا من عام ١٤٣٩هـ، ومنها متحف المجمع للغة العربية المزمع افتتاحُه قريبًا بعون الله.

ثانيا: أخبار المجمعيين

الخبر الأول:

عضوا المجمع أ.د. عباس السوسوة يشارك في مناقشة رسالة ماجستير بعنوان «التطور الدلالي لمصطلحات معجم التعمير».

في رحاب كلية العلوم الإنسانية في جامعة الملك خالد بأبها، نوقشت الطالبة منى عبدالرحمن سعيد القحطاني في رسالتها «التطور الدلالي لمصطلحات معجم التعمير» التي تقدمت بها استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغويات، يوم الاثنين الثالث عشر من رجب ١٤٣٨هـ.

وتكونت لجنة المناقشة برئاسة د. مسلم عبدالفتاح حسن (المشرف)، وعضوية: أ.د. عباس بن علي السوسوة، عضو المجمع وأستاذ اللسانيات في الكلية، ود.مفلح بن زابن القحطاني الأستاذ المشارك في الكلية.

وقد مُنحت الطالبة الدرجة بعد مناقشة امتدت من التاسعة حتى الحادية عشرة والربع صباحًا، وطلب منها تعديل بعض الصياغات، وتصحيح بعض الأخطاء، وترتيب قائمة المصادر والمراجع.

حضر المناقشةَ سعادةُ الدكتور قاسم بن أحمد قاسم وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا، وسعادة د.عبدالله الجوزي منسق الدراسات العليا في قسم اللغة العربية وآدابها، وأقارب الطالبة وزميلاتها.

الخبر الثاني:

عضو المجمع أ.د. عبدالرحمن السليمان يلقي ثلاث محاضرات في جامعة القاضي عياض بمراكش

حل الأستاذ الدكتور عبدالرحمن السليمان ضيفًا على كلية الآداب، جامعة القاضي عياض في مراكش بالمملكة المغربية، من الاثنين العاشر حتى الجمعة الرابع عشر من أبريل لعام ٢٠١٧م، حيث ألقى ثلاث محاضرات:

أولاها بعنوان: «إشكاليات التكافؤ الوظيفي عند ترجمة وثائق الأحوال الشخصية: قانون الأسرة المغربي أنموذجًا».

والثانية بعنوان: «في الفروقات المصطلحية بين المغرب الأقصى والدول العربية الأخرى».

وآخرتها بعنوان: «دور المرجعية الكتابية في ترجمة القرآن الكريم إلى لغات ذات مرجعية كتابية».

وقد ألقيت المحاضرتان الأولى والثانية على طلاب الماجستير في الترجمة التحريرية، وكانت المحاضرة الثالثة مفتوحة لجميع طلاب الجامعة.

كما حضر الأستاذ الدكتور عبدالرحمن السليمان المؤتمر الدولي المنعقد في مراكش يومي الثالث عشر والرابع عشر من أبريل لعام ٢٠١٧م، في موضوع: «دي سوسير، بعد مائة عام من الغياب» الذي نظمه مختبر تحليل الخطاب وأنساق المعارف، في كلية الآداب، بجامعة

القاضي عياض، تكريمًا للأستاذ الدكتور محمد بن الرافه البكري.

ومن الجدير بالذكر أن الزيارات الأكاديمية بين جامعة القاضي عياض في المغرب وجامعة لوفان في بلجيكا، وكذلك تبادل الطلاب والتعاون العلمي بين الجامعتين، منظم في اتفاقية تبادل بين الجامعتين أبرمت عام ٢٠١٤م.

الخبر الثالث:

عضو المجمع أ.د. محمد جمال صقر يشارك في مناقشة رسالة دكتوراه بجامعة السلطان قابوس

في صباح الأربعاء (١٥/ ٧/ ١٤٣٨=١٢/ ٤/ ٢٠١٧) شارك عضو المجمع أ.د. محمد جمال صقر في مناقشة رسالة بعنوان «الأفعال الإنجازية في خطب السلطان قابوس بن سعيد»، لمحمد بن سالم بن محمد الجامودي، استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، في اللغة العربية، من قسمها، بكلية الآداب، من جامعة السلطان قابوس، سادسة رسائل الدكتوراه بالقسم.

وقد تكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، من الأساتذة الدكاترة: محمد جمال صقر مناقشا داخليا، فرابح بومعزة مشرفا، فمحمد بن تومي كراكبي مناقشا خارجيا قادما من جامعة نزوى العمانية، فعبد الكريم عوفي مناقشا خارجيا قادما من جامعة الملك خالد السعودية – وبينهما الطالب– فمحمد عبد الغني رئيسًا.

وقد اكتست المناقشة بكسوة الطالب الأصيل النبيل الحميمة

الكريمة، فامتزجت المؤاخذة فيها بالملاطفة، حتى أجيزت الرسالة غير مستغنية في حرص الإتقان عن فضل التجويد.

الخبر الرابع:

نائب رئيس المجمع أ.د. عبد الرحمن بودرع يُلقي محاضرةَ بكلية أصول الدين بتطوان (المغرب) في موضوع القرآن الكريم وعلوم السياق

ألقى الأستاذ الدكتور عبدالرحمن بودرع في كلية أصول الدين بتطوان -محاضرة في موضوع النص القرآني وعلوم السياق، وقد نظَّم المُحاضَرَةَ «مجموعةُ البحث في العلوم الإسلامية: الأصول والمناهج والمقاصد والقيم في سياقاتها المعاصرة»، و«مجموعةُ البحث في الحوار الحضاري ومنهجية الجدال العَقدي والفكري والبحث في التراث»، المُعتَمَدتان بكلية أصول الدين بتطوان ، وذلك يوم الأربعاء (٢٢ رجب ١٤٣٨هـ = ١٩ أبريل ٢٠١٧م) الساعة العاشرة بقاعة المؤتمرات والندوات .

وقدَّم المُحاضَرَةَ والمُحاضِرَ نائبُ عميد الكلية سعادة الأستاذ الدكتور محمد الشنتوف، وسعادَة الأستاذ الدكتور توفيق الغلبزوري الأستاذ بكلية أصول الدين ورئيس المجلس العلمي بالمضيق الفنيدق، وحضَرَها رئيس مركز ابن أبي الربيع السبتي الدكتور محمد الحافظ الروسي وأساتذة كلية أصول الدين وطلابُها والباحثون في الدكتوراه والماستر من كلتي أصول الدين والآداب والعلوم الإنسانية.

وقد دارت المحاضرَة حول إبراز مكانة علوم السياق في فهم النص القرآني وتفسيره وتأويله، وفَصَّل فيها مُقسماً إياها إلى علوم سياق داخلي على رأسها علوم الآلَة وبعض العلوم الإنسانية المُسعفَة في فهم النص، وعلوم سياق خارجي على رأسها أسباب النزول والتاريخ والأخبار والشمائل والآثار وكل ما صح من نصوص أجمع العلماء على صحة اعتماده في التفسير، واستغرقت المحاضرَة ساعةً من الزمن، وخُتمَت بإلقاء أسئلة من قبل الأساتذة والطلاب والطالبات، وعقبها المُحاضر بجواب ضافٍ. ثم انتهَت المحاضرَة في الساعَة الثانيةَ عشرةَ والنصف ظهراً.

الخبر الخامس:

نائب رئيس المجمع أ.د. عبدالرحمن بودرع يشارك في زيارة جامعية بجمهورية تاتارستان في روسيا الاتحادية

شارَك نائب رئيس المجمع ضمن وفد جامعي مُبْتَعَث من جامعة عبد المالك السعدي بالمغرب، في زيارة جامعية إلى جمهورية تاتارستان في روسيا الاتحادية، وذلك في إطار الاتفاقيات المُبْرَمَة بين جامعة عبد المالك السعدي وجامعة قازان الفيدرالية.

وقد ألقى نائب رئيس المجمع بعض الدروس والمحاضرات لفائدة طلاب وباحثين من تاتارستان، في إطار تعليم العربية للناطقين بغيرها، وتولى الإشرافَ على تنظيم الزيارة والمحاضرات معهدُ العلاقات

الدولية والاستشراق التابع لجامعة قازان.

وتخلـلَ الزيـارةَ العلميـةَ اطّـلاعٌ علـى منجَـزات البلَـد العلميـة والسياحية، وتبادل للهدايا التذكارية بين الجامعتين، وتوقيع اتفاقيات تعاون وشَراكَة ثقافية تعليمية.

الخبر السادس:

عضوا المجمع أ.د. عباس السوسوة يرأس مناقشة رسالة ماجستير في اللغويات بجامعة الملك خالد

في رحاب كلية العلوم الإنسانية بجامعة الملك خالد في أبها، نوقش الطالب أحمد معتق مشبب القحطاني في رسالته للماجستير «المباحث الدلالية في (كتاب الحيوان) للجاحظ». وقد رأَسَ لجنة المناقشة والحكم عضو المجمع وأستاذ اللسانيات في جامعتي تعز والملك خالد أ.د.عباس علي السوسوة. وشارك فيها أ.د.سيد أحمد أبو حطب، و د.مجلي محمد كريري.

استمرت المناقشة من التاسعة إلى الحادية عشرة والربع صباح الخميس ٢٢ من شعبان ١٤٣٨هـ.

وقد أشادَ عضوا المناقشة بعمل الطالب وتمكنه من أدواته البحثية، ورشاقة الرسالة وخلوها من الترهل، وخلوها من الأخطاء النحوية والطباعية، ودقة الباحث وأمانته في النقل. وأبديا بعض الملحوظات الموضوعية والشكلية على العمل.

وقررت اللجنة قبول الرسالة ومنح الطالب درجة الماجستير في اللغة العربية في تخصص اللغويات.

حضر المناقشة سعادة الدكتور عبد الله الجوزي منسق الدراسات العليا في القسم، ومجموعة من زملاء الطالب وأساتذة القسم.

الخبر السابع:

نائب رئيس المجمع يشارك في يوم دراسي بمحاضرة افتتاحية بالمغرب

شارك نائب رئيس المجمع أ.د. عبدالرحمن بودرع بمحاضرة افتتاحية، في اليوم الدراسي الذي نظمته فرقة البحث في اللغة والفنون والآداب بمنطقة تافلالت، وماستر المناهج اللسانية وتحليل الخطاب بالكلية المتعددة التخصصات بمدينة الرشيدية، في محور «تكامل المستويات اللسانية في تحليل الخطاب القرآني».

وكان عنوان المحاضرة: «الانسجام والتماسُك في بنية النص القرآني، دراسة في تكامل المستويات».

وتدرسُ هذه الورقةُ صفتي الانسجام والتماسُك في النص القرآني، وتبيّن كيف أنّ فهم الخطاب القرآني وتفسيره وتأويله لا يتيسرُ للباحث ولا تنفتحُ سُبُلُه لَه إلاّ إذا توسلَ بالأدوات اللغوية والبلاغية والتداولية المناسبة للمقاصد وللغة التنزيل، وكلما تعددت الأدوات والوسائلُ المبينة عن مستويات الخطاب القرآني المحللة لبنائه النصي، كانت درجات الفهم أعلى وأقرب إلى تحقيق المراد. ويُشترط لبلوغ هذا

المَرام أن ينطلقَ الباحثُ في الخطاب القرآني وبنائه النصي من برنامج شامل يتضمن أسبابَ الفهم والتفسير مُنظَّمةً وفق تصور يوافقُ طبيعة الخطاب ويناسبُ سَمْتَه البلاغي والإبلاغي.

يَفرِضُ الخطابُ القرآني نفسَه بقوةٍ على كل مقاربة أو منهج أو نظرية، وعلى كل تحليل خطاب أو تحليل نقدي للخطاب، فإذا كان تحليل الخطاب اليومَ فرعًا من فروع البلاغة الجديدة أو البلاغة الموسعَة، فإنه سيظل يَنفتح على كل جديد في ميدان الدرس اللساني بفُروعه اللغوية والسيميائية والتداولية ونظرية أفعال الكلام وفلسفة اللغة ونحو النص والإنسانيات بصفة عامة، يُمكن أن نتصورَ اقتباسَ كل النماذج والمقاربات التحليلية المناسبَة في تحليل الخطاب وإعادَة صياغتها على النحو الذي تَنصهرُ فيه في أنموذج متكامل متعدد المناحي والملامح، والدَّاعي إلى مراجَعَة نماذج تحليل الخطاب التي صيغَت من فلسفات وخلفيات ثقافية معينة، أنها انبثَقَت في الأصل من منابتَ متحيزة في زمان ومكان وثقافَة ومنهج، ولا يُعقل أن تكتسبَ صفة التعالي أو الاستعلاء النظري فتُبْسَطَ على كل خطابٍ ويُدرسَ بها كلُّ نصّ.

الخطاب القُرآني يُعالَج بمُقاربات متعددة تتكاملُ إلى حدّ التّماسُك والانسجام ويدخلُ فيها ما يتصلُ بنسيج النص وتماسكه وانسجامه، وما يتصل بالدلالَة وأنساقها وسيميائيات الخطاب، وما يتصل بالاجتماعي

والثقافي والإنساني وعُموم المقامات الكلية المُستوعبَة للعناصر المقامية المختلفَة، وما يتصل بالتواصل والحوار والحجاج وتفاعل الأطراف المتخاطبَة، أزمنتها وأمكنتها وأعرافها. سينتقل تحليلُ الخطاب حينئذ من حدود تحليل العينات الخطابية إلى آفاق تحليل الخطابات الممكنة.

(قصيدة العدد)
صرير الضاد

(القصيدة الفائزة بالمرتبة الثالثة في مسابقة المجمع الشعرية لعام ١٤٣٧هـ)

شعر: محمدن التال[١]

انْــزِلْ عَلَــى الرَّحْــبِ حَيْــثُ الضَّــادُ مِشْــكَاةُ
وَحَيْـــــثُ كَأْسَـــــاتُ نَادِيهَـــــا مُصَـــــفَّاةُ

وَاسْــرَحْ بِسَــرْحَاتِ وَادِيهَــا، فَكَــمْ لَــكَ فِــي
تِلْـــــكَ الْمَرَابِـــــعِ أَعْـــــلَامٌ وَآيَـــــاتُ!

فَفِـــي ثَرَاهَـــا غُصُـــونُ الْقَـــوْلِ مُورِقَـــةٌ
بِهَــا ازْدَهَــى الـــرَّوْضُ، وَاخْضَـــرَّتْ بَشَــامَاتُ

تَشْـــدُو بِلَحْـــنِ صَـــدَاهَا كُـــلُّ مِئْذَنَـــةٍ
تُجِيبُهَـــا بِصَـــدَى الْأَنْغَـــامِ أَصْـــوَاتُ

(١) محمدن التال: من موريتانيا، مولود سنة ١٩٧٥م، تخرج في التعليم المحضري؛ حفظ القرآن، ودرس وحفظ في سن مبكرة طائفةً من المتون الشرعية واللغوية، والدواوين والمختارات الشعرية. له أراجيز في فنون متعددة، وقصائد وأشعار في موضوعات مختلفة. من أعماله: "الإدلاء في نظم قواعد الإملاء"، ويعكف على جمع ديوان محمد بن حنبل، وعلى مشروع لتحقيق تفسيره «ري الظمآن في تفسير القرآن».

فَمَـــا تَرَامَــــى عَلَـــى أَطْـــرَافِ جِـــدَّتِهَا
شَـــيْبُ الْقُـــرُونِ، وَقَـــدْ شَـــابَتْ ذُؤَابَـــاتُ
لَهَـــا بِكُـــلِّ لَهَـــاةٍ بُلْبُـــلٌ غَـــرِدٌ
إِذَا شَـــدَا لَـــيْسَ تَشْـــدُو الْبَبَّغَـــاوَاتُ

***

يَـــا أُخْـــتَ يَعْـــرُبَ، لَا الْأَلْحَـــاظُ تَأْسِـــرُنِي
فَكَيْـــفَ تِلْـــكِ الْخُـــدُودُ الْعَنْـــدَمِيَّاتُ!
مَـــا لِـــي أُقَلِّـــبُ طَرْفًـــا فِـــي مَـــدَاكِ، وَلِـــي
عَلَـــى ضِـــفَافِكِ مِصْـــبَاحٌ وَمِنْسَـــاةُ؟
أَرَى النَّـــدِيَّ وَقَـــدْ هَبَّـــتْ تُرَنِّحُـــهُ
جُـــنْحَ الْعَشِـــيِّ هَبِيبَـــاتٌ نَّـــدِيَّاتُ
لَا رِقَّـــةُ التَّـــرَفِ الْمَعْتُـــوهِ تَغْمُـــرُه
وَلَا اطَّبَتْـــهُ الْمَلَاهِـــي وَالْمَلَـــذَّاتُ
لَـــمْ يَحْتَلِـــبْ مِـــنْ ضُـــرُوعِ الْغَـــيْمِ مُـــذْ هَطَلَـــتْ
عَلَـــى ثَغَامَتِـــهِ مِنْـــكِ الْغَمَامَـــاتُ
أَسْـــرَى صَـــرِيرِ يَـــرَاعٍ طَالَمَـــا احْتَكَمَـــتْ
فِـــيهِمْ بِحُكْـــمِ حُمَيَّـــاكِ الصَّـــبَابَاتُ

لَا بَاعَـــدَتْ بَـــيْنَ أَسْـــفَارِ النَّـــدِيِّ يَـــدٌ
ضَـــاعَ الْقَـــرَاطِيسُ فِيهَـــا وَالْيَرَاعَـــاتُ
أَنْـــتِ الَّتِـــي بِـــكِ قَـــدْ هَـــامَ الْعُـــلَا، وَسَـــمَا
فِيـــكِ السُّـــهَا، وَانْتَهَـــتْ فِيـــكِ النِّهَايَـــاتُ
كُـــلُّ الْمَحَاسِـــنِ -إِلَّا مَـــا بِـــكِ- انقَشَـــعَتْ
فَـــإِنَّهُنَّ عَـــوَارٍ مُّسْـــتَرَدَّاتُ
يَسْـــتَلْهِمُونَكِ أَلْغَـــازًا وَأَقْضِـــيَةً
وَفِـــي الْحَوَاشِـــي وَفِـــي الْمَـــتْنِ اعْتِرَاضَـــاتُ
تِلْـــكِ النِّيَابَـــةُ فِـــي أَبْوَابِهَـــا حِلَـــقٌ
شَـــتَّى، وَفِـــي عِلَـــلِ التَّصْـــرِيفِ أَشْـــتَاتُ
تُتْلَـــى عَلَيْنَـــا بِـــكِ الْآيَـــاتُ، هَـــلْ تُلِيَـــتْ
إِلَّا بِحَرْفِـــكِ أَحْـــزَابٌ وَآيَـــاتُ؟

***

حَمَـــى حِمَـــاكِ بَنُـــوكِ الْغُـــرُّ، لَا سَـــلَبٌ
يُخْشَـــى عَلَيْـــكِ، وَلَـــوْ دُونَ الْحِمَـــى مَـــاتُوا
لَـــوْلَا مَجَـــامِعُ دُونَ الثَّغْـــرِ تَحرُسُـــهُ
لَاءَاتُهَـــا، فَهْـــيَ دُونَ الثَّغْـــرِ لَاءَاتُ

فَاضَـــتْ مَنَابِعُهَــا عَـــنْ كُــلِّ نَـــادِرَةٍ
فِيهَــا لِكُــلِّ شَــجِيِّ الْبَــالِ مَسْــلَاةُ
إِذَا تَعَاصَـــتْ عَلَـــى الْأَفْهَـــامِ غَامِضَـــةٌ
كَانَـــتْ لَهَــا فَانْجَلَـــتْ عَنْهَــا الْغَيَابَــاتُ
وفي يـــدِ المجمـــعِ المكــيِّ قـــدْ خفَقَـــتْ
لِلضـــادِ حيـــثُ ربـــوعُ الضـــادِ رايـــاتُ
نـــادَى فأســـمعَ داعِيهـــا، فهـــل لِّأبـــي
مغـــوارِ مجمعِهـــا المكـــيِّ إنصـــاتُ؟
طـــوَى الغَـــدايا مُغِـــذًّا في مَســـيرتِهِ
إذْ أسْـــــلمَتْه إلـــــيهنَّ العشِـــــيّاتُ
كـــم عُقــدةٍ مِّــن لِّســان الضــادِ حــلَّ! وكــمْ
صـــحَّتْ بـــه لِبنـــي الفصـــلِ الـــدَّلالاتُ!
قـــدِ ازْدهـــتْ بمســـاعيه البحـــوثُ ففِـــي
إثباتِــــه في اعـــتراضِ النَّفـــيِ إثبـــاتُ
تلـــكَ الثنيَّـــةُ ظلَّـــتْ تَشـــرئِبُّ لهـــا
مِـــنَ الغيُـــورينَ أعنـــاقٌ وهامـــاتُ
لَـــئِنْ سَـــقاها نفوسًـــا طالمـــا ظمِئـــتْ
بحثًـــا فقـــدْ ســـقَتِ الأرضَ الســـماواتُ

طـــــالِعْ فتاوِيـــــه واســـــتنزِلْ نوازلَـــــه
فهـــــنَّ حولَـــــكَ أفـــــلاكٌ وهـــــالاتُ

مـــــا انفـــــكَّ، لا انفـــــكَّ يَســـــمُو في معارجِـــــه
وتَســـــتدِلُّ بهادِيـــــه المجَـــــرَّاتُ

سَـــــقْيًا عَشِـــــيَّاتِه اللَّائِـــــي سَـــــعِدْتُ بِهَـــــا
فَإِنَّمَـــــا الْعَـــــيْشُ هَاتِيـــــكَ الْعَشِـــــيَّاتُ